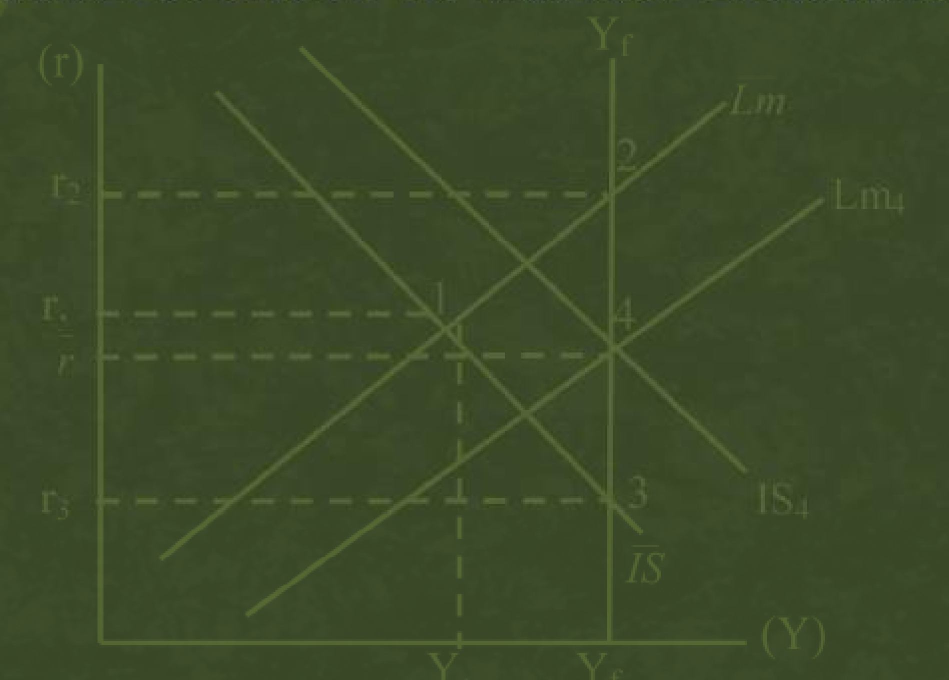
مقدمة في الإقتصاد الكلي

INTRODUCTION TO MACROECONOMICS



أ.د / محمد أحمد الأفندي

MOHAMMED A. AL-AFANDI

أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء

PROFESSOR OF ECONOMICS SANA'A UNIVERSITY



الإهـــــــــداء

إلى والديّ رحمهما الله ..

وإلى شباب التغيير السلمي

الذين ينشدون نهضة الأمة

وبناء اليمن الجديد

على أساس العلم والإيمان والعدالة..

الفهرس

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصبحه وسلم. أما بعد:

يسرني أن أقدم لأبنائي الطلاب وبناتي الطالبات وكافة الدارسين والمهتمين كتابنا الثاني بعنوان "*مقدمة في الاقتصاد الكلي*".

لقد توخيت عند تأليف هذا الكتاب الاعتبارات الأساسية التي اتكأت عليها عند تأليف الكتاب الأول: "*مقدمة في الاقتصاد الجزئي*".

أهم هذه الاعتبارات هو الربط بين النظريات وتطبيقاتها على الواقع. حيث أفردت في كل فصل من هذا الكتاب إطاراً مختصاً بمناقشة الواقع الاقتصادي اليمني فيما يتعلق بقضايا الاقتصاد الكلي.

إضافة إلى ذلك، فقد حرصت أن يكون الكتاب مستوعباً في التحليل والمناقشة لقضايا الاقتصاد الكلي وبالقدر المناسب الذي يلبي متطلبات المستوى الجامعي، كي يكون الكتاب مرجعاً في مبادئ الاقتصاد الكلي وليس مجرد تغطية لمتطلبات المحاضرات لطلاب المستوى الأول من الدراسة الجامعية.

كما حرصت أن أعرض كل فصل بالتدرج المناسب وبالشرح المبسط قدر الإمكان وباستخدام أساليب التحليل اللفظي والبياني والرياضي.

والتزاماً مني بتلك الاعتبارات، فإن الكتاب قد توزع على عشرة فصول هي:

- **الفصل الأول**: ويتناول عرض المفاهيم العامة لقضايا الاقتصاد الكلي مع عرض وتحليل مستوى أداء الاقتصاد الكلي في اليمن خلال عشر سنوات 95-2005.
- **الفصل الثاني**: يتناول الحسابات القومية للناتج المحلي الإجمالي.
- **الفصل الثالث**: يختص بمناقشة وتحليل محددات وعناصر الإنفاق الكلي التي تشكل دالة الطلب الكلي.
- **الفصل الرابع**: يتناول أساليب تحديد توازن الدخل القومي في اقتصاد مغلق مكون من ثلاثة قطاعات، إضافة إلى تحليل محددات هذا التوازن ومدى ما إذا كان مرغوباً أم لا.

- **الفصل الخامس**: يتناول مناقشة تحديد توازن الدخل القومي في اقتصاد مفتوح مكون من أربعة قطاعات اقتصادية.
- أما **الفصل السادس**: فيتناول تحليل ا لسياسات المالية والتوازن المرغوب للدخل القومي.
- **الفصل السابع**: يختص بمناقشة وتحليل النقود والبنوك ودور السياسات النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية الرئيسية كالفجوة التضخمية والفجوة الركودية.
- بينما اهتم **الفصل الثامن**: بمناقشة مشكلة التضخم– أنواعه– وأسبابه وسياسات مكافحته.
- واهتم **الفصل التاسع**: بعرض ومناقشة نظريات النمو الاقتصادي ومفاهيم التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية.
- واهتم **الفصل العاشر**: بمناقشة أبرز قضايا التمويل الدولي وعلى وجه الخصوص مفهوم وحسابات ميزان المفدوعات وأنظمة سعر الصرف.

وفي الأخير، يحدوني الأمل الكبير أن يسد هذا الكتاب نقصاً في المكتبة الأكاديمية اليمنية وأن يشكل إضافة إلى المكتبة الأكاديمية العربية. وأعتذر عن أي قصور التي يمكن تلافيها في الطبعات القادمة.

ولا أنسى أن أشكر الأستاذ ياسر صغيري المعيد بقسم الاقتصاد بجامعة صنعاء لقيامه بإعداد الأسئلة لبعض الفصول وكذلك الشكر لمركز الأمين لتوليه طباعة هذا الكتاب.

والشكر لكل من شجع ودعم تأليف هذا الكتاب.

والله ولي التوفيق،،،

أ . د. محمد الأفندي

2 يناير 2006م

2 ذي الحجة 1426هـ

مقدمة الطبعة الثانية

تأتي الطبعة الثانية من كتابنا: مقدمة في الاقتصاد الكلي بعد أن حققت الطبعة الأولى نجاحاً وتشجيعاً من كثير من زملائي الكرام أستاذة الاقتصاد. تحافظ هذه الطبعة على نفس الأهداف السابقة للطبعة الأولى مع الاستمرار في التطوير وعمل التصويبات والتنقيحات المناسبة. أؤكد هنا أن الربط بين النظريات والتطبيقات الواقعية هو التزام لا يمكن التخلي عنه، فلا فائدة عملية ما لم تكن النظريات مرتبطة بواقع البيئة الاقتصادية. وهذا ما حرصت على استمراره في هذه الطبعة.

إن أهم ما تميز به هذه الطبعة ما يلي:

- إجراء بعض التصويبات والتنقيحات اللازمة في بعض مفعول الكتاب.
- إضافة فصلين جديدين بعنوان:

  الفصل الثامن: توازن الاقتصاد الكلي باستخدام نموذج IS-LM.

  الفصل التاسع: توازن الاقتصاد الكلي في نموذج ج AD/AS.

وقد كان الهدف من هذه الإضافة أغناء الكتاب بمزيد من الموضوعات المتعلقة بتوازن الاقتصاد الكلي وإضفاء متطلب شمولية الكتاب للموضوعات ذات العلاقة بالاقتصاد الكلي.

- إضافة ملحق لإجابات نموذجية لبعض أسئلة الفصل الثاني.
- إعادة النظر في شكل أخراج الكتاب حيث تم تصغير حجم عدد صفحات الكتاب إلى أقل منما كان عليه الحال في الطبعة الأولى.

إن التطوير المستمر للكتاب سيظل سلوك مهم بالنسبة لي حتى يواكب الكتاب كل جديد وتطور في هذا الحقل من العلم.

ولا يفوتني أن اتقدم هنا بالشكر الجزيل لزملائي الذين لم يبخلوا علي بالملاحظات والتشجيع المستمر ومنهم الأستاذ الدكتور/ محمد الحاوري والأستاذ الدكتور/ علي قايد والأستاذ الدكتور/ قائد العميثلي والدكتور/ يحيى العنسي والدكتور/ عبدالله الطوفي والدكتور/ عاتق سالم والدكتور طه الفسيل والأستاذ الدكتور/ محمد الإرياني والأستاذ/ياسر الصغيري وغيرهم من المهتمين وأبنائي وبناتي الطلاب والطالبات.

والله ولي التوفيق

أ.د/ محمد الأفندي

20/ذي الحجة/1428هـ

الموافق 27/ديسمبر/2007م

مقدمة الطبعة الثالثة والرابعة

تـأتي الطبعـة الثالثـة والرابعـة مـن كتابنـا مقدمـة فـي الاقتصـاد الكلـي لـتعكس تقليـد مستمر بأهمية التطوير إلى الأفضل وبما يحقق الأهداف المتوخاه من إعداد هذا الكتـاب، وخاصة فيما يتعلق بالربط بين قضايا الاقتصاد الكلي وتطبيقاتها على الواقع.

تتضمن هذه الطبعة مزيداً من الإضافات والتحسينات والتصويبات، وقد تركزت فـي الفصل الثـاني والفص السـادس والفصل الثـامن والفصل التاسع ومن أبرز الإضافات فـي الفصل السادس موضوع: حدود تأثير سياسات الطلب الكلي فـي ظل حـالات العرض المقيد وغير المقيد. وكذلك إضافة قائمـة بـأهم المصطلحات الـواردة فـي بعض الفصول، وبعض التطبيقات والتمارين العملية وغيرها.

يسرني أن أنوه أن هذه الطبعة تصدر في ظل اكتساب هذا الكتـاب لمزيد من الثقة ومزيد من النجاح، وهذا ما يـدفعني إلـى التطوير المستمر وهنـا أعبر عن شكري وامتنـاني للعديـد مـن زملائـي أساتذة الاقتصـاد الـذين لم يخبلـوا علـي بالملاحظات القيمـة والتشـجيع المسـتمر ومـنهم الأسـتاذ الـدكتور/ ناصـر العـولقي والأسـتاذ الـدكتور/ سـيلان العبيـدي والـــدكتور/ عبـــدالله العاضـــي والـــدكتور/ عـــاتق ســـالم والـــدكتور/ عبـــدالله الطـــوقي والـدكتور/ قائـد العميثلـي والأسـتاذ الـدكتور/ محمـود الإريـاني والأسـتاذ الـدكتور/ محمـد الحاوري والدكتور/ ياسين الحمـادي والـدكتور/ علـي سيف كليـب والدكتور/صلاح المقطري والـدكتور/ مشـعل الريفـي والـدكتور/ يحيـى العنيسـي والأسـتاذ/ ياسـر الصـغيري وغيـرهم مـن المهتمين والدارسين وابنـائي وبنـاتي الطلاب والطالبات.

كمـا أشكر الأمين للنشر والتوزيـع وفـي مقدمتهم الأخ/ أمين محمد عبده الإدريسـي والـذي يتـولى طباعـة هذا الكتـاب كمـا أشـكر الأخ/ محمـد علـي عايض لعملـه فـي الطباعـة والشكر موصول لكل الأخوة العاملين في الأمين للنشر والتوزيع.

والله ولي التوفيق

أ.د/ محمد الأفندي

20/محرم/1431هـ

الموافق 21/ديسمبر/2009م

مقدمة الطبعة الخامسة

تأتي الطبعة الخامسة من كتابنا مقدمة في الاقتصاد الكلي لتعكس تقليد مستمر بأهمية التطوير إلى الأفضل وبما يحقق الأهداف المتوخاه من إعداد هذا الكتاب، وخاصة فيما يتعلق بالربط بين قضايا الاقتصاد الكلي وتطبيقاتها على الواقع.

تتضمن هذه الطبعة مزيداً من الإضافات والتحسينات والتصويبات، وقد تركزت في الفصل الثاني والفص السادس والفصل الثامن والفصل التاسع ومن أبرز الإضافات في الفصل السادس موضوع: حدود تأثير سياسات الطلب الكلي في ظل حالات العرض المقيد وغير المقيد. وكذلك إضافة قائمة بأهم المصطلحات الواردة في بعض الفصول، وبعض التطبيقات والتمارين العملية وغيرها، كذلك فإن من أبرز الإضافات إلى الفصل الثاني هي موضوعات الاقتصاد الموازي واقتصاد المعرفة.

يسرني أن أنوه أن هذه الطبعة تصدر في ظل اكتساب هذا الكتاب لمزيد من الثقة ومزيد من النجاح، وهذا ما يدفعني إلى التطوير المستمر وهنا أعبر عن شكري وامتناني للعديد من زملائي أساتذة الاقتصاد الذين لم يخبلوا علي بالملاحظات القيمة والتشجيع المستمر ومنهم الأستاذ الدكتور/ ناصر العولقي والأستاذ الدكتور/ سيلان العبيدي والدكتور/ عبدالله العاضي والدكتور/ عاتق سالم والدكتور/ عبدالله الطوقي والأستاذ الدكتور/ قائد العميثلي والأستاذ الدكتور/ محمود الإرياني والأستاذ الدكتور/ محمد الحاوري والدكتور/ ياسين الحمادي والدكتور/ علي سيف كليب والدكتور/صلاح المقطري والدكتور/ مشعل الريفي والدكتور/ يحيى العنيسي والدكتور/ علي العلكي والأستاذ/ ياسر الصغيري وغيرهم من المهتمين والدارسين وابنائي وبناتي الطلاب والطالبات.

كما أشكر الأمين للنشر والتوزيع وفي مقدمتهم الأخ/ أمين محمد عبده الإدريسي والذي يتولى طباعة هذا الكتاب كما أشكر الأخ/ محمد علي عايض لعمله في الطباعة والشكر موصول لكل الأخوة العاملين في الأمين للنشر والتوزيع.

والله ولي التوفيق

أ.د/ محمد الأفندي

12/ربيع الثاني/1434هـ

الموافق 22/فبراير/2013م

مقدمة في الاقتصاد الكلي

محمد أحمد الأفندي

أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء

كلية التجارة والاقتصاد

الطبعة الخامسة

2013

رقم الإيداع بدار الكتب(45)

صنعاء لسنة 2006م

الأمين للنشر والتوزيع

صنعاء – جولة الجامعة الجديدة ـ بداية شارع العدل – تلفون: (201533)

صف وتنسيق إلكتروني: محمد علي عايض

771260395ـ711924519

الطبعة الرابعة

صنعاء 2010

الفصل الأول
قضايا وموضوعات الاقتصاد الكلي
(مدخل عام)

الأهداف التعليمية للفصل:

عزيزي الدارس والقارئ: يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي، حيث يركز هذا الفصل على تناول طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد والاقتصاد الكلي ثم عرض وتحليل أبرز قضايا وموضوعات الاقتصاد الكلي، وينتهي الفصل بعرض مستوى أداء الاقتصاد الكلي للجمهورية اليمنية.

وبصورة محددة، فإن أهداف هذا الفصل هو عرض ومناقشة الموضوعات التالية:

أولاً : طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد والاقتصاد الكلي.

ثانياً: القضايا والموضوعات الأساسية للاقتصاد الكلي.

ثالثاً (ملحق): أداء الاقتصاد الكلي للجمهورية اليمنية.

إن الهدف النهائي لهذا الفصل هو تعريف الطالب بالقضايا الأساسية للاقتصاد الكلي وتقديم فكرة عامة عن مستوى أداء الاقتصاد اليمني خلال الفترة 1995–2005م. لذا فإن هذا الفصل يعتبر مدخل عام لموضوعات مبادئ الاقتصاد الكلي.

(1 . 1) علم الاقتصاد والاقتصاد الكلي

تناولنا في كتابنا: ***مقدمة في الاقتصاد الجزئي*** في الفصل الأول والثاني تعريف علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية ودور كل من الاقتصاد الجزئي والكلي في تناول الظواهر الاقتصادية وتحليل السلوك الاقتصادي للفرد والمجتمع. ولذلك نقترح على القارئ بالرجوع إلى هذين الفصلين في الكتاب المذكور.

غير أننا هنا نؤكد على طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد والاقتصاد الكلي، فعلم الاقتصاد وكما عرفنا هو علم اجتماعي يهتم بدراسة السلوك والنشاط الاقتصادي للإنسان على مستوى الفرد وعلى المستوى الكلي (المجتمع).

وبعبارة أخرى، فإن علم الاقتصاد يتكئ على فرعين رئيسيين هما:

- **الاقتصاد الجزئي**: Microeconomic

يهتم هذا الفرع من علم الاقتصاد بدراسة السلوك الاقتصادي للفرد سواء كان مستهلكاً أو منتجاً. وتمثل النظرية الاقتصادية الجزئية (Microeconomics' Theory) الإطار العام للتحليل الاقتصادي على المستوى الجزئي. حيث تتناول هذه النظرية سلوك المستهلك وسلوك المنتج ودوافع واتجاهات السلوك الاقتصادي للأفراد. وتركز النظرية على مفاهيم المنفعة التقليدية والحديثة في تناول هذا السلوك. إضافة إلى تناول نظريات تحديد أسعار السلع والخدمات وأسعار عوائد عناصر الإنتاج وتكاليف الإنتاج في مختلف هياكل وتنظيمات سوق السلع وسوق عناصر الإنتاج.

- **الاقتصاد الكلي**: Macroeconomic

يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي الجمعي (الكلي للمجتمع)، وتمثل النظرية الاقتصادية الكلية (Macroeconomics' Theory) الإطار العام لتحليل الاقتصاد الكلي، حيث يتم هذا التحليل من خلال تناول نظريات الطلب الكلي ونظريات العرض الكلي بهدف تحديد عناصر ومحددات توازن الدخل. إضافة إلى تحليل ومعالجة قضايا التضخم والبطالة والركود والانتعاش الاقتصادي.

كذلك، فإن الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي والرؤى والمدارس المختلفة التي تناقش حجم ومستوى هذا التدخل.

ولمزيد من التوضيح دعنا نعرض جوانب رئيسية من اهتمامات الاقتصاد الكلي:

- تتردد على مسامعنا كثيراً مصطلحات اقتصادية كلية مثل الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي أو الناتج القومي وكذلك الادخار القومي والاستثمار القومي وهكذا، فما هو المقصود وما هو مضمون تلك المصطلحات والعناوين الاقتصادية.

وكثيراً ما نسمع أو نقرأ في وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة عن قضايا ومشكلات اقتصادية تواجهها بعض المجتمعات والبلدان.

فأحياناً نقرأ عن مجتمع ما يواجه مشكلة البطالة وعدم توفر فرص العمل. ونسمع عن مجتمع آخر يعاني من مشاكل ضعف معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نصيب الفرد من الدخل.

ونسمع عن مشاكل تدهور قيمة العملات الوطنية وتقلبات سعر الصرف وتدهور موازين المدفوعات وموازين التجارة الخارجية لهذا البلد أو تلك البلدان.

نسمع ونقرأ عن مشاكل الركود والانكماش الاقتصادي أو عن قضايا الانتعاش الاقتصادي والازدهار الاقتصادي. نسمع كثيراً عن برامج الإصلاح الاقتصادي وبرامج الخصخصة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

تلكم أمثلة رئيسية لجوانب كثيرة من قضايا الاقتصاد الكلي التي تواجهها المجتمعات والدول على اختلاف حجمها ومستوى اقتصادها. حيث يتناول الاقتصاد الكلي تلك القضايا بالدراسة والتحليل بهدف تحديد وتفسير العوامل والأسباب أو المحددات التي تؤثر في مسار تلك الظواهر والمتغيرات الاقتصادية الكلية التي أشرنا إليها آنفاً.

ولكن ما هي بالتفصيل اهتمامات وأولويات الاقتصاد الكلي. هذا ما سنناقشه في المبحث الثاني.

(2 . 1) قضايا وموضوعات الاقتصاد الكلي

أولاً : النشاط الإنتاجي للمجتمع

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أو الناتج القومي الإجمالي (GNP) أو الدخل القومي (NI) مقاييس ومؤشرات أساسية لتقييم وقياس النشاط الإنتاجي للمجتمع خلال فترة زمنية معينة (سنة عادة).

يركز الاقتصاد الكلي في تناوله لهذه المقاييس والمؤشرات على جملة من القضايا الرئيسية أبرزها ما يلي:

- محددات الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، وهنا تبرز أهمية التفريق بين الناتج الكامن والناتج الفعلي.

الناتج الكامن يُعرف بأنه الناتج الذي يمكن إنجازه عند التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج في المجتمع.

بينما الناتج الفعلي هو ذلك المستوى من الناتج الذي يمكن تحقيقه عند مستوى تشغيل غير كامل لعناصر الإنتاج.

- مدى فاعلية السياسات المالية والنقدية في تحفيز الطلب الكلي وبالتالي تحفيز الناتج الفعلي للوصول إلى مستوى الناتج الكامن.
- مدى قدرة المجتمع على ضمان تحقيق نمو للناتج يكون قابل للاستدامة، وما هي محددات تحقيق نمو اقتصادي مضطرد.

- وبمعنى آخر، ما الذي يحدد الدخل القومي والناتج القومي وكيف يمكن تفسير تذبذب معدلات النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى.

لماذا يكون الناتج المحلي مثلاً مرتفعاً في فترة ثم منخفضاً في فترة أخرى.

وكيف يفسر هذا الصعود والهبوط في الدورة الاقتصادية.

- ما هي نتائج تذبذب النمو الاقتصادي على متوسط نصيب الفرد من الدخل وبالتالي ما هي انعكاسات ذلك على حالة الفقر في المجتمع، وكيف يتم الخروج من هذه المشكلات.
- ما هي محددات الاستهلاك القومي والادخار القومي والاستثمار وكيف يتم التأثير على هذه المستويات من الإنفاق الكلي من أجل تحقيق نمو للناتج المحلي الإجمالي يكون مرغوباً وكافياً لزيادة مستوى الرفاه للمجتمع.
- ما تأثير تقلبات المستوى العام للأسعار على الناتج الحقيقي والناتج المحلي النقدي للمجتمع.

ثانياً : **قضايا الاستقرار الاقتصادي**

تُعد قضايا الاستقرار الاقتصادي أبرز اهتمامات الاقتصاد الكلي. تشمل عناصر الاستقرار الاقتصادي المتغيرات الاقتصادية الكلية الآتية:

- معدل التضخم.
- سعر صرف العملة الوطنية.
- أسعار وعوائد رأس المال.
- عرض النقود والطلب على النقود.
- عجز الموازنة العامة للدولة.
- عجز ميزان المدفوعات أو العجز في الميزان التجاري.

- يُعرف معدل التضخم بأنه الارتفاع المستمر في الأسعار خلال فترة زمنية معينة. ويعتبر هذا المؤشر مقياساً أساسياً لمدى استقرار أسعار السلع والخدمات. ولذلك يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة وتفسير العوامل المؤثرة على تقلبات معدل التضخم صعوداً وهبوطاً.
- هناك نظريات وأسباب تفسر تقلبات معدل التضخم يتناولها الاقتصاد الكلي بالدراسة والتحليل ومن أبرزها:

- النظرية النقدية التي ترى أن معدل التضخم يعتبر ظاهرة نقدية أي أن النقود الزائدة في المجتمع والتي تطارد السلع القليلة تسبب تصاعد معدل التضخم.
- وهناك نظرية الطلب في تفسير التضخم، حيث ينشأ التضخم بسبب زيادة الطلب الكلي للمجتمع على السلع والخدمات على العرض الكلي من هذه السلع.
- وهناك نظريات التضخم، المدفوع بارتفاع تكاليف الإنتاج.
- وهناك النظريات الهيكلية التي تفسر التضخم بوجود اختلالات هيكلية في اقتصاد مجتمع ما.
- إضافة إلى أسباب أخرى يختص بها كل مجتمع على حدة ولها تأثير على تقلبات معدل التضخم.

• وفيما يتعلق باستقرار سعر الصرف، يهتم الاقتصاد الكلي كذلك بالعوامل والمحددات المؤثرة على تقلبات سعر الصرف وما إذا كانت عوامل نقدية بسبب اختلال العرض النقدي عن الطلب أو بسبب تقلبات حقيقية ترجع إلى وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات لأي بلد.

إن سعر الصرف هو السعر الذي يربط بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية وبالتالي فإن سعر الصرف يعرف بأنه عدد وحدات النقد الأجنبي اللازم مبادلتها بوحدة نقدية وطنية واحدة.

فمثلاً سعر صرف الريال اليمني هو عدد وحدات الدولار المطلوبة لمبادلتها بريال يمني وهكذا. وهناك تعريفات أخرى وأشكال أخرى لسعر الصرف ليس هذا المكان ملائماً لعرضها.

• وبصورة عامة، فإن الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة وتحليل مدى كفاءة وفاعلية السياسات المالية والنقدية للحكومة في تحقيق وضمان الاستقرار الاقتصادي وعلى وجه الخصوص استقرار المتغيرات النقدية (معدل التضخم وسعر الصرف وأسعار الفائدة وعوائد رأس المال).

• إن ما يقصد بالسياسات المالية هي جملة الإجراءات التي تتخذها الحكومة للتأثير على الاستقرار الاقتصادي ومن أبرزها:
  - الإنفاق الحكومي.
  - سياسات الضرائب وهيكل النظام الضريبي.

- أما ما يقصد بالسياسات النقدية فهي مجموعة الإجراءات المتعلقة بالتحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة ونسب الاحتياطي القانوني والسقوف الائتمانية وغيرها من السياسات النقدية التي يكون البنك المركزي مسئولاً عن إدارتها.

ثالثاً – البطالة (Unemployment)

تعتبر البطالة من أخطر المشاكل والتحديات التي يواجهها أي مجتمع وبالتالي فإنها من أبرز اهتمامات وقضايا الاقتصاد الكلي. وبصورة عامة فإن الفرد العاطل هو الذي يسعى للعمل ولكنه لا يجد عملاً رغم البحث الذي يقوم به.

- تعرف البطالة (u) بأنها نسبة العاطلين عن العمل إلى حجم القوى العاملة في المجتمع.

أو : نسبة البطالة (u) = **عدد العاطلين عن العمل** / **حجم القوى العاملة**

- وهناك تقسيمات مختلفة للبطالة منها البطالة الاختيارية (Voluntary Unemployment)، وهم الأفراد الذين اختاروا عدم العمل بإرادتهم الحرة.
- البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment) وهم الأفراد الذين يمرون بمرحلة انتقالية بين وظائف وأعمال مختلفة ويظلون بدون عمل مؤقتاً حتى يتم استقرارهم.
- البطالة الهيكلية (Structural unemployment) وهم الأفراد الذي تتوفر لهم مهارات وخبرات معينة ولا يستطيعون الحصول على أعمال مناسبة نظراً لعدم توفر فرص العمل المطلوبة. كما أنه يشمل الأفراد الذين يكونون في مواقع عمل خاطئة.

- إن معدل البطالة السافرة في اليمن على سبيل المثال قد بلغ نحو 12% بينما بلغ معدل البطالة الشامل نحو 36%.
- ولكن ما دلالات وجود مشكلة البطالة في أي مجتمع؟

إن ارتفاع نسبة البطالة تعني أن هدف التوظيف الكامل لقوة العمل لم يتحقق.

وهذا يعكس عدد من المشاكل من أبرزها:

- أن المجتمع لم ينجح في الوصول إلى تحقيق أدنى معدل للبطالة وهو المعدل المعروف بمعدل البطالة الطبيعي أو المقبول(Natural Rate of unemployment)وهو المعدل الذي يمكن أن يقبل به المجتمع باعتباره المعدل الآمن الذي يقترن بعدم تصاعد معدل التضخم.

- وجود معدل بطالة مرتفع يعكس ضعف القدرات الإنتاجية للمجتمع. وبمعنى آخر، هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة وبين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أي الناتج بالأسعار الثابتة). وهي العلاقة التي قام بدراستها الاقتصادي آرثر أوكن وسميت بقانون أوكن (Okun's Law).
- أي عندما يرتفع معدل البطالة، فإن هذا يعني أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ضعيف أو أنه ينمو بمعدلات أقل مما هو مرغوب وكافي لفتح فرص عمل لكل القوى العاملة.

- من ناحية أخرى، فإن وجود معدل بطالة مرتفع قد يعني وجود معدل تضخم منخفض، هذه العلاقة العكسية بين معدل البطالة وبين معدل التضخم تعتبر علاقة مشهورة في الاقتصاد الكلي عرفت بمنحنى (فيليبس) نسبة للاقتصادي فيليبس الذي قام بدراسة هذه العلاقة وكشف عن وجود علاقة مقايضة بين معدل البطالة وبين معدل التضخم.

فإذا أراد المجتمع تخفيض معدل البطالة، فإن هذا يكون على حساب ارتفاع معدل التضخم والعكس صحيح. لأن تخفيض معدل البطالة يتطلب زيادة الطلب الكلي الذي قد يسبب ارتفاع الأسعار وبالتالي ارتفاع معدل التضخم.

- غير أن الأحداث الاقتصادية التي تواجهها الكثير من بلدان العالم قد أظهرت وجود علاقة موجبة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وهي الظاهرة المعروفة بالركود التضخمي. حيث يواجه الاقتصاد مشكلة وجود معدل بطالة مرتفع ومعدل تضخم مرتفع.

وتؤدي السياسات المالية والنقدية وسياسات تحفيز العرض الكلي دوراً في التحكم في معدل البطالة وتحقيق الاستقرار لمعدل التضخم. غير أن إنجاز هذا الأمر ليس سهلاً وهناك الكثير من الجدل حول فاعلية تلك السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

رابعاً – الطلب الكلي والعرض الكلي (AD/AS)

يمثل الطلب الكلي للمجتمع جانب الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وهو يتكون من الإنفاق الخاص (إنفاق القطاع العائلي) والإنفاق العام (إنفاق الحكومة) وكذلك صافي الإنفاق الخارجي (الصادرات مطروحاً منه الواردات).

بينما يمثل العرض الكلي جانب النشاط الإنتاجي للمجتمع أي كمية السلع والخدمات المنتجة والمعروضة خلال فترة زمنية معينة.

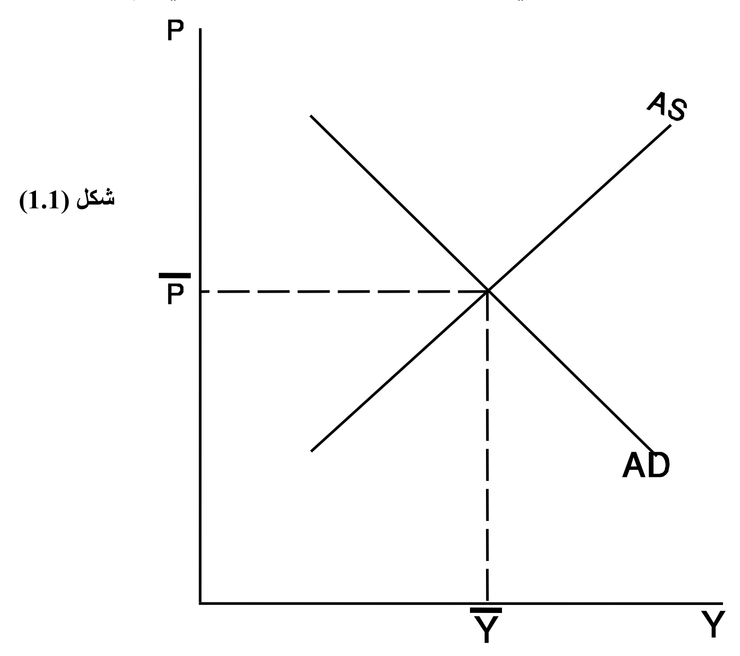
يعتبر نموذج الطلب الكلي/العرض الكلي أحد النماذج الأساسية والعامة في دراسة الاقتصاد الكلي للنشاط والسلوك الاقتصادي الكلي للمجتمع. أي أنه يعتبر أداة تحليلية أساسية في دراسة

الناتج المحلي والمستوى العام للأسعار والنمو الاقتصادي وتأثير السياسات الحكومية. إن الطلب الكلي يعكس علاقة عكسية بين جانب الإنفاق على السلع وبين المستوى العام للأسعار.

بينما جانب العرض الكلي يعكس علاقة طردية بين العرض الكلي والمستوى العام للأسعار.

ويؤدي التساوي بين الطلب الكلي والعرض الكلي إلى تحديد مستوى معين من الناتج الفعلي عند مستوى معين من المستوى العام للأسعار. أي أن الطلب الكلي والعرض الكلي يحددان المستوى التوازني للدخل عند مستوى معين للأسعار.

تنصب اهتمامات الاقتصاد الكلي في دراسته للطلب الكلي والعرض الكلي في التركيز على تحديد العوامل التي تؤثر في كل من الطلب والعرض الكلي وأثر ذلك على معدل الأسعار (التضخم) والناتج المحلي ومعدل البطالة وبالتالي على مستوى توازن الاقتصاد الكلي. (انظر شكل 1.1).



شكل (1.1)

وبصورة عامة، فإن محددات التغير في منحنى الطلب الكلي ترجع إلى دور السياسات المالية والنقدية. أما محددات التغير في العرض الكلي فترجع إلى السياسات المالية وسياسات النمو وسياسات سوق العمل.

الجدير بالذكر أن منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي يختلف عن منحنى الطلب والعرض المعروفة في الاقتصاد الجزئي من حيث المضمون والجوهر وإن تشابها من حيث الشكل.

خامساً – دور الحكومة في الاقتصاد الكلي:

تبدو أهمية الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي الكلي من أهمية الأهداف الأساسية التي تتوخاها السياسات الاقتصادية الكلية مثل:

- تحقيق نمو اقتصادي مرتفع وقابل للاستدامة.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- ضمان التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية.
- ضمان التوزيع المنصف والعادل للدخل.

- تقوم الحكومة بدورها في تحقيق الأهداف السابقة من خلال أدوات السياسات المالية والنقدية والسياسات الدخلية التي تستهدف التحكم، والتأثير في كل من الطلب الكلي والعرض الكلي وفي الاتجاه الذي يحقق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستويات مرتفعة من الدخل والنمو. ويطلق على السياسات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة بسياسات الاستقرار الاقتصادي.

فالموازنة العامة للدولة على سبيل المثال، تعكس دور السياسات المالية والنقدية والدخلية التي تقوم بها الحكومة.

حيث تتضمن الموازنة العامة للدولة الإنفاق العام للدولة (إنفاق استهلاكي + إنفاق استثماري).

بينما تمول الحكومة نفقاتها من خلال الإيرادات العامة (الدخل الحكومي) والذي يأتي من مصادر مختلفة أهمها الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة وإيرادات النفط التي تشكل نحو 70% من إجمالي الإيرادات العامة في الجمهورية اليمنية على سبيل المثال، إضافة إلى مصادر أخرى.

وعندما تكون الموازنة العامة للدولة في حالة عجز –أي أن الإنفاق العام للحكومة أكبر من الإيرادات– فإن هذا يعني وجود إنفاق زائد وأن اتجاه السياسات المالية (الإنفاق العام) اتجاه توسعي باتجاه زيادة الطلب الكلي الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي (الناتج القومي).

أما إذا كان هناك فائض في الموازنة العامة للدولة، فإن هذا يعني أن إنفاق الحكومة أقل من دخلها. وهذا يشير إلى أن اتجاه السياسات المالية للحكومة هو اتجاه انكماشي. أي أن الحكومة تستهدف تخفيض الطلب الكلي والتحكم بالتالي في المستوى العام للأسعار.

- إن حدود وحجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي للمجتمع لم يكن دائماً محل اتفاق بين الاقتصاديين على مختلف توجهاتهم الفكرية.

في إطار النظام الاقتصادي الرأسمالي، ظهرت مدارس اقتصادية لها رؤى متباينة ومختلفة حول طبيعة وحجم دور الدولة في النشاط الاقتصادي .. ومن أبرز هذه المدارس ما يلي:

المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية:

ظلت هذه المدرسة مسيطرة على الفكر الاقتصادي في الغرب حتى الثلاثينيات من القرن العشرين. حيث اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك بحيادية دور الدولة ونادوا بعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي لأنه مضر بالنشاط الاقتصادي للأفراد.

وكان الكلاسيك يعتقدون بقدرة قوى السوق التلقائية (قوى الطلب والعرض) في تصحيح أي اختلال أو عدم توازن في الاقتصاد في ظل المنافسة الحرة.

وانصب اهتمام الكلاسيك على دور العرض الكلي وفقاً لقانون ساي (العرض يخلق الطلب المساوي له) وبالتالي فإن هناك قوى تلقائية تقود الاقتصاد دوماً نحو التوازن. وأن أي تدخل حكومي لن يؤدي إلا إلى تعطيل دور آلية السوق في تصحيح الاختلالات الاقتصادية، لقد اتكأت المدرسة الكلاسيكية فيما يتعلق بقدرة الاقتصاد التلقائية على مبدأ مرونة الأجور والأسعار حيث تبعد الأجور والأسعار بشكل يضمن عودة الاقتصاد الكلي إلى وضع التوازن العام.

مدرسة كينز :

يعتبر الاقتصادي البريطاني اللورد كينز رائد الاقتصاد الكلي في بداية القرن العشرين. وقد كانت إسهاماته لها الدور الأكبر في وضع الاقتصاد الكلي في مكانته المتقدمة.

كما كانت لآرائه المتميزة حول أهمية تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الاقتصادية صدى واسعاً في الولايات المتحدة وأوربا، وخاصة أن آراء الكلاسيك قد فشلت في معالجة أزمة الكساد الكبير التي عانت منها الاقتصادات الأوربية والأمريكية خلال الفترة (1929 – 1934).

فلم تؤدي قوى السوق وآلية السوق إلى إعادة الاقتصاد إلى وضعه الصحيح.

وهنا ظهر كينيز بأفكاره الجريئة حول دور الدولة في تنشيط وتحفيز الطلب الكلي باعتباره الوسيلة الفاعلة في تنشيط الاستثمار والإنتاج وتجاوز الركود والانكماش الاقتصادي.

أي أن الاقتصاد الكينزي لفت النظر إلى أهمية الطلب الكلي ودوره في تحريك عجلة الاقتصاد الكلي نحو مزيد من الاستقرار والانتعاش.

ومن المعروف أن تنشيط وتحفيز الطلب الكلي لا يتم إلا في ظل تدخل فاعل ونشط للدولة في النشاط الاقتصادي.

المدرسة الكلاسيكية الجديدة:

ظل الفكر الاقتصادي للمدرسة الكينزية هو المسيطر على الفكر الاقتصادي حتى بداية السبعينات من القرن الماضي عندما وقعت كثير من الاقتصاديات في أوروبا وأمريكا تحت مشكلة الركود التضخمي.

أي وجود ركود اقتصادي متزامن مع معدلات مرتفعة للتضخم.

وظهرت بالتالي رؤى جديدة تدعو إلى ترشيد دور الدولة وإعادة الاعتبار لدور السوق ومن أبرز هذه الرؤى:

- رؤية المدرسة النقدية التي قادها الاقتصادي الأمريكي فريدمان.
- رؤية مدرسة التوقعات الرشيدة التي قادها الاقتصادي لوكاس وزملاؤه (مدرسة شيكاغو).

المدرسة الكينزية الجديدة:

بالمقابل ظهرت آراء لاقتصاديين يعتبرون امتداداً للمدرسة الكينزية ويقدمون اجتهادات جديدة لدور الدولة ودور السوق ومن أبرز هذه الرؤى:

- رؤية الكينزيين الجدد.
- رؤية ما بعد الكينزيين الجدد.

مدرسة اقتصاديات العرض:

في الثمانينيات تبلورت مدرسة اقتصادية جديدة اهتمت بجانب العرض الكلي من الاقتصاد ودعت إلى تحفيز الاستثمارات الخاصة من خلال تخفيض الضرائب ونحوها. ولكن فاعلية السياسات التي اقترحتها هذه المدرسة لم تحقق نجاحاً كبيراً في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء ولاية الرئيس الأمريكي السابق ريجان.

(1 .3) ملحق الفصل الأول

أداء الاقتصاد الكلي في الجمهورية اليمنية

- نتناول في هذا الملحق مستوى أداء الاقتصاد الكلي في اليمن خلال عشر سنوات ماضية: الفترة 1995-2005م . يركز هذا الملحق على تقديم صورة كلية لمسار المتغيرات الاقتصادية الكلية لليمن ومن أبرزها:

أ – المتغيرات الاقتصادية الكلية المتعلقة بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

ب – المتغيرات الاقتصادية الكلية المتعلقة بمحددات أو مؤشرات الطلب الكلي.

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي:

عرفنا سابقاً أن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تشمل معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي ومعدل تغير سعر صرف العملة الوطنية. وكذلك معدلات نمو العرض النقدي وأسعار الفائدة ومعدلات البطالة.

إضافة إلى مؤشرات الموازين الاقتصادية الكلية مثل عجز الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري وميزان المدفوعات.

ولتوضيح مسار المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي، يقدم الجدول (1 .1) بيانات إحصائية رسمية.

جدول رقم (1 .1) عناصر ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

المؤشرات	95	2000	2001	2003	2000-95 (متوسط)	2003-2001 (متوسط)
أ – معدلات النمو :						
1 – معدل نمو الناتج المحلي	%8.6	%5.12	%4.9	%3.3	%5.5 متوسط	%4.29 متوسط
2- معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي		%7.3	%5.57	%4.47		%5.1
3- معدل التضخم	%4.5	%5	%12	%11		%11.6
4- معدل نمو العرض النقدي	%32		%18.7	%20	%28	%18.9
5- معدل تغير سعر الصرف			%4.3	%4.2		%4.2
6- معدل الفائدة على القروض		%12-15	%12-15			
7- معدل البطالة السافرة	%9.1			%12		
8- معدل نمو ميزان المدفوعات			- %50.2	- %1.8		- %32
9- معدل نمو الدخل الفردي		%2.2		%0.7		%0.9
ب – النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي						
10- ميزان المدفوعات	%-2	%14.4	%6.8	%3		
11- عجز/فائض الموازنة العامة		%6.3		- %4.7		
12- الحساب الجاري	%0.9	%13.1				
13- الميزان التجاري	%14.2	%14.8				
14- العرض النقدي الإجمالي	%48.5	%25	%19	%20		%36.3
ج – معدل نمو الاقتراض الخارجي			- %19.1	- %68.1		- %22.9

المصدر: الخطة الخمسية الأولى، وزارة التخطيط.

يظهر الجدول السابق النتائج الآتية:

- هناك تذبذب في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي حيث يلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي قد بلغ 5.5% في المتوسط للفترة 95-2000 بينما انخفض إلى 4.29% في المتوسط للفترة 2001-2003.

إن مسار النمو خلال الفترة 95-2003م قد اتسم بالتذبذب صعوداً وهبوطاً مما يدل على تباطؤ معدل النمو.

إضافة إلى أن متوسط معدل النمو قد انخفض إلى 4.29% للفترة 2001-2003.

هذا التباطؤ والتذبذب والانخفاض في معدلات النمو تشير إلى الوضع الركودي الذي يعاني منه الاقتصاد الكلي.

كذلك فإن اعتماد معدل نمو الناتج المحلي على القطاع النفطي بصورة رئيسية يجعل مستقبل هذا النمو رهين بما يطرأ على قطاع النفط من تطورات قد تكون سلبية أو إيجابية، في الوقت الذي يشكل هذا الأمر تحدياً أمام إستراتيجية تنويع مصادر الدخل. لأن ذلك يجعل الاقتصاد معرض لأية صدمات سلبية بسبب تقلبات أسعار النفط العالمية.

- تشير مؤشرات الأسعار إلى تراجع معدلات التضخم ومعدلات سعر الصرف واستقرار معدل نمو العرض النقدي.

حيث انخفض معدل التضخم من 54.5% لعام 1995 إلى نحو 4.6% لعام 2000 ولكنه ارتفع مرة أخرى إلى 12% في المتوسط خلال الفترة 2001-2003.

بينما كان معدل تغير سعر الصرف متواضعاً عند 4% في المتوسط للفترة 2001.2003.

وفي نفس الوقت، فإن معدل نمو العرض النقدي كان بطيئاً وبلغ نحو 18.9% في المتوسط للفترة 2001-2003 مقارنة بمعدل وسطي نحو 28% للفترة 95-2000م.

- من ناحية أخرى فإن هناك تحسن في حالة عجز الموازنة العامة للدولة، حيث تحول العجز إلى فائض وبلغت نسبة فائض الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي نحو 6.3% لعام 2001.

ولكن الفائض تحول إلى عجز مرة أخرى في عام 2003 حيث وصلت نسبة العجز نحو 4.7% من الناتج متجاوزة الحدود الآمنة المعروفة بـ 3%.

ويشير هذا التطور في مالية الدولة إلى زيادة الإنفاق العام من جهة وإلى زيادة الإيرادات العامة من جهة أخرى بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وكذلك بسبب الإجراءات التي تمت في إطار الإصلاح المالي (تحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع المدعومة).

ويلاحظ إن زيادة الإنفاق العام قد أدى إلى زيادة في الطلب الكلي، بينما أدى ارتفاع أسعار السلع والخدمات العامة (يسبب سياسات تحرير الأسعار إضافة إلى تعدد الضرائب والرسوم)، أدت إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في الاستثمارات الخاصة.

- إن ارتفاع أسعار الفوائد على القروض الاستثمارية التي ظلت عند 15-21% خلال الفترة2001-2003م وعند معدلات أعلى أكثر من30% خلال الفترة 95-2000م قد رفع من تكلفة التمويل وشكل عائق أمام زيادة معدل نمو الناتج المحلي.
- نلاحظ وجود تقلبات شديدة في سعر صرف الدولار بالنسبة للريال اليمني خلال الفترة 95-2000 حيث ارتفع سعر الصرف من 25 ريال للدولار في عام 95م إلى 161.7 ريال في المتوسط لعام 2000.

أدت تلك التقلبات نتيجة سياسة تعويم سعر الصرف إلى ارتفاع كلفة الواردات وخاصة الواردات الرأسمالية (من السلع الوسيطة مدخلات الإنتاج) وبالتالي زيادة كلفة الإنتاج المحلي وأضعف بالتالي القدرة التنافسية للقطاع الخاص اليمني والذي يعتمد على المكون الأجنبي بنسبة 70% من كلفة الإنتاج.

- كذلك، كان للاتجاه الانكماشي للسياسات المالية والنقدية آثار سلبية على عناصر الإنفاق الكلي (الطلب الكلي)، حيث مالت هذه العناصر إلى الانخفاض وخاصة عنصر الإنفاق الاستثماري. وهو الأمر الذي عزز حلقة الركود الاقتصادي وتباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة البطالة وتدني مستوى الدخول الفردية وكل تلك النتائج لها آثار سلبية على مناخ الاستثمار الخاص.

من ناحية أخرى، تحسنت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الخارجي كما تدل على ذلك حالة ميزان المدفوعات، حيث تحول عجز ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من -2% لعام 1995م إلى فائض كنسبة بلغت 14.4% لعام 2000م.

ولكن خلال الفترة 2001-2003 انخفض فائض ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي من 6.8% لعام 2001 إلى 3% لعام 2003م.

وبمعنى آخر، فإن معدل انخفاض فائض ميزان المدفوعات قد بلغ نحو -32.1% في المتوسط خلال الفترة 2001-2003م، ويعزى هذا إلى انخفاض فائض الميزان التجاري بـ (-18.6%) ورصيد الحساب الجاري بنسبة (-32.5%) خلال هذه الفترة.

ب – مؤشرات الطلب الكلي:

للطلب الكلي على السلع والخدمات دور أساسي في تنشيط الإنتاج وتحفيز العرض الكلي للسلع والخدمات، إن الإنفاق الاستهلاكي العام والخاص والإنفاق الاستثماري العام والخاص وصافي الصادرات هي العناصر الرئيسية للطلب الكلي أو الإنفاق الكلي، لذلك فإن الجدول رقم (2. 1) يوضح اتجاه هذه المؤشرات خلال الفترة 95-2003م.

جدول (2. 1)

مؤشر الطلب الكلي	1995	2000	2001	2003	المتوسط 95-2000	المتوسط 2000-2003
1- الاستثمار الإجمالي (مليارات)	112.7	264.3	308.1	311.6		
*% من الناتج المحلي الإجمالي	%22.1	%16.2	%18.9	%15.1		
*معدل نمو الاستثمار الإجمالي			%5.2	%6.3	%18.6	%5.6
2- الاستثمار الخاص والمختلط غير النفطي	50.9 مليار	91.8 مليار				
*% من الاستثمار الإجمالي	%45.2	%34.7				
*% من الناتج المحلي غير النفطي	%11.5	%10				
3- الاستهلاك لنهائي الكلي (بمليارات الريالات)	502.4	1141.7	1306.3	1777		
*% من الناتج المحلي الإجمالي.	%98.3	%74.2	%80.2	%86		
*% معدل نمو الاستهلاك الكلي					%14.6	%11.4 (%12)
4- الاستهلاك الخاص (بمليارات الريالات)	428.4	938	1070.3	1510		
*% من الناتج المحلي الإجمالي	%83.8	%60	%65.7	%73		
*% معدل نمو الاستهلاك الخاص			%14	%29	13.2	%16

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003.

التقرير التقييمي النصف مرحلي للخطة الخمسية الثانية – البنك الدولي: النمو الاقتصادي في اليمن.

يظهر الجدول السابق النتائج التالية:

- أن الاستثمار الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض من 22% لعام 95 إلى 19.2% لعام 2000، استمر هذا الانخفاض خلال الفترة 2001-2003م حيث وصلت النسبة إلى 15% من الناتج المحلي الإجمالي. ومما يعزز هذا الاتجاه انخفاض

معدل نمو الاستثمار الإجمالي من 18.6% في المتوسط للفترة 95-2000 إلى 5.6% في المتوسط للفترة 2001-2003، والنسبة الأخيرة هي أقل بكثير فيما توقعته الخطة الخمسية الثانية والتي قدرت بنحو 20% (التقرير التقييمي النصف مرحلي).

- وإذا أخذنا بعين الاعتبار معدل التضخم خلال نفس الفترة (نحو 13%) فإن هذا يعني أن الاستثمار الإجمالي الحقيقي قد انخفض.
- ومن ناحية أخرى فإن انخفاض الاستثمار الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الثابتة له أثر سلبي على نمو عناصر الإنفاق الكلي وهذا الأمر يعزز من حلقة الركود الاقتصادي.
- وفيما يتعلق بالاستهلاك النهائي الكلي، فإن البيانات تشير إلى أن نسبة الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت بنسبة متواضعة خلال الفترة 95-2003م.

حيث بلغت هذه النسبة لعام 95م نحو 98.3% ثم انخفضت إلى 86% لعام 2003م، وهذا يعني أن نسبة الادخار ضئيلة، وهو ما يشكل قيداً على مناخ الاستثمار بصورة عامة.

إن معدل نمو الاستهلاك الكلي قد بلغ نحو 14.6% في المتوسط خلال الفترة 95-2000 انخفض إلى 11% في المتوسط خلال الفترة 2001-2003.

(1 . 4) ملخص الفصل الأول

- تناول هذا الفصل قضايا الاقتصاد الكلي الأساسية وهي:

- النشاط الإنتاجي كما يعبر عنه من خلال مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل (الناتج) القومي.
- مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.
- البطالة وأنواعها.
- دور الدولة في النشاط الاقتصادي.
- الطلب الكلي والعرض الكلي.

- ثم تناول الفصل مستوى أداء الاقتصاد اليمني خلال الفترة 95-2005م وتم التركيز على مسار مؤشرات الاستقرار الاقتصادي مثل معدل التضخم ومعدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي. وكذلك مسار مالية الدولة (عجز الموازنة) وميزان المدفوعات. كما تعرض

لمستوى أداء مؤشرات الطلب الكلي في اليمن وخاصة اتجاهات نمو الإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الخاص (العائلي).

وقد أشارت هذه المتغيرات إلى تحسن نسبي في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ولكن مع وجود ركود اقتصادي وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل وارتفاع الأسعار وزيادة حالة الفقر.

(1.5)مصطلحات مختارة

- الاقتصاد الجزئي: يهتم بدراسة وتحليل السلوك الاقتصادي للفرد سواءً أكان مستهلكاً أو قيماً وتمثل النظرية الاقتصادية الجزئية (Microeconomics Theory) الإطار العام للتحليل الاقتصادي على المستوى الجزئي.
- الاقتصاد الكلي: يهتم بدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي الجمعي (الكلي للمجتمع) وتمثل النظرية الاقتصادية الكلية (Microeconomics Theory) الإطار العام للتحليل الاقتصادي على المستوى الكلي.
- قانون أوكن (Okuns Low): ينص على وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة وبين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- منحنى فليبس: بنسبة للاقتصادي فيلبس الذي قام بدراسة العلاقة بين معدل البطالة ومعدل الأجور، وطورت الدراسة إلى علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وهي علاقة مقايضة فإذا أراد المجتمع تحقيق معدل البطالة فإن هذا يكون على حساب إرتفاع معدل التضخم والعكس صحيح.

أسئلة للمراجعة

أولاً – أسئلة الصواب والخطأ:

– وضح مدى صحة العبارات الآتية مع التعليل:–

(1) لا يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة أساسية.

(2) قضايا الاقتصاد الكلي تنحصر فقط في التضخم والبطالة والركود وبرامج الإصلاح الاقتصادي وبرامج الخصخصة.

(3) الناتج والدخل القومي مقاييس ومؤشرات تقيس أداء النشاط الإنتاجي للمؤسسة.

(4) يعرف التضخم بأنه الارتفاع المؤقت لأسعار بعض السلع والخدمات.

(5) وجود معدل بطالة مرتفع يعكس المستوى التقني المرتفع للقدرات الإنتاجية.

(6) منحنيات الطلب الكلي والعرض الكلي لا تختلفان عن منحنيات الطلب والعرض في الاقتصاد الجزئي.

(7) يطلق على السياسات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة بسياسات النمو الاقتصادي.

ثانياً – أسئلة الاختيار المتعدد:

– اختر الإجابة الصحيحة من العبارات الآتية:

(1) لا تعتبر من الأهداف الأساسية التي تتوخاها السياسات الاقتصادية الكلية وهي:

أ – تحقيق نمو اقتصادي مرتفع وقابل للاستدامة.

ب – تحقيق توازن المنشأة في الأجل الطويل.

ج – تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

د – ضمان التوزيع المنصف والعادل للدخل.

(2) التساوي بين الطلب الكلي والعرض الكلي يحددان المستوى التوازني:

أ – للأسعار.

ب – للدخل.

ج – للمنفعة.

د – لا شيء مما سبق.

(3) تكون الموازنة العامة للدولة في حالة عجز عندما:

أ – الإنفاق العام للحكومة أقل من الإيرادات.

ب – تساوي الإنفاق العام للحكومة مع الإيرادات.

ج – الإنفاق العام للحكومة أكبر من الإيرادات.

د – لا شيء مما سبق.

(4) يمثل الطلب الكلي للمجتمع جانب الإنفاق الكلي على السلع والخدمات ويتكون من :

أ – الإنفاق الخاص (إنفاق القطاع العائلي).

ب – الإنفاق العام (إنفاق الحكومة)

ج – صافي الإنفاق الخارجي (الصادرات – الواردات).

د – أ + ب + ج

(5) إن وجود معدل بطالة مرتفع قد يعني وجود معدل تضخم:

أ – مرتفع ب – منخفض

ج – متزايد د – لا شيء مما سبق.

(6) من العوامل المؤثرة على تقلبات سعر الصرف:

أ – اختلال العرض النقدي عن الطلب.

ب – تقلبات في وضع الميزان التجاري.

ج – تقلبات حقيقية في ميزان المدفوعات.

د – أ + ب + ج.

(7) يهتم الاقتصاد الكلي بدارسة وتحليل ومعالجة:

أ – قضايا التضخم والبطالة والركود والانتعاش الاقتصادي.

ب – دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

ج – برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة والنمو الاقتصادي.

د – جميع ما ذكر.

ثالثاً – الأسئلة المقالية:

أجب عن الأسئلة التالية:

أ) ناقش بإيجاز غير مخل للمفاهيم والمصطلحات الاقتصادية الآتية:

1 – التضخم.　　2 – البطالة

3 – سعر الصرف.　　4– الطلب والعرض الكلي.

5 – الدخل والناتج القومي.　　6 – الاستقرار الاقتصادي.

ب) أجب عن الأسئلة الآتية:

1- هل هناك فرق بين التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي؟ وضح ذلك بشيء من التفصيل؟

2- بين مجالات اهتمام الاقتصاد الكلي والقضايا والموضوعات التي يناقشها الاقتصاد الكلي؟

3- تعتبر البطالة من أخطر المشاكل والتحديات التي يواجهها المجتمع وبالتالي فإنها من أبرز اهتمامات وقضايا الاقتصاد الكلي؟.

أ- عرف البطالة؟

ب- كيف يمكن قياسها؟ وما هي دلالات وجودها في المجتمع كمشكلة؟

ج- اذكر التقسيمات المختلفة للبطالة؟

د- كم تبلغ نسبة البطالة السافرة والشاملة في اليمن؟

الفصل الثاني

الحسابات القومية للناتج (الدخل)

National Income Accounts

الأهداف التعليمية:

عزيزي القارئ: يعتبر الناتج القومي أو الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي المؤشرات الأساسية لقياس النشاط الاقتصادي للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.

فالناتج (الدخل) المحلي الإجمالي (GDP) يقيس القدرات الإنتاجية المحلية للمجتمع، بينما الناتج (الدخل) القومي (GNP) يقيس القدرات الإنتاجية الوطنية المقيمة في الداخل والمقيمة في الخارج.

فإذا كان الناتج (الدخل) يزيد من سنة إلى أخرى، فإن هذا يعني أن القدرات الإنتاجية للبلد تزيد وأن النمو الاقتصادي بالتالي في تقدم مضطرد.

وينعكس هذا على انخفاض معدل بطالة الموارد الاقتصادية. والعكس يحدث عندما يكون الناتج (الدخل) ثابتاً أو متناقصاً حيث يعني هذا تزايد معدل البطالة ودخول الاقتصاد الكلي في حلقات الركود والانكماش الاقتصادي وتزايد حالة الفقر وتدهور مستوى المعيشة للسكان.

لذلك، فإن الأهداف التعليمية لهذا الفصل هي التعريف بالقضايا التالية:

- عرض المفاهيم الأساسية للناتج (الدخل).
- الحسابات القومية للناتج المحلي الإجمالي.
- الاقتصاد الموازي والحسابات القومية.
- اقتصاد المعرفة.

(1 . 2) المفاهيم الأساسية للناتج (الدخل):

إن إنتاج المجتمع للسلع والخدمات خلال سنة واحدة يمكن النظر إليه (أي قياسه) من خلال ثلاث زوايا:

- الناتج المحلي الإجمالي GDP
- الدخل المحلي الإجمالي GDI
- الإنفاق الكلي AE

تعريف الناتج المحلي الإجمالي (GDP) :

الناتج المحلي الإجمالي هو إجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية التي يقوم المجتمع بإنتاجها خلال سنة معينة.

تعريف الدخل المحلي (DI) :

الدخل المحلي هو إجمالي دخول عناصر الإنتاج التي شاركت في إنتاج الناتج المحلي خلال سنة معينة وتشمل دخول عناصر الإنتاج كلاً من الأجور والمكافآت + عوائد رأس المال + أرباح المنظمين + ريع الأرض + أية دخول أخرى (الأطباء والحلاقين وغيره).

تعريف الإنفاق الكلي (AE) :

الإنفاق الكلي هو طلب المجتمع الكلي (الطلب الكلي) ويتكون من طلب القطاع الخاص على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وطلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وصافي الطلب الخارجي (الصادرات – الواردات) خلال سنة واحدة معينة.

ولكن ما هي العلاقة بين الثلاثة المؤشرات السابقة وهل تؤدي إلى نفس النتيجة؟ بمعنى هل قيم الناتج المحلي وقيم الدخل المحلي وقيم الإنفاق الكلي تمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي؟

دعنا نوضح الإجابة على هذا السؤال من خلال تقديم النموذج المشهور في الاقتصاد الكلي وهو نموذج التدفق الدائري للدخل، أو ما يطلق عليه أحياناً بدورة السلع ودورة النقود.

نموذج التدفق الدائري للدخل

يبين هذا النموذج العلاقات المتشابكة بين قطاعات الاقتصاد الكلي الأربعة وهي:

(1) القطاع العائلي: وهو قطاع الأفراد الذي يقوم بدورين رئيسيين:

– الإنفاق الاستهلاكي الخاص – أي طلب القطاع الخاص على السلع الاستهلاكية .

– دور المشاركة في العملية الإنتاجية.

(2) القطاع الإنتاجي وهم رجال الأعمال والمنتجين للسلع والخدمات: والذي يقوم بدورين رئيسيين هما:

- القيام بعملية الإنتاج.
- عرض هذا الإنتاج في السوق وبيعه بأسعار السوق.

(3) القطاع الحكومي ويمثل الجهاز الإداري للدولة من وزارات وهيئات ومؤسسات عامة ويقوم بدورين رئيسيين هما:

- الإنفاق العام على السلع الاستهلاكية والاستثمارية. أي الطلب الحكومي على السلع والخدمات.
- جباية وتحصيل الإيرادات العامة من مصادر الضرائب المباشرة وغير المباشرة وعوائد النفط وقيمة الأصول العامة المباعة وغيرها. حيث تستخدم هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق العام للحكومة.

(4) القطاع الخارجي يمثل صافي الإنفاق على الطلب الخارجي، حيث يتكون من عنصرين رئيسيين هما:

- الصادرات التي تمثل طلب أو إنفاق العالم الخارجي على السلع المنتجة محلياً والتي يتم تصديرها إلى الخارج.
- الواردات وتمثل الطلب المحلي أو الإنفاق المحلي على السلع المنتجة في الخارج والتي يتم استيرادها من الخارج.

ومن أجل تبسيط فكرة التدفق الدائري للدخل وتوضيح العلاقة بين الناتج المحلي والدخل المحلي والإنفاق الكلي دعنا نفترض الفروض التالية:

(1) وجود اقتصاد كلي بسيط مكون من قطاعين فقط، هما القطاع الاستهلاكي العائلي (الأفراد والأسر في المجتمع) والقطاع الإنتاجي (رجال الأعمال والمنتجين عموماً). أي لا يوجد قطاع حكومي ولا قطاع خارجي.

(2) لا يوجد ادخار خاص –أي أن القطاع العائلي ينفق دخله كله ولا يبقى شيء للادخار.

(3) أن القطاع العائلي هو مصدر عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية. حيث يقدم هذا القطاع العمل ورأس المال والأرض.

(4) التأكيد على البديهية التالية:

كل ريال ينفقه أي شخص=ريال دخل لشخص آخر=ريال قيمة السلعة أو الخدمة المنتجة.

(5) لا توجد ضرائب ولا إعانات وهذا فرض ناجم بالتبع لافتراضات غياب أي دور للحكومة في هذا النموذج البسيط.

أربع دورات تدفق في النموذج الدائري للدخل:

هناك أربع دورات تدفق في النموذج البسيط للتدفق الدائري للدخل هي (انظر شكل (1. 2)) :

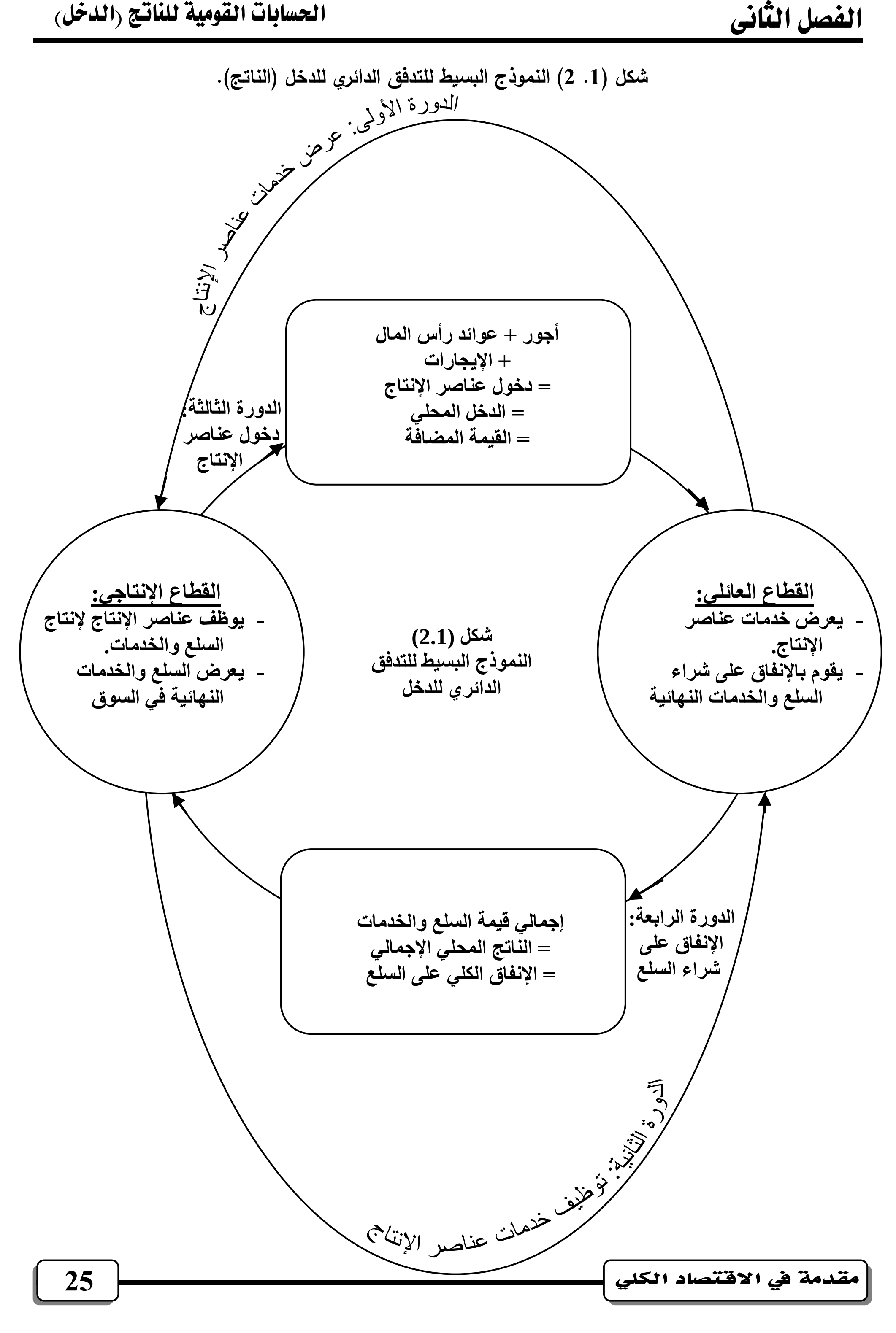
- الدورة الأولى تبدأ من القطاع العائلي الذي يقدم خدمات عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال وأرض إلى القطاع الإنتاجي.
- الدورة الثانية تقع عندما يقوم القطاع الإنتاجي بتوظيف عناصر الإنتاج في إنتاج السلع والخدمات التي يتم عرضها وبيعها في السوق.
- أما الدورة الثالثة فتحدث عندما يحصل القطاع العائلي على دخول خدمات عناصر الإنتاج نظير المساهمة في عملية الإنتاج. وتتكون هذه الدخول من أجور ومكافآت عنصر العمل + عوائد رأس المال + إيجارات الأرض + دخول أصحاب المهن والحرف الأخرى.
- يستكمل نموذج التدفق الدائري دورته الرابعة عندما يقوم القطاع العائلي بالإنفاق على شراء السلع والخدمات النهائية.
- ويلاحظ هنا أن إجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية التي تم بيعها في السوق إنما تمثل إجمالي قيمة الناتج المحلي (قيمة الناتج المحلي الإجمالي) وهي نفس القيمة التي قام القطاع الاستهلاكي بإنفاقها على شراء هذه السلع والخدمات. وهي كذلك تساوي الدخل المحلي الذي حصل عليه القطاع الاستهلاكي كدخول لعناصر الإنتاج.
- لاحظ أن كلاً من الدورة الأولى والثانية لتدفق الدخل تمثلان دورة كاملة لتدفق السلع. أما الدورة الثالثة والرابعة فتثملان دورة كاملة لتدفق النقود.
- وباختصار، فإن النموذج البسيط للتدفق الدائري للدخول يظهر بوضوح أن الدخل المحلي = الإنفاق الكلي = الناتج المحلي الإجمالي.

وهذا يؤكد صحة البديهة التي أكدنا عليها والتي تظهر أن الناتج الكلي يمكن النظر إليه أو قياسه من خلال الزوايا الثلاث أو من خلال المؤشرات الثلاثة الأساسية:

الدخل المحلي والإنفاق الكلي والناتج المحلي الإجمالي

وبمعنى آخر، يمكن القول أن كلا من الدخل المحلي والإنفاق الكلي يشكلان وجهان لعملة واحدة هي الناتج المحلي الإجمالي.

شكل (1. 2) النموذج البسيط للتدفق الدائري للدخل (الناتج).



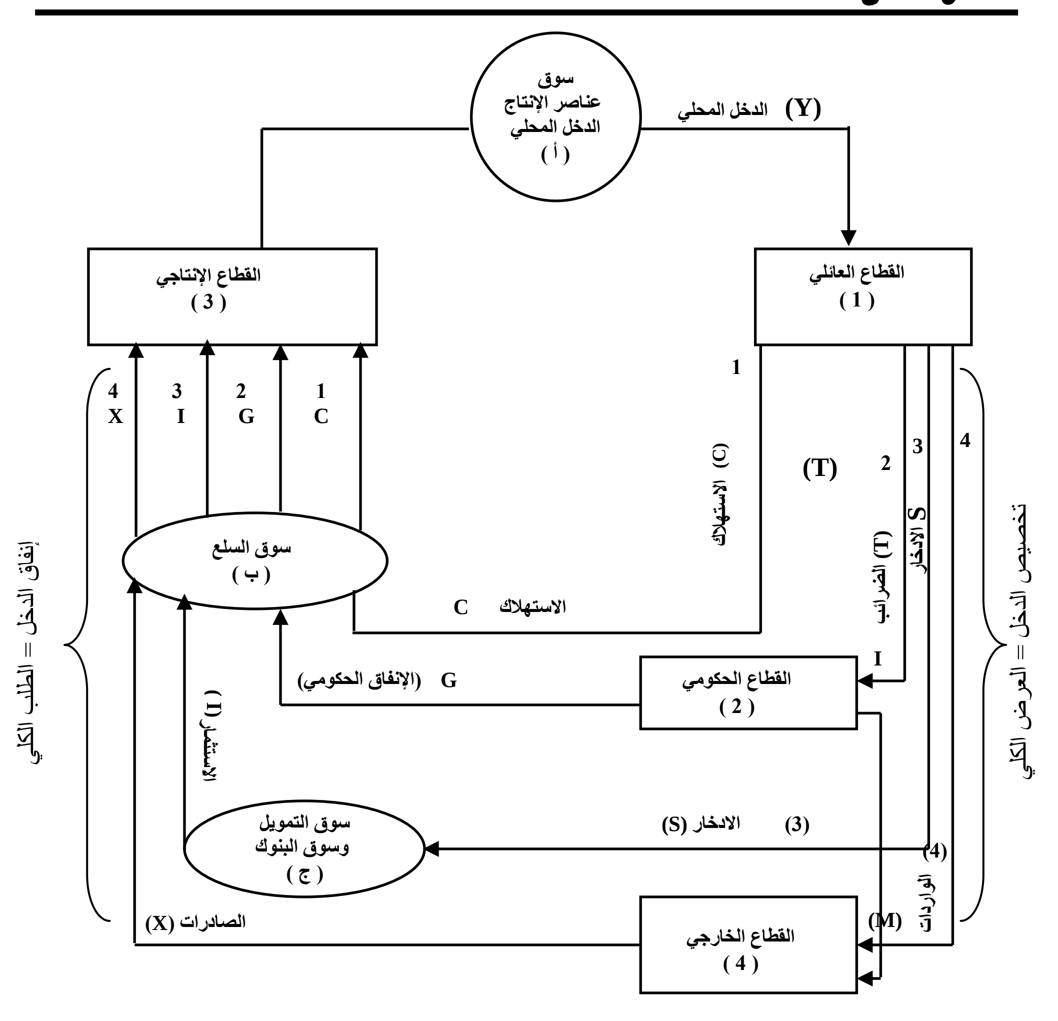
النموذج العام للتدفق الدائري للدخل:

دعونا الآن نوضح العلاقة المتشابكة بين قطاعات الاقتصاد الكلي بصورة أكثر واقعية:

- يتكون الاقتصاد الكلي من أربعة قطاعات هي:
  - القطاع العائلي.
  - القطاع الإنتاجي.
  - القطاع الحكومي.
  - القطاع الخارجي.
- ينفق القطاع العائلي جزء من دخله على الاستهلاك، ويدخر الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك.

أي يوجد في هذا النموذج ادخار خاص، حيث يقوم القطاع العائلي بتحويل هذا الادخار إلى استثمار من خلال السوق المالي وسوق البنوك الذي يتولى الوساطة بين المدخرين (القطاع العائلي) وبين المستثمرين (القطاع الإنتاجي).

- يخصص القطاع العائلي جزء من دخله للضرائب التي يدفعها للحكومة وكذلك يدفع القطاع الإنتاجي جزء من دخله كضرائب (ضرائب أرباح أو ضرائب إنتاج وغيرها) للحكومة.
- تقوم الحكومة باستخدام حصيلة الضرائب والإيرادات الأخرى بتمويل إنفاقها العام على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وكذلك الإنفاق الاستثماري.
- يخصص كل من القطاع العائلي والحكومة جزء من الدخل لشراء السلع المستوردة من الخارج وفي المقابل يخصص القطاع الإنتاجي جزء من إنتاجه للتصدير إلى الخارج.
- نلاحظ أنه في ظل هذا النموذج تم إضافة كل من الادخار والاستثمار والضرائب والإنفاق الحكومي، وكذلك الواردات والصادرات إلى النموذج البسيط من أجل الحصول على النموذج العام للتدفق الدائري للدخل (انظر شكل 2. 2) .



شكل (2. 2): النموذج العام للتدفق الدائري للدخل

يبين الشكل السابق (2. 2) النتائج التالية:

(1) أن الدخل المدفوع لعناصر الإنتاج نظير مشاركتها في عملية الإنتاج يسمى الدخل المحلي وهو يساوي الأجور والمكافآت + عوائد رأس المال + أرباح المنظمين + إيجارات الأرض ويرمز له بالرمز (Y) .

(2) يخصص القطاع العائلي هذا الدخل على جوانب التخصيص الآتية:

- جزء ينفق على الاستهلاك العائلي (C) .

- جزء يدفع للحكومة في صورة ضرائب (T) .
- جزء يدخر (S) .
- جزء للإنفاق على السلع المستوردة (M) .

(3) وبالمقابل فإن هذه التخصيصات للدخل يقابلها مكونات إنفاق الدخل الآتية:

الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الإنفاق الحكومي الذي تم تمويله من الضرائب (G) + الاستثمار الخاص (I) الذي تم تمويله من ادخار القطاع الخاص (S) + إنفاق العالم الخارجي على الصادرات المحلية (X) .

وبصورة مختصرة، فإن مكونات الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) يمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$AE = C + I + G + NX$$

حيث AE = الإنفاق الكلي

NX = صافي الصادرات = $X - M$

(4) مما سبق نستطيع الآن الحصول على النتيجة التالية:

الدخل = الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) = قيمة الناتج المحلي

أو : $Y = C + I + G + NX$

- ولكن هذا التطابق بين الدخل (الناتج) والإنفاق الكلي يذكرنا بالحسابات القومية للدخل أو الناتج القومي.

(2 .2) حسابات الناتج المحلي الإجمالي
(Gross Domestic Product Accounts)

تظهر نظم الحسابات القومية أن هناك ستة أساليب لقياس النشاط الاقتصادي للمجتمع منها ثلاثة أساليب تعتبر رئيسية وأساسية وهي الثلاثة الأولى، بينما تمثل الأساليب الأخرى، أساليب بديلة ومكملة في نفس الوقت وفقاً لاهتمامات الباحثين والأهداف الرسمية للحكومات من قياس النشاط الاقتصادي للمجتمع، وهذه الأساليب أو الطرق هي:

(1) طريقة الدخل (طريقة تكلفة عناصر الإنتاج).

(2) طريقة الإنفاق الكلي.

(3) طريقة الناتج النهائي من السلع والخدمات (القيمة المضافة).

(4) طريقة الناتج القومي الإجمالي (GNP) .

(5) طريقة الدخل الشخصي.

(6) طريقة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

(1. 2. 2) حساب الناتج بطريقة تكلفة عناصر الإنتاج (صافي الدخل المحلي).

- يسمى هذا الأسلوب بأسلوب صافي الدخل المحلي (NDI) والقيمة التي نحصل عليها وفقاً لهذا الحساب تساوي قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج التي أسهمت في إنتاج السلع والخدمات النهائية. كذلك تسمى هذه القيمة بقيمة الدخل بتكلفة عناصر الإنتاج.

دعنا أولاً نوضح البنود الرئيسية التي تحتسب في صافي الدخل المحلي وهي على النحو الآتي:

أ – الأجور والمرتبات والمكافآت والحوافز الأخرى التي يتم دفعها لعنصر العمل نظير مساهمته بخدماته العضلية والبدنية والذهنية في العملية الإنتاجية. ويسمى هذا البند بتعويضات العاملين.

ب – الأرباح التي يحصل عليها المنظمون ورجال الأعمال في المؤسسات والشركات الخاصة والتعاونية.

ج – عوائد رأس المال نظير مشاركته في العملية الإنتاجية وفقاً لقاعدة المشاركة أو الفوائد الربوية التي يحصل عليها ملاك رأس المال الناجمة عن إقراض رؤوس أموالهم للمستثمرين.

د – إيجارات وريوع الأرض، حيث يحتسب فيها إيجارات المنازل والمراكز التجارية والأراضي الزراعية. وإذا كانت المنازل مسكونة لملاكها الأصليين، فإن إيجارها تحتسب وفقاً لقاعدة (تكلفة الفرصة البديلة) من حيث وضع قيمة تقديرية للإيجارات لهذه المنازل.

هـ – أية دخول أخرى لم تحتسب ضمن البنود السابقة وتشمل دخول أصحاب المهن والحرف والمطاعم والبقالات الصغيرة ونحوها.

- إن حصيلة جمع البنود السابقة أ + ب + جـ + هـ تعطينا قيمة صافي الدخل بتكلفة عناصر الإنتاج التي أسهمت بصورة مباشرة في عملية إنتاج أو توليد هذا الدخل (الناتج).

أي أن صافي الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج تساوي قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج. ولكن من الضروري التنويه إلى أن قيمة صافي الدخل المحلي لا تساوي قيمة الناتج المحلي

الإجمالي بسعر السوق. والسبب في ذلك يبدو واضحاً وليس صعباً. ذلك أن صافي الدخل المحلي يعطينا قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج. أي يعطينا قيمة الناتج المحلي على أبواب المصانع ومواقع الإنتاج المختلفة (هذا للتوضيح ولتبسيط الفكرة).

وبالتالي، فإنه للحصول على قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وفقاً لأسلوب صافي الدخل المحلي، فإنه أولاً لابد من الحصول على الدخل المحلي الإجمالي. وهذا يتطلب إجراء بعض التعديلات على حصيلة بنود صافي الدخل المحلي السابق ذكرها (البنود أ، ب، ج، د، هـ) من أجل الحصول على الدخل المحلي الإجمالي وذلك على النحو التالي:

- إضافة الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة الإنتاج والاستهلاك أو ضريبة المبيعات لأنها تعتبر جزء من تكلفة الإنتاج، وبالتالي لابد أن تنعكس على أسعار السلع والخدمات في السوق. وتعتبر بالتالي بنداً من بنود الدخل المحلي الإجمالي أي أن الضرائب تمثل دخل للحكومة.
- إضافة مخصصات إهلاك رأس المال الثابت لأنه لا يعتبر دخلاً لأي من عناصر الإنتاج وإنما يعتبر جزء من تكلفة الإنتاج تم تخصيصه وتجنيبه لإحلال معدات وأصول رأسمالية جديدة محل القديمة التي تم إهلاكها أثناء العملية الإنتاجية. ولذلك لا يحسب ضمن بنود صافي الدخل المحلي وإنما ضمن بنود الدخل المحلي الإجمالي.
- طرح الإعانات الإنتاجية التي تمنحها الحكومة لبعض مؤسسات وشركات إنتاج السلع والخدمات من أجل توفير هذه السلع للمستهلكين بأسعار مناسبة تقل عن كلفتها الحقيقية وبالتالي فإنها تباع عادة بسعر قد يقل عن الأسعار السائدة في السوق.

وبطرح قيمة الإعانات الإنتاجية تظهر التكلفة الكاملة للسلع والخدمات بأسعار السوق التي يتم احتسابها من أجل الحصول على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق.

- دعنا الآن نلخص طريقة صافي الدخل المحلي في حساب الناتج المحلي الإجمالي في الجدول (2. 2).

جدول (2. 2) حساب الناتج المحلي الإجمالي بأسلوب الدخل المحلي.

القيمة بالمليون	البنود
5000	أجور ومرتبات وحوافز (تعويضات العاملين)
2500	+ أرباح الأعمال
1000	+ عوائد رأس المال
0500	+ إيجارات وريوع الأرض
0200	+ دخول أصحاب المهن والحرف الصغيرة
9200	صافي الدخل المحلي = قيمة الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج أو قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج
1000	+ الضرائب غير المباشرة
1200	+ مخصصات إهلاك رأس المال
1400	– إعانات الإنتاج
10.000	الدخل المحلي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

(2. 2. 2) طريقة الإنفاق الكلي:

يبين أسلوب الإنفاق الكلي مكونات إنفاق الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج والذي تولد من الناتج الإجمالي المحلي بأسعار السوق.

هناك أربعة مكونات رئيسية للإنفاق الكلي هي:

- الإنفاق الاستهلاكي (C) .
- الإنفاق الاستثماري (I) .
- الإنفاق الحكومي (G) .
- صافي الإنفاق الخارجي (NX) .

(1) **الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي** (C) :

يقوم القطاع العائلي (الأفراد والأسر) بإنفاق جزء من الدخل على السلع الاستهلاكية وأبرزها:

- الإنفاق على سلع الطعام والشراب.
- الإنفاق على سلع الملابس.
- الإنفاق على السلع المعمرة مثل الثلاجات والغسالات.
- الإنفاق على التلفزة والحاسوب والسيارات والأثاث ونحو ذلك.
- الإنفاق على الخدمات مثل خدمات التعليم والصحة والكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل وغيرها.

(2) **الإنفاق الاستثماري**:

كل إنفاق يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الكلي يعد إنفاقاً استثمارياً ويتكون الإنفاق الاستثماري من الاستثمار الثابت والاستثمار في المخزون (التغير في المخزون).

- الاستثمار الثابت هو الإنفاق على الأصول والمعدات والآلات والمصانع والمباني التي تستخدم في العملية الإنتاجية لإنتاج سلع وخدمات نهائية.
  - ويسمى هذا النوع من الإنفاق الاستثماري بالإنفاق على السلع الرأسمالية الذي يؤدي إلى زيادة رصيد رأس المال.
- الاستثمار في المخزون ويشمل كل السلع الوسيطة والسلع النهائية والمواد الأولية التي لم يتمكن المنتجون من استخدامها في العملية الإنتاجية خلال فترة القياس. أو أن المنتجين يقومون بتخزينها استعداداً لفترة الإنتاج القادمة.
- من ناحية أخرى، يستثنى من عناصر الإنفاق الاستثماري بعض التصرفات التي لا تعد أو لا تحتسب كإنفاق استثماري ومن ذلك:
  - شراء الأسهم والسندات للشركات القائمة حيث أن هذا الشراء لا يعد استثماراً جديداً لأنها لا تؤدي إلى إنشاء شركات جديدة وإنما تعتبر تداولاً للأسهم والسندات.
- ولكن من أين تأتي موارد الاستثمار (مصادر الاستثمار)؟ هناك مصدرين رئيسيين لموارد الاستثمار الأول يأتي من مدخرات القطاع العائلي. أما المصدر الآخر، فهو مدخرات القطاع الحكومي والتي تمثل فائض الموازنة العامة للدولة.

(3) **الإنفاق الحكومي** (G) :

- يشمل الإنفاق الحكومي مشتريات الحكومة لسلع الأثاث والمباني وخدمات النقل والكهرباء والمياه ومدفوعات الأجور والمرتبات المدفوعة للعاملين في الجهاز الإداري للدولة – وكذلك نفقات الصيانة وغيرها.
- الإنفاق الحكومي الاستثماري ويشمل الإنفاق على إنشاء الطرق العامة والسدود والمستشفيات والمدارس والجامعات وغيرها.

(4) **صافي الإنفاق الخارجي** (NX) :

إن صافي الإنفاق الخارجي هو حصيلة مكونين هما:

- الصادرات والتي تمثل طلب العالم الخارجي على السلع المنتجة محلياً.
- الواردات والتي تمثل جزء من الطلب المحلي على السلع المستوردة من الخارج.

إن حصيلة الفرق بين الصادرات والواردات تمثل صافي الإنفاق الخارجي.

الخلاصة:

الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) = الإنفاق الاستهلاكي

+ الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي

+ صافي الإنفاق الخارجي.

أو بصيغة الرموز:

$$AE = C + I + G + NX$$

حيث $NX = X - M$

إن حصيلة جمع مكونات الإنفاق الكلي تعطينا قيمة الناتج المحلي الإجمالي لسعر السوق.

وبمعنى أخر، فإن الإنفاق الكلي = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

أو الطلب الكلي = العرض الكلي

حيث العرض الكلي هو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بينما يمثل الطلب الكلي الإنفاق الكلي.

وهكذا حصلنا على الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق الكلي.

(3. 2. 2) طريقة القيمة المضافة (طريقة الناتج):

- تعرف هذه الطريقة بأسلوب القيمة المضافة لحساب الناتج المحلي الإجمالي. حيث القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج. إن قيمة مستلزمات الإنتاج تشمل قيمة المواد الخام وقيمة السلع الوسيطة التي تسهم في عملية إنتاج السلع النهائي والخدمات. وفقاً لهذه الطريقة، فإن هناك أسلوبان لحساب قيمة الإنتاج هما:

– أسلوب حساب القيمة النهائية للسلعة أو الخدمة في السوق.

– أسلوب القيمة المضافة – أي طرح قيمة مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج في كل مرحلة يمر بها إنتاج السلعة أو الخدمة تلافياً لازدواج الحساب.

- وبصورة عامة، فإن استخدام أسلوب الناتج (أو طريقة القيمة المضافة) في حساب الناتج المحلي الإجمالي يتطلب عمل الآتي:

(1) تحديد مكونات الناتج المحلي في صورة أنشطة وقطاعات اقتصادية مثل:

قطاع الإنتاج الزراعي – قطاع الإنتاج الصناعي – قطاعات التجارة والنقل والمواصلات والتشييد والبناء – وقطاعات الإنتاج الخدمي كالكهرباء والمياه والصرف الصحي وخدمات ربات البيوت ونحو ذلك.

(2) تحديد قيمة مستلزمات الإنتاج في كل قطاع وخصم تلك القيمة من قيمة الإنتاج في كل قطاع أو نشاط من أجل الحصول على القيمة المضافة لهذا القطاع.

(3) تمثل القيمة المضافة دخول عناصر الإنتاج. أي أن القمة المضافة تساوي تعويضات العاملين + أرباح المنظمين + عوائد رأس المال + إيجارات وريوع الأرض. ويبين الجدول الآتي حساب الناتج بطريقة القيمة المضافة.

مثال على حساب الناتج بطريقة القيمة المضافة:

قطاعات النشاط الاقتصادي	قيمة الإنتاج	قيمة مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة = عوائد عناصر الإنتاج	الأجور	الأرباح والفوائد	ريع الأرض
• الزراعة	5000	2000	3000	2000	500	500
• الصناعة	10000	3000	7000	4000	1000	2000
• البناء والتشييد	8000	4000	4000	1500	1000	1500
• الكهرباء والمياه	9000	2000	7000	5000	1000	1000
• التجارة	15000	5000	10000	7000	2000	1000
• النقل والتخزين	6000	2000	4000	2000	1500	500
• قطاعات الانتاج الخدمي	12000	6000	6000	3000	2000	1000
	65000	24000	41000	24500	9000	7500

ويلاحظ من الجدول السابق أن القيمة المضافة = 41000 وتمثل عوائد عناصر الإنتاج أو الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج ومن ثم فإنه يمكننا الحصول على الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق على النحو الآتي:

41000 عوائد عناصر الإنتاج (القيمة المضافة)

1000 + الضرائب غير المباشرة

2000 + إهلاك رأس المال

500 − الإعانات

43500 الناتج الملحي الإجمالي بسعر السوق = العرض الكلي

تذكر أنه عندما تحسب القيمة السوقية للسلع النهائية والخدمات فإنما تحسب تلك القيمة خلال السنة التي تم فيها القياس فقط.

وبمعنى آخر، لا تحسب ضمن قيمة الناتج المحلي أي إنتاج لم يتم أو يستكمل في سنة القياس نفسها.

لنفترض أن شخصاً أنشأ مزرعة تربية دواجن في عام 2004 ولكنه قام ببيع المزرعة في عام 2005.

إن القيام بعملية البيع لا تحسب ضمن الناتج المحلي لعام 2005 لأن هذه القيمة قد احتسبت في عام 2004، وما حدث في عام 2005 ليس سوى نقل للملكية.

- من ناحية أخرى، هناك أنشطة اقتصادية لا تدخل السوق مثل عمل ربات البيوت في بيوتهن.
- الإنتاج الزراعي الذي يستهلكه المزارع في مزرعته.

هذه الأنشطة التي لا تدخل السوق لابد من احتساب قيمة سوقية لها من أجل أن تحتسب ضمن قيمة الناتج. ولكن يلاحظ أن هناك صعوبة في تقدير قيمة هذه الأنشطة التي لا تصل إلى السوق إلا أن تطور أساليب الإحصاء قد قلل من تلك الصعوبات.

- الأنشطة غير القانونية أو الأنشطة الممنوعة لاعتبارات دينية لا تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي.

مثال على تحديد القيمة المضافة:

دعنا نوضح طريقة القيمة المضافة لحساب قيمة المنتج النهائي من خلال المثال الافتراضي التالي:

لنفترض أن إنتاج الكراسي الخشبية يمر بثلاث مراحل هي:

- مرحلة زراعة الأخشاب، حيث يقوم بذلك المزارعون.
- مرحلة تقطيع الأخشاب في ورش النجارة.
- مرحلة تشكيل الأخشاب الجاهزة وتحويلها إلى كراسي خشبية في مصانع الأثاث. جدول (3. 2) يوضح طريقة القيمة المضافة.

جدول (3. 2) أسلوب حساب القيمة المضافة.

مراحل الإنتاج	(أ)قيمة الإنتاج	(ب) قيمة مستلزمات الانتاج	(ج) القيمة المضافة =أ+ب
(1) مرحلة زراعة الأخشاب	1000	0 (−)	1000
(2) مرحلة تقطيع الأخشاب	1500	1000 (−)	500
(3) مرحلة صناعة الكراسي الخشبية	2000	1500 (−)	500
الإجمالي	4500	2500 (−)	2000

تمثل المرحلة الأولى إنتاج الأخشاب بقيمة = 1000 ريال وهي نفس القيمة المضافة حيث لا يوجد مرحلة إنتاجية قبلها (قيمة مستلزمات الإنتاج = صفر).

بينما تمثل قيمة الإنتاج للمرحلة الثانية 1500 ريال تطرح منها القيمة المضافة للمرحلة الأولى(1000) والتي تمثل قيمة مستلزمات الإنتاج وبالتالي تكون القيمة المضافة للمرحلة الثانية=500 ريال.

وفي المرحلة الثالثة والأخيرة: مرحلة صناعة الكراسي بقيمة بيعية = 2000 ريال غير أن هذه القيمة تشتمل على القيمة المضافة لإنتاج المرحلتين السابقتين والتي تمثل قيمة مستلزمات الإنتاج حيث تشمل الإنتاج للمرحلة الأولى 1000 ، والمرحلة الثانية 500. أي أن القيمة المضافة للمرحلة الأخيرة هي 500 ريال فقط (لاحظ العمود ج) في الجدول.

إذن القيمة النهائية للسلعة بسعر السوق = إجمالي القيمة المضافة لكل مرحلة = 2000 بينما لو حسبنا قيمة الناتج للسلعة لكل مراحل الإنتاج تصبح 4500 نظراً لتكرار الحساب في كل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة.

يلاحظ من الجدول السابق، أننا نستطيع الحصول على القيمة النهائية السوقية للسلعة بإحدى طريقتين هما:

- قيمة الإنتاج في آخر مرحلة لإنتاج السلعة.
- أو بتجميع القيم المضافة لإنتاج السلعة في كل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة (لاحظ الجزء المضلل في الجدول السابق).

الحسابات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي
(تلخيص)

يعرض جدول (2.4)تلخيصاً لحسابات الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للأساليب الأساسية الثلاثة

أسلوب الناتج (القيمة المضافة)	أسلوب صافي الدخل المحلي	أسلوب الإنفاق
أ – قطاعات الإنتاج السلعي • قطاع الزراعة والثروة السمكية والحيوية. • قطاع الصناعة التحويلية والاستخراجية. • قطاع النقل والتخزين والمواصلات. • قطاع تجارة الجملة والتجزئة • البناء والتشييد • الكهرباء والمياه والغاز ب – قطاعات الإنتاج الخدمي: • منتجو الخدمات الحكومية • خدمات المنازل • منتجو الهيئات اللاربحية.	• الأجور والمرتبات والحوافز • أرباح المنظمين ورجال الأعمال • عوائد رأس المال أو الفوائد • الإيجارات والريوع • دخول أصحاب المهن والحرف والأعمال الصغيرة xxx = الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج = قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج + الضرائب غير المباشرة + مخصصات إهلاك رأس المال - إعانات الإنتاج	أ- الإنفاق الاستهلاكي (C) - السلع غير المعمرة - السلع المعمرة - الخدمات ب- (+) الإنفاق الاستثماري (1) الاستثمارات الثابتة (تكوين رأس المال الثابت) (2) التغير في المخزون. جـ- (+) الإنفاق الحكومي (G) - مشتريات الحكومة من السلع الاستهلاكية. د- (+) صافي الإنفاق الخارجي (+) الصادرات السلعية والخدمية (-) الواردات السلعية والخدمية.
××× = الناتج المحلي الإجمالي = العرض الكلي	××× = الناتج المحلي الإجمالي = العرض الكلي	××× = الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) = الناتج المحلي الإجمالي

إطار (3): نظام الحسابات القومية للجمهورية اليمنية.

بدأ اهتمام اليمن (بشطريه سابقاً) بإعداد وتركيب الحسابات القومية في بداية السبعينيات. وبعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية 22 مايو 1990م تم دمج النظامين الإحصائيين لشطري اليمن في إطار جهاز واحد. حيث تم إنشاء الجهاز المركزي للإحصاء ليكون الجهاز الرسمي للدولة المسئول عن إدارة وتطوير النظام الإحصائي للجمهورية اليمنية.

ولقد اعتمد النظام الإحصائي في اليمن، منذ بداية تأسيسه فيما يتعلق بإعداد الحسابات القومية – اعتمد على نظام الأمم المتحدة الصادر عام 1968م للحسابات القومية.

ووفقاً لهذا النظام فإن الحسابات القومية للناتج المحلي الإجمالي يقوم على أساس الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة وذلك للحسابات التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي (العرض الكلي).
- الإنفاق على الناتج المحلي (الطلب الكلي).
- الدخل القومي المتاح وتخصيصاته.
- الصفقات الخارجية.
- تمويل رأس المال.
- عرض استخدامات السلع والخدمات.
- الناتج القومي الإجمالي ونصيب الفرد من هذا الناتج.

– إضافة إلى ذلك، فقد تم تطوير النظام الإحصائي حيث بدأ جهاز الإحصاء في تطبيق نظام الحسابات القومية (1993) الجديد وبدعم فني من صندوق النقد الدولي.

تم تركيب الحسابات الجارية للقطاعات الخمسة الرئيسية بالإضافة إلى قطاع العالم الخارجي منذ الفترة 1999 وحتى الآن.

ومع هذا التطوير المستمر في النظام الإحصائي إلا أنه مازال بحاجة إلى تطوير مستمر وتحسين منهجية الإحصاءات.

إطار (4): الحسابات القومية للناتج المحلي الإجمالي بالجمهورية اليمنية لعام 2003م (بمليارات الريالات).

أسلوب الناتج (القيمة المضافة)		أسلوب الإنفاق الكلي		أسلوب الدخل	
1857.4	أ : قطاعات الإنتاج السلعي.	1777	1- الاستهلاك النهائي الكلي	1925.9	دخول عناصر الإنتاج المحلي (صافي الدخل المحلي)
(296.4)	الزراعة والغابات والصيد	(1510)	الاستهلاك العائلي	130	+ إهلاك رأس المال الثابت
(628.4)	الصناعات الاستخراجية	(267.1)	الإنفاق الحكومي	11.3	+ صافي الضرائب غير المباشرة
(97.2)	الصناعات التحويلية	312	2- الاستثمار الإجمالي	2067.3	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
(18.7)	الكهرباء والمياه والغاز	(292)	تكوين رأس المال الثابت		
(88.8)	البناء والتشييد	(19.5)	التغير في المخزون		
(292)	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	21.3 -	3- صافي الإنفاق الخارجي		
(242.6)	النقل والتخزين والمواصلات	(788)	الصادرات		
(169.4)	التمويل والتأمين	(809.4)	الواردات		
221.7	ب: منتجو الخدمات الحكومية		الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق =		
0.6	ج: خدمات المنازل	2067.2	= الطلب الكلي		
0.3	د: منتجو الهيئات اللاربحية				
40.5	هـ: الرسوم الجمركية				
53.3	ناقصاً الخدمات المصرفية المحتسبة				
2067.2	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق = العرض الكلي				

(4. 2. 2) طريقة الناتج القومي الإجمالي:Gross National Product Method

عرفنا أن الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس للنشاط الاقتصادي للمجتمع –فهو يعبر عن إجمالي السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة بمشاركة عناصر الإنتاج.

ولكن هذا المقياس (الناتج المحلي الإجمالي) يرد عليه ملاحظات هي:

- لم يحتسب في الناتج المحلي الإجمالي مساهمة عناصر الإنتاج الوطنية المقيمة في الخارج.

مثل العمال اليمنيون الذين يعملون في الخارج ويقومون بتحويل أجورهم إلى اليمن. ومثل رجال الأعمال اليمنيين الذين يقومون بأنشطة إنتاجية في الخارج مثل المشاركة في إنشاء شركات ومؤسسات وبنوك ومصانع ويقومون بتحويل جزء من أرباحهم إلى اليمن.

أي أن الناتج المحلي الإجمالي لا يشمل عوائد عناصر الإنتاج الوطنية (اليمنية) المقيمة في الخارج.

- من ناحية أخرى، فإن الناتج المحلي الإجمالي يشمل أو يحتسب عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المقيمة في اليمن.

وبمعنى آخر، فإن هناك عناصر إنتاج أجنبية مقيمة في اليمن كان لها إسهامها أيضاً في إنتاج السلع والخدمات. (وبالتالي، فإن عناصر الإنتاج الوطنية ليست وحدها التي تسهم في إنتاج السلع والخدمات).

- هناك مثلاً العمال الوافدون من الخارج الذين يعملون في اليمن ويحولون أجورهم إلى بلدانهم.
- وهناك رجال أعمال أجانب مشاركين لرجال الأعمال اليمنيين في بعض المصانع والبنوك ويحولون أرباحهم إلى الخارج.

- أي أن الناتج المحلي الإجمالي يتضمن إسهام عناصر الإنتاج الأجنبية المقيمة في اليمن ولا يتضمن إسهام عناصر الإنتاج اليمنية المقيمة في الخارج.
- ولتلافي هذا القصور، لابد من إضافة إسهام عوائد عناصر الإنتاج اليمنية المقيمة في الخارج واستبعاد إسهام عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المقيمة في اليمن. فإذا عملنا ذلك، فإننا نحصل على ما يسمى بالناتج القومي الإجمالي الذي يتحقق نتيجة اسهام عناصر الإنتاج الوطنية المقيمة في الداخل والخارج.

- أي أن الناتج القومي الإجمالي (GNP) = الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المقيمة في اليمن ومضافاً إليه (+) عوائد عناصر الإنتاج اليمنية المقيمة في الخارج.

أو: الناتج القومي الإجمالي (GNP) = الناتج المحلي الإجمالي (+) صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية (صافي التعامل مع العالم الخارجي).

حيث: صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية = عوائد عناصر الإنتاج اليمنية المقيمة في الخارج (العوائد المقبوضة) – عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المقيمة في اليمن (العوائد المدفوعة)

- فإذا كان صافي العوائد بالموجب لأن عوائد عناصر الإنتاج اليمنية المقيمة في الخارج يكون أكبر، وبالتالي فإن الناتج القومي يكون أكبر من الناتج المحلي الإجمالي.
- أما إذا كانت صافي العوائد بالسالب يكون الناتج القومي الإجمالي أقل من الناتج المحلي الإجمالي.

طريقة أخرى لحساب الناتج القومي الإجمالي:

(طريقة الناتج القومي أو الدخل القومي)

- من ناحية أخرى، فإن الناتج القومي هو الوجه المقابل للدخل القومي حيث الدخل القومي = الدخل المحلي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية. أو: الدخل القومي = الدخل المحلي + (العوائد المقبوضة – العوائد المدفوعة). ولكن تذكر أن الدخل المحلي هو مقياس للناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج كما عرفنا سابقاً.
- وبنفس المنطق فإن الدخل القومي هو مقياس للناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج،. أما إذا أردنا أن نحصل على الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق فلابد أن نضيف إلى الناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج كلا من الضرائب غير المباشرة وإهلاك رأس المال ونطرح من القيمة إعانات الإنتاج.
- أي أن الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق = الدخل القومي بتكلفة عناصر الإنتاج + الضرائب غير المباشرة + إهلاك رأس المال – إعانات الإنتاج.

** دعنا نوضح حاسب الناتج القومي الإجمالي (الدخل القومي) من خلال التسلسل الآتي:

صافي الدخل المحلي

+ صافي عوائد عناصر الانتاج الخارجية

×× = الدخل القومي بتكلفة عناصر الانتاج

أو الناتج القومي بتكلفة عناصر الانتاج

+ الضرائب غير المباشرة

+ إهلاك رأس المال

− الإعانات

= الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق (الدخل القومي)

− إهلاك رأس المال

= الدخل القومي المتاح (الناتج القومي الصافي)

الناتج القومي الإجمالي والدخل القومي المتاح للجمهورية اليمنية لعام 2003م:

(تطبيق عملي)

لتوضيح حسابات الناتج القومي من بيانات رسمية في الجمهورية اليمنية لعام 2003م ، دعونا نتأمل في جدول (5. 2).

جدول (5. 2) : الناتج القومي الإجمالي في اليمن لعام 2003:

بمليارات الريالات	الحسابات
2067.2	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
0154.3 −	(+) صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية
(13.2)	+ دخل مقبوض
(− 0.7)	− دخل مدفوع
(18.1)	+ عائد استثمار مقبوض
(− 185)	− عائد استثمار مدفوع
1912.9	الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق
238.3	(+) صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي
2151.2	الدخل القومي
130	(−) إهلاك رأس المال الثابت
2021.2	الدخل القومي المتاح

(5. 2. 2) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
(Real Gross Domestic Product) Method

ذكرنا سابقاً أن الناتج المحلي الإجمالي هو إجمالي الكميات المنتجة من السلع والخدمات في سنة معينة ولتكن 2003 مثلاً مضروبة في أسعار هذه السلع لعام 2010. (على سبيل المثال).

الآن بهذه المناسبة نستطيع أن نطلق على الناتج المحلي الإجمالي التسميات التالية والتي تحمل نفس المعنى وهي:

- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتلك السنة(الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق).
- أو الناتج المحلي الإجمالي النقدي.
- أو الناتج المحلي الإجمالي الأسمي.

إن المقصود من هذه التسميات هو توضيح أن السلع والخدمات المنتجة في عام 2003 قد تم تسعيرها وفقاً للأسعار الجارية أو السائدة في عام 2003.

حتى الآن لا توجد مشكلة، ولكن المشكلة تظهر عندما تقارن بين الناتج المحلي النقدي لعام 2002 والناتج المحلي النقدي لعام 2003.

تأمل مثلاً في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (النقدي) في اليمن لعام 2003 وقارن ذلك بعام 2002.

- بلغ الناتج المحلي الإجمالي لعام 2003 نحو (2067232) مليون ريال.
- بينما بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام 2002 نحو(1811448) مليون ريال.

نلاحظ أن هناك زيادة في قيمة الناتج المحلي لعام 2003 مقارنة بقيمة الناتج المحلي لعام2002.

لكن السؤال المهم هنا هو : هل الزيادة في قيمة الناتج المحلي لعام 2003 زيادة حقيقية. أي زيادة سببها زيادة الكميات المنتجة من السلع والخدمات.

أم أنها مجرد زيادة نقدية أو أسمية –أي زيادة سببها ارتفاع مستوى الأسعار لعام 2003 مقارنة بمستوى الأسعار لعام 2002. وبالتالي فإنها لا تعتبر زيادة حقيقية. أم أن الزيادة هي بسبب زيادة الأسعار وزيادة الكميات المنتجة خلال السنة؟

ولتوضيح هذه النقطة، دعونا نفترض أن كميات السلع والخدمات كانت ثابتة في السنتين 2003، 2002، ولكن الأسعار هي التي تضاعفت.

السنة	الكميات المنتجة	الأسعار (المستوى العام للأسعار)
2003	1000 وحدة	100 = 100.000 قيمة الناتج المحلي
2004	1000 وحدة	200 = 200.000 قيمة الناتج المحلي

من المثال السابق يتبين أن الناتج المحلي قد تضاعف في عام 2004 مقارنة بعام 2003. ومن الواضح أن هذه الزيادة ليست زيادة حقيقية وإنما زيادة اسمية سببها ارتفاع الأسعار، لأن كميات السلع والخدمات ظلت ثابتة في هذا المثال الافتراضي. ولتحديد ما إذا كانت هناك زيادة حقيقية في الناتج – أي زيادة سببها زيادة الكميات فلابد من تثبيت الأسعار وفقاً لسنة أساس معينة من أجل الحصول على قيمة الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (أو الناتج المحلي الحقيقي).

- نستطيع الآن أن نستبعد أثر التغير في الأسعار على الناتج المحلي من خلال استخدام الأرقام القياسية للأسعار (Price index) . يعرف الرقم القياسي للأسعار بأنه المؤشر الذين يبين التغير في تكلفة شراء سلة ثابتة من السلع بين فترتين زمنيتين.
- من المفيد أن نشير إلى رقم قياسي مشهور وشائع استخدامه في حساب الناتج المحلي الحقيقي. ويطلق عليه :مخفض الناتج المحلي الضمني(GDP deflator).

ويمكننا الحصول على هذا الرقم من خلال الصيغة التالية:

مخفض الناتج المحلي الضمني = $\frac{\text{الناتج المحلي بالأسعار الجارية}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}} \times 100$

أو مخفض الناتج المحلي الضمني = $\frac{\text{كميات الناتج المحلي لعام 2003} \times \text{أسعار 2003}}{\text{كميات الناتج المحلي لعام 2003} \times \text{أسعار 1990 (سنة الأساس)}}$

وفي مناسبات أخرى، يطلق على هذا المخفض بمعدل تضخم قيمة الناتج المحلي الإجمالي كما يطلق عليه أيضاً مكمش الناتج المحلي الضمني.

ولتوضيح طريقة حساب مخفض الناتج المحلي الضمني (GDPD) دعنا نفترض أن كميات الناتج المحلي لعام 2003 = 1000 مليون وحدة، وأن المستوى العام للأسعار لعام 2003 = 400 وأن مستوى الأسعار في سنة الأساس (1990) = 100.

إذن:

مخفض الناتج المحلي لعام 2003 = $400 = 100x\frac{400x1000}{100x1000}$

ومن المعروف أن التغير النسبي في هذا الرقم القياسي يمثل مقياساً شاملاً لمعدل التضخم.

أي أن مخفض الناتج المحلي يعتبر مؤشراً لتغير أسعار جميع السلع النهائية والخدمات التي تدخل في الناتج المحلي. وهذا على خلاف الرقم القياسي لأسعار المستهلك، (Consumer price index) الذي يقتصر على قياس التغيرات في أسعار بعض السلع الاستهلاكية والخدمات فقط. إن السؤال الآن هو كيف يتم استخدام مخفض الناتج المحلي في الحصول على الناتج المحلي الحقيقي؟

استخدام مخفض الناتج المحلي للحصول على الناتج المحلي الحقيقي.

(حاله عمليه)

- للحصول على الناتج المحلي الحقيقي (أو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة) يتم عمل الآتي:

– اختيار سنة أساس واعتبارها كسنة مرجعية للأسعار. لنفترض أن سنة الأساس بالنسبة لليمن هي 1990.

– تحديد الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس = 100.

– استخدام الصيغة التالية لحساب الناتج المحلي الحقيقي لكل سنة من السنوات.

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي بالأسعار الجارية (الناتج النقدي)}}{\text{مخفض الناتج المحلي}}$$

ولتوضيح ذلك رقمياً، دعونا نتأمل في البيانات الرسمية المعروضة في جدول (2. 8) الخاصة بحسابات الناتج المحلي بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة في الجمهورية اليمنية للفترة 2000-2003.

جدول (2. 8):

الناتج المحلي الحقيقي في الجمهورية اليمنية للفترة 2000-2003 (بملايين الريالات).

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الحقيقي	مخفض الناتج المحلي سنة الأساس 1990 = 100	معدل تضخم الناتج المحلي
2000	1.538.636	232966	660.45	%20.98
2001	1628138	244481	665.96	0.83
2002	1811448	255872	707.95	6.31
2003	2067232	264340	782.04	10.45

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003، الجهاز المركزي للإحصاء.

يبين الإطار السابق ما يلي:

1- سنة الأساس هي 1990، والرقم الأساس للأسعار = 100

2- الناتج المحلي الحقيقي أقل من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

حيث الناتج المحلي الحقيقي لسنة 2003 مثلاً

$$= \frac{\textbf{الناتج المحلي بالأسعار الجارية لعام 2003}}{\textbf{مخفض الناتج المحلي لعام 2003}}$$

$$= \frac{2067232}{782.04} = 264340$$ **مليون** ريال

نلاحظ أنه بالرغم أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2003 قد بلغ نحو (2067232) اثنين تريليون وسبعة وستين مليار ومائتين واثنين وثلاثين مليون ريال، إلا أن الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة (حيث 1990 هي سنة الأساس) لم يبلغ إلا نحو مائتين وأربعة وستين مليار وثلاثمائة وأربعين مليون ريال (264340).

أي أن الناتج المحلي الحقيقي لا يمثل إلا نحو 13% من الناتج المحلي بالأسعار الجارية لعام2003.

ويرجع السبب إلى ارتفاع الأسعار (ارتفاع الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي) بنحو 10.45% لعام 2003.

نلاحظ كذلك، أن معدل التضخم الشامل (معدل تضخم الناتج المحلي) يمكن حسابه من الرقم القياسي لمخفض الناتج المحلي.

ووفقاً لهذا المخفض، فإن معدل التضخم قد ارتفع من 6.31% لعام 2002 إلى 10.45% لعام 2003.

مثال توضيحي لحساب الناتج (الدخل) الحقيقي

دعونا نفترض أن الناتج الحقيقي (الدخل الحقيقي) هو (Y) وأن المستوى العام للأسعار الجارية هو (P). وبالتالي فإن المستوى العام للأسعار في سنة الأساس هو ($\bar{P}$).

تذكر أن الناتج الحقيقي = $\frac{\text{الناتج بالأسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}}$

تذكر أيضاً أن الرقم القاسي للأسعار كما عرفنا سابقاً هو:

- مخفض الناتج المحلي.
- أو الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

وحيث أن الرقم القياسي للأسعار يحسب وفقاً للصيغة التالية:

$$\frac{\text{الناتج بالأسعار الجارية } (P\,Y)}{\text{الناتج بالأسعار الثابتة } (Y\bar{\bar{P}})}$$

أو:

$$\text{الرقم القياسي للأسعار} = \frac{P\,Y}{Y\bar{\bar{P}}}$$

$$\text{أي أن الرقم القياسي للأسعار} = \frac{P}{\bar{\bar{P}}} \quad \text{أو:} \quad \frac{\text{الأسعار الجارية}}{\text{الأسعار الثابتة (أسعار سنة الأساس)}}$$

مثال: أفترض أن لديك المعلومات الآتية الموضحة في الجدول التالي:

	P		الناتج بالأسعار الجارية	الرقم القياسي للأسعار	$PY/P/\bar{\bar{P}}$
السنوات	**الأسعار**	Y	PY	$P/\bar{\bar{P}}$	**الناتج الحقيقي بالأسعار الثابتة**
2006	100	1000	100.000	1	100.000
2007	200	1500	300.000	2	150.000
2008	300	2000	600.000	3	200.000

المطلوب: (أ) أحسب الناتج الحقيقي باعتبار (2006) هي سنة الأساس؟

$$\text{نحسب أولاً الرقم القياسي للأسعار} = \frac{P}{\bar{\bar{P}}} = \frac{\text{الأسعار الجارية}}{\text{أسعار سنة 2006}}$$

$$2006: \quad \frac{100}{100} = 1$$

$$2007: \quad \frac{200}{100} = 2$$

$$2008: \quad \frac{300}{100} = 3$$

إذن الناتج الحقيقي بالأسعار الثابتة = $\frac{\text{الناتج بالأسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}}$

$$2006: \quad \frac{100.000}{1} = 100.000$$

$$2007: \quad \frac{300.000}{2} = 150.000$$

$$2008: \quad \frac{600.000}{3} = 200.000$$

ويمكننا حساب الناتج الحقيقي مباشرة من خلال الصيغة التالية:

حيث $PY/P/\bar{P} = Y\bar{P}$= الناتج الحقيقي

2006: 100.000 = (100) . 1000

2007: 150.000 = (100) . 1500

2008: 200.000 = (100) . 2000

لاحظ أنه تم ضرب الناتج لكل سنة في أسعار سنة الأساس (100).

(6. 2. 2) طريقة الدخل الشخصي (PI) : **Personal Income**

- عرفنا سابقاً أننا نستطيع حساب الناتج المحلي بأسلوب الدخل المحلي.

تذكر أننا حسبنا الدخل المحلي على أساس الدخول المدفوعة لعناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية للمجتمع، وتوصلنا إلى مفهوم الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج.

الآن نستطيع أن تقدم تعريفاً آخر للدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج حيث نعرفه بأنه الدخل المحلي المكتسب أو الدخل المحلي المدفوع. لكن مفهوم الدخل المحلي المكتسب يختلف عن مفهوم الدخل المحلي المقبوض أو المستلم.

- هنا يعرف الدخل الشخصي بأنه كل أنواع الدخول المستلمة (سواء كانت نقدية أو عينية) لعناصر الإنتاج نظير مشاركة هذه العناصر في الإنتاج بالإضافة إلى ما تحصل عليه هذه العناصر من دخول أخرى في شكل تحويلات أو إعانات خارج النشاط الاقتصادي وسواء كانت من الداخل أو من الخارج.

ولذلك فإن الدخل الشخصي هو مقياس للدخل المقبوض (أو المستلم).

أي أن هناك فرقاً جوهرياً بين مفهوم الدخل المكتسب (الدخل المدفوع) وبين الدخل المقبوض أو المستلم (الدخل الشخصي). من حيث الأوجه التالية:

- الدخل المكتسب (الدخل المدفوع) يمثل الدخل الذي تم اكتسابه وفقاً لمشاركة عناصر الإنتاج فقط في العملية الإنتاجية. أما الدخل المقبوض (الدخل الشخصي) فهو يشمل كل الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج سواء بسبب مشاركتها في العملية الإنتاجية أو لأسباب أخرى، سياسية ، اجتماعية، ونحوها.
- الدخول المقبوضة تشمل كل الدخول الخاضعة للضريبة إضافة إلى الدخول غير الخاضعة للضريبة وأي دخول أخرى في شكل تحويلات للأفراد.

• دعونا نتأمل في بعض الأمثلة:

يدفع الأفراد ضرائب دخل على المرتبات والأجور وبالتالي، فإن الدخل المقبوض هو الدخل المكتسب مطروحاً منه الضرائب. كذلك، فإن أقساط معاشات التقاعد لا يتم استلامها وبالتالي تطرح من الدخل المكتسب.

كذلك، فإن الأرباح التي يحصل عليها رجال الأعمال لا تستلم كاملة وإنما فقط جزء منها هو الجزء الموزع من الأرباح، بينما الجزء الآخر، يذهب في شكل ضرائب أو أرباح محتجزة. وبالتالي، فإنه لا يحسب ضمن الدخل الشخصي إلا الأرباح الموزعة.

من جهة أخرى، يحصل بعض أفراد المجتمع كالعجزة والمتقاعدين والمسنين على مساعدات في شكل إعانات حكومية أو صدقات أو زكاة.

وهذه تعتبر جزء من الدخل المقبوض ولكنها لا تعتبر جزء من الدخل المكتسب.

مثال:

دعنا نوضح الفرق بين الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج الذي يعتبر مقياساً للدخل المكتسب (المدفوع) وبين الدخل الشخصي الذي يعتبر مقياساً للدخل المقبوض من خلال المثال الآتي:

لنفترض أنه توفرت لدينا المعلومات الآتية:

الأجور والمرتبات	2000 مليون ريال
الأرباح وعوائد رأس المال	1000 مليون ريال
الإيجارات والريوع	500 مليون ريال

دخول أصحاب الأعمال اصغيرة	100 مليون ريال
أقساط معاشات التقاعد	50 مليون ريال
تحويلات جارية للأفراد من الخارج	200 مليون ريال
الضرائب على الأرباح	20 مليون ريال
الأرباح غير الموزعة	30 مليون ريال
التحويلات والإعانات للأفراد من هيئات الضمان الاجتماعي	200 مليون ريال

إن المطلوب هو حساب الدخل الشخصي.

جدول (6. 2) حساب الدخل الشخصي.

بملايين الريالات	البنود
2000	الأجور والمرتبات
1000	+ الأرباح والعوائد
500	+ الإيجارات والريوع
100	+ دخول أصحاب الأعمال الصغيرة
3600	صافي الدخل المحلي (الدخل المحلي المكتسب) أو الدخل المحلي المدفوع
200	(+) التحويلات والإعانات (مدفوعات الضمان الاجتماعي والمساعدات للأفراد)
50	(–) أقساط معاشات التقاعد
20	(–) الضرائب على أرباح الشركات
30	(–) الأرباح غير الموزعة
100	(+) تحويلات للأفراد من الخارج
3800	الدخل الشخصي (الدخل المقبوض أو المستلم للأفراد الناجم عن مشاركة عناصر الإنتاج بالإضافة إلى التحويلات والإعانات الأخرى مطروحاً منه الدخول غير المستلمة.

الدخل الشخصي المتاح Personal disposable income :

الدخل الشخصي المتاح هو الدخل الشخصي مطروحاً منه الضرائب المباشرة على دخول الأفراد.

أي أن الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة.

يعتبر الدخل الشخصي المتاح مؤشراً هاماً لدراسة محددات سلوك الإنفاق الاستهلاكي والسلوك الادخاري للأفراد.

وبمعنى آخر، فإن الدخل الشخصي المتاح هو الذي يكون متاحاً للأفراد للتصرف فيه في الاستهلاك والادخار.

دعنا نفترض أنه من بيانات الجدول السابق، يقوم الأفراد بدفع 100 مليون ضرائب على دخول الأفراد ويقومون باستهلاك ما مقداره 2700 مليون ، بينما يدخرون نحو 1000 مليون.

من بيانات الجدول السابق نجد أن:

الدخل الشخصي	**3800**
(−) الضرائب على دخول الأفراد	**100**
الدخل الشخصي المتاح	**3700**
الإنفاق الاستهلاكي	**(2700)**
ادخار	**(1000)**

وهكذا نجد أن الدخل الشخصي المتاح = الإنفاق الاستهلاكي + الادخار.

أو الدخل الشخصي المتاح = 2700 + 1000 = 3700 مليون ريال

الدخل الشخصي (الدخل القومي المتاح):

حالة تطبيقية:

دعنا نقدم بعض الحسابات القومية للدخل الشخصي (الدخل القومي المتاح) للجمهورية اليمنية لعام 2003 في جدول (7. 2).

جدول (7. 2): حسابات الدخل الشخصي لليمن لعام 2003.

الدخل المحلي الصافي (دخول عناصر الإنتاج المحلية) = الناتج المحلي الصافي بتكلفة عنصر الإنتاج.	1925.9
(+) صافي الضرائب غير المباشرة (الإعانات – الضرائب)	11.4
(+) صافي دخل عوامل الإنتاج الخارجية.	154.3
(+) صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي	238.3
الدخل الشخصي (المقبوض) = الدخل القومي المتاح	2021.3
الاستهلاك الكلي (خاص وحكومي)	(1777)
الادخار القومي	244.2

- يلاحظ من الجدول السابق أن الدخل الشخصي (المقبوض) أو الدخل القومي المتاح قد بلغ (2021.3) مليار ريال، منه (1925.9) مليار دخل عناصر الإنتاج المحلية (أجور ومرتبات + أرباح وعوائد رأس المال + الإيجارات والريوع).
- تم إضافة الإعانات وطرح الضرائب غير المباشرة منه (11.4) مليار ريال. كما تم إضافة دخول عناصر الإنتاج الخارجية (صافي) نحو (–154.3 مليار) وكذلك تم إضافة التحويلات الجارية من العالم الخارجي (دخل مقبوض صافي). وبلغت نحو (238.3) مليار ريال.
- كما يبين الجدول السابق أن تخصيصات الدخل القومي كانت على النحو الآتي:

الادخار القومي	244.1 مليار ريال
الاستهلاك الكلي (العائلي والحكومي)	1777

أي أن إجمالي الادخار القومي والاستهلاك الكلي = الدخل الشخصي أو الدخل القومي المتاح.

تلخيص الحسابات القومية

(من صافي الدخل المحلي إلى الدخل الشخصي المتاح)

(1) صافي الدخل المحلي	2000
(+) الضرائب غير المباشر	300
(–) الإعانات	100
(+) إهلاك رأس المال	100
(2) الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	2300
(+) صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية	700
(1000) [عوائد مقبوضة]	
(300) [(–) عوائد مدفوعة]	
(3) الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق	3000
(–) إهلاك رأس المال	100
(4) الناتج القومي الصافي	2900
(–) الضرائب غير المباشرة	300
(+) الإعانات	100
(5) صافي الدخل القومي (الناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج)	2700

100	(–) الضرائب على أرباح الشركات
100	(–) الأرباح غير الموزعة
100	(–) أقساط التقاعد والتأمين
600	(+) الإعانات والمدفوعات التحويلية
3000	(6) الدخل الشخصي
500	(–) الضرائب على الدخل
2500	(7) الدخل الشخصي المتاح ويوزع على:
(2000)	* الاستهلاك العائلي
(500)	* الادخار

(2.3) الاقتصاد الموازي

(الاقتصاد الخفي)

يُقصد بالاقتصاد الخفي أو الاقتصاد الموازي هو الأنشطة الاقتصادية المشروعة التي تم ممارستها دون ترخيص رسمي ولا يتم تسجيلها في الحسابات القومية للناتج الإجمالي القومي. وتشمل هذه الأنشطة – الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية ومن أمثلة تلك الأنشطة الباعة المتجولون وأنشطة النقل بالسيارات وممارسة الأفراد لأكثر من عمل.

وبطبيعة الحال، فإن هذا التعريف يستبعد كافة الأنشطة غير المشروعة أو المحرمة في الشريعة الإسلامية أو الممنوعة قانوناً، مثل تجارة المخدرات وغسيل الأموال وتجارة السلع المسروقة أو المغتصبة. وتلك الأنشطة لا يمكن عدها ضمن أنشطة الاقتصاد الخفي، فممارستها بصورة سرية أو خفية أو إجرامية لا يبرر إدماجها ضمن الأنشطة التي يشملها تعريف الاقتصاد الخفي. من جهة أخرى يطلق على الاقتصاد الموازي تسميات متنوعة: فهو الاقتصاد الخفي الذي يقابل الاقتصاد المعلن. وهو الاقتصاد غير الرسمي الذي يقابل الاقتصاد الرسمي، وهو كذلك اقتصاد الظل الذي يقابل الاقتصاد الحقيقي أو الاقتصاد السري الذي يختلف عن الاقتصاد الرسمي أو غير السري، وأياً كانت هذه التسميات، فإن الاقتصاد الموازي بمختلف مسمياته يكون موازياً للاقتصاد الرسمي.

إن تلك المسميات تختلف بصورة جذرية عن ما يُسمى بالاقتصاد الأسود (Black Economy) الذي ينصرف إلى ممارسة الأنشطة غير المشروعة والمحرمة.

وعليه فإن مفهوم الاقتصاد الخفي يتكئ على معيارين أساسيين هما:

- **معيار الحسابات القومية للناتج (الدخل):**

ووفقاً لهذا المعيار، فإن اقتصاد الظل يتضمن قيم الأنشطة الاقتصادية المشروعة التي لا يتم إدراجها ضمن حسابات الناتج القومي بصرف النظر عن خضوعها للضريبة.
وبالتالي فإن حجم الاقتصاد الموازي (الظل) هو ذلك الجزء من الناتج القومي الذي لم يتم تسجيله في حسابات الناتج.

- **المعيار الضريبي:**

يقدم هذا المعيار حجماً أقل للاقتصاد الموازي مقارنة بالمعيار السابق، وطبقاً لهذا المعيار، فإن قيم الاقتصاد الخفي تتضمن تلك الأنشطة الاقتصادية التي تدر دخلاً خاضع للضريبة، لا يتم الكشف عنها وتم التهرب من دفع الضريبة الواقعة عليها كلياً أو جزئياً بصرف النظر عن ما إذا كانت مشمولة أو غير مشمولة في الحسابات القومية.

ثانياً: محددات حجم الاقتصاد الخفي:

يعتمد الاقتصاد الخفي على عدد من المحددات منها:

1- **مستوى مرونة أو عدم مرونة بيئة الأعمال:**

فكلما كانت هذه البيئة جامدة من حيث تعدد القيود وجمود النظم وتفشي البيروقراطية الحكومية، فإن ذلك يصَّعب عملية ممارسة الأعمال والأنشطة الاقتصادية.
فالتشدد في إصدار التراخيص لممارسة الأعمال المختلفة تدفع كثير من الناس إلى ممارسة أعمال خارج الإطار الرسمي مستفيدين في ذلك من الثغرات والفجوات المتاحة.
كما أن التدخل الحكومي المفرط في الأسواق والتحكم في الأسعار يشجع ظهور الأسواق الخفية والأنشطة الاقتصادية الخفية.

2- **مؤشرات الاستقرار الاقتصادي:**

يؤدي ضعف النمو الاقتصادي وغياب الإنصاف والعدالة في توزيع ثمار النمو والتنمية الاقتصادية إلى انخفاض مستوى الدخول الفردية. وعندما يقترن ذلك بارتفاع الأسعار، فإن ذلك يشجع الأفراد على ممارسة أنشطة وأعمال أخرى خارج الاقتصاد الرسمي من أجل تحسين مستوى دخولهم ورفع مستوى معيشتهم. أي أن الاقتصاد الخفي يصبح منما لهؤلاء منما يزيد من حجم الاقتصاد الخفي.

3- مستوى كفاءة وعدالة النظام الضريبي:

إن ارتفاع مستويات الضريبة وتعددها وضعف كفاءة الإدارة الضريبية وفسادها، يشجع الأفراد على التهرب الضريبي والانخراط في الاقتصاد الخفي. فكلما كانت المكاسب للأفراد التي يمكن تحقيقها من التهرب الضريبي تفوق العقوبات التي تقع عليهم في حالة ضبط التهرب الضريبي، فإن ذلك يشجع الأفراد على ممارسة الأنشطة التي تندرج في إطار اقتصاد الظل (الخفي).

4- الفساد الاقتصادي والمالي:

كلما زاد مستوى الفساد الاقتصادي والمالي في أي مجتمع، فإن ذلك يشكل بيئة حاضنة لنمو واتساع حجم الاقتصاد الخفي.

ثالثاً: أساليب قياس حجم الاقتصاد الخفي:

1- طريقة فجوة الإنفاق الفعلي:

تبين فجوة الإنفاق الفعلي الآثار الناجمة عن ممارسة الأنشطة الاقتصادية الموازية (الخفية). فالدخول الناجمة عن هذه الأنشطة والتي لا يتم الإفصاح عنها تظهر في النهاية في شكل إنفاق فعلي يزيد بصورة ملحوظة عن الدخول المسجلة رسمياً في الحسابات القومية.

أي أن فجوة الإنفاق الفعلي تمثل في النهاية قيمة حجم الاقتصاد الخفي وتحسب هذه الفجوة على النحو التالي:

$$EG = YR - AAE$$

حيث EG = فجوة الإنفاق الفعلي = حجم الاقتصاد الخفي

YR= الدخل القومي المسجل.

AAE= الإنفاق الكلي الفعلي

- وكلما زادت فجوة الإنفاق (EG) كلما دل ذلك على زيادة حجم الاقتصاد الخفي.

2- المؤشرات الاقتصادية الإحصائية:

- إن تطوير النظم الضريبية وزيادة فعاليتها من حيث عملية التدقيق الضريبي، قد يسمح بالتعرف والحصول على تقديرات للأنشطة الاقتصادية التي لا يتم الإفصاح عنها شهرياً من الضريبة.

- استخدام المسوحات الإحصائية بالعينة مثل مؤشرات سوق العمل ومنها تحديد الفجوة بين معدل المشاركة الفعلية للقوى العاملة وحجم القوى العاملة المسجلة رسمياً. وهذه الفجوة هي حجم الاقتصاد الخفي.
- معدل استهلاك الكهرباء، ووفقاً لهذا المؤشر تم تقدير الاستهلاك الفعلي لاقتصاد ما ومقارنته بمعدل معياري متوقع. فإذا زاد المعدل الفعلي عن المعدل المعياري فإن هذا الفرق بينهما يُعتبر مؤشراً لحجم الأنشطة في الاقتصاد الخفي ولكن ينبغي الانتباه إلى أن جزءاً من استهلاك الكهرباء قد يتم من خلال مصادر بديله.

3- الطريقة النقدية:

من الممكن تقدير حجم الاقتصاد الموازي من خلال تحديد حجم الطلب على النقود بيد أن دقة استخدام الطريقة النقدية يعتمد على عدد من الشروط منها:

- اعتماد المبادلات في اقتصاد الظل بصورة كبيرة على استخدام النقود وعلى استقرار نسبة السيولة النقدية خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي الودائع، منما يعني أن أي زيادة في نسبة السيولة النقدية تمثل زيادة في الطلب على النقود وبالتالي زيادة في حجم اقتصاد الظل.
- التأكد من أن الزيادة في الطلب على النقود لا ترجع إلى عوامل أخرى وإنما إلى زيادة أنشطة اقتصاد الظل.
- تساوي سرعة دوران النقود في كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي (الخفي).

رابعاً: عواقب الاقتصاد الخفي:

إن زيادة حجم الاقتصاد الخفي له عواقب سيئة على مبدأ العدالة – عدالة توزيع الدخل والثروة – أو عدالة توزيع الأعباء والتكاليف الضريبية بين المواطنين.

أما أثاره على مستوى النمو الاقتصادي، فما زال هناك جدل من الاقتصاديين، فبعضهم يرى أنه له أثاراً سلبية وآخرون يرون أن له أثار إيجابية، وبصورة عامة، فإن الأثر السلبي للاقتصاد الخفي هو الأكبر، منما يتطلب الأمر تصحيح هذا الوضع وإدماج الاقتصاد الخفي في إطار الاقتصاد الرسمي. وهذا يتم من خلال تطوير النظام الاقتصادي وزيادة كفاءة السياسات الاقتصادية ومرونتها بما يسمح بوجود بيئة مشجعة للأعمال إضافة إلى تحسين وتطوير نظم الحسابات القومية ونظم الإحصاءات الشاملة أو بالعينة.

(2.4) اقتصاد المعرفة

أولاً: **مفهوم الاقتصاد المعرفي**:

يقصد باقتصاد المعرفة ذلك الاقتصاد الذي يمكن من الاستخدام المكثف للمعرفة في عملية الإنتاج وتحريك النمو الاقتصادي وتغيير هيكل الإنتاج في الاتجاه الذي يزيد من مساهمة قطاعات الإنتاج الخدمي. يبين هذا التعريف عدداً من السمات المرتبطة بالاقتصاد المعرفي ومنها:

- إن اقتصاد المعرفة هو مفهوم جديد لتوصيف وتحديد مصادر النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالمعرفة التي تعتمد على تقنيات المعلومات والاتصال والإبداع والابتكار تتطلب تأهيلاً عالياً للموارد البشرية ليغدوا رأس المال البشري مؤهلاً تأهيلاً عالياً ومكتسباً للمهارات العالية باعتباره الأصل الإنتاجي والمحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الاقتصاد المعرفي.
وهذا يختلف عن سمات الاقتصاد التقليدي الذي يجعل من عناصر الإنتاج التقليدية العمل والأرض ورأس المال هي المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد المعرفي تغدو الأنشطة الإنتاجية وخاصة الأنشطة الخدمية معتمدة بصورة أساسية على المعرفة وتقنية المعلومات وعلى الإبداع والابتكار منما يقوي الروابط بين مؤسسات الأعمال والمؤسسات الأكاديمية. ومن شأن ذلك أن تزيد مساهمة الأنشطة الخدمية في الناتج القومي. ومن أمثلة هذه الأنشطة صناعة الخدمات المالية وخدمات الأعمال.
- أهمية التعليم كمصدر أساسي لتأهيل رأس المال البشري والارتقاء بكفاءته وفاعليته في دمج التقنيات المتطورة في العمل وبالتالي، فإن التعليم يشكل مصدراً رئيسياً لزيادة الإنتاجية وزيادة التنافسية الاقتصادية. وهذا يبرز أهمية الارتقاء بتطوير التعليم باعتباره حجر الزاوية في تحقيق الاقتصاد المعرفي.
- إن الاقتصاد المصري يتأسس على بنية أساسية وتحتية قائمة على تقنية المعلومات والاتصالات مع سهولة استعمالها ونشرها. كما يتأسس على منظومة حوافز اقتصادية فعاله وسياسات اقتصادية ميسرة ومسهلة لانتقال التقنية والمعرفة بأقل التكاليف.

ثانياً: **المؤشرات الكمية للاقتصاد المعرفي**:

هناك مؤشرات أو معايير تحدد ما إذا كان الاقتصاد يعتبر اقتصاداً معرفياً وطبقا لأدبيات البنك الدولي، فإن هناك مؤشراً كلياً يحدد ما إذا كان اقتصاد بلد ما هو اقتصاد معرفي أو أنه ذلك المؤشر الذي يبين مدى استعداد بلد ما لأن يصبح ذات اقتصاد معرفي.

يسمى هذا المؤشر بمؤشر الاقتصاد المعرفي وهو عبارة عن مؤشر متوسط لأربعة مؤشرات أساسية هي:

أ. مستوى الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي المتاح في البلد.

ب. مستوى الابتكار أو الإبداع ومستوى اكتساب التقنيات المتطورة.

ج. مستوى التعليم والتدريب.

د. مستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد حسب المؤشر على أساس مدى يتراوح بين الصفر إلى الرقم (10) ويعني الصفر، أن بلد ما لا يتوفر له اقتصاد معرفي، كما يعني الرقم (10) أن بلد ما هو الأعلى في مستوى الاقتصاد المعرفي.

وفي حالة اليمن، فإن مؤشر اقتصاد المعرفة ظل عند المستوى (1.8) خلال الفترة 1995 و 2008 وهو مؤشر ضعيف مقارنةً بالمتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (5.4) ومتوسط البلدان منخفضة الدخل (2.4) ويبين الجدول الآتي حالة اليمن في مؤشر الاقتصاد المعرفية مقارنة ببعض البلدان العربية.

البلد	ترتيب البلدان حسب المؤشر	مؤشرات اقتصاد المعرفة		أ		ب		ج		د	
		2005	2008	2005	2008	2005	2008	2005	2008	2005	2008
اليمن	119	1.8	1.8	1.8	1.7	2	1.7	1.5	1.8	2	2
الأردن	06	5.1	5.5	5.5	5.8	6.1	5.7	4.5	5.5	4.3	5.2
تونس	71	4.1	4.7	4.4	5.3	4.2	4.6	3.5	4.1	4.3	5
مصر	84	4.2	4	3.7	3.6	5	4.6	4.3	4.4	3.8	3.7
المغرب	92	3.7	3.5	4.5	3.8	4.8	3.7	2.4	2	3	4.3

المصدر: إدارة تقييم المعارف بالبنك الدولي وتقرير البنك عن حالة التعليم في اليمن

URL, www.worldbank.org,kam

(2.5) المصطلحات

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP): إجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية التي يقوم المجتمع بإنتاجها خلال سنة معينة.
- الدخل المحلي الإجمالي (GDI): هو إجمالي دخول عناصر الإنتاج التي شاركت في إنتاج الناتج المحلي خلال سنة معينة.
- الإنفاق الكلي (AE): هو طلب المجتمع الكلي (الطلب الكلي) ويتكون من طلب القطاع الخاص على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وطلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وصافي الطلب الخارجي (الصادرات− الواردات) خلال سنة معينة.
- مخفض الناتج المحلي الضمني (GDPD): هو أحد الأرقام القياسية الذي يمكن من خلاله حساب الناتج المحلي الحقيقي والذي يعطينا مؤشراً لتغير أسعار جميع السلع النهائية والخدمات والتي تدخل في الناتج المحلي.

أسئلة للمراجعة

أولاً – أسئلة الصواب والخطأ:

وضح مدى صحة العبارات الآتية مع التعليل:

(1) يعبر الناتج المحلي الإجمالي بمجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي يقوم بإنتاجها القطاع العائلي خلال سنة.

(2) الدخل المحلي هو عبارة عن إجمالي قيمة السلع والخدمات التي يقوم بإنتاجها المجتمع خلال سنة.

(3) ليس بالضرورة أن إجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية التي يتم بيعها في السوق تساوي إجمالي الدخل المحلي الذي حصل عليه القطاع العائلي كدخول لعناصر الإنتاج.

(4) يقصد بالاحتساب المزدوج تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لاحتساب قيم السلع الوسيطة.

(5) تحتسب المدفوعات التحويلية في تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

(6) تتم طريقة الدخل إحدى طرق قياس الدخل القومي عن طريق جميع العوائد المحققة للأفراد والمنشآت مقابل المساهمة في الإنتاج.

(7) القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج.

(8) لا يوجد فرق بين الدخل القومي والناتج القومي.

ثانياً – أسئلة الاختيار المتعدد:

اختر الإجابة الصحيحة من العبارات الآتية:

(1) الدخل الشخصي المتاح يساوي:

أ – الدخل الشخصي زائداً إيرادات الأسهم.

ب – الدخل الشخصي زائداً ضرائب الدخل.

ج – الدخل الشخصي ناقصاً المدفوعات التمويلية.

د – الدخل الشخصي ناقصاً ضرائب الدخل.

(2) يزيد الناتج القومي الإجمالي عن الناتج القومي الصافي بـ:

أ – حجم الضرائب المباشرة.

ب – المدفوعات التحويلية.

ج – الإنفاق الحدي على السلع والخدمات.

د – إهلاك رأس المال.

(3) أي من الفقرات التالية تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل:

أ – شراء وبيع الأسهم والسندات.

ب – دخل الإيجارات.

ج – شراء وبيع السلع المستعملة.

د – لا شيء مما سبق.

(4) الإنفاق الاستثماري كل ما يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الكلي ويشمل.

أ – الاستثمار الثابت.

ب – الاستثمار في المخزون (التغير في المخزون)

ج – أ + ب

د – لا شيء مما سبق.

(5) أنشطة اقتصادية لا تدخل أو لا تحتسب ضمن قيمة الناتج المحلي مثل:

أ – عمل ربات البيوت.

ب – أنشطة لا تدخل السوق.

ج – أنشطة غير قانونية أو الأنشطة الممنوعة دينياً.

د – أ + ب + ج

(6) يطلق عادة على الناتج المحلي الإجمالي التسميات التالية والتي تحمل نفس المعنى:

أ – الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

ب – الناتج المحلي الإجمالي النقدي.

ج – الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

د – أ + ب + ج

ثالثاً – الأسئلة المقالية:

(أ) أجل على الأسئلة الآتية:

1- ما هو المقصود بالقيمة المضافة؟ وضح هذا المفهوم ببعض الأمثلة.

2- اذكر الطرق المختلفة التي يمكن من خلالها قياس الناتج والدخل الحلي.

3- اشرح المقصود بالتدفق الدائري للدخل في حالة أربعة قطاعات وهل يمكن من خلاله التوصل لقيمة الناتج المحلي؟

(ب) عرف المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية الآتية:

1- الاستثمار الثابت.

2- الدخل الشخصي.

3- الناتج المحلي الإجمالي.

4- القيمة المضافة.

5- الإنفاق الكلي.

6- صافي التعامل الخارجي.

رابعاً – تمارين عملية:

السؤال الأول:

أعطيت البيانات التالية في الجدول التالي:

البنود	مليون ريال
إيجارات	40
استهلاك القطاع العائلي	1000
ضرائب على الأرباح	50
أرباح غير موزعة	10
صادرات	15
واردات	20
أرباح موزعة	100
إهلاك رأس المال	100
ضرائب غير مباشرة	90
إجمالي الاستثمار	175
إنفاق حكومي استهلاكي	300
دخول أصحاب الأعمال الصغيرة	80
مدفوعات الضمان الاجتماعي	40
ضرائب مباشرة	60
أجور ومرتبات	1000
معاشات التقاعد	20

والمطلوب: إيجاد ما يلي:

أ) إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل والإنفاق.

ب) صافي الناتج المحلي.

ج) الدخل الشخصي.

السؤال الثاني:

افترض أن لديك البيانات التالية الموضحة في الجدول:

مليون ريال	البنود	مليون ريال	البنود
45	الإيجارات	557	إهلاك رأس المال
1500	استهلاك القطاع العائلي	120	ضرائب غير مباشرة
70	ضرائب الأرباح	240	إجمالي الاستثمار
20	أرباح غير موزعة	1028	أجور ورواتب
20	صادرات	400	إنفاق حكومي استهلاكي
20	واردات	100	دخول أصحاب الأعمال الصغيرة
200	أرباح موزعة	50	مدفوعات الضمان الاجتماعي
40	معاشات التقاعد	50	ضرائب مباشرة

والمطلوب إيجاد مايلي:

أ) إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل والإنفاق.

ب) صافي الناتج المحلي.

ج) الدخل الشخصي.

د) الادخار.

السؤال الثالث:

افترض أن لديك البيانات التالية:

مليون ريال	البنود	مليون ريال	البنود
60	ضرائب مباشرة	160	اهتلاك رأس المال
30	واردات	15	صادرات
1940	استهلاك عائلي	320	إنفاق حكومي
105	أرباح موزعة	23	أرباح غير موزعة
30	أقساط ومعاشات التقاعد	43	ضرائب على الأرباح
255	إجمالي الاستثمار	20	مدفوعات الضمان الاجتماعي
2050	أجور ومرتبات	56	إيجارات
10	دخول أصحاب الأعمال الصغيرة	53	الضرائب غير المباشرة

أوجد ما يلي:

1- إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل.

2- الدخل الشخصي والدخل الشخصي المتاح.

3- الادخار.

4- صافي الناتج المحلي.

السؤال الرابع:

من خلال دراستك الحسابات الناتج/ الدخل المحلي ومن خلال ما توفر لديك لبعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد اليمني لعام 2004 كما هو موضح بالجدول التالي:

مليون ريال	البند	مليون ريال	البند
50	مدفوعات الضمان الاجتماعي	240	إجمالي الاستثمار
1028	أجور ومرتبات	557	إهلاك رأس المال
400	إنفاق حكومي	100	دخول أصحاب الأعمال الصغيرة
200	أرباح موزعة	120	ضرائب غير مباشرة
50	ضرائب مباشرة	20	واردات
20	صادرات	20	أرباح غير موزعة
45	إيجارات	125	الرقم القياسي للأسعار
1500	استهلاك القطاع العائلي		
70	ضرائب على الأرباح		

المطلوب : إيجاد ما يلي:

1- إجمالي الناتج / ألدخل المحلي بطريقتي الدخل والإنفاق؟

2- صافي الناتج المحلي. 3- الدخل الشخصي؟

4- الادخار. 5- الناتج المحلي الحقيقي؟

السؤال الخامس:

فيما يلي بيانات تقديرية مأخوذة من الحسابات القومية للعام 2002م، (الأرقام بمليارات الريالات، وبالأسعار الجارية):

البند	القيمة
الإنفاق الاستهلاكي العائلي	1167
الاستثمار المحلي الإجمالي	376
المشتريات الحكومية	282
الصادرات	695
الواردات	709
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	....
الاستثمار الصافي	266
إهلاك رأس المال الثابت	....
الناتج المحلي الصافي بسعر السوق	....
صافي الضرائب غير المباشرة	8
الناتج المحلي الصافي بتكلفة عناصر الإنتاج (الدخل المحلي)	....
صافي دخول عناصر الإنتاج الأجنبية في الداخل	132
الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق	....
الدخل القومي	......
التحويلات المالية الخارجية	224
الضرائب على الأرباح	32
أقساط الضمان الاجتماعي	7
التحويلات المالية الحكومية	74
الضرائب المباشرة على الدخل	30
الدخل الشخصي	....
الدخل المتاح (القابل للتصرف)	....
الإدخال العائلي	....

المطلوب:

1- أكمال بيانات الجدول.

2- إذا علمت أن الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق لعام 2001م يساوي 1628 مليار ريال، أحسب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2002م.

3- إذا كان معدل التضخم في عام 2002م يساوي 6.31%، فما هو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2002م.

4- ما هو معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام2002م علماً بأن معدل نمو السكان لذلك العام كان3.15%؟

5- أحسب الميل الحدي للاستهلاك، إذا علمت أن الدخل المتاح والاستهلاك العائلي للعام 2002م كانا 1629 مليار ريال و 1070 مليار ريال على الترتيب.

ملحق الفصل الثاني:

إجابات مختارة:

أولاً: إجابة السؤال الثاني:

أ- إجمالي الناتج المحلي بطريقة الإنفاق= الإنفاق الاستهلاكي العائلي 1500

\+ +

الإنفاق الاستثماري 240

\+ +

الإنفاق الحكومي 400

\+ +

صافي التعامل الخارجي (20−20)

(الصادرات – الواردات)

2140

- إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل= صافي الدخل المحلي +1463إهلاك رأس المال 557

+الضرائب غير المباشرة +120

- الإعانات الإنتاجية - صفر

أجور ومرتبات+ أرباح موزعة +ضرائب على الأرباح +أرباح غير موزعة + إيجارات دخول أصحاب الأعمال الصغيرة

1028 +200 +70 +20 +45 +100=1463مليون

ب- صافي الناتج المحلي = إجمالي الناتج المحلي - إهلاك رأس المال

1583 = 2140 - 557

ج- الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي

1463

(−) 40 - معاشات التقاعد

(−) 20 - أرباح غير موزعة

(−) 70 - ضرائب على الأرباح

(+) 50 + مدفوعات الضمان الاجتماعي

1383مليون ريال

د- الادخار = الدخل المتاح – الإنفاق الاستهلاكي.

بينما الدخل المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة

1333 = 1383 - 50

∴ الادخار = 1500 – 1333 = 167 مليون ريال

ثانياً: **إجابة السؤال الثالث**:

أ- إجمالي الناتج المحلي بطريقة الإنفاق: = الانفاق الاستهلاكي العائلي 1940

\+ الإنفاق الاستثماري 255+

\+ الإنفاق الحكومي 320+

\+ (الصادرات-الواردات) (15-30)

2500

- إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل = صافي الدخل المحلي + إهلاك رأس المال 160+

2287

+الضرائب غير المباشرة +53

- الإعانات الإنتاجية - صفر

أجور ومرتبات+ 2050 | إيجارات +56 | +أرباح موزعة +105 | +ضرائب على الأرباح +43 | +أرباح غير موزعة +23 | +دخول أصحاب الأعمال الصغيرة +10=2287

ب- صافي الناتج المحلي = إجمالي الناتج المحلي - إهلاك رأس المال

2340 = 2500 - 160

جـ- الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي

-	2287		
(-)	30	-	معاشات التقاعد
(-)	23	-	أرباح غير موزعة
(-)	43	-	ضرائب على الأرباح
(+)	20	+	مدفوعات الضمان الاجتماعي
	2211		

د- الدخل المتاح = الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة

1151 = 2211 - 60

هـ- الادخار = الدخل المتاح - الإنفاق الاستهلاكي

830 = 1151 - 1940

ثالثاً: **إجابة السؤال الرابع**:

نفس إجابة السؤال الثاني:

إلا أن المطلوب الخامس من السؤال هو:

الناتج المحلي الحقيقي = الناتج المحلي (النقدي) ÷ الرقم القياسي للأسعار

* التغيرات في الأسعار يمكن توضيحه من الرقم القياسي = 125. حيث يدل هذا الرقم على أن المستويات العامة للأسعار زادت بنسبة 25%

ومن ثم استبعاد تلك الزيادات في الأسعار وحساب الناتج المحلي الحقيقي على النحو الآتي:

الناتج المحلي الحقيقي = $2140 - (2140 \times \frac{25}{100}) = 1605$ مليون ريال.

أو: الناتج المحلي الحقيقي = $2140\ (1 - \frac{25}{100}) = 1605$ مليون ريال

أو = $2140 \times \frac{75}{100} = 1605$ مليون ريال

الفصل الثالث

محددات عناصر الإنفاق الكلي

(Aggregate Expenditure Determinants)

الأهداف التعليمية:

يمثل الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) عزيزي القارئ حجر الزاوية في نظرية تحديد توازن الدخل القومي.

وكما عرفنا سابقاً، فإن الإنفاق الكلي يتكون من الإنفاق الاستهلاكي العائلي والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي الإنفاق الخارجي (الصادرات – الواردات).

لذلك، فإن الأهداف التعليمية لهذا الفصل هي دراسة محددات عناصر الإنفاق الكلي. وبصورة محددة، تحليل العوامل المؤثرة في عناصر الإنفاق الكلي وتحديد خصائص كل مكون (أو عنصر) من عناصر الإنفاق الكلي.

وسيتم هذا التحليل رقمياً ورياضياً وبيانياً. وعند الانتهاء من هذا الفصل سيتمكن الدارس من استيعاب العوامل المؤثرة والخصائص الرئيسية لعناصر الإنفاق الكلي ومن ثم استيعاب عناصر الطلب الكلي.

لذلك، فإن الموضوعات الرئيسية التي يتناولها هذا الفصل هي ما يلي:

أولاً : **دالة الاستهلاك**.

ثانياً : **دالة الاستثمار**.

ثالثاً : **الإنفاق الحكومي**.

رابعاً : **صافي الإنفاق الخارجي**.

خامساً : **استنتاج دالة الإنفاق الكلي** (**دالة الطلب الكلي**).

(1. 3) **الإنفاق الاستهلاكي**: Consumption

- يمثل الإنفاق الاستهلاكي الخاص (الأفراد والأسر) أكبر مكونات الإنفاق الكلي، حيث يمثل نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي (انظر إطار " 5").

يشمل الإنفاق الاستهلاكي العناصر والبنود الآتية:

- استهلاك السلع المعمرة كالثلاجات والغسالات والسيارات والأثاث.
- استهلاك السلع غير المعمرة مثل سلع الطعام والشراب والملابس.
- الإنفاق على سلع الخدمات مثل خدمات التعليم والرعاية الصحية وإيجار السكن والمياه والكهرباء والنقل ونحوها.

كذلك يشمل القطاع الاستهلاكي الخاص الأفراد الطبيعيين بصفتهم مستهلكين، ويشمل كذلك الهيئات الخاصة التي لا تستهدف الربح مثل الهيئات والجمعيات الدينية والخيرية.

ويتم الحصول على إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الخاص بعدة أساليب منها:

- أسلوب دراسات ميزانية إنفاق الأسرة.
- أسلوب قيمة مبيعات التجزئة.
- أسلوب تدفق السلع والذي يقوم على تحديد مجالات تصريف السلع المنتجة وبالتالي تحديد السلع المخصصة للاستهلاك النهائي.

(1. 1. 3) دالة الاستهلاك **(Consumption Function)** :

تعريف:

تعبّر دالة الاستهلاك عن وجود علاقة طردية بين الدخل المتاح والاستهلاك، فكلما ارتفع الدخل ارتفع الاستهلاك ولكن بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الدخل.

(2. 1. 3) خصائص دالة الاستهلاك:

(1) يشير التعريف إلى وجود علاقة طردية بين الدخل المتاح والاستهلاك. الدخل المتاح كما عرفنا سابقاً هو الدخل الشخصي مطروحاً منه الضرائب على دخول الأفراد.

وهو الدخل المقبوض أو المستلم فعلاً ويكون قابلاً للتصرف به في الاستهلاك والادخار.

أو : $Y_d = Y - T$

حيث Y_d = الدخل المتاح

Y = الدخل

T = الضرائب

يعتبر الدخل المتاح المتغير (العنصر) الحاسم والمؤثر الأكبر في الإنفاق الاستهلاكي. وهذا لا يعني عدم وجود متغيرات أخرى مؤثرة على الاستهلاك ولكننا نفترض ثباتها، إلا أن الدخل يظل هو العنصر المهم في دالة الاستهلاك.

يعتبر الاقتصادي اللورد كينز أول من بلور صيغة العلاقة الدالية بين الدخل المتاح والاستهلاك في ثلاثينيات القرن العشرين. وأرجع هذه العلاقة إلى الشعور النفسي الطبيعي لتصرفات المستهلكين. حيث يميل المستهلكون إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي كلما زاد الدخل المتاح.

وبصورة عامة فإن دالة الاستهلاك يمكن كتابتها بالصيغة التالية.

$C = f(Y_d)$

حيث : C = حجم الإنفاق الاستهلاكي

أو : الاستهلاك = دالة (الدخل المتاح)

(2) **دالة الادخار** (Saving Function) :

إذا كان الاستهلاك يزيد مع زيادة الدخل إلا أن نسبة زيادة الاستهلاك هي أقل من نسبة زيادة الدخل.

أي أن الزيادة في الدخل لا تنفق كلها على الاستهلاك، وإنما يتم تخصيص جزء من هذه الزيادة للادخار.

وبمعنى آخر، فإن الأفراد يخصصون الدخل المتاح بين الاستهلاك والادخار. ولذلك، فإن هناك علاقة دالية بين الدخل المتاح والادخار.

حيث يزيد الادخار مع زيادة الدخل المتاح (علاقة طردية)، ولكن نسبة الزيادة في الادخار تكون أقل من نسبة الزيادة في الدخل.

أو : الادخار = دالة (الدخل المتاح)

أو : $S = f(Y_d)$

حيث: S = حجم الادخار

ولذلك فإن ، دالة الادخار تعتبر الوجه المقابل لدالة الاستهلاك.

(3) **الميل الحدي للاستهلاك** (MPC) **والميل الحدي للادخار** (MPS) :

إن التغير في حجم الاستهلاك الناجم عن تغير الدخل بوحدة واحدة يسمى الميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume) .

وكذلك، فإن التغير في الادخار الناجم عن تغير الدخل بوحدة واحدة يسمى الميل الحدي للادخار (Marginal Propensity to Save) .

وبمعنى آخر، فإن الميل الحدي للاستهلاك = $\frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في حجم الدخل}}$

أو: $\frac{\Delta C}{\Delta Y} = MPC$

وبنفس المنطق فإن الميل الحدي للادخار = $\frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل}}$

أو: $MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$

وحيث أن نسبة تغير الاستهلاك أقل من نسبة تغير الدخل فهذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك موجب وأقل من الواحد.

أو : $0 < MPC < 1$

وكذلك، فإن الميل الحدي للادخار أكبر من الصفر وأقل من الواحد.

أو: $0 < MPS < 1$

ولكن مجموع كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي واحد صحيح.

أو: $1 = MPC + MPS$

وهذه النتيجة واضحة لأن التغير في الدخل بوحدة واحدة يذهب جزء منه إلى الاستهلاك والجزء المتبقي نحو الادخار.

وبناءً على ذلك فإن الميل الحدي للادخار:

$MPS = 1 - MPC$

(4) **أهمية الميل الحدي للاستهلاك والادخار**:

ولكن السؤال: ما هي أهمية الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار؟

دعونا نفترض أن الميل الحدي للاستهلاك للفقراء أو ذوي الدخل المحدود هو 0.80 ، بينما الميل الحدي للاستهلاك للأغنياء هو 0.50 .

هذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء أكبر من ميل الأغنياء وهذا يعني أن الفقراء لا يدخرون كثيراً وإنما يوجهون جزء كبير من الزيادة في الدخل نحو الاستهلاك.

أي كل ريال زيادة في دخل الفقراء يستهلك منه 80 فلس ولا يدخر إلا 20 فلس.

بينما الأغنياء يدخرون نسبة أكبر (50) فلس من كل ريال زيادة في دخولهم. وهذا معناه أن الميل الحدي للاستهلاك والادخار يبين سلوك الشرائح المختلفة في المجتمع وتفضيلاتهم نحو الاستهلاك والادخار.

(5) **الميل المتوسط للاستهلاك** (Average propensity to consume) :

إن الميل المتوسط للاستهلاك هو عبارة عن نسبة الاستهلاك إلى الدخل المتاح.

أو : $APC = \frac{C}{Y}$

حيث APC = الميل المتوسط للاستهلاك.

وبنفس المنطق، فإن الميل المتوسط للادخار (Average propensity to save) (أو (APS) على سبيل الاختصار) هو عبارة عن نسبة الادخار إلى الدخل المتاح.

أو : $APS = \frac{S}{Y}$

ولكل من الميل المتوسط للاستهلاك والادخار كذلك أهميتهما في تفسير الاتجاه الاستهلاكي لشرائح المستهلكين المختلفة في المجتمع.

حيث نلاحظ أن المستهلكين أو العائلات ذوي الدخل المحدود (الفقراء غالباً) يكون لهم ميل استهلاكي في المتوسط يكون مرتفعاً مقارنة بالميل المتوسط لاستهلاك ذوي الدخل المرتفع (الأغنياء).

وبمعنى آخر، فإن الميل المتوسط للادخار عند الفقراء يكون أقل من الميل المتوسط للادخار عند الأغنياء.

هذه النتيجة يمكن استنتاجها ببساطة من مفهوم الميل المتوسط للاستهلاك والادخار. حيث نلاحظ أن الدخل المتاح يكون في مقام النسبة $\left(\frac{C}{Y}\right)$، وبالتالي فكلما كان مقام النسبة منخفض (أي مستوى الدخل منخفض) كلما كانت قيمة النسبة مرتفعة (ميل الفقراء في المتوسط نحو الاستهلاك).

وكلما كان مقام النسبة أكبر (أي يكون الدخل المتاح أكبر) تكون النسبة أقل (ميل الأغنياء).

ومن ناحية أخرى، فإن مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار يساوي واحد صحيح.

أو : $APC + APS = 1$

(6) **الاستهلاك التبعي والاستهلاك التلقائي** :

يشير تعريف دالة الاستهلاك إلى نوعين من الاستهلاك:

- استهلاك تبعي: وهو الاستهلاك الذي يتغير مع تغير الدخل وهذا واضح من التعريف.

- استهلاك تلقائي: وهو الاستهلاك الذي لا يعتمد على الدخل ولا يتأثر به وهذا يفهم بصورة ضمنية من التعريف.

الاستهلاك التلقائي: هو حجم الاستهلاك الضروري للإنسان حتى لولم يكن له دخل. أي أنه حجم الاستهلاك عندما يكون الدخل صفراً.

أما مصدر تمويل هذا النوع من الاستهلاك، فقد يكون:

- مدخرات سابقة.
- أو مساعدات أو صدقات أو زكاة أو هبات ونحو ذلك.

(7) **العوامل الأخرى المؤثرة على الاستهلاك**:

ذكرنا سابقاً أن الدخل المتاح هو العنصر الأهم والمؤثر الأكبر على الإنفاق الاستهلاكي.

ولكن هناك عوامل أخرى مؤثرة على الإنفاق الاستهلاكي وهي:

أ – حجم الثروة:

إن الثروة هي إجمالي رصيد ما يمتلكه الفرد من نقود وعقارات وأراضي وأصول مالية كالأسهم والسندات خلال لحظة من الزمن. مثال ثروة الشخص في تاريخ 31 ديسمبر 2005 هي (10) مليون ريال.

فإذا زادت ثروة الشخص بسبب مثلاً إرث حصل عليه أو هبة، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي لهذا الشخص. والعكس يحدث إذا انخفض حجم ثروة الشخص. ويلاحظ أن الادخار سينخفض مؤقتاً عند زيادة الثروة، ولكن سيعاود الارتفاع فيما بعد.

ب – معدل التضخم المتوقع:

إذا توقعت العائلات أو الأفراد ارتفاع الأسعار مستقبلاً (أي ارتفاع معدل التضخم) فإن هذا التوقع يحفزهم على مزيد من الاستهلاك في الوقت الحاضر وانخفاض الادخار الحالي. أما إذا توقع الأفراد انخفاض الأسعار مستقبلاً، فإن هذا يحفزهم على تخفيض الاستهلاك في الوقت الحاضر وزيادته في المستقبل للاستفادة من انخفاض الأسعار وزيادة قدرتهم الشرائية تبعاً لذلك.

ج – نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع:

يتأثر الاستهلاك بدرجة ونمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع. فكلما كان توزيع الدخل يميل لصالح الفقراء (كلما كان نصيب الفقراء من الدخل أكبر) كلما توقعنا زيادة الاستهلاك وانخفاض الادخار.

ولكن لماذا؟ إن السبب هو أن الميل الحدي للاستهلاك لدى الفقراء أكبر منه لدى الأغنياء. والعكس يحدث إذا كان توزيع الدخل يميل لصالح الأغنياء، حيث ينخفض الاستهلاك لأن ميلهم للاستهلاك أقل.

(د) تكلفة الاقتراض أو الائتمان:

لقد انتشرت طريقة البيع بالائتمان، من خلال بطاقات الائتمان بمختلف صورها وأشكالها. وعندما تنخفض تكلفة الائتمان، فإن هذا يشجع الأفراد على مزيد من الاستهلاك.

وتشمل تكلفة الائتمان سعر الفائدة الربوي على الاقتراض لأولئك الذين يتعاملون بهذا الأسلوب.

(هـ) عنصر المحاكاة والعادات والتقاليد:

لعنصر المحاكاة أثر على زيادة الاستهلاك. فالأسر التي تعيش في بيئة أو جوار أسر ميلها الاستهلاكي مرتفع، تميل هذه الأسر إلى محاكاتها في هذا الاتجاه وتنحو نحو زيادة الاستهلاك.

كذلك، فإن للعادات والتقاليد دور في زيادة الاستهلاك فعلى سبيل المثال، في شهر رمضان المبارك، نلاحظ ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي للأسر والأفراد بالنسبة للمجتمعات الإسلامية.

العوامل المؤثرة على الادخار:

إن العوامل الأخرى المؤثرة على الاستهلاك هي نفسها العوامل المؤثرة على الادخار.

فكلما زاد الاستهلاك بسبب تغير العوامل الأخرى، كلما أدى هذا إلى انخفاض الادخار لأن الادخار كما عرفنا يمثل الوجه المقابل للاستهلاك. وكلما انخفض الاستهلاك بسبب تغير العوامل الأخرى كلما زاد الادخار.

(8) **دالة الاستهلاك رقمياً**:

نستطيع الآن توضيح خصائص دالة الاستهلاك المذكورة آنفاً في جدول (1 .3) الذي يعرض بيانات افتراضية عن حجم الدخل المتاح والاستهلاك.

دعنا نفترض الآتي:

$a_o = 100$ = الاستهلاك التلقائي.

$a_1 = .8$ = الميل الحدي للاستهلاك (MPC).

خصائص دالة الاستهلاك
(مثال رقمي)

جدول (1 .3) خصائص دالة الاستهلاك.

الدخل المتاح	الاستهلاك التلقائي	الاستهلاك التبعي	إجمالي الاستهلاك	الادخار	الميل الحدي للاستهلاك	الميل الحدي للادخار	الميل المتوسط للاستهلاك	الميل المتوسط للادخار
Y_d (1)	a_o (2)	$a_1.y_d$ (3)	C (4)	S (5)	$a_1=\frac{\Delta c}{\Delta Y}$ (6)	$S_1=\frac{\Delta S}{\Delta Y}$ (7)	$\frac{C}{Y}$ (8)	$\frac{S}{Y(a)}$ (9)
صفر	100	صفر	100	100−	−	−	−	−
400	100	320	420	20−	0.8	0.2	1.05	0.05−
500	100	400	500	صفر	0.8	0.2	1	صفر
600	100	480	580	20+	0.8	0.2	0.97	0.03
700	100	560	660	40+	0.8	0.2	0.94	0.06
800	100	640	740	60+	0.8	0.2	0.93	0.07
900	100	720	820	80+	0.8	0.2	0.91	0.09
1000	100	800	900	100+	0.8	0.2	0.90	0.10
1100	100	880	980	120+	0.8	0.2	0.89	0.11
1200	100	960	1060	140+	0.8	0.2	0.88	0.12

ملاحظات على جدول (1. 3) :

(1) أن الاستهلاك التلقائي (a_o) = 100 ريال ويظل ثابتاً رغم تغير الدخل – أي أنه لا يعتمد على تغير الدخل.

(2) الاستهلاك التبعي الذي يعتمد على تغير الدخل = (a_1Y). (انظر عمود (3) لحساب الاستهلاك التبعي).

(3) يبين عمود (4) إجمالي الاستهلاك (C) والذي يتكون من قيمة الاستهلاك التلقائي + الاستهلاك التبعي. أي أن دالة الاستهلاك في صورتها المحددة يمكن كتابتها على النحو التالي:

$$C = a_o + a_1Y_d$$

حيث Y_d = الدخل المتاح

a_o = الاستهلاك التلقائي

a_1Y = الاستهلاك التبعي

ومن الجدول السابق يتبين أن دالة الاستهلاك هي $C = 100 + 0.8\ Y_d$. وبنفس المنطق فإن دالة الادخار هي $S = - 100 + .2\ Y_d$.

(4) لاحظ أن كل زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك مقدارها (.8). أي أن الاستهلاك يزيد بنسبة 80% من كل ريال زيادة في الدخل.

وقد عرفنا أن الميل الحدي للاستهلاك = a_1 = 0.8

يبين عمود (6) طريقة حساب الميل الحدي للاستهلاك. فمثلاً عند زيادة الدخل من 400 إلى 500 زاد الاستهلاك التبعي من 320 إلى 400.

$$a_1 = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

$$= \frac{400 - 320}{500 - 400} = \frac{80}{100} = 0.8$$

وهكذا عند حساب كل زيادة في الدخل والاستهلاك التبعي وبنفس المنطق، فإن الميل الحدي للادخار S_1 .

$$S_1 = \frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{0 - (-)20}{500 - 400} = \frac{+20}{100} = .2$$

(انظر عمود (7) لحساب الميل الحدي للادخار).

(5) ويلاحظ من العمودين7,6. أن مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار=1

أو : $1 = 0.8 + 0.2$

وأن الميل الحدي للادخار = $1 - 0.8 = 0.2$

(6) ويلاحظ من العمودين 8، 9 أن مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار = 1.

كذلك، يلاحظ أن الميل المتوسط للاستهلاك متناقص كلما زاد الدخل (الميل المتوسط للادخار يزيد كلما زاد الدخل).

ويلاحظ أنه عند مستويات الدخول المرتفعة 1000 ، 1100، 1200 نجد أن الميل المتوسط للاستهلاك، أقل من الميل المتوسط للاستهلاك عند الدخول المنخفضة (أقل من 1000).

وهذا يؤكد أن ذوي الدخول المرتفعة (الأغنياء) لهم ميل متوسط للاستهلاك أقل من ذوي الدخول المنخفضة (الفقراء).

مما يعني أن الأغنياء أكثر قدرة على الادخار من الفقراء. ولكن هذه النتيجة لابد أن تؤخذ بحذر شديد.

(9) اشتقاق دالة الاستهلاك ودالة الادخار بيانياً:

إن البيانات المعطاة في جدول (1. 3) تمكننا من اشتقاق دالة الاستهلاك ودالة الادخار بيانياً. حيث يقاس الدخل على المحور الأفقي، بينما يقاس الاستهلاك أو الادخار على المحور الرأسي.

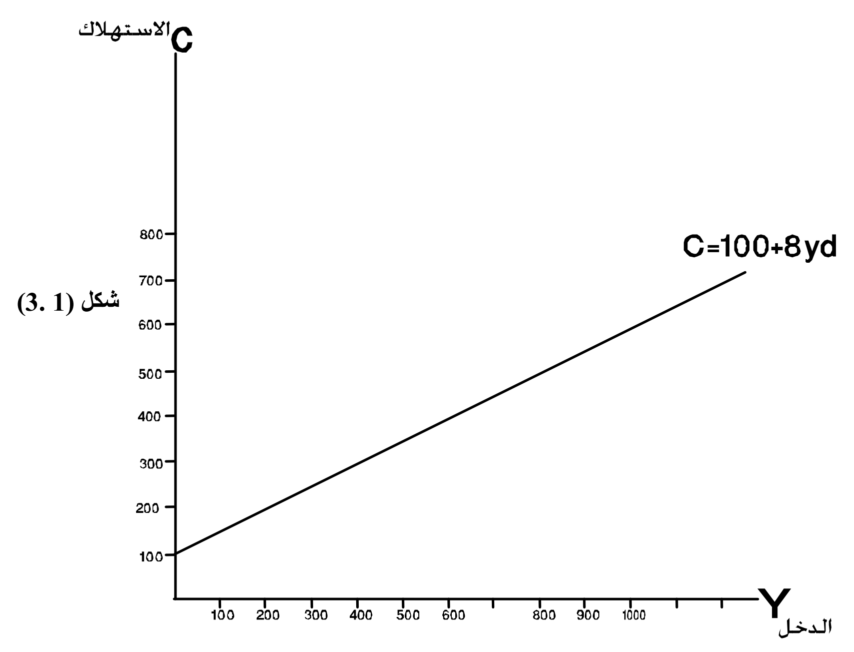
وقد عرفنا كذلك أن دالة الاستهلاك لهذا المثال هي:

$$C = 100 + 0.8\, y_d$$

حيث المقدار (100) يمثل الجزء المقطوع من المحور الرأسي وهو الاستهلاك التلقائي الذي لا يعتمد على الدخل.

إن كل مستوى معين من الدخل يقابله مستوى معين من الاستهلاك (C) وهذه تمثل بنقطة على الرسم.

وبرسم كل النقاط الممثلة للدخل والاستهلاك نحصل على دالة الاستهلاك في شكل (1. 3).



شكل (1 .3)

يلاحظ من شكل (1. 3) أن كل نقطة على منحنى الاستهلاك تمثل حجم معين من الاستهلاك عند مستوى معين من الدخل أي أن تغير الاستهلاك الناجم عن تغير الدخل يعبر عنه بيانياً بالانتقال من نقطة إلى نقطة على منحنى الاستهلاك.

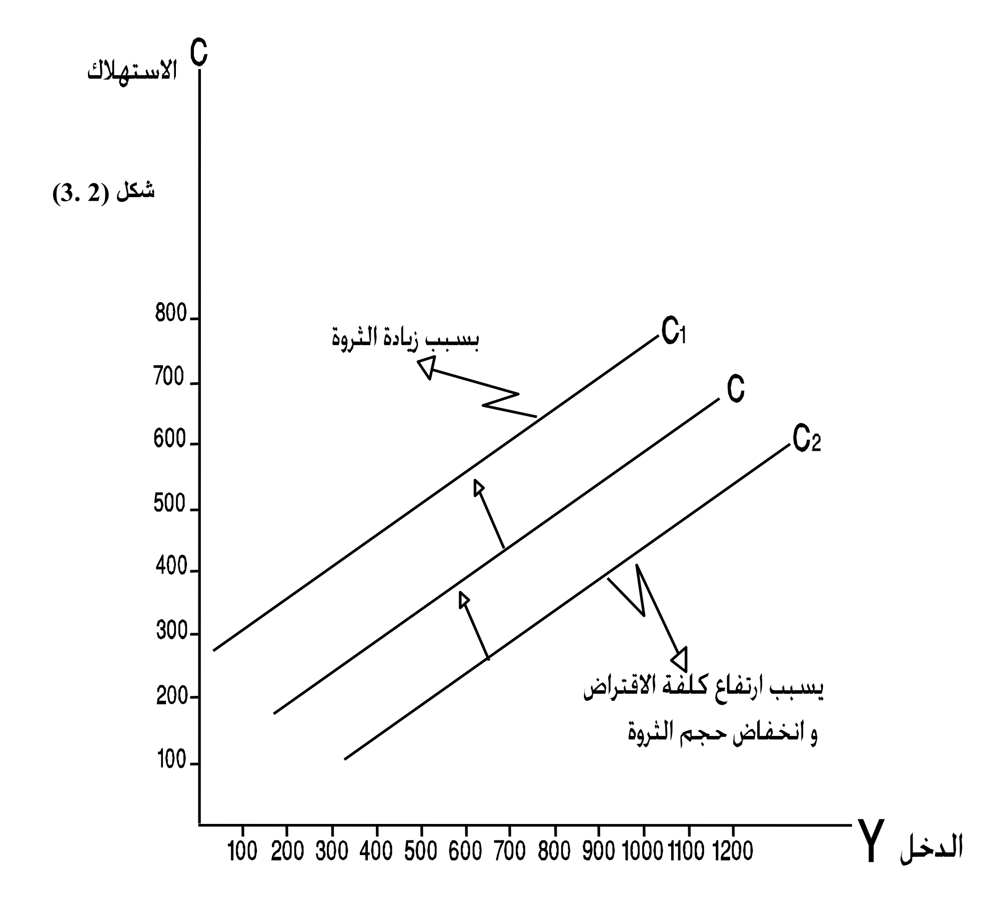
انتقال دالة الاستهلاك:

تنتقل دالة الاستهلاك إلى أعلى أو إلى أسفل اليمين إذا تغيرت العوامل الأخرى (غير الدخل) المؤثرة على الاستهلاك.

دعونا نفترض أن حجم الثروة قد ارتفع هذا يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى (C_1) والعكس يحدث إذا انخفض حجم الثروة.

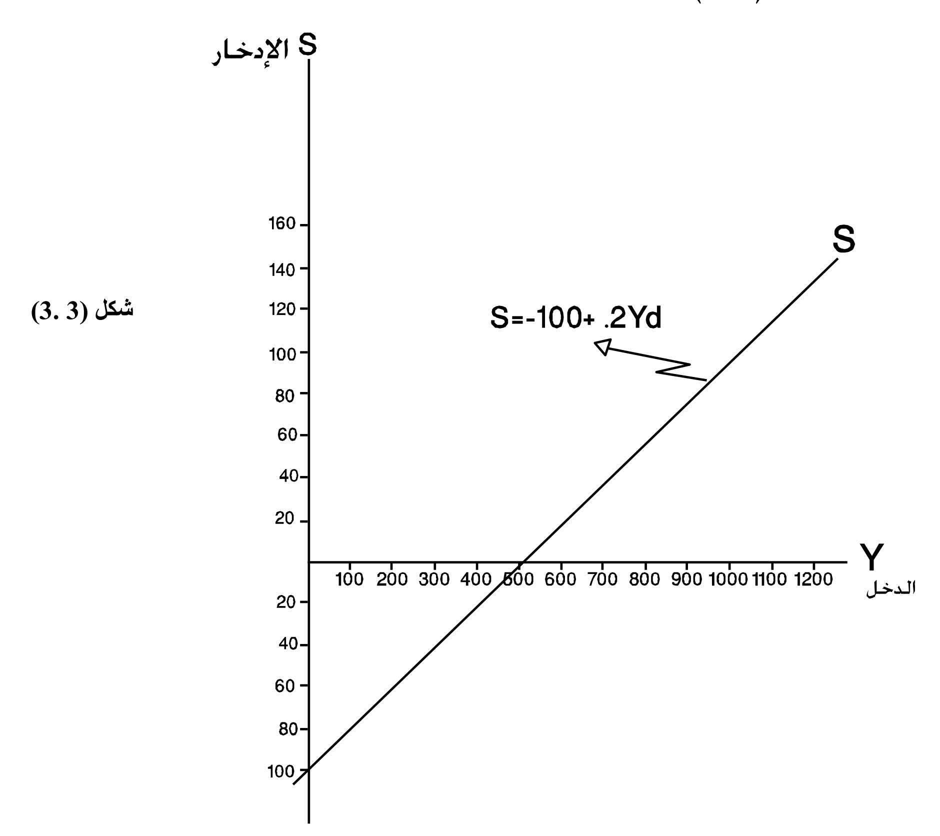
افترض أن تكلفة الاقتراض ارتفعت أو أن الأفراد يتوقعون انخفاض الأسعار مستقبلاً. إن هذا سيؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى أسفل (C_2) .

يبين شكل (2. 3) انتقال دالة الاستهلاك عند تغير العوامل الأخرى.



اشتقاق دالة الادخار بيانياً:

وبنفس المنطق فإن استخدام جدول (1. 3) العمود الأول والخامس يمكننا من رسم دالة الادخار كما يوضحها شكل (3. 3).



شكل (3. 3)

(10) التحليل الرياضي لدالة الاستهلاك ودالة الادخار:

عرفنا سابقاً أن دالة الاستهلاك يمكن صياغتها بصورة عامة كما يلي:

$$C = f\left(y_d, \bar{Z}\right)$$

حيث $\bar{Z}$ = يمثل كل العوامل الأخرى المؤثرة على الاستهلاك والتي افترضنا ثباتها.

وبالتالي فإن دالة الاستهلاك يمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$C = f\left(Y_d\right)$$

أو بصورة محددة هي:

$$C = a_o + a_1 y_d \longrightarrow (1)$$

حيث a_o = الاستهلاك التلقائي كما عرفنا سابقاً

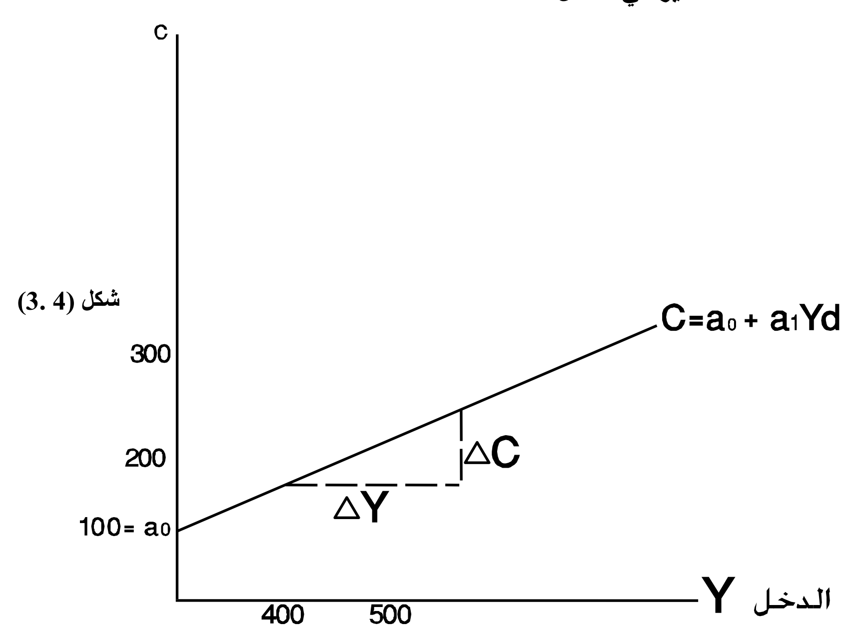
، الميل الحدي للاستهلاك = $a_1 = \frac{\Delta C}{\Delta y_d}$

كذلك فإن $0 < a_1 < 1$

وبيانياً، فإن الميل الحدي للاستهلاك = التغير في المسافة الرأسية على التغير في المسافة الأفقية.

أو: $a_1 = \frac{\Delta C}{\Delta y_d}$ (انظر شكل 4. 3)

أو : $a_1 = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}}$



ومن دالة الاستهلاك نستطيع الحصول على الميل المتوسط للاستهلاك وذلك بقسمة طرفي المعادلة (1) على الدخل.

$$\frac{C}{yd} = \frac{a_o}{y_d} + a_1$$

دالة الادخار رياضياً :

- الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل المتاح بعد الاستهلاك

أو : $S = Y_d - C$

$$S = Y_d - (a_o + a_1 y_d)$$

$$S = -a_o + (1 - a_1) y_d \longrightarrow (2)$$

حيث $-a_1$ = حجم المدخرات التي تمول الاستهلاك عندما يكون الدخل صفراً وهي بالسالب.

$(1 - a_1)$ = الميل الحدي للادخار وتساوي الواحد الصحيح مطروحاً منه الميل الحدي للاستهلاك.

أي أن $\dfrac{\Delta S}{\Delta y_d} = 1 - a_1$

ويمكننا صياغة دالة الادخار في الشكل الآتي:

$$S = -a_o + s_1 y_d$$

حيث $S_1 \equiv 1 - a_1$

- نستطيع الحصول على الميل المتوسط للادخار بقسمة طرفي المعادلة (2) السابقة على حجم الدخل المتاح.

$$\frac{S}{Y} = \frac{-a_o}{y_d} + (1 - a_1)$$

- نستطيع إثبات أن مجموع الميل الحدي للاستهلاك والادخار يساوي = 1.

أو : MPC + MPS = 1 وذلك على النحو التالي:

نحن نعرف أن الدخل المتاح يخصص بين الاستهلاك والادخار.

أو : $y_d = C + S \longrightarrow (1)$

لنفترض الآن حدوث تغير في الدخل المتاح: Δy_d

هذا التغير يتوزع على الاستهلاك (C) والادخار (S) أي أن كلا من الاستهلاك والادخار يتغير تبعاً لتغير الدخل.

أو : $\Delta y_d = \Delta C + \Delta S \longrightarrow (2)$

وعندما تقسم تغير الدخل المتاح على جانبي المعادلة (2) نحصل على:

$$\frac{\Delta y_d}{\Delta y_d} = \frac{\Delta C}{\Delta y_d} + \frac{\Delta S}{\Delta y_d}$$

أو : 1 = الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار.

أي أن 1 = MPC + MPS

- وكذلك يمكننا إثبات أن مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والادخار = واحد صحيح.

بقسمة طرفي المعادلة (1) على حجم الدخل المتاح y_d نجد أن:

$$\frac{y_d}{y_d} = \frac{C}{y_d} + \frac{S}{y_d}$$

أو :

$$= a_1 + \frac{a_o}{y_d}(+)\frac{-a_o}{y_d} + (1 - a_1)$$

$$= a_1 + 1 - a_1 = 1$$

إطار (5) اتجاه الإنفاق الاستهلاكي في اليمن:

تظهر الحسابات القومية لليمن أن الإنفاق الاستهلاكي في اليمن يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995 – 2003 ، كما يبين ذلك الجدول التالي:

	1995	2000	2001	2003	المتوسط 2000–2003
الاستهلاك النهائي الكلي (بمليارات الريالات)	502.4	1141.7	1306.3	1777	
% من الناتج المحلي الإجمالي	%98.3	%74.2	%80.2	%86	
معدل نمو الاستهلاك الكلي.					%12
الاستهلاك الخاص (بمليارات الريالات).	428.4	938	1070.3	1510	
% من الناتج المحلي الإجمالي	%84	%60	%66	%73	
معدل نمو الاستهلاك الخاص	–	–	%14	%29	%16

يبين الجدول السابق أن الاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ظل مرتفعاً، حيث كان 98% في عام 1998 ثم تراوح عند نسب 74%، 80%، 86% من الناتج المحلي الإجمالي. كما بلغ معدل نمو الاستهلاك الكلي في المتوسط نحو 12% خلال الفترة 2000–2003.

ومن ناحية أخرى، فإن نسبة الاستهلاك الخاص من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت خلال الفترة 95–2003 وذلك من 84% لعام 1995 إلى 73% لعام 2003.

إن انخفاض نسبة الاستهلاك الخاص من الناتج المحلي تعني تحسن نسبة الادخار الخاص كنسبة من الناتج المحلي.

(2. 3) **الاستثمار** Investment

يمثل الإنفاق الاستثماري مكون هام في الإنفاق الكلي من أجل إنتاج السلع والمعدات الرأسمالية التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية مستقبلاً.

وبالتالي، فإن الاستثمار يمثل إضافة إلى رصيد المجتمع من السلع الرأسمالية تؤدي إلى زيادة قدرات المجتمع الإنتاجية. ولكن لابد من التفرقة بين مفهوم الاستثمار الإجمالي الذي يمثل إجمالي قيمة المعدات والسلع الرأسمالية في المجتمع خلال سنة، ويبين الاستثمار الصافي الذي يساوي الاستثمار الإجمالي مطروحاً منه قيمة إهلاك رأس المال الثابت الذي يستهلك أثناء العملية الإنتاجية خلال سنة.

أما مكونات الإنفاق الاستثماري فإنه يشمل العناصر الأساسية التالية:

- تكوين رأسمال المال الثابت مثل المعدات والآلات والمكائن والمباني الجديدة اللازمة لعملية الإنتاج.
- التغير في المخزون الذي يشمل السلع الوسيطة المنتجة تامة الصنع وغير تامة الصنع وكذلك المنتجات النهائية التي لم يتم تصريفها خلال السنة. إضافة إلى أنه يشمل المواد الخام والمواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج الموجودة في مخازن المنشآت والمؤسسات الإنتاجية.
- الاستثمار الإسكاني: يعتبر الاستثمار في إنشاء المساكن والمباني عنصر هام من عناصر الإنفاق الاستثماري اللازمة لزيادة الإنتاج من السلع والخدمات النهائية.

(1. 2. 3) دالة الاستثمار:

يعتمد الاستثمار على عدد من المتغيرات الاقتصادية. التي تؤثر على الاستثمار سلباً أو إيجاباً. ولذلك فإن تقلبات الاستثمار لها دور مؤثر وكبير على تقلبات الناتج والدخل القومي. وللتحكم في العناصر المسببة لتقلبات الاستثمار يتطلب تحديد هذه العوامل والعمل على استقرارها. فما هي العوامل المؤثرة على دالة الاستثمار؟

هناك عدد من العوامل أهمها:

(1) **الأرباح المتوقعة**:

تتأثر القرارات الاستثمارية لرجال الأعمال والمنتجين بمستوى الأرباح المتوقعة والتي تعتمد بدورها على مستوى التفاؤل والتشاؤم لدى رجال الأعمال.

فعندما يشعر رجال الأعمال بالثقة في المستقبل ويتوقعون ارتفاع الأرباح، فإنهم يرغبون في زيادة الإنفاق الاستثماري والعكس يحدث إذا اتسمت توقعات رجال الأعمال بالتشاؤم وانخفاض مستوى الأرباح المتوقعة. حيث يسبب هذا انخفاض الإنفاق الاستثماري.

(2) **المحاكاة والتقليد**:

هناك اتجاه أو ميل لدى المستثمرين إلى محاكاة وتقليد بعضهم البعض. وهي النزعة التي عبر عنها الاقتصادي كينز : بنزعة القطيع (Animal sprit) .

أي عندما يميل بعض المستثمرين إلى زيادة الاستثمار، يقوم المستثمرون الأخرون بمحاكاتهم وتقليدهم وبالتالي زيادة الاستثمار. وبصورة عامة، فإن المستثمرين يقلدون بعضهم البعض في القيام بالأعمال الاستثمارية سواء باتجاه زيادة الاستثمار أو باتجاه انخفاض الاستثمار.

(3) **الدخل**:

يعتبر الدخل من العوامل الهامة المؤثرة على الإنفاق الاستثماري.

ذلك أن ارتفاع الدخل القومي، يعكس ارتفاع معدل نمو الناتج والذي يعكس بدوره حالة الانتعاش الاقتصادي مما يزيد من تفاؤل المستثمرين وبالتالي زيادة الاستثمار.

(4) **سعر الفائدة**:

اهتم الاقتصاديون الكلاسيك بدور سعر الفائدة في التأثير على قرارات الإنفاق الاستثماري.

ذلك أن سعر الفائدة يمثل تكلفة اقتراض الأموال اللازمة للاستثمار. وكلما انخفض سعر الفائدة، انخفضت تكلفة الاقتراض، وهذا يشجع على مزيد من الإنفاق الاستثماري.

(5) **السياسات الحكومية**:

للسياسات الحكومية أثر كبير على الاستثمار. ومن أمثلة هذه السياسات الضرائب وحوافز الاستثمار. عندما تتخذ السياسات الحكومية اتجاهاً تحفيزياً من خلال تخفيض ضرائب الدخل والأرباح أو منح المشروعات إعفاءات وتسهيلات مختلفة لإنشاء المشروعات الاستثمارية أو إعفائها من الضرائب، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الاستثمار. وتلجأ جميع الدول ومنها اليمن إلى إصدار قوانين تشجع الاستثمار بهدف زيادة الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل.

صياغة دالة الاستثمار:

نستطيع الآن صياغة دالة استثمار بصورة محددة تعتمد على الدخل وذلك على النحو التالي:

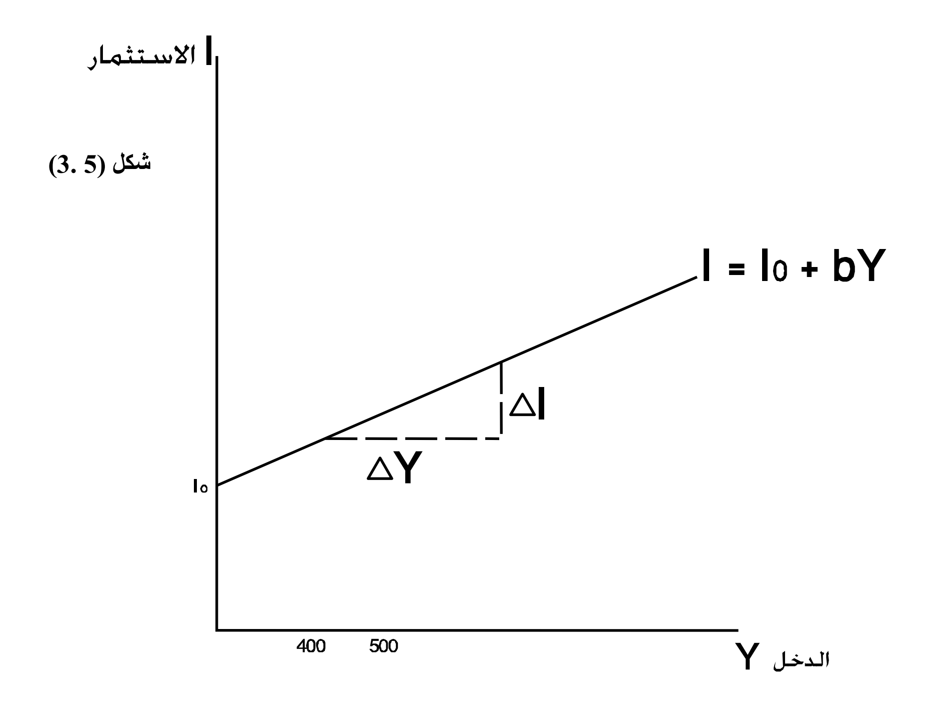
$$I = I_o + bY$$

حيث I_o = حجم الاستثمار التلقائي الذي لا يعتمد على الدخل وإنما على العوامل الأخرى مثل توقعات رجال الأعمال بالأرباح وعامل المحاكاة والتقليد وسعر الفائدة الذي يؤثر على مستوى الأرباح المتوقعة وكذلك السياسات الحكومية المحفزة.

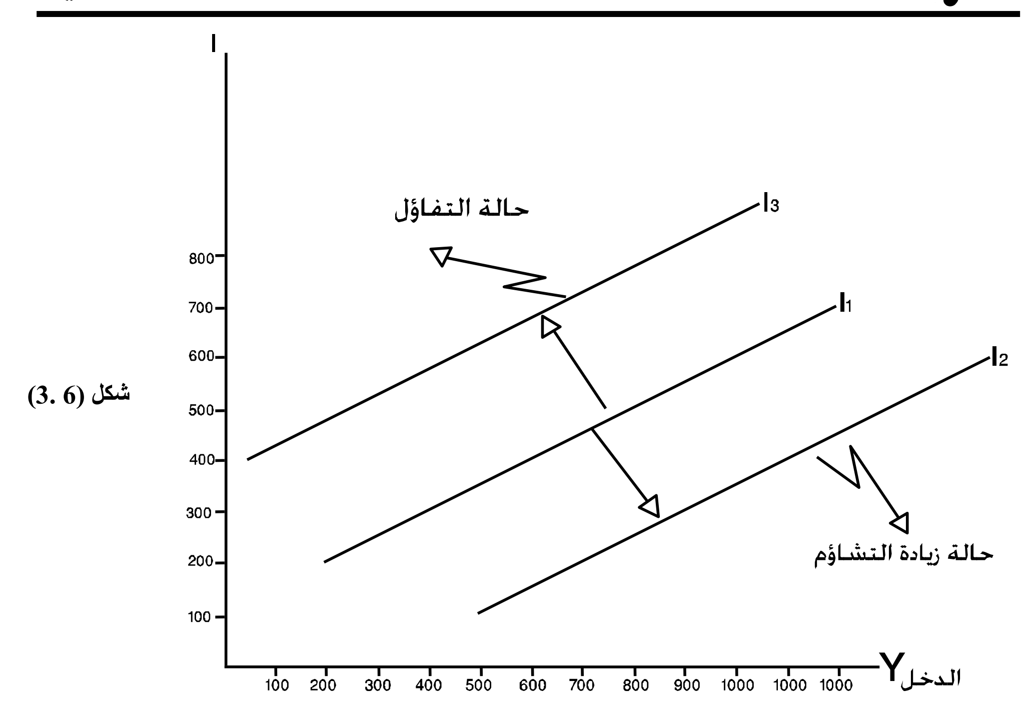
bY = الاستثمار التبعي، أي الاستثمار الذي يعتمد على الدخل. حيث تمثل (b) الميل الحدي للاستثمار. الذي يبين التغير في الاستثمار الناجم عن تغير الدخل بوحدة واحده.

أو : $b = \frac{\Delta I}{\Delta Y}$ = ميل منحنى الاستثمار

وبيانياً ، فإن دالة الاستثمار السابقة يمكن عرضها في شكل (3. 5)

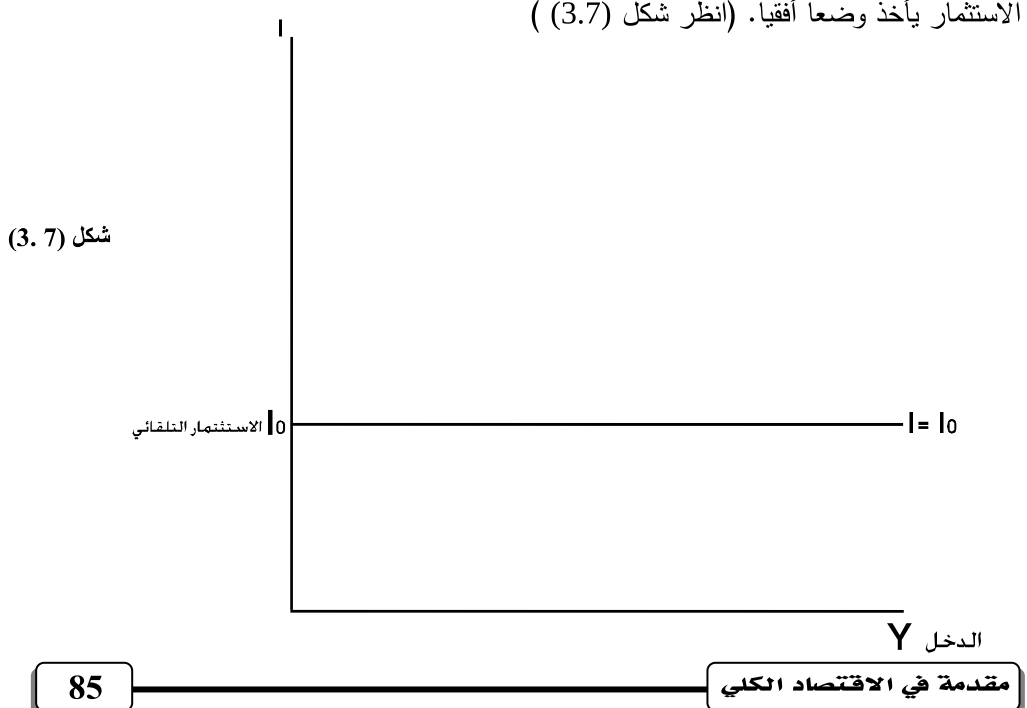


ولكن منحنى الاستثمار ينتقل إلى أعلى اليسار عندما يزيد تفاؤل المستثمرين. حيث ترتفع قيمة القاطع I_0 . بينما ينتقل منحنى الاستثمار إلى أسفل عندما تسود حالة التشاؤم وتنخفض توقعات رجال الأعمال بمستوى الأرباح المتوقعة وكذلك عندما تتخذ السياسات الحكومية اتجاهاً مثبطاً للاستثمار مثل زيادة الضرائب أو إلغاء الإعفاءات. وعموماً، فإن دالة الاستثمار تنتقل إلى أعلى أو إلى أسفل عندما تتغير العوامل الأخرى المؤثرة على الاستثمار (ماعدا الدخل) انظر شكل (3.6)



شكل (3. 6)

ومن ناحية أخرى، عندما يكون الاستثمار تلقائياً فقط- أي لا يعتمد على الدخل، فإن منحنى الاستثمار يأخذ وضعاً أفقياً. (انظر شكل (3.7))



شكل (3. 7)

(3. 2. 3) دالة الاستثمار (صياغة أخرى):

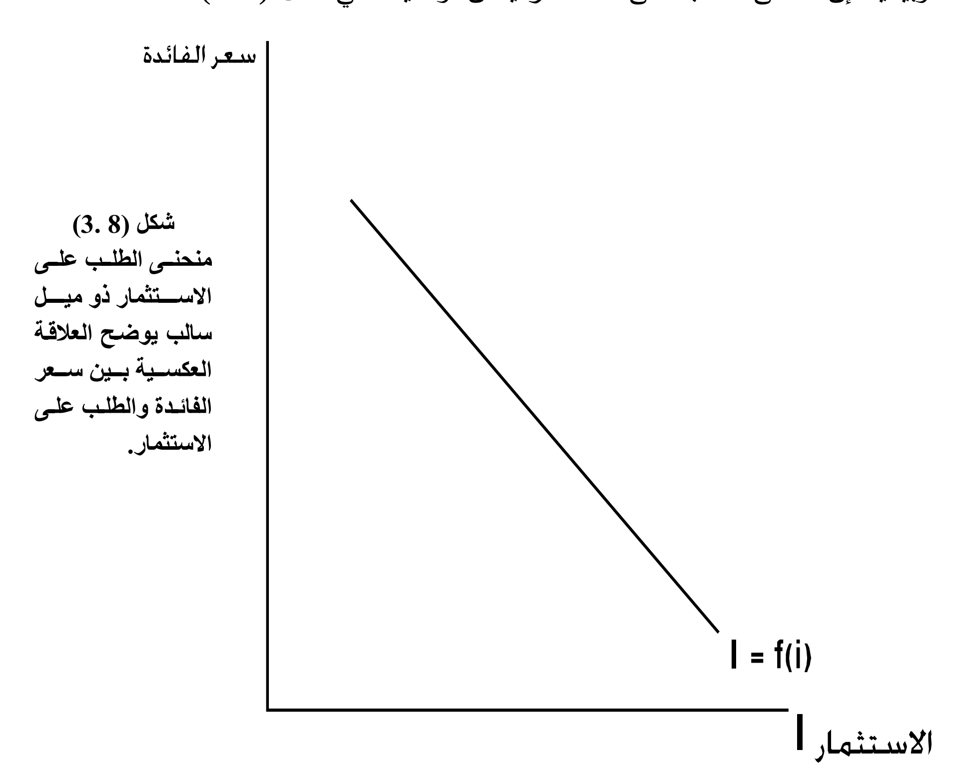
ناقشنا في الجزء السابق، دالة الاستثمار التي تعتمد على الدخل (كمتغير مستقل والاستثمار كمتغير تابع).

وتلك الصيغة تتسق مع ما سبق الحديث عن دالة الاستهلاك ودالة الادخار اللتان تعتمدان على الدخل. كذلك، فإن صياغة دالة الاستثمار السابقة تنسجم مع تحليل المدرسة الكينزية التي تركز على دور الدخل كمتغير حاسم ومؤثر كبير على الاستثمار.

ولكن هناك دالة استثمار أخرى تفضلها المدرسة الكلاسيكية والتي تركز على دور سعر الفائدة في التأثير على الإنفاق الاستثماري.

ووفقاً لهذه الدالة، فإن هناك علاقة عكسية بين تقلبات سعر الفائدة وحجم الاستثمار المطلوب. فكلما انخفض سعر الفائدة، فإن هذا يعني انخفاض تكلفة اقتراض الأموال اللازمة للاستثمار، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار. والعكس يحدث عندما يرتفع سعر الفائدة (i).

وبيانياً فإن منحنى الطلب على الاستثمار يمكن توضيحه في شكل (3. 8) .



شكل (3. 8)
منحنى الطلب على الاستثمار ذو ميل سالب يوضح العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والطلب على الاستثمار.

3 .3) **الإنفاق الحكومي** (G) : Government Expenditure

يشكل الإنفاق الحكومي (G) عنصر رئيسي في الإنفاق الكلي للمجتمع، وفي الواقع فإن الإنفاق الحكومي يعكس حجم الدور الكبير للحكومة في النشاط الاقتصادي للمجتمع.

حيث يختلف حجم النشاط باختلاف درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي لكل بلد. ويمكن معرفة هذا الحجم من خلال نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وفي اليمن فإن هذه النسبة تصل إلى 36% أو أكثر قليلاً. (انظر إطار (6)).

أما أبرز عناصر وبنود الإنفاق الحكومي فهي:

- مشتريات الحكومة للسلع والخدمات المختلفة.
- الإنفاق على الدفاع والأمن.
- الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم والكهرباء والمياه.
- الإنفاق على تشييد الطرقات والسدود والأنهار وشبكات النقل والمواصلات.
- الإنفاق على مرتبات وأجور ومكافآت الجهاز الإداري للدولة.
- المدفوعات التحويلية من الحكومة إلى أفراد المجتمع في صورة دعم نقدي أو عيني أو دعم سعري للسلع الأساسية كالقمح والدقيق والمشتقات النفطية والحليب والأدوية.

تقوم الحكومة بتمويل الإنفاق من خلال الضرائب والإيرادات الأخرى كالنفط ونحوه. إن قرارات الإنفاق الحكومي تخضع في المقام الأول للاعتبارات السياسية للحكومة والأولويات الاقتصادية والاجتماعية للدولة خلال فترة زمنية معينة. وبالتالي فإنها لا تتأثر بمستويات الدخل أو المتغيرات الأخرى.

وتمارس الحكومة قراراتها الإنفاقية والتأثير على الإنفاق العام من خلال ما يسمى بالسياسات المالية للحكومة، حيث تقوم الحكومة باستخدام السياسات المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية بالنسبة للحكومة مثل:

- عندما ترغب الحكومة في زيادة معدل النمو الاقتصادي وتشغيل العاطلين فإنها تعمل على زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وتسمى هذه السياسات بالسياسات المالية التوسعية حيث يكون الهدف منها هو تقليص البطالة والتخلص من الركود والانكماش الاقتصادي.
- وعندما ترغب الحكومة في محاربة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار، فإنها تعمل على تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب وهذه السياسات تسمى بالسياسات المالية الانكماشية التي تؤدي إلى محاربة التضخم ولكنها تسبب زيادة نسبة البطالة. حيث تسبب زيادة الضرائب

تقليص حجم الدخل المتاح للأفراد وبالتالي سحب القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد. وهذا يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص.

- خلاصة الأمر، أن السياسات المالية للحكومة هي المحدد الأساسي لحجم الإنفاق الحكومي وعن طريق الإنفاق الحكومي والضرائب تستطيع الحكومة التأثير على الناتج المحلي والدخل القومي وكذلك التأثير على مسار الاستقرار الاقتصادي.

(1. 3. 3) دالة الإنفاق الحكومي:

مما سبق يتبين لنا أن العنصر الأساسي المؤثر على الإنفاق الحكومي هو الاعتبارات السياسية للحكومة.

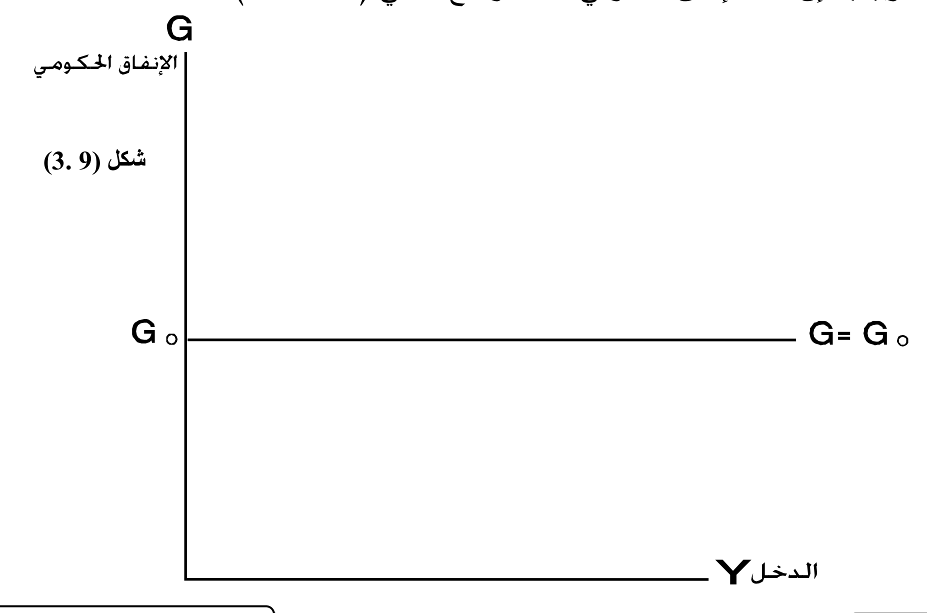
ذلك أن قرارات الإنفاق الحكومي هي قرارات سياسية في المقام الأول. ومن هذا المنطلق، فإن الإنفاق الحكومي يمثل متغيراً خارجياً ومستقلاً عن الدخل أو الناتج. بمعنى أن الإنفاق الحكومي لا يتأثر بمستوى الدخل (Y) . ولكن الإنفاق الحكومي يتغير بتغير أهداف السياسة المالية للحكومة والتي تخضع كما عرفنا للاعتبارات السياسية للحكومة.

أي أن دالة الإنفاق الحكومي يمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$G = G_o$$

حيث (G_o) توضح أن الإنفاق الحكومي هو متغير خارجي ومستقل عن تأثير الدخل وبالتالي فإنه يمثل مقدار ثابت (أو معطى).

وبيانياً فإن دالة الإنفاق الحكومي تأخذ الوضع الأفقي (شكل 3. 9)



إطار (6): اتجاه الإنفاق الحكومي في اليمن للفترة 2003 – 2004.

- **قدر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لعام 2003 نحو 2177.5 مليار ريال ارتفع إلى(2552) مليار لعام 2004.**
- **قدر الإنفاق العام للحكومة نحو (771.1) مليار ريال لعام 2003 وبنسبة 36% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام.**
- **بينما قدر الإنفاق العام للحكومة لعام 2004 نحو (885.5) مليار ريال وبنسبة 35% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2004.**
- **ومن ناحية أخرى، فإن الإيرادت العامة للحكومة قد ارتفعت من (688.2) مليار ريال لعام 2003 إلى (839) مليار ريال لعام 2002. أو بنسبة 32% من الناتج المحلي لعام 2003 ونسبة 33% لعام 2004.**
- **ومن هذه الإحصائيات يتبين لنا أن نسبة الإنفاق الحكومي في اليمن يمثل 36% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2003 وبنسبة 35% لعام 2004. وهذا يعطي مؤشر على دور وأهمية الإنفاق الحكومي في التأثير على الدخل والناتج.**

المصدر: الإحصائيات مصدرها كتاب إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2003 الصادر من الجهاز المركزي للإحصاء مايو 2005.

(3 . 4) صافي الإنفاق الخارجي (NX) :

ذكرنا سابقاً أن صافي الإنفاق الخارجي يتكون من الصادرات ناقصاً الواردات.

حيث أن صافي الإنفاق الخارجي يعكس دور القطاع الخارجي في الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) وبالتالي يعكس صافي تعاملات ومبادلات الاقتصاد المحلي بالاقتصادات الخارجية.

الصادرات (Exports) :

تشكل الصادرات الجزء المخصص من الإنتاج المحلي للتصدير من قبل المنتجين المحليين المقيمين في الاقتصاد المحلي.

وتشمل الصادرات السلع المنظورة والخدمات غير المنظورة. وبعبارة أخرى، فإن الصادرات تمثل طلب العالم الخارجي على السلع المنتجة محلياً وهي بذلك تشكل عنصراً من عناصر الإنفاق الكلي للمجتمع. ولذلك يتم إضافة الصادرات إلى الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي.

وكلما زاد حجم الصادرات زاد حجم الطلب الكلي وبالتالي يزيد حجم الدخل أو الناتج الإجمالي للمجتمع.

الواردات (Imports) :

تعكس الواردات جزء من الطلب المحلي للمقيمين في الاقتصاد المحلي على السلع المنتجة في الخارج ويتم استيرادها وشرائها بواسطة المقيمين في الاقتصاد المحلي.

أي أن الواردات تمثل تسرباً من الدخل إلى الخارج لشراء السلع والخدمات التي لا تنتج محلياً. ولذلك، فإنها (أي الواردات) تطرح من الطلب الكلي.

(3. 4. 1) دالة الصادرات والواردات:

أ – دالة الصادرات:

تعتمد دالة الصادرات على متغيرات خارجية ومتغيرات اقتصادية محلية منها:

- مستوى الدخل في العالم الخارجي.
- مستوى الدخل في الاقتصاد المحلي.
- سعر صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية.
- معدل التضخم في الاقتصاد المحلي والاقتصادات الخارجية وغيرها من العوامل التي تؤثر في حجم الصادرات.

ولكن مستوى هذا الكتاب لا يسمح بمزيد من التفاصيل حول دور وطبيعة وتأثير هذه العوامل.

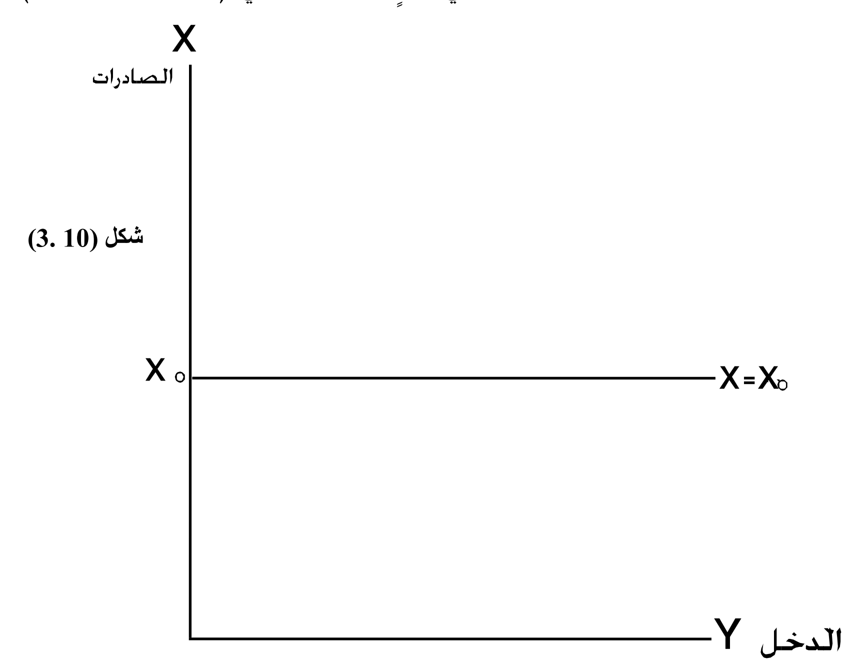
ولكن دعونا نفترض أن مستوى الصادرات (من أجل التبسيط) يعتبر عنصر مستقل ومحدد، بمعنى أنه لا يعتمد على أي من العوامل التي ذكرناها سابقاً.

أي أن دالة الصادرات هي:

$$X = X_o$$

حيث X_o يعني أن حجم الصادرات هو مقدار ثابت ومعطى ولا يعتمد على الدخل أو العناصر الأخرى.

بيانياً تمثل دالة الصادرات البسيطة بخط أفقي موازٍ للمحور الأفقي (أنظر شكل 3. 10)



شكل (3. 10)

ب – دالة الواردات Imports function :

علـى خـلاف دالـة الصـادرات، دعونـا نفتـرض أن دالـة الـواردات تعتمـد علـى الـدخل ويمكـن صياغتها على النحو التالي:

$$M = m_o + m_1 Y$$

حيث M = حجم الواردات

m_o = حجم الواردات التلقائية، أي حجم الواردات المستقل عن الدخل.

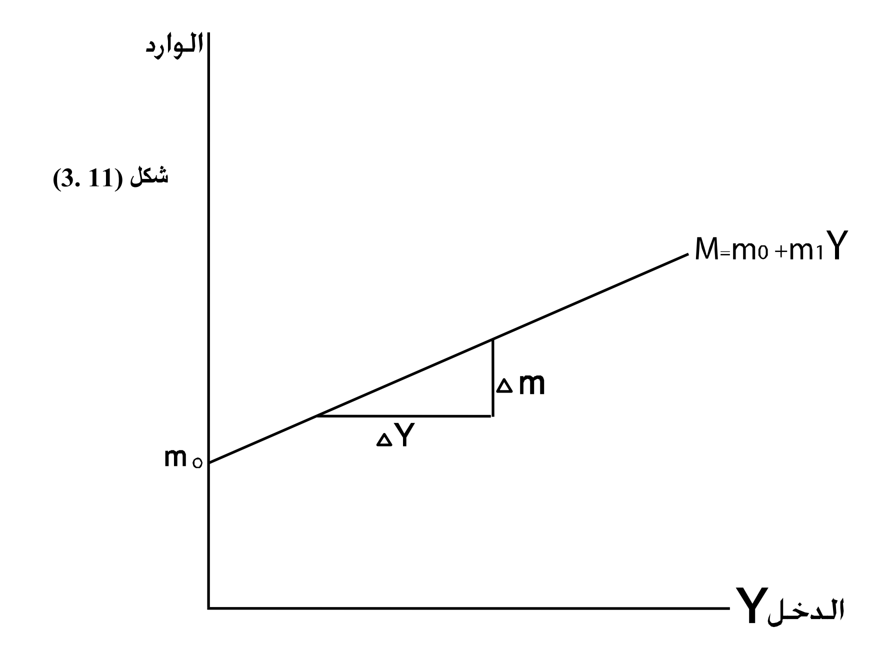
$m_1 Y$ = الـواردات التبعيـة. أي حجـم الـواردات الـذي يعتمـد علـى الـدخل. فكلمـا زاد الـدخل زاد حجم الواردات.

m_1 = تمثل الميل الحدي للواردات.

إن الميل الحدي للواردات = التغير في الواردات الناجم عن التغير في الدخل.

أو : $m_1 = \frac{\Delta M}{\Delta Y}$

بيانيـاً تمثـل دالـة الـوارد بخـط مسـتقيم (بـافتراض أن دالـة الـواردات معادلـة خطيـة مـن الدرجـة الأولى) انظر شكل (3.11) .



شكل (3. 11)

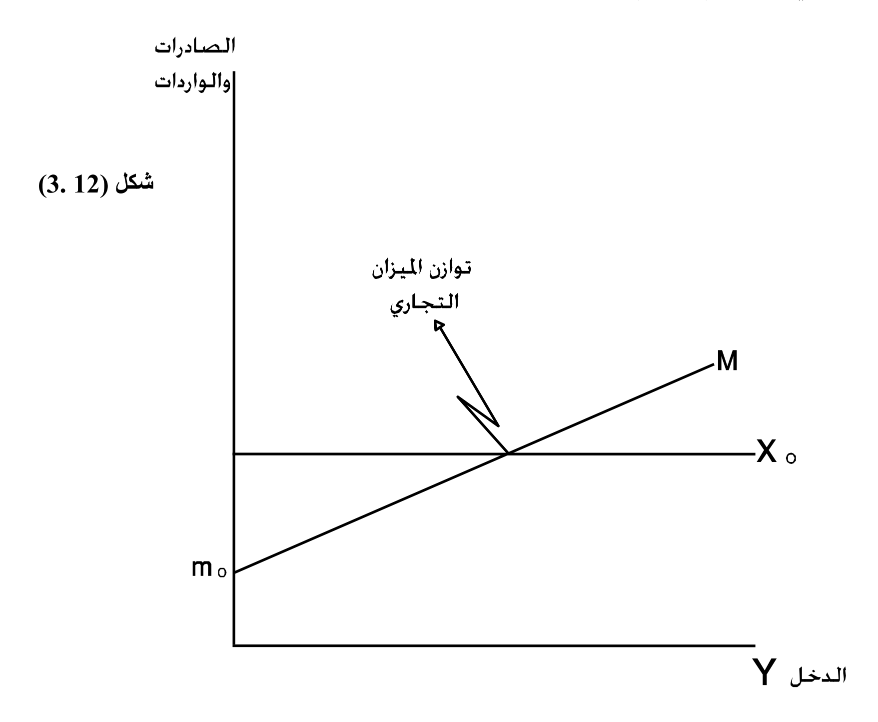
ج – دالة صافي الصادرات:

صافي الصادرات تمثل صافي موقف الميزان التجاري الذي هو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات السلعية فقط.

أي أنه لا يشمل الخدمات أو حركة تدفقات رأس المال. يمكننا صياغة هذه الدالة على النحو الآتي:

$$TB = X - M$$

إن الميزان التجاري يكون متوازناً عندما الصادرات السلعية = الواردات السلعية. وبيانياً يمكن توضيح ذلك في شكل (3. 12)



شكل (3. 12)

صافي الإنفاق الخارجي (NX) :

إن عبارة صافي الإنفاق الخارجي تختلف عن عبارة صافي الصادرات. فالمقصود بصافي الإنفاق الخارجي هو الفرق بين الإنفاق على الصادرات والواردات من السلع المادية والسلع الخدمية.

إطار (7) اتجاه الصادرات والواردات في اليمن خلال الفترة 2003-2004.

يعرض الجدول التالي إحصائيات الصادرات والواردات في اليمن للفترة 2003–2004.

بمليارات الريالات	2003	2004
الصادرات	685	753.6
الواردات	674.1	736.5
الميزان التجاري	10.8	.17
% من الناتج المحلي الإجمالي		
الصادرات	%31.5	%29.5
الواردات	%31	%28.9
الميزان التجاري	%0.5	%0.7
درجة الانكشاف الاقتصادي	%62.4	%58.4

المصدر: كتاب إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2004، الجهاز المركزي للإحصاء.

- **تشير البيانات السابقة إلى أن الصادرات مثلت نحو 30% لعام 2004، بينما مثلت الواردات نحو 29% من الناتج المحلي الإجمالي.**
- **ومن ناحية أخرى، فإن درجة الانكشاف الاقتصادي قد بلغت نحو 62% لعام 2003، انخفضت إلى 58% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2004.**

ومن المعروف أن درجة الانكشاف الاقتصادي تحسب وفقاً للمعادلة التالية:

(الصادرات + الواردات) مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي

ثم يضرب الناتج في 100 للحصول على النسبة.

وبمعنى آخر، تبين هذه النسبة مستوى الانفتاح للاقتصاد المحلي مع الاقتصاديات الخارجية.

(5. 3) التحليل الرياضي لدالة الطلب الكلي:

(استنتاج دالة الطلب الكلي)

إن الهدف من هذا الجزء هو استنتاج دالة الطلب الكلي رياضياً.

عرفنا سابقاً أن معادلة تعريف الطلب الكلي هي:

$$AD = C + I + G + X - M \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

ومن أجل استنتاج دالة الطلب الكلي، دعونا نفترض الآتي:

- اقتصاد مغلق، أي لا توجد صادرات –ولا واردات.

أو $X = M =$ صفر

- الاقتصاد المحلي مكون من ثلاثة قطاعات هي:

- القطاع الاستهلاكي.
- القطاع الإنتاجي.
- القطاع الحكومي.

- دالة الاستهلاك للقطاع العائلي هي كما عرفنا سابقاً.

$$C = a_o + a_1 y^d \longrightarrow (2)$$

حيث الدخل المتاح = الدخل – الضرائب

أو :

$$Y^d = Y - T \;\ldots\ldots\; (3)$$

- الاستثمار تلقائي يعتمد على توقعات رجال الأعمال:

أي أن :

$$I = I_o \;\ldots\ldots\; (4)$$

- الإنفاق الحكومي هو متغير معطى وثابت ومحدد وفقاً للأولويات السياسية للحكومة.

أي أن:

$$G = G_o \;\ldots\ldots\; (5)$$

- تقوم الحكومة بتمويل إنفاقها من خلال تحصيل الضرائب المقطوعة (ضرائب ثابتة) أي لا توجد ضريبة بنسبة.

أي أن:

$$T = T_o \;\ldots\ldots\; (6)$$

- الآن بوضع المعادلة (3)، (6) في المعادلة (2) تصبح معادلة الاستهلاك كما يلي:

$$C = a_o + a_1(Y - T_o)$$

أو :

$$C = a_o + a_1 Y - a_1 T_o$$

وبترتيب الحدود المتشابهة نجد أن:

$$C = (a_o - a_1 T_o) + a_1 Y \;\ldots\ldots\ldots\; (7)$$

- الآن بوضع المعادلات (7)، (5)، (4) في المعادلة (1) تكون معادلة الطلب الكلي على النحو الآتي:

$$AD = (a_o - a_1T_o + I_o + G_o) + a_1Y......(8)$$

أو بصورة مختصرة:

$$AD = A_o + a_1Y....(9)$$

حيث : $(a_o - a_1T_o + I_o + G_o) \equiv A_o$

تفسير المعادلة (9) : معادلة الطلب الكلي:

(1) يلاحظ أن معادلة الطلب الكلي (AD) تعتمد على عنصرين أو متغيرين أساسيين هما:

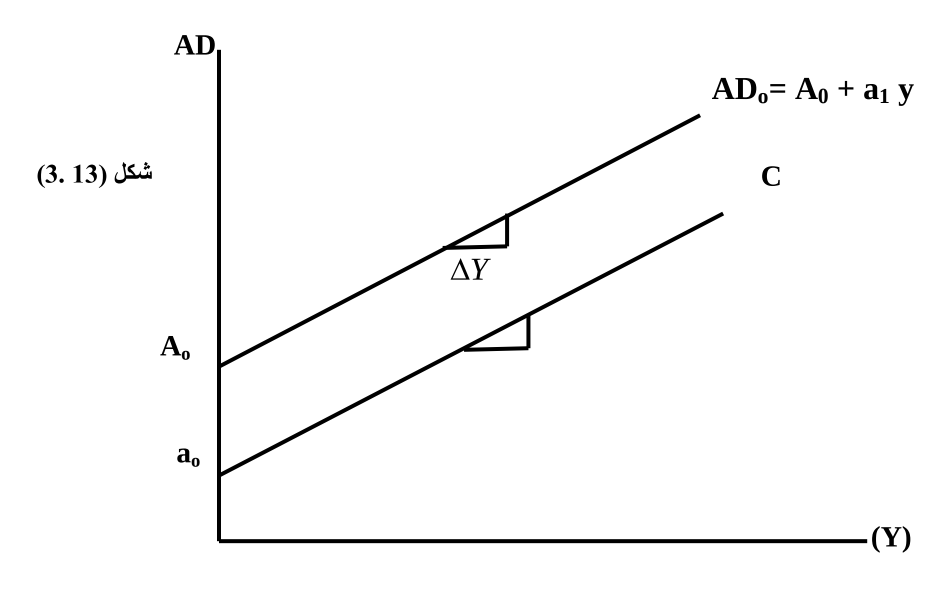
(أ) عناصر الإنفاق التلقائي (A_o) والتي تشمل الإنفاق الحكومي (G_o) والضرائب المقطوعة (T_o) . هذان المتغيران يمثلان متغيرات السياسة المالية الحكومية.

وهناك أيضاً الاستثمار التلقائي (I_o) والاستهلاك التلقائي (a_o).

إن عناصر الإنفاق التلقائي تمثل الجزء الثابت المقطوع من المحور الرأسي.

(ب) عنصر الدخل (Y) حيث يرتبط بدالة الطلب الكلي من خلال المعلمة (a_1) وهي معلمة معادلة الاستهلاك الكلي:

(2) إن التصوير البياني لمعادلة الطلب الكلي يظهر في الشكل (13 .3). حيث الجزء الثابت = A_o ، بينما ميل دالة الطلب الكلي يساوي(a_1) وهو ميل دالة الاستهلاك.



شكل (13 .3)

يبين الشكل السابق منحنى الطلب الكلي والتي تبدأ من قاطع = A_o ويتغير مع تغير الدخل بميل مقداره (a_1) = ميل دالة الاستهلاك الذي يكون موازياً لمنحنى الطلب الكلي.

(3) أن حجم الطلب الكلي يتغير مع تغير الدخل على نفس منحنى الطلب الكلي في الشكل السابق.

(4) يلاحظ أن دالة الطلب الكلي تنتقل إلى أعلى إلى (AD_1). انظر شكل (3.14) ، وذلك عندما يتغير عناصر الإنفاق التلقائي بالزيادة مثل:

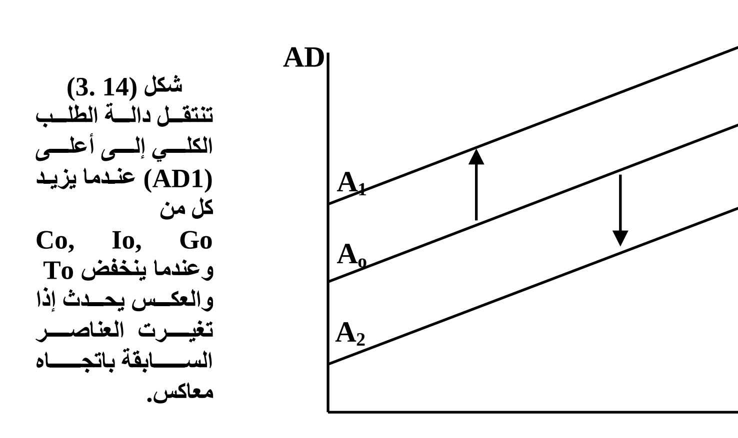
زيادة الإنفاق الحكومي من G_o إلى G_1 .

أو زيادة الاستثمار التلقائي من I_o إلى I

أو انخفاض الضرائب من T_o إلى T_1

أو زيادة الاستهلاك التلقائي a_o .

كذلك، فإن دالة الطلب الكلي تنتقل إلى أسفل (إلى (AD_2)) عندما ينخفض G_o أو I_o أو a_o أو عندما تزيد T_o .



شكل (3. 14)
تنتقل دالة الطلب الكلي إلى أعلى (AD1) عندما يزيد كل من Co, Io, Go وعندما ينخفض To والعكس يحدث إذا تغيرت العناصر السابقة باتجاه معاكس.

(3 . 6) ملخص الفصل الثالث

- يتكون الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) من الإنفاق الاستهلاكي العائلي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الإنفاق الخارجي (الصادرات – الواردات).
- تعبر دالة الاستهلاك (الإنفاق الاستهلاكي) عن وجود علاقة طردية بين الدخل المتاح والاستهلاك، فكلما ارتفع الدخل ارتفع الاستهلاك ولكن بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الدخل. وبالمثل، فإن هناك علاقة طردية بين الدخل المتاح والادخار فكلما ارتفع الدخل، ارتفع الادخار ولكن بنسبة أقل من زيادة الدخل.

الميل الحدي للاستهلاك (MPC) = $\frac{\text{التغير في حجم الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل المتاح}} \times 100$

أو : $MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$

وبالمثل فإن الميل المتوسط للاستهلاك = $\frac{\text{الاستهلاك}}{\text{الدخل}} = \frac{C}{Y}$

- هناك عوامل أخرى غير الدخل المتاح تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي ومنها حجم الثروة، ومعدل التضخم المتوقع ونمط توزيع الدخل وعنصر المحاكاة والعادات والتقاليد.
- يتكون الاستهلاك من الاستهلاك التلقائي الذي لا يتأثر بالدخل (a_o) والاستهلاك التبعي الذي يتأثر بالدخل (a_1Y)، حيث تكون معادلة الاستهلاك هي : $C = a_o + a_1Yd$.
- يشمل الإنفاق الاستثماري كل من تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون.
- تعتمد دالة الاستثمار على عوامل عديدة منها الأرباح المتوقعة للمستثمرين وعنصر المحاكاة والتقليد وكذلك الدخل وسعر الفائدة.

دالة الاستثمار في التحليل الكينزي تعتمد على الدخل

أو : $I = f(Y)$ ، علاقة طردية

بينما دالة الاستثمار في التحليل الكلاسيكي تعتمد على سعر الفائدة.

أو : $I = f(i)$ ، علاقة عكسية.

ولكن دالة الاستثمار يمكن أن تكون تلقائية تعتمد على توقعات رجال الأعمال.

أو : $I = I_o$

- الإنفاق الحكومي (G_o) هو متغير تلقائي يتحدد لاعتبارات سياسية للحكومة ويعتمد على أولويات الحكومة في السياسات المالية.

أي أن $G = G_o$

- صافي الإنفاق الخارجي = الصادرات – الواردات
  - دالة الصادرات هي متغير تلقائي $X = Xo$
  - بينما دالة الواردات تعتمد على الدخل .

أو : $M = m_o + m_1 Y$

- دالة الطلب الكلي (دالة الإنفاق الكلي) AD هي:

$$AD = (a_o - a_1 T_o + I_o + G_o) + a_1 Y$$

(3.4) المصطلحات

- الإنفاق الكلي: يتكون من الإنفاق الاستهلاكي العائلي والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي الإنفاق الخارجي (الصادرات – الواردات).
- الميل الحدي للاستهلاك (MPC): هو التغير في حجم الاستهلاك الناجم عن تغير الدخل بوحدة واحدة.
- الميل الحدي للادخار (MPS): هو التغير في حجم الادخار الناجم عن تغير الدخل بوحدة واحدة.
- الاستهلاك التبعي (a_1y): هو الاستهلاك الذي يتغير مع تغير الدخل.
- الاستهلاك التلقائي (a_0): هو الاستهلاك الذي لا يعتمد على الدخل ولا يتأثر به.
- الميل الحدي للاستثمار (b): هو التغير في الاستثمار الناجم عن تغير الدخل بوحدة واحدة.
- الميل الحدي للواردات (m_1): هو التغير في الواردات الناجم عن التغير في الدخل بوحدة واحدة.

أسئلة للمراجعة

أولاً – أسئلة الصواب والخطأ.

- بين مدى صحة العبارات الآتية مع التعليل:

(1) الميل الحدي للاستهلاك – الميل الحدي للادخار = 1

(2) تعبر دالة الاستهلاك عن العلاقة العكسية بين الدخل المتاح والاستهلاك.

(3) الميل الحدي للادخار عبارة عن التغير في الادخار الناجم عن التغير في الاستثمار.

(4) سعر الفائدة من العوامل المحددة للاستهلاك.

(5) منحنى الاستثمار ينتقل إلى أعلى اليسار عندما يتحقق تفاؤل المستثمرين.

(6) دالة الاستثمار ترتبط بعلاقة عكسية بين تقلبات سعر الفائدة وحجم دخل المستثمرين.

(7) السياسات المالية للحكومة تتمثل في الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري.

ثانياً – أسئلة الاختيار المتعدد:

– حدد الإجابات الصحيحة للعبارات التالية:

(1) توضح دالة الادخار العلاقة بين:

1 – الدخل والاستهلاك　　3– الدخل والادخار

2 – الدخل والاستثمار　　4– لا شيء مما سبق.

(2) دالة الاستثمار ترتبط بعلاقة بين تقلبات سعر الفائدة وتفاؤل المستثمرين وهذه العلاقة:

1 – عكسية　　3 – لا توجد علاقة

2 – طردية

(4) عندما يزيد حجم الدخل فإن منحنى الاستهلاك ينتقل إلى:

1 – أعلى جهة اليسار　　3– موازي لمحور الإنفاق الكلي

2 – أسفل جهة اليمين　　4 – لا شيء مما سبق

(5) تعتمد دالة الصادرات على متغيرات خارجية ومتغيرات اقتصادية محلية منها:

1 – مستوى الدخول في العالم الخارجي

2 – سعر صرف العملة الوطنية.

3 – زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب.

4 – لا شيء مما سبق.

(7) عندما ترغب الحكومة في محاربة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار فإنها تعمل على:

1- زيادة الإنفاق العام وتخفيف الضرائب.
2- تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب.
3- تخفيض الإنفاق العام وتخفيض الضرائب.
4- زيادة الإنفاق العام وزيادة الضرائب.

(8) الميل الحدي للواردات يتمثل في الآتي:
1- التغير في الواردات الناجم عن التغير في الدخل.
2- التغير في الواردات الناجم عن التغير في الاستهلاك.
3- التغير في الصادرات الناجم عن التغير في الدخل.
4- التغير في الصادرات الناجم عن التغير في الواردات.

(9) الميل المتوسط للادخار يساوي:
1- التغير في الادخار الناتج عن تغير الدخل.
2- (1- الميل الحدي للاستهلاك).
3- يساوي دائماً الميل المتوسط للاستهلاك.
4- الادخار مقسوماً على الدخل.
5- جميع الإجابات السابقة خطأ.

ثالثاً – الأسئلة المقالية:

(1) ما المقصود بالسياسات المالية التوسعية والانكماشية وأيهما تتبع عند علاج مشكلتي البطالة والتضخم.

(2) وضح كل ما تعرفه عن:
1 – دالة الاستهلاك. 2- دالة الادخار. 3- دالة الاستثمار.

(3) أشرح العلاقة التي تربط بين الدخل و :
1 – الاستهلاك 2 – الادخار 3- الاستثمار.

(4) أشرح العوامل المؤثرة في:
1 – الاستهلاك. 2- الادخار. 3- الإنفاق الحكومي. 4- الاستثمار.

رابعاً – التمارين والمسائل:

س1 إذا أعطيت دالة الاستهلاك التالية:

$$C = 200 + 2/3 (y)$$

أوجد ما يلي:

1 – دالة الادخار 2- متى يكون الادخار يساوي صفر.

س2 افترض أن لديك المعلومات التالية:

(y) الدخل = 500

$a_o = 50$

$a_1 = .80$

أوجد ما يلي:

1- معادلة الاستهلاك الرقمية.

2- معادلة الادخار الرقمية.

3- حجم الاستهلاك والادخار عند مستوى الدخل السابق.

4- إذا أصبح الدخل = 1000 ما هو الاستهلاك والادخار.

5- أوجد الميل المتوسط للاستهلاك والادخار.

س3 أعطيت لك بيانات الجدول التالي:

الدخل	صفر	1000	2000	3000	4000	5000	6000	7000
الاستهلاك	800	1600	2400	3200	4000	4800	5600	6400

والمطلوب ما يلي:

1- أوجد الادخار.

2- أرسم دالة الاستهلاك ودالة الادخار.

3- أوجد الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للادخار.

4- أوجد الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار.

5- ما هي العلاقة بين الميل المتوسط للاستهلاك والدخل.

6- استنتج معادلة الاستهلاك ثم معادلة الادخار من البيانات السابقة.

الفصل الرابع
توازن الاقتصاد الكلي

الأهداف التعليمية:

عزيزي الدارس والقارئ يقصد بتوازن الاقتصاد الكلي طريقة تحديد الدخل التوازني. لذا، فإن الأهداف التعليمية لهذا الفصل هو عرض وتحليل محددات الدخل التوازني باعتباره حجر الزاوية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستويات مرغوبة من التشغيل الكفؤ لموارد المجتمع.

ولتمكين الدارسين من فهم واستيعاب المفاهيم والطرق الأساسية لتحديد الدخل التوازني، سيتم تحليل الدخل التوازني رقمياً وبيانياً ورياضياً.

وعند تحليل توازن الاقتصاد الكلي سيتم التركيز على العوامل والمحددات الأساسية المؤثرة على تحديد المستوى التوازني للدخل.

وبعد دراسة هذا الفصل سيتمكن القارئ والدارس من فهم واستيعاب المواضيع التالية:

أولاً : **الشروط الأساسية لتحديد الدخل التوازني** (**أساليب تحديد الدخل التوازني**).

ثانياً : **تحديد الدخل التوازني في اقتصاد مغلق**.

ثالثاً : **مضاعف الإنفاق الكلي**.

(4 .1) **الدخل التوازني**: Income Equilibrium
(**المفاهيم والطرق الأساسية**)

تذكر عزيزي القارئ والدارس أننا ناقشنا في الفصل الثاني والثالث مفاهيم الدخل (الناتج الكلي) وطرق قياسه، وعرفنا من خلال نموذج التدفق الدائري للدخل بأن الناتج المحلي الإجمالي = الدخل المحلي الإجمالي = الإنفاق الكلي.

وبمعنى آخر، عرفنا أن الناتج المحلي الإجمالي يمكن النظر إليه من خلال زاويتين: زاوية الدخل المحلي الإجمالي.

أو يمكن النظر إلى الناتج من زاوية الإنفاق على الناتج حيث الإنفاق الكلي = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الإنفاق الخارجي.

- تذكر أيضاً، أن الناتج المحلي الإجمالي (الدخل) يسمى بالعرض الكلي. وأن الإنفاق الكلي هو الطلب الكلي.

- يمكننا الآن صياغة المفاهيم السابقة عن الناتج (الدخل) على النحو الآتي:

الإنفاق الكلي = الناتج المحلي الإجمالي (الدخل)

أو : الطلب الكلي = العرض الكلي

أو : $Y = AD$

(4 .1 .1) أساليب تحديد توازن الدخل القومي:

إن أساليب تحديد توازن الدخل ما هي إلا شروط تحديد الدخل التوازني:

هناك أسلوبان لتحديد الدخل التوازني ولكنهما يؤديان إلى نفس النتيجة:

- **الأسلوب الأول:** يتحدد الدخل التوازني عندما يتعادل العرض الكلي مع الطلب الكلي.

أي عندما:

الطلب الكلي = العرض الكلي

أو : $y = AD$

- **الأسلوب الثاني:** عند تعادل التسرب مع الحقن

أو: الحقن = التسرب

أو : $S + T + M = I + G + X$

– ولكن ما هو المقصود بعبارة الحقن والتسرب؟

قبل توضيح مفهوم الحقن والتسرب، دعنا نوضح أن أسلوب الحقن – التسرب لتحديد توازن الدخل هو شرط مشتق من الأسلوب الأول لتحديد توازن الدخل

وذلك على النحو الآتي:

عرفنا أن شرط توازن الدخل وفقاً للأسلوب الأول هو:

$$Y = AD$$

- إن الطرف الأيسر من المعادلة السابقة الذي هو الدخل (الناتج)، = (Y)

يتم التصرف به (أو يتم تخصيصه) في جوانب التخصيص الآتية:

- جزء مخصص للاستهلاك (C) .
- جزء من الدخل يخصص لدفع الضرائب للحكومة (T) .
- جزء آخر من الدخل يخصص لدفع قيمة الواردات (M) .
- جزء يدخر = S .

إذن هناك ثلاثة مجالات تتسرب من الدخل وتخرج عن دورة النشاط الاقتصادي وهي:

الادخار (S) ، والضرائب (T) ، والإنفاق على الواردات (M)

ولذلك فهي تسمى تسرب من الدخل.

- أما الطرف الأيمن من شرط التوازن فهو يمثل جانب الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي.

وقد عرفنا سابقاً أن الطلب الكلي هو:

$$AD = C + I + G + X$$

نلاحظ الآن أن الإنفاق الكلي للدخل قد اتجه جزء منه نحو الاستهلاك وجزء للاستثمار. ولكن نلاحظ أن مصدر تمويل الاستثمار هو الادخار. والجزء الآخر هو الإنفاق الحكومي ونلاحظ أن تمويل الإنفاق الحكومي يتم من خلال الضرائب.

كذلك،فإن جزء من الطلب الكلي يمثل الصادرات (X) وهذه تقابل الواردات (M) .

وبمعنى آخر، فإن التسرب الذي حدث من الدخل في شكل ادخار وضرائب وواردات قد تم إعادة حقنه مرة أخرى إلى النشاط الاقتصادي للمجتمع من خلال الاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات.

لذلك فإن كلا من الاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات تمثل جانب الحقن في شرط توازن الدخل:

- الآن نستطيع استنتاج شرط توازن الدخل بهذا الأسلوب من خلال ما قدمناه سابقاً على النحو التالي:

بما أن : $Y = AD$

وأن : $C + I + G + X = C + S + T + M$

إنفاق الدخل ← **الطلب الكلي**

تخصيص الدخل (التصرف في الدخل) ← **العرض الكلي**

الطلب الكلي = العرض الكلي

وبطرح الاستهلاك من طرفي المعادلة السابقة نحصل على:

$$S + T + M = I + G + X$$

الحقن = التسرب

وبعبارة أخرى، فإنه يمكن النظر إلى أسلوب الحقن–التسرب على أنه شرط توازن الاقتصاد الكلي.

(2. 4) توازن الدخل في اقتصاد مغلق:

من أجل تحديد توازن الدخل في اقتصاد مغلق، دعنا نتذكر الافتراضات الأساسية التي سبق أن ذكرناها في الفصل الثالث وهي:

(1) اقتصاد مغلق مكون من ثلاثة قطاعات هي:
- القطاع الاستهلاكي (C).
- القطاع الإنتاجي (I).
- القطاع الحكومي (G).

(2) الاستثمار تلقائي ويعتمد على توقعات رجال الأعمال $I = Io$.

(3) تقوم الحكومة بتمويل إنفاقها الحكومي من مصادر تمويل غير الضرائب.

أي أنه لا توجد ضرائب. مع العلم أن الإنفاق الحكومي هو تلقائي $G = G_o$.

(4) دالة الاستهلاك كما حددناها سابقاً هي: $C = 100 + 0.8Y$

وبالتالي فإن النموذج هو: $C = 100 + 0.8y$

$I_o = 100$
$G_o = 100$
$T_o = 0$

- والمطلوب إيجاد المستوى التوازني للدخل؟

(1. 1. 4) توازن الدخل حسابياً وبيانياً:

من أجل توضيح توازن الدخل بيانياً وحسابياً تم افتراض البيانات والمعلومات الموضحة في جدول (1 .4) وفقاً للمعطيات التي ذكرناها سابقاً.

جدول (1 .4) : توازن الدخل حسابياً.

(7) $AD_2 = I+C+G$	(6) G	(5) $AD_1 = I+C$	(4) الاستثمار I	(3) الادخار (S)	(2) الاستهلاك C	(1) الدخل/الناتج (Y)
620	100	520	100	-20	420	400
700	100	600	100	Zero	500	500
780	100	680	100	+20	580	600
860	100	760	100	40	660	700
940	100	840	100	60	740	800
1020	100	920	100	80	820	900
1100	100	1000	100	100	900	1000
1180	100	1080	100	120	980	1100
1260	100	1160	100	140	1060	1200
1340	100	1240	100	160	1140	1300
1420	100	1320	100	180	1220	1400
1500	100	1400	100	200	1300	1500
1580	100	1480	100	220	1380	1600

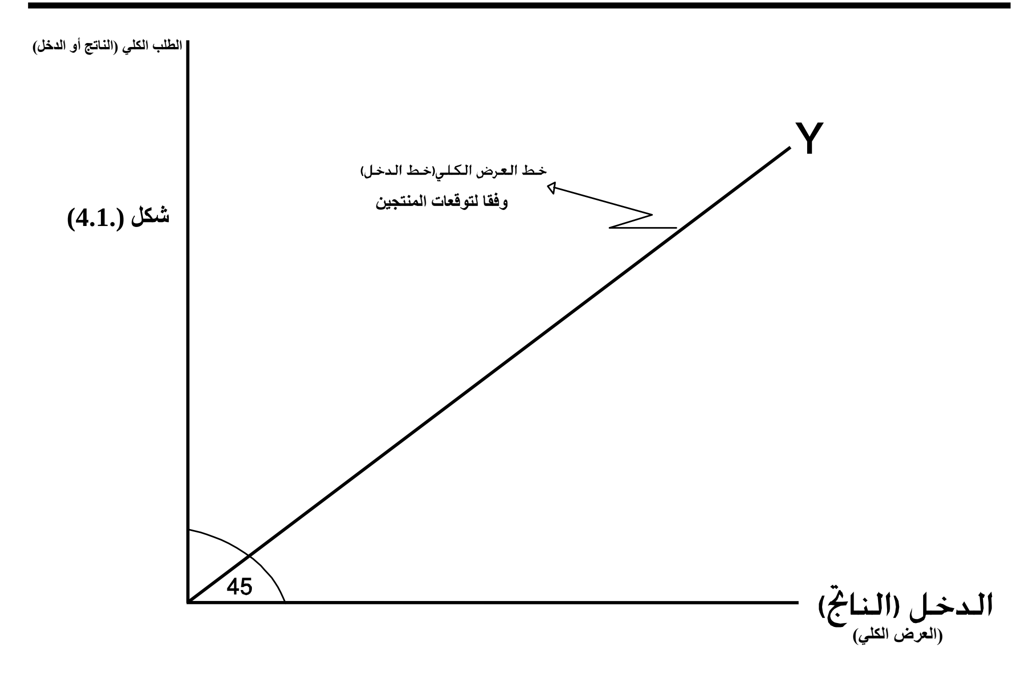
ومن الجدول السابق يمكننا عرض النتائج والعلاقات الرئيسية المتعلقة بخصائص توازن الدخل.

(1) **دالة (خط) العرض الكلي**:

تعرف دالـة العـرض الكلـي (مـن وجهـة نظـر المنتجـين) بأنهـا تمثـل قـيم الإنتـاج المخططـة – وبالتالي قيم الدخل المتوقعة عن بيع الناتج المخطط. وتعرف من وجهة نظر المنفقين – بأنها قيم الإنفاق الفعلي عند مستويات الدخل المختلفة، فالدخل المتوقع من بيع الناتج هو الإنفاق الكلي الفعلي (الطلب الكلي).

إن قيم الناتج المحلي هي نفسها قيم الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج، ومن هذا التعريف يتبين لنا ما يلي:

- أن الناتج هو دالة في الدخل بافتراض ثبات المستوى العام للأسعار ويبين العمود الأول من الجدول (4.1) القيم المختلفة للناتج المحلي التي تمثل قيمة العرض من السلع والخدمات، وبيانيا فإنها تمثل خط العرض، الكلي كدالة في الدخل (y)، بيانياً يمثل المحور الأفقي من شكل (4.1) الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج، بينما يمثل المحور الرأسي الناتج (الدخل) من زاوية الإنفاق عليه (الطلب الكلي).
- يُنصف خط العرض الكلي (خط الدخل) الرسم البياني (4.1)، حيث يمر من نقطة الأصل (المسافة الرأسية تساوي المسافة الأفقية) وهذا يعكس أن خط الدخل يمكن النظر إليه من زاوية الناتج (العرض الكلي) أو من زاوية الإنفاق على الناتج (الطلب الكلي).
- إن التوازن الفعلي يقع عند نقطة واحدة فقط عندما يتقاطع منحنى الطلب الكلي المرغوب أو المخطط (الإنفاق الكلي المخطط) مع منحنى العرض الكلي الفعلي (الإنفاق الكلي الفعلي). ويتطلب الأمر عندئذ إضافة منحنى الطلب الكلي المخطط كما سنرى لاحقاً.



(2) تم حساب قيم الاستهلاك (العمود الثاني) على أساس معادلة الاستهلاك التي افترضنا أنها تساوي: $C = 100 + 0.8\ Y$

(3) وتم افتراض أن حجم الاستثمار التلقائي = 100 مليون وكذلك فإن حجم الإنفاق الحكومي التلقائي = 100 مليون ريال.

(4) **حجم الطلب الكلي**:

يعطينا العمود (7) حجم الطلب الكلي في اقتصاد مغلق مكون من ثلاثة قطاعات. بينما يعطينا العمود (5) حجم الطلب الكلي في اقتصاد مغلق مكون من قطاعين (القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي).

(5) **تحديد توازن الدخل الكلي**:

سبق أن ذكرنا أن المستوى التوازني للدخل يتحقق عندما يكون:

الطلب الكلي = العرض الكلي

أو : $Y = AD$

وعلى شرط أن يكون:

الحقن = التسرب

أو : $S + T = I + G$

وللوصول إلى المستوى التوازني للدخل حسابياً من جدول (4.1) فما علينا إلا أن نقارن بين العمود (1) الذي يمثل العرض الكلي والعمود (7) الذي يمثل حجم الطلب الكلي.

ومن هذه المقارنة نجد أن الدخل التوازني في اقتصاد مغلق مكون من ثلاثة قطاعات = 1500 مليون (انظر الدوائر في الجدول).

حيث يكون:

الطلب الكلي = العرض الكلي ≡ الناتج

1500 = 1500

أو: $Y = AD2$

كذلك فإن شرط التوازن يتحقق حيث

الحقن = التسرب

$$S + T = I + G$$

$$200 + 0 = 100 + 100$$

نلاحظ أن (1400) لا تمثل المستوى التوازني للدخل لأن الطلب الكلي عند هذا المستوى من الدخل هو (1420) مليون ريال أي أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي (1400) .

وفي هذه الحالة نجد أن التسرب (S) أقل من الحقن $I + G$.

حيث $180 < 200$

مع ملاحظة أن الضرائب = صفر

وبصورة عامة فإنه عند أي دخل أقل من المستوى التوازني للدخل يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل –أي زيادة العرض الكلي حتى يتساوى مع الطلب الكلي عند المستوى التوازني للدخل.

تأكد بنفسك من خلال قراءة جدول (4.1) حيث يكون الطلب الكلي دائماً أكبر من العرض الكلي مما يؤدي إلى زيادة الدخل.

ومن ناحية أخرى، فإنه عند أي مستوى للدخل أكبر من المستوى التوازني للدخل، يكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي وهذا الأمر يؤدي إلى انخفاض العرض وبالتالي انخفاض الدخل حتى يتم العودة إلى المستوى التوازني للدخل حيث يكون الطلب الكلي = العرض الكلي.

فمثلاً عند مستوى الدخل (1600) في الجدول السابق نجد أن الطلب الكلي = (1580) بينما العرض الكلي (الدخل) = 1600 . وهذا يؤدي إلى تراجع العرض الكلي وبالتالي الدخل إلى المستوى التوازني للدخل (1500) .

خلاصة الأمر فإنه عندما يكون:

الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي ←——— يزيد الدخل حتى يصل إلى المستوى التوازني.

الطلب الكلي أقل من العرض الكلي ←——— ينخفض الدخل حتى يصل إلى المستوى التوازني للدخل.

الطلب الكلي = العرض الكلي ←——— يتحقق الدخل التوازني.

(6) **توازن الدخل والعلاقة بين الدخل الفعلي والدخل الكامن**:

إن الدخل التوازني الذي تحدد في مثالنا السابق = 1500 مليون ريال. يسمى بالدخل التوازني الفعلي أو الدخل الفعلي.

ولكن هل بالضرورة أن يكون الدخل التوازني الفعلي هو الدخل الكامن؟ ثم ما هو الدخل الكامن؟

سبق أن عرّفنا في الفصل الأول الدخل الكامن بأنه ذلك المستوى من الدخل الذي يحققه المجتمع عند حالة التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية (أو عند التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج). وهو ذلك المستوى الذي يرغب أي مجتمع في تحقيقه. وبالتالي فإن العلاقة بين الدخل الفعلي المحقق وبين الدخل الكامن المرغوب لا تخرج عن ثلاثة احتمالات هي:

- **الاحتمال الأول:** أن يكون الدخل الفعلي يساوي الدخل الكامن. بمعنى أن الدخل التوازني (الفعلي) قد تم عند التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج. وبالتالي فلا توجد بطالة أو هدر في عناصر الإنتاج عند هذا المستوى من الدخل التوازني. وفي هذه الحالة يعمل الاقتصاد بطاقته القصوى ويتحقق التوازن والاستقرار الاقتصادي.
- **الاحتمال الثاني:** أن يكون الدخل التوازني الفعلي أقل من الدخل الكامن. فماذا تعني حدوث مثل هذه الحالة؟

إن الأمر واضح، فحدوث هذه الحالة يعني أن هناك توازن كلي للدخل (الناتج) قد تحقق في الاقتصاد ولكن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج. أي أن الاقتصاد الكلي لا يعمل بطاقته القصوى ولا يتم التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وبالتالي توجد بطالة وهدر في عناصر الإنتاج.

وعندما تحدث هذه الحالة، فإنها تعكس الحالة الاقتصادية والتي تسمى بالحالة الركودية (Recessionary Gap) . – بمعنى أن بعض الوحدات الاقتصادية تعاني من وجود ركود إنتاجي ينعكس على وجود بطالة وهدر في عناصر وموارد الإنتاج.

- **الاحتمال الثالث:** أن يكون الدخل التوازني الفعلي أكبر من مستوى الدخل (الناتج) الكامن. أو أن الدخل النقدي أكبر من الدخل الحقيقي (الكامن) عند التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

وهذه الحالة تحدث عندما يكون الطلب الكلي (أو الإنفاق الكلي الفعلي للاقتصاد) أكبر من قيمة الناتج أو الدخل الكامن.

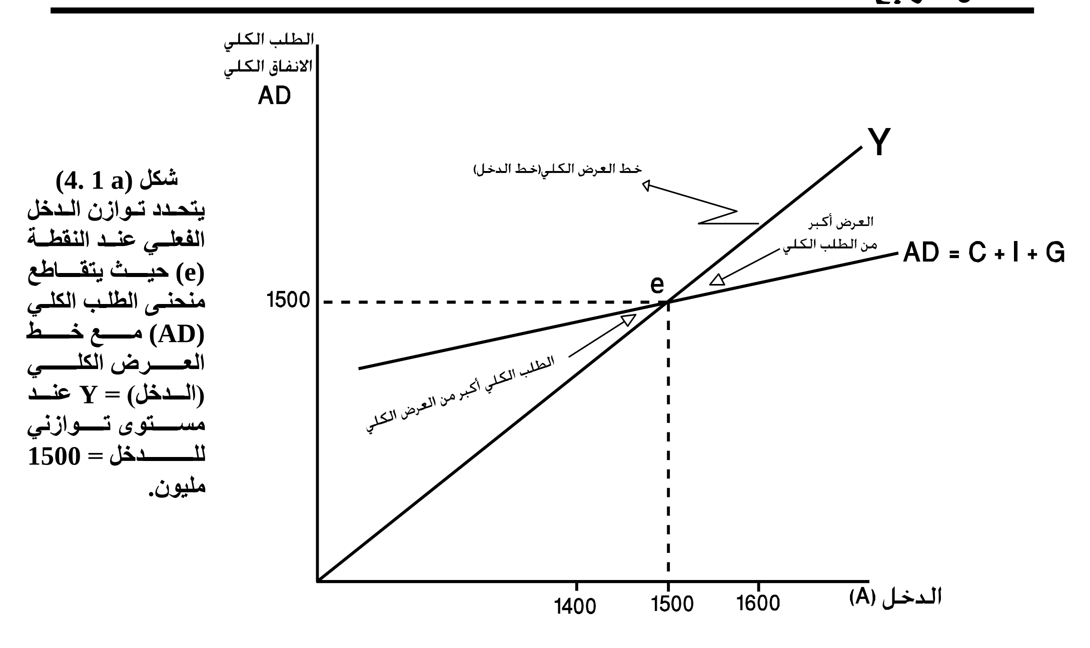
وعندما تحدث هذه الحالة فإن الاقتصاد الكلي يعاني منما يسمى بالفجوة التضخمية (Inflationary Gap) وهي الفجوة التي تسبب تصاعد الأسعار وارتفاع معدلات التضخم.

خلاصة القول، فإن الدخل التوازني الفعلي قد يتحقق في ظل حالات ثلاث محتملة هي:

- الدخل التوازني الفعلي = الدخل الكامن وهذه الحالة تمثل حالة التوازن والاستقرار الاقتصادي.
- الدخل التوازني الفعلي أقل من الدخل الكامن وهذه تمثل حالة الفجوة الركودية التي يعاني منها الاقتصاد الكلي .
- الدخل التوازني الفعلي أكبر من الدخل الكامن وهذه تمثل حالة الفجوة التضخمية.
- إن الحالتين الأخيرتين (حالة الفجوة الركودية والفجوة التضخمية) تمثلان حالتا اختلال في الاقتصاد الكلي.

7) **توازن الدخل بيانياً**:

بالاستعانة بمثالنا الموضح في جدول (4.1) نستطيع تحديد توازن الدخل بيانياً في شكل (4. 1. a) لاقتصاد مغلق مكون من ثلاثة قطاعات اقتصادية.



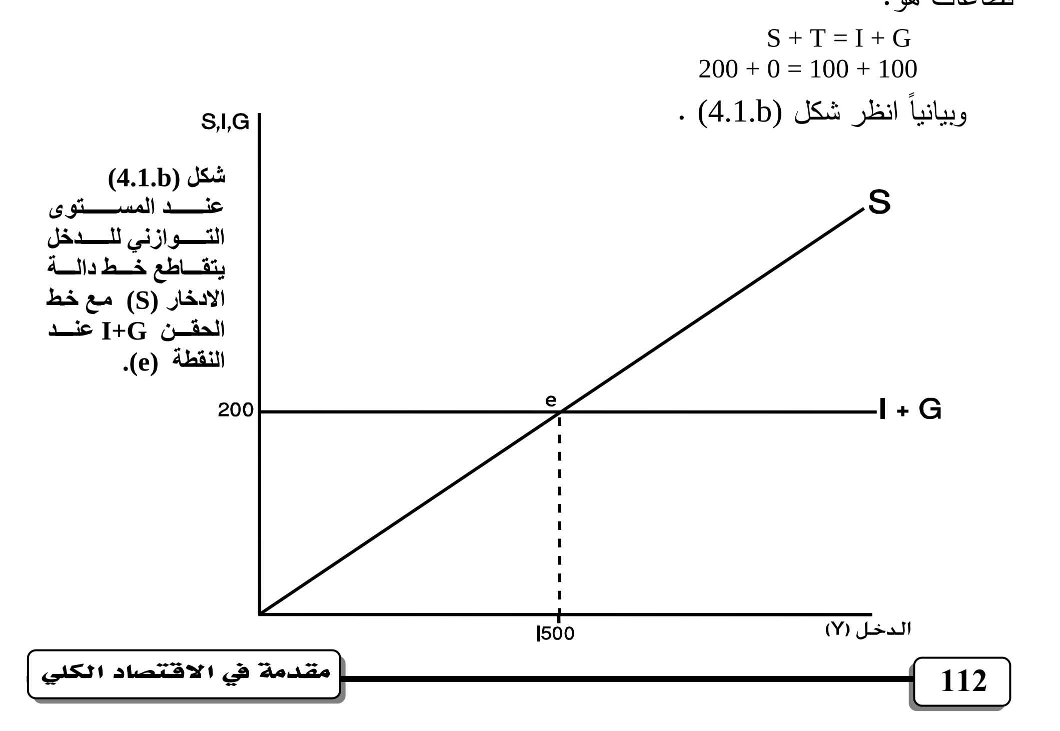
شكل (4. 1 a)
يتحدد توازن الدخل الفعلي عند النقطة (e) حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي (AD) مع خط العرض الكلي (الدخل) = Y عند مستوى توازني للدخل = 1500 مليون.

كذلك يمكننا توضيح توازن الدخل بيانياً بطريقة الحقن–التسرب (أو الادخار والاستثمار).

تذكر أنه عند مستوى الدخل التوازني يكون شرط التوازن في اقتصاد مغلق مكون من ثلاثة قطاعات هو:

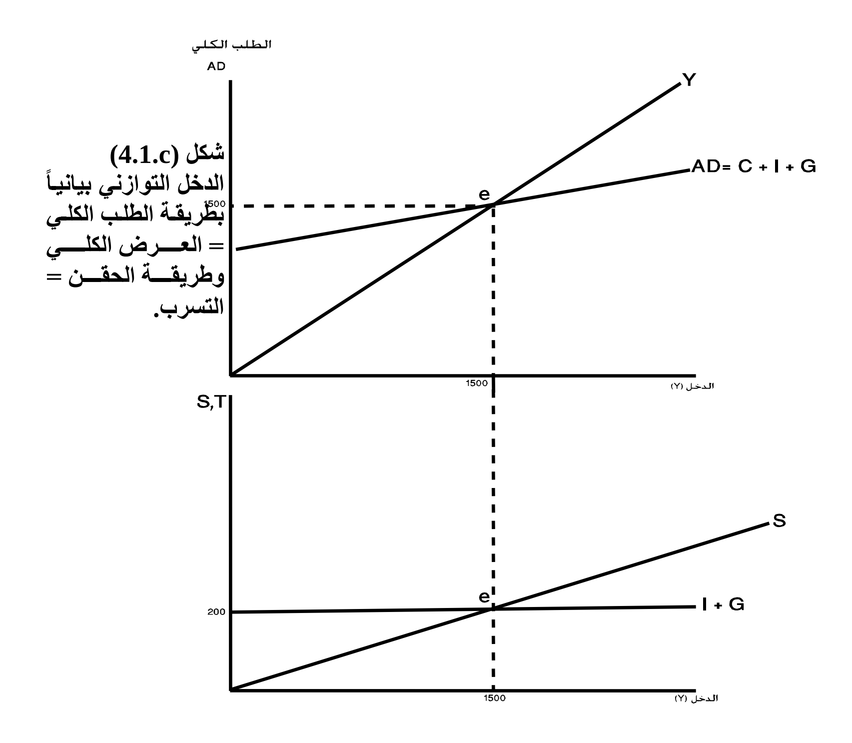
$$S + T = I + G$$
$$200 + 0 = 100 + 100$$

وبيانياً انظر شكل (4.1.b) .



شكل (4.1.b)
عند المستوى التوازني للدخل يتقاطع خط دالة الادخار (S) مع خط الحقن I+G عند النقطة (e).

يمكننا الجمع بين توازن الدخل بيانياً بطريقة الطلب الكلي = العرض الكلي وبطريقة الحقن = التسرب كما يوضح ذلك شكل (4. 1. c) .



شكل (4.1.c) الدخل التوازني بيانياً بطريقة الطلب الكلي = العرض الكلي وطريقة الحقن = التسرب.

8) مستويات أخرى لتوازن الدخل عند مستويات مختلفة لهيكل الاقتصاد الكلي:

إذا رجعنا إلى مثالنا المبين في جدول (4.1) نلاحظ وجود ثلاثة مستويات لتوازن الدخل يمكننا عرضها بصورة مختصرة في الجدول (4.2) على النحو الآتي:

جدول (4.2) : حالات أخرى لتوازن الدخل.

هيكل الاقتصاد الكلي	الطلب الكلي/الإنفاق الكلي	(Y) الدخل/ الناتج (العرض الكلي)
يتكون من قطاع واحد: القطاع الاستهلاكي حيث Y=C	500	500
يتكون من قطاعين: القطاع الاستهلاكي + القطاع الإنتاجي، حيث: Y=G+I	1000	1000
يتكون من ثلاثة قطاعات، حيث: Y=C+I+G	1500	1500

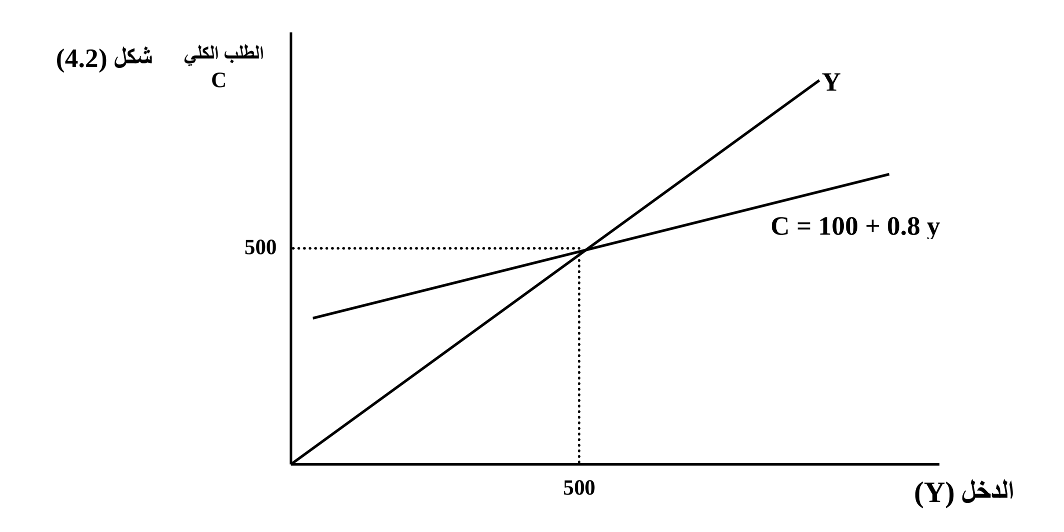
ولكن السؤال المهم هو ماذا نستنتج من الجدول (4.2) ؟

نلاحظ أولاً ما يلي:

هناك مستوى توازني للدخل = 500 مليون ريال عندما يكون الاقتصاد الكلي مكون من قطاع واحد وهو القطاع الاستهلاكي حيث يتحقق التوازن عندما:

$$Y = C = 500$$

وبيانياً يمكن توضيح توازن الدخل في ظل قطاع واحد في شكل (4.2) .



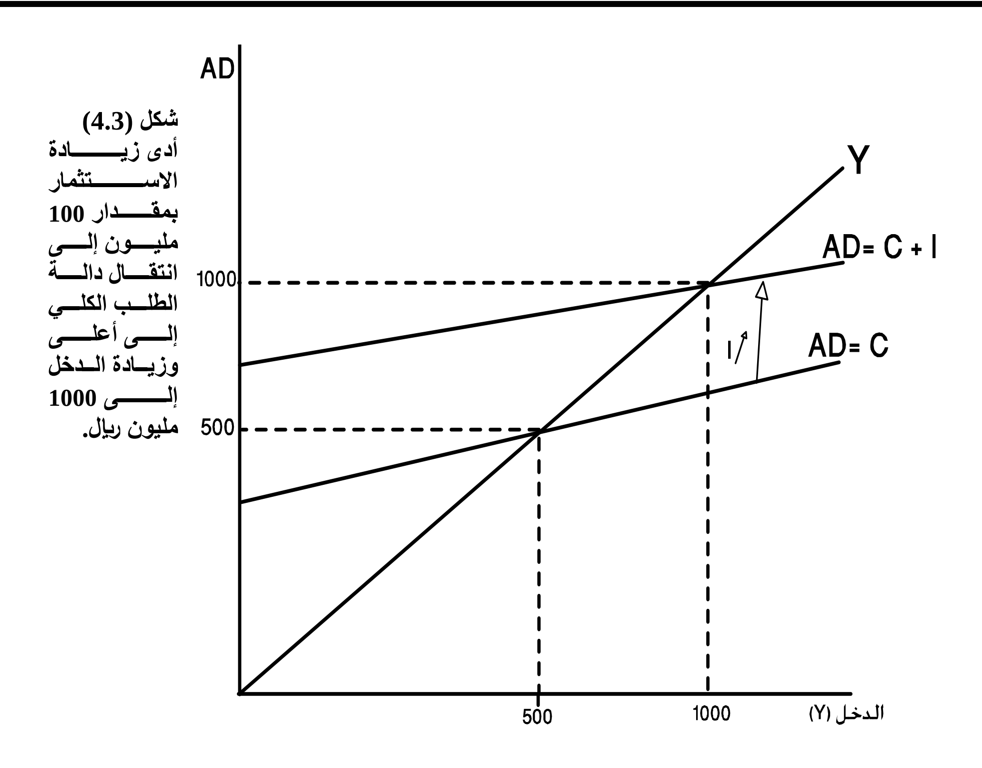
- ارتفع الدخل التوازني من 500 مليون ريال في ظل قطاع واحد إلى 1000 مليون ريال في ظل قطاعين –أي عندما تم إضافة القطاع الإنتاجي (قطاع الاستثمار) إلى الاقتصاد.

وتحقق التوازن عندما:

$$Y = C + I = 1000$$

حيث نلاحظ أن الدخل التوازني قد تضاعف إلى 1000 مليون ريال عند زيادة الاستثمار بمقدار (100) مليون ريال حيث أدت زيادة الاستثمار إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي إلى زيادة مضاعفة في الدخل مقدارها خمس مرات الزيادة الأصلية في الاستثمار.

وبيانياً يمكننا توضيح التوازن الجديد للدخل في ظل قطاعين في شكل (4.3) مقارنة بالتوازن السابق.



شكل (4.3) أدى زيادة الاستثمار بمقدار 100 مليون إلى انتقال دالة الطلب الكلي إلى أعلى وزيادة الدخل إلى 1000 مليون ريال.

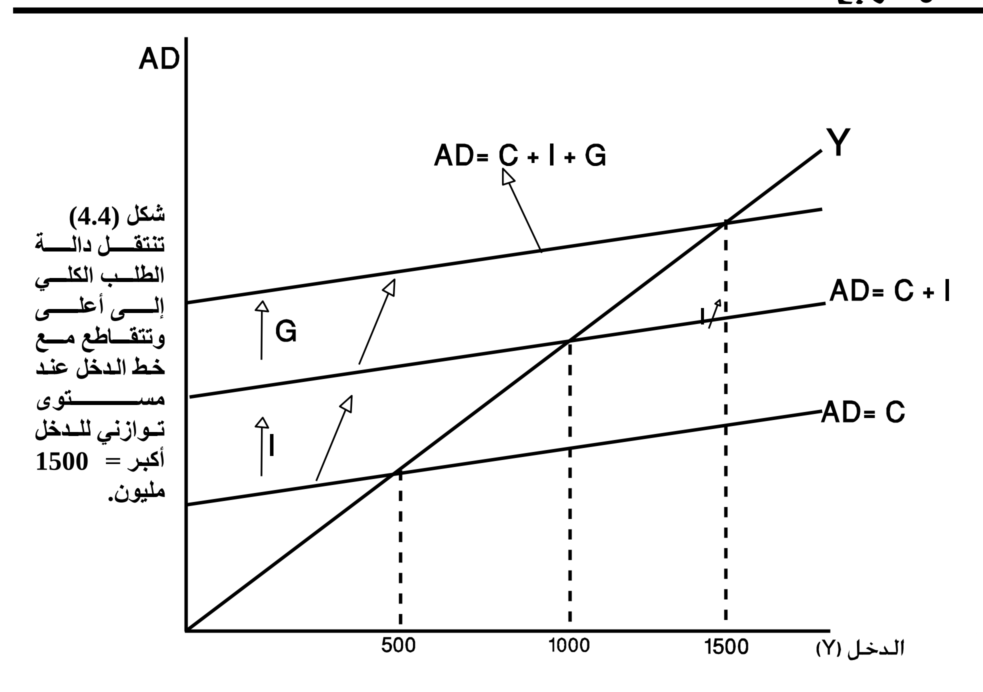
- ارتفع الدخل التوازني للمرة الثالثة من 1000 مليون ريال في ظل قطاعين إلى 1500 مليون ريال في ظل ثلاثة قطاعات اقتصادية هي القطاع الاستهلاكي والقطاع الإنتاجي والقطاع الحكومي.

أي عندما تم إضافة القطاع الحكومي وزيادة الإنفاق الحكومي من صفر إلى 100 مليون ريال أدى هذا إلى زيادة الدخل إلى 1500 مليون ريال. حيث تحقق التوازن الجديد عندما:

$$Y = C + I + G = 1500$$

وبمعنى آخر، فإن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 100 مليون ريال قد أدى إلى مضاعفة الدخل بمقدار خمس مرات الزيادة الأصلية في الإنفاق الحكومي:

بيانياً يمكننا توضيح التوازن الجديد في شكل (4 .4) حيث تنتقل دالة الطلب الكلي إلى أعلى نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي مسببة زيادة في الدخل إلى = 1500 .



شكل (4.4) تنتقل دالة الطلب الكلي إلى أعلى وتتقاطع مع خط الدخل عند مستوى توازني للدخل أكبر = 1500 مليون.

الاستنتاجات الرئيسية من جدول (4.2) :

(1) الدخل التوازني يزيد بمقدار مضاعف للزيادة الأصلية التي تحدث نتيجة إضافة قطاعات جديدة إلى الاقتصاد الكلي. وبمعنى آخر يزيد الدخل بمقدار مضاعف نتيجة زيادة أحد أو بعض عناصر الإنفاق الكلي (الطلب الكلي). وهذه الزيادة المضاعفة تذكرنا بفكرة المضاعف الذي يلعب دوراً أساسياً في تحليل توازن الدخل القومي.

(2) أنه بالإمكان زيادة الدخل التوازني من أجل الوصول إلى مستوى الناتج الكامن من خلال زيادة الإنفاق الكلي مثل الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص. وبمعنى آخر، يمكن للحكومة استخدام السياسات المالية التوسعية لزيادة الدخل والقضاء على الفجوة الركودية للاقتصاد الكلي، كما يمكنها استخدام السياسات المالية الانكماشية لتخفيض الدخل والقضاء على الفجوة التضخمية، وهنا تساعد فكرة المضاعف في توضيح حجم وأثر هذه السياسات على الدخل.

وخلاصة القول، فإن التوازن الكلي للدخل يتغير ولا يقبع عند نقطة معينة لفترة طويلة، كيف يحدث هذا وما هي السياسات والعوامل المؤثرة على تغير الدخل التوازني؟ هذا ما سنناقشه في الفصل القادم.

(4. 2.1) توازن الدخل رياضياً:

أولاً – طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي (أسلوب الإنفاق الكلي):

يتكون هيكل الاقتصاد الكلي المغلق من مجموعة المعادلات السلوكية التالية:

1 – معادلة تعريف توازن الدخل: $Y = AD$

أو : $Y = C + I + G$

2 – معادلة الإنفاق الاستهلاكي

$$C = a_o + a_1 Y_d$$

3 – معادلة تعريف الدخل المتاح (Y_d)

$$Y_d = Y - T$$

4 – معادلة الضريبة الثابتة:

$$T = T_o$$

5 – معادلة الاستثمار التلقائي :

$$I = I_o$$

6 – معادلة الإنفاق الحكومي الثابت:

$$G = G_o$$

- إن المعادلات السابقة تصف سلوك الاقتصاد الكلي المغلق المكون من ثلاثة قطاعات: القطاع العائلي، والقطاع الإنتاجي، والقطاع الحكومي. وتسمى تلك المعادلات بالنموذج الهيكلي للاقتصاد الكلي.

حيث يتكون هذا النموذج من ثلاثة متغيرات داخلية (أو متغيرات تابعة) هي الدخل (Y) والاستهلاك (C) والدخل المتاح (Y_d). وثلاثة متغيرات خارجية هي الإنفاق الحكومي (G^o) ، والإنفاق الاستثماري (I_o) ، والضرائب الثابتة (T_o).

- إن المطلوب هو حل النموذج بهدف الوصول إلى تحديد معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل (Y^*).
- وبعد الوصول إلى تلك المعادلة نستطيع حساب الدخل التوازني، ثم إيجاد حجم الاستهلاك والادخار عند المستوى التوازني للدخل وذلك على النحو الآتي:

– بوضع المعادلة 3، 4 في معادلة الاستهلاك نحصل على معادلة الاستهلاك التالية:

$$C = (a_o - a_1 T_o) + a_1 Y \;\ldots\ldots\ldots.(7)$$

- وبوضع المعادلة (7) والمعادلتين 5 ,6 في الطرف الأيمن من معادلة تعريف توازن الدخل (1) نحصل على معادلة الطلب الكلي التي سبق أن تحصلنا عليها في الفصل الثالث وهي:

$$AD = a_o - a_1 T_o + I_o + G_o + a_1 Y \quad ....(8)$$

- بوضع المعادلة (8) في معادلة تعريف التوازن (1) نحصل على الصياغة الآتية:

$$Y = a_o - a_1 T_o + I_o + G_o + a_1 Y \quad ....(9)$$

- وبإعادة ترتيب المعادلة (9) نحصل على معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل الآتية:

$$Y = \left(\frac{1}{1 - a_1} \right) \left[a_o - a_1 T_o + I_o + G_o \right] \quad ....(10)$$

- ويمكننا كتابة معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل بصورة تفصيلية في الصياغة الآتية:

$$Y = \frac{a_o}{1 - a_1} - \frac{a_1}{1 - a_1} T_o + \frac{I_o}{1 - a_1} + \frac{G_o}{1 - a_1} \quad ....(11)$$

- نلاحظ الآن أن مستوى الدخل التوازني يعتمد على عناصر الإنفاق الكلي الآتية:
  - الميل الحدي للاستهلاك (a_1)
  - الاستهلاك التلقائي.
  - مستوى الضرائب وأثرها على الاستهلاك $(a_1 T_o)$.
  - الإنفاق الاستثماري (I_o) .
  - الإنفاق الحكومي (G_o) .

أي أن مستوى الدخل التوازني يعتمد ويتأثر بأي تغيرات أو تقلبات في عناصر ومكونات الطلب الكلي المذكورة.

مثال تطبيقي:

- لحساب المستوى التوازني للدخل من معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل (10) ، يتطلب تعويض المجاهيل السابقة في المعادلة بالأرقام الافتراضية لها وهي:

$a_1 = .8,\ a_o = 100,\ I_o = 100,\ G_o = 100,\ T_o = 0$

وبافتراض معادلة الاستهلاك التي سبق أن افترضناها وهي:

$C = 100 + .8\ Y_d$

الآن :

$$Y = \frac{1}{1-.8}[100-0+100+100] = \frac{1}{.2}(300)$$

$$Y = 5\ (300) = 1500$$

نلاحظ أننا حصلنا على نفس المستوى التوازني للدخل الذي حصلنا عليه من خلال جدول(4.1).

الآن نعوض بقيمة الدخل التوازني للحصول على الدخل المتاح

$$Y_d = 1500 - 0 = 1500$$

حيث $T_o = 0$

وبالتعويض عن قيمة الدخل التوازني في معادلة الاستهلاك نحصل على حجم الاستهلاك:

$$C = 100 + .8\ (1500) = 1300$$

حيث تمثل (1300) حجم الاستهلاك عند مستوى الدخل التوازني.

كذلك نستطيع أن نحصل على حجم الادخار عند مستوى الدخل التوازني وذلك بالتعويض في معادلة الادخار:

$$S = -100 + .2\ Y_d$$
$$= -100 + .2\ (1500) = 200$$

وللتأكد: فإن الدخل التوازني الآن

$$Y = C + I + G$$
$$1500 = 1300 + 100 + 100$$

كذلك فإن شرط التوازن: الحقن + التسرب

$$S + T = I + G$$
$$200 + 0 = 100 + 100$$

وهي نفس القيم التي وردت في جدول (4.1) .

ثانياً – طريقة الحقن = التسرب لإيجاد معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل:

عرفنا أن معادلة الحقن = التسرب في اقتصاد مغلق هي:

$$S + T_o = I_o + G_o \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

كذلك عرفنا أن معادلة الادخار هي:

$$S = -a_o + (1 - a_1)Y_d \quad \ldots\ldots\ldots (2)$$

وبوضع دالة الادخار في الطرف الأيسر من معادلة (1) وترتيب حدود المعادلة نحصل على معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل السابق وذلك على النحو الآتي:

$$Y=\frac{1}{1-a_1}\left[a_o-a_1T_o+I_o+G_o\right] \ldots\ldots(2)$$

إطار (7): **إيجاد معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل بطريقة الحقن= التسرب**.

تم الحصول على المعادلة (2) وفقاً للإجراءات التالية:

$S + T_o = I_o + Go \ldots\ldots\ldots(1)$

أو : $-a_o+(1-a_1)Y_d+T_o=I_o+G_o$

أو : $-a_o+(1-a_1)(Y-T_o)+T_o=I_o+G_o$

أو : $-a_o+(1-a_1)Y-(1-a_1)T_o+T_o=I_o+G_o$

أو : $-a_o+(1-a_1)Y-T_o+a_1T_o+T_o=I_o+G_o$

أو : $(1-a_1)Y=a_o-a_1T_o+I_o+G_o$

$Y=\frac{1}{1-a_1}\left[a_o-a_1T_o+I_o+G_o\right]$ معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل

مثال آخر (تمرين عملي) :

افترض أن مجموعة المعادلات الهيكلية التي تصف حالة الاقتصاد الكلي لاقتصاد بلد ما هي على النحو الآتي:

- معادلة الاستهلاك: $C=100+\frac{1}{2}y^d$
- معادلة تعريف الدخل المتاح: $Y_d = Y - T_o$
- معادلة الضرائب الثابتة: $T_o = 100$
- معادلة الاستثمار التلقائي: $I = 100$
- معادلة الإنفاق الحكومي: $G_o = 200$
- والمطلوب هو إيجاد الدخل التوازني باستخدام معادلة تحديد المستوى التوازني وإيجاد حجم كل من الاستهلاك والادخار عند مستوى الدخل التوازني والتأكد من شرط توازن الدخل؟
- من الواضح أولاً أن طبيعة هذا الاقتصاد هو اقتصاد مغلق مكون من ثلاثة قطاعات: القطاع الاستهلاكي والقطاع الاستثماري، والقطاع الحكومي. كذلك، فإن الحكومة تمول جزء من إنفاقها الحكومي من خلال الضرائب الثابتة (T_o) = 100 مليون ريال. أما الميل الحدي للاستهلاك فهو يساوي ½ كما هو معطى في دالة الاستهلاك.
- إن معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل هي التي تحصلنا عليها سابقاً وهي:

$$Y = \frac{1}{1-a_1}\left[a_o - a_1T_o + I_o + G_o\right]$$

وبالتعويض عن المجاهيل في هذه المعادلة بالأرقام الواردة في المعادلة الرقمية للاقتصاد الكلي نستطيع إيجاد الدخل التوازني.

نلاحظ هنا أن:

$a_o = 100, a_1 = \frac{1}{2}$ من دالة الاستهلاك.

إذن:

$$Y = \frac{1}{1-\frac{1}{2}}\left(100 - \frac{1}{2}(100) + 100 + 200\right)$$

$$Y = \frac{1}{1/2}(350)$$

$Y = 2 (350) = 700$

ولإيجاد حجم الاستهلاك عند هذا المستوى من الدخل نوجد أولاً حجم الدخل المتاح الذي يساوي:

$Y_d = Y - T_o = 700 - 100 = 600$

إذن حجم الاستهلاك:

$C = 100 + ½ (600) = 400$

حجم الادخار:

$S = Y_d - C = 600 - 400 = 200$

أو من خلال معادلة الادخار:

$S = - 100 + ½ Y_d$
$= - 100 + ½ (600) = 200$

أي أن الدخل التوازني هو الذي يحقق الشرط الآتي

الطلب = العرض الكلي (Y)

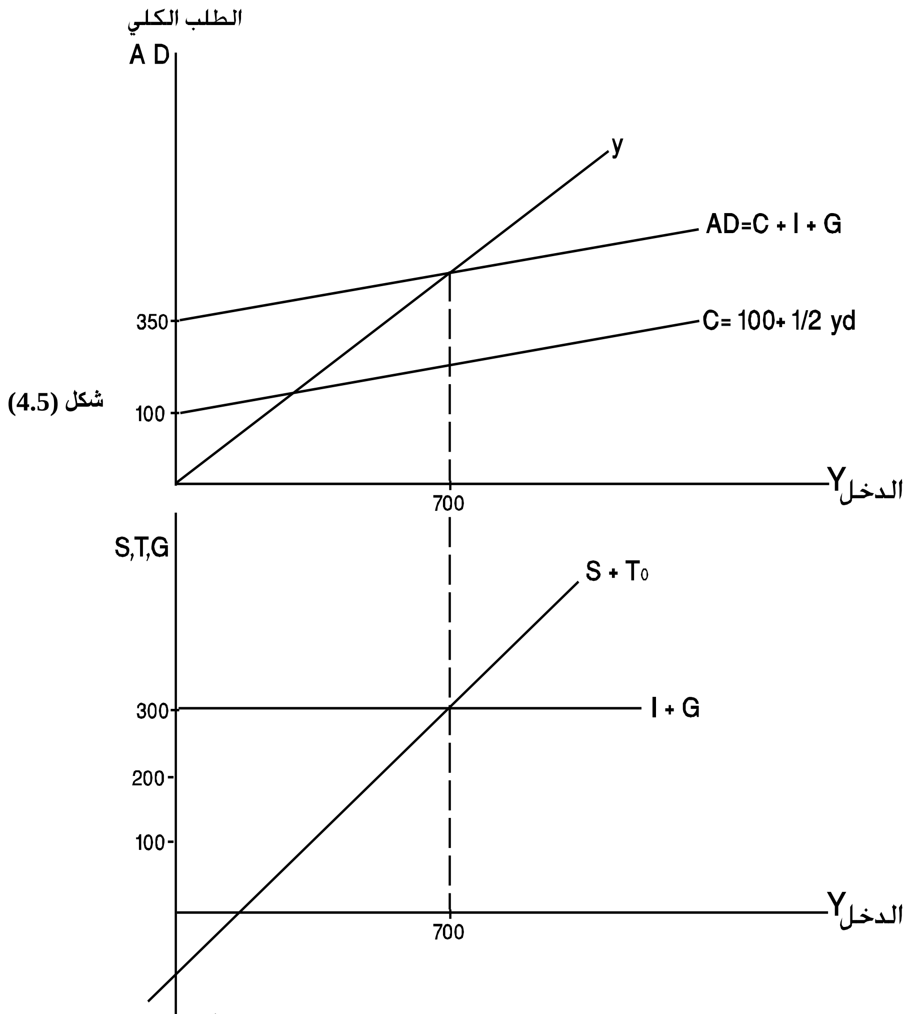
$700 = 400 + 100 + 200$
$Y = C + I + G$

كذلك، فإن شرط الحقن = التسرب هو:

$S = T_o = I_o + G_o$
$200 + 100 = 100 + 200$

وهكذا نجد أن المستوى التوازني للدخل = 700 قد تم تأكيده من خلال شرط التوازن.

ولتوضيح توازن الدخل بيانياً بأسلوب الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) يساوي العرض الكلي وأسلوب الحقن = التسرب. انظر شكل (4.5).



شكل (4.5)

- افترض الآن أن الاستثمار التلقائي ارتفع إلى 200 مليون ريال بدلاً عن 100 مليون ريال السابقة. أي أن الاستثمار التلقائي زاد بمقدار 100 مليون ريال، فما هو أثر ذلك على المستوى التوازني للدخل؟

باستخدام معادلة تحديد المستوى التوازني، نستطيع حساب المستوى الجديد لتوازن الدخل بعد زيادة الاستثمار التلقائي بمقدار 100 مليون:

$$Y = \frac{1}{1-\frac{1}{2}}\left(100 - \frac{1}{2}(100) + 200 + 200\right)$$

Y = 2 (450) = 900

إذن حجم التغير في الدخل = المستوى الجديد لتوازن الدخل – المستوى القديم لتوازن الدخل.

900 – 700 = 200

نلاحظ أن الدخل قد تضاعف بمقدار 200 مليون ريال عند مستواه السابق نتيجة زيادة الاستثمار التلقائي بمقدار 100 مليون ريال.

أي أن الدخل التوازني تضاعف مرتين مقارنة بالزيادة الأصلية في الاستثمار، وهذا يشير مرة أخرى إلى وجود أثر ما يسمى بالمضاعف (Multiplier).

فما هو المضاعف وما دوره في تحليل الاقتصاد الكلي، هذا ما سنقوم بدراسته في الفقرة التالية.

(3 .4) مضاعف الإنفاق الكلي

(Aggregate Expenditure Multiplier):

تعريف:

مضاعف الإنفاق الكلي هو عبارة عن عدد مرات الزيادة أو النقصان في الدخل الناجمة عن الزيادة أو النقصان في أحد عناصر الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) بمقدار معين وفي ظل افتراضات معينة لعناصر الإنفاق الكلي وبقاء العوامل الأخرى المؤثرة على المضاعف كما هي ثابتة.

وبعبارة أخرى، فإن مضاعف الإنفاق الكلي هو عبارة عن عدد مرات التغير في الدخل الناجمة عن تغير بمقدار معين في أحد عناصر الإنفاق الكلي.

ينشأ عن هذا التعريف عدد من القضايا المرتبطة بالمضاعف وهي:

(1) **توضيح مفهوم المضاعف**:

دعنا نوضح مفهوم المضاعف بالعودة مرة أخرى إلى جدول (4.1) واشتقاق جدول جديد مع الاحتفاظ بنفس الافتراضات السابقة.

جدول (4.3) : فكرة المضاعف.

1□	2	3□	4□	5□	6□	7□
الدخل (ريال)	C□	I_o□	G_o□	AD_o□	I_1□	AD_1□
1200	1060	100	100	1260	200	1360
1300	1140	100	100	1340	200	1440
1400	1220	100	100	1420	200	1520
1500	1300	100	100	1500	200	1600
1600	1380	100	100	1580	200	1680
1700	1460	100	100	1660	200	1760
1800	1540	100	100	1740	200	1840
1900	1620	100	100	1820	200	1920
2000	1700	100	100	1900	200	2000

- تذكر أن اشتقاق الجدول (4.3) تم بالاعتماد على الافتراضات السابقة وهي:

دالة الاستهلاك : $C = 100 + .8\, y_d$

الإنفاق الاستثماري التلقائي: $I_o = 100$

الإنفاق الحكومي: $G_o = 100$

ويلاحظ أن المستوى التوازني للدخل في ظل تلك المعطيات هو 1500 مليون ريال.

- الآن افترض أن الإنفاق الاستثماري ارتفع من 100 مليون ريال إلى 200 مليون ريال، (أي أن الإنفاق الاستثماري ارتفع بمقدار 100 مليون ريال) (عمود 6).

نلاحظ أنه بزيادة الإنفاق الاستثماري أدى هذا إلى زيادة الطلب الكلي عند كل مستوى من مستويات الدخل (قارن عمود 7 مع العمود 1) في الجدول.

في هذه الحالة نحصل على توازن جديد للدخل عند 2000 ريال وبالتالي فإن شرط التوازن يكون:

$$S + T_o = I_o + G_o$$

$$300 + 0 = 100 + 200$$

أو : $2000 = 1700 + 100 + 200$

- نلاحظ أن الدخل التوازني قد ارتفع من 1500 مليون إلى 2000 مليون ريال –أي أنه ارتفع بمقدار 500 مليون والتي تساوي خمسة أضعاف الزيادة في الإنفاق الاستثماري (100 مليون ريال).

- افترض الآن أن الدخل التوازني القديم هو 2000 مليون وأن الإنفاق الاستثماري قد انخفض من 200 مليون ريال إلى 100 مليون ريال. أي أن الإنفاق الاستثماري انخفض بمقدار 100 مليون ريال. إن هذا الانخفاض سيؤدي إلى انخفاض الدخل التوازني إلى 1500 مليون ريال.

أي أن الانخفاض في الدخل (500) تساوي خمسة أضعاف الانخفاض في الإنفاق الحكومي.

- الخلاصة، أن الدخل التوازني يزيد أو ينخفض بمقدار خمسة أضعاف الزيادة أو الانخفاض في الإنفاق الاستثماري (في مثالنا هذا) وهذه هي فكرة أو مفهوم المضاعف. ونفس النتيجة تحدث لو حدثت زيادة أو انخفاض في الإنفاق الحكومي أو الاستهلاك التلقائي.

(2) **جولات (دورات) المضاعف**:

إذا كان مضمون فكرة المضاعف هو أن الدخل يزيد بأضعاف الزيادة الأصلية في أي عنصر من عناصر الإنفاق الكلي. فإن السؤال هو لماذا تكون الزيادة في الدخل مضاعفة؟ لماذا مثلاً لم يرتفع الدخل بمقدار مساوٍ تماماً لزيادة الإنفاق الاستثماري وبمقدار (100) مليون ريال؟ وقد لاحظنا في مثالنا السابق أن الدخل قد ارتفع خمس مرات الزيادة في الإنفاق الاستثماري (500 مليون ريال).

الإجابة على هذا التساؤل تكمن فيما يسمى بجولات أو دورات المضاعف. ولكن ما هو المقصود بجولات المضاعف؟

يقصد بجولات المضاعف التوليد المتراكم للدخل الناجم عن الزيادة الأصلية (الأولية) في الاستثمار.

ولكن حجم التوليد المتتالي والمتراكم للدخل يعتمد على نسبة الميل الحدي للاستهلاك، وبالتالي تعتمد على نسبة الميل الحدي للادخار.

ولتوضيح هذه الفكرة، دعونا نعود إلى مثالنا الذي افترضنا فيه زيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار 100 مليون ريال.

في ظل افتراض نسبة الميل الحدي للاستهلاك=0.8 وبالتالي نسبة الميل الحدي للادخار=0.2

- تبدأ الجولة الأولى (الدورة) للمضاعف عندما يزيد الاستثمار بمقدار 100 مليون ريال. حيث تمثل هذه دخول جديدة لعناصر الإنتاج التي سيتم تشغيلها نتيجة هذه الزيادة والتي تؤدي إلى فتح مشاريع جديدة ومصانع جديدة وهكذا.
- ولكن من هذه الزيادة الأولية في الدخول والتي مقدارها 100 مليون ريال ينفق الأفراد منها 80% (الميل الحدي للاستهلاك = 0.8)، بينما يدخرون 20% منها. أي يدخرون 20 مليون ريال.

- هذه هي الجولة الأولى، أما الجولة الثانية، تبدأ من أن إنفاق 80 مليون ريال تمثل دخول جديدة لأشخاص آخرين. وبالتالي فإن هؤلاء الأشخاص سينفقون منها 80% أو (64) مليون ريال ويدخرون منها 20% (16 مليون ريال)، وتلكم الدورة الثانية.
- وهكذا تستمر جولات المضاعف إلى أن تبلغ الزيادة في الدخول نحو 500 مليون ريال (حجم التغير في الدخل). وعندئذ تتوقف الزيادة أو التوليد المتراكم للدخل، لأن أخر جولة في زيادة الدخل تكون قد وصلت إلى الصفر وتكون الزيادة المتراكمة في الادخار قد بلغت 100 مليون ريال، (حيث الميل الحدي للادخار = 0.2) بينما يكون حجم الزيادة المتراكمة في الإنفاق الاستهلاكي قد بلغت 400 مليون ريال (الميل الحدي للاستهلاك = 0.8). وعند هذا المستوى يكون الدخل قد وصل إلى نقطة التوازن عند مستواه الجديد لأن الزيادة في الادخار والتي تشكل تسرب من الدخل تساوي الزيادة الأصلية في الاستثمار = 100 مليون ريال.
- ولمزيد من التوضيح انظر جدول (4.4) الذي يبين جولات المضاعف والزيادات المتراكمة في الدخل والاستهلاك والادخار.

جدول (4 .4) : جولات المضاعف عند زيادة الاستثمار بمقدار 100 مليون ريال.

جولات المضاعف	ΔY حجم التغير في الدخل	ΔC حجم التغير في الاستهلاك	ΔS حجم التغير في الادخار
الجولة الأولى	100	80	20
الجولة الثانية	80	64	16
الجولة الثالثة	64	51.2	12.8
الجولة الرابعة	51.2	40.96	10.24
الجولة الخامسة	40.96	32.77	8.19
الجولة السادسة	32.77	26.22	6.55
الجولة السابعة	26.22	20.98	5.24
الجولة الثامنة	20.98	16.78	4.20
الجولة التاسعة	16.78	13.42	3.36
الجولة العاشرة	13.42	10.74	2.68
....	...	....	000
....	...	....	000
بقية الجولات	53.67	42.93	21.81
الإجمالي	500	400	100

(3) العلاقة بين الميل الحدي للادخار وحجم التغير في الدخل ولغز الادخار:

عرفنا للتو أن الميل الحدي للادخار يعتبر المؤثر الأساسي على حجم التغير في الدخل الناجم عن تغير بمقدار معين في الإنفاق الاستثماري.

وفي مثالنا السابق، لاحظنا أن الدخل قد ارتفع بمقدار خمس مرات الزيادة الأصلية في الاستثمار، عندما يكون الميل الحدي للادخار = 0.2.

لاحظ الآن أن قيمة المضاعف = $\left(\frac{1}{1-a_1}\right)$

أي أن قيمة المضاعف تساوي مقلوب الميل الحدي للادخار. $\frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$

وفقاً لهذا التحليل، فإنه كلما كان الميل الحدي للادخار كبيراً كلما كانت قيمة المضاعف أصغر، فأصغر وبالتالي كلما كان حجم التغير في الدخل أقل وأقل.

لتوضيح ذلك، دعنا نفترض أن الميل الحدي للادخار = ½ هذا يعني أن قيمة المضاعف = (2) أي أن الدخل يتضاعف بمقدار مرتين فقط مقارنة بالزيادة في الاستثمار.

افترض الآن أن قيمة الميل الحدي للادخار أكبر = 0.8 ، أي أن قيمة المضاعف = (1.25). أي أن الدخل لن يتضاعف إلا بمقدار مرة واحدة وربع مرة واحدة من الزيادة الأصلية في الاستثمار.

وبالمقابل فإنه كلما كانت قيمة الميل الحدي للادخار أصغر، كلما كان تضاعف الدخل كبيراً عند زيادة أي عنصر من عناصر الإنفاق الكلي.

باختصار، توجد علاقة عكسية بين نسبة الميل الحدي للادخار وحجم التغير في الدخل الناجم عن تغير بمقدار معين في أي من عناصر الإنفاق الكلي.

ولكن هذه العلاقة تقودنا إلى ظاهرة اقتصادية تسمى بظاهرة لغز الادخار، فما هو مضمون هذه الظاهرة.

لغز الادخار (Saving Paradox) :

تنشأ ظاهرة لغز الادخار عندما يرغب أي مجتمع في حجم أكبر من الادخار، ولكنه في الأخير ينتهي إلى ادخار نفس المستوى السابق من الادخار. وتنعكس رغبة أي مجتمع في زيادة الادخار من خلال الآتي:

- إما من خلال زيادة نسبة الادخار من الدخل أي زيادة الميل الحدي للادخار. وقد عرفنا أن ارتفاع الميل الحدي للادخار يعني انخفاض الميل الحدي للاستهلاك وبالتالي انخفاض

الاستهلاك فانخفاض الطلب وانخفاض قيمة المضاعف والتي بدورها تؤدي إلى تباطئ الزيادة المتراكمة في الدخل أو انخفاض الدخل التوازني.

- انخفاض الاستهلاك التلقائي (a_o) رغبة من المجتمع في زيادة الادخار.
- وفي كلتا الحالتين، فإن زيادة حجم الادخار المرغوب من المجتمع يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك فانخفاض الطلب الكلي ومن ثم انخفاض الدخل التوازني. وبالرغم من انخفاض الدخل التوازني أو تباطئ الزيادة المتراكمة في الدخل، فإن المجتمع ينتهي إلى ادخار نفس المستوى السابق من الادخار، أي أن الادخار لم ينخفض مع انخفاض الدخل. وتلك هي الظاهرة المعروفة بلغز الادخار. ولتوضيح هذه الظاهرة سوف نقدم لاحقاً مثالاً تطبيقياً على هذه الحالة.

(4) **استنتاج الصيغة الرياضية للمضاعف**:

عرفنا سابقاً أن معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل في صورتها المفصلة هي:

$$Y = \frac{1}{1-a_1}(a_o) - \frac{a_1}{1-a_1}(T_o) + \frac{1}{1-a_1}(I_o) + \frac{1}{1-a_1}(G_o) \quad \ldots.. (1)$$

كذلك عرفنا أن أي تغير في أي عنصر من عناصر الإنفاق الكلي I_o أو G_o ، أو a_o أو تغير في الضرائب الثابتة T_o فإنه يؤدي إلى تغير الدخل (Y) بمقدار مضاعف.

وهذه هي فكرة المضاعف، التي أشرنا إليها سابقاً.

أي أن المضاعف هو: $\dfrac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في أي عنصر من عناصر الإنفاق الكلي}}$

الآن بإدخال إشارة التغير (Δ) على طرفي المعادلة السابقة نجد ما يلي:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-a_1}(\Delta a_o) - \frac{a_1}{1-a_1}(\Delta T_o) + \frac{1}{1-a_1}(\Delta I_o) + \frac{1}{1-a_1}(\Delta G_o) \quad \ldots.(2)$$

ومن هذه المعادلة المكتوبة في صورة تغيرات نستطيع إيجاد عدد من مضاعفات الإنفاق الكلي الآتية:

أولاً – مضاعف السياسات المالية:

(أ) **مضاعف الإنفاق الحكومي:**

لإيجاد المضاعف الحكومي، نفترض ثبات التغيرات الأخرى في المعادلة (2) ما عدى التغير في الإنفاق الحكومي.

أي نفترض أن $\Delta a_o = 0$

$\Delta T_o = 0$

$\Delta I_o = 0$

بينما $\Delta G_o \neq 0$

أي أن:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-a_1}\Delta G_o$$

وبالتالي فإن مضاعف الإنفاق الحكومي = $\frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في الإنفاق الحكومي}}$

أو المضاعف = $\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-a_1}$

أو : $\frac{\Delta Y}{\Delta G}$ = $\frac{\textbf{1}}{\textbf{الميل الحدي للادخار}}$ = مقلوب الميل الحدي للادخار

فإذا كانت $a_1 = 0.8$ ⟵ الميل الحدي للادخار = 0.2

وهذا يعني أن $\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{.2} = 5$

أي أن قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي = 5

أي أنه مقابل كل ريال واحد زيادة في الإنفاق الحكومي فإن الدخل يزيد أو يتضاعف خمس مرات الزيادة في الإنفاق الحكومي. (أي يزيد بمقدار خمسة ريال لكل ريال زيادة في الإنفاق الحكومي).

تأكد الآن أنه كلما كانت قيمة الميل الحدي للادخار أكبر (قيمة الميل الحدي للاستهلاك أصغر) كلما كانت قيمة المضاعف أقل. وبالتالي فإن تضاعف الدخل يكون بمقدار أقل (علاقة عكسية، أليس كذلك؟).

(**ب**) **مضاعف الضريبة الثابتة**:

بنفس التحليل والمنطق السابق، فإن مضاعف الضريبة الثابتة يمكن الوصول إليه على النحو الآتي:

$$\Delta Y = \frac{-a_1}{1-a_1}\Delta T_o$$

بعد افتراض ثبات التغيرات الأخرى في المعادلة السابقة

أو مضاعف الضريبة الثابتة = $\dfrac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في الضريبة الثابتة}}$

أو : $$\frac{\Delta Y}{\Delta T_o} = \frac{-a_1}{1-a_1}$$

أو : $$\frac{\Delta Y}{\Delta T_o} = \frac{1}{1-a_1}(-a_1)$$

أي أن مضاعف الضريبة الثابتة يساوي سالب الميل الحدي للاستهلاك مضروباً في قيمة المضاعف $\left(\frac{1}{1-a_1}\right)$

ومن مثالنا السابق فإن مضاعف الضريبة الثابتة هو:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T_o} = \frac{-0.8}{1-.8} = \frac{-.8}{.2} = -4$$

أي أنه مع كل زيادة في الضريبة الثابتة بمقدار ريال واحد، فإن هذا يؤدي إلى انخفاض الدخل بمقدار أربعة أمثال الزيادة في الضريبة الثابتة.

هذه النتيجة واضحة لأن زيادة الضرائب الثابتة تؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح (Y_d) وهذا يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك من خلال دالة الاستهلاك وبمقدار (a_1T_o).

إن انخفاض الاستهلاك يؤدي إلى انخفاض متراكم في الطلب الكلي (الإنفاق الكلي).

كذلك، فإن انخفاض الإنفاق الكلي يؤدي إلى انخفاض متراكم في الدخل وهكذا.

من ناحية أخرى، لاحظ أن قيمة مضاعف الضريبة الثابتة أقل من مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف الإنفاق الاستثماري.

ج) مضاعف الميزانية المتوازنة:

كذلك نستطيع إيجاد مضاعف الميزانية المتوازنة من المعادلة (2) السابقة. ولكن ما هو المقصود أولاً بالميزانية المتوازنة؟

تذكر أن الحكومة تقوم بتمويل الإنفاق الحكومي من خلال الإيرادات العامة للدولة وبالتالي، فإن الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة للدولة تشكل ما يسمى بالميزانية العامة للدولة.

وفي الغالب، فإن الضرائب بأنواعها المختلفة (الثابتة والنسبية وغيرها) تشكل أهم مصدر للإيرادات العامة.

وفي هذه الحالة فإن الميزانية العامة تأخذ أحد صور ثلاث هي:

- الميزانية المتوازنة عندما يكون الإنفاق الحكومي مساوٍ تماماً للضرائب

أو عندما: G = T

- عجز الميزانية عندما يكون G > T
- الميزانية بفائض (فائض الميزانية) عندما يكون T > G

لذلك فإن مضاعف الميزانية المتوازنة يرتبط بالصورة الأولى لها.

ولذلك، فعندما يتغير الإنفاق الحكومي بمقدار معين ويتم تمويل هذا التغير بمقدار مساوٍ تماماً من الضرائب الثابتة في مثالنا هذا، فإننا نعبر عن هذا التغير بالآتي:

$$\Delta G_o = \Delta T_o$$

أي أن الحكومة تمول الزيادة الإضافية في الإنفاق الحكومي (ΔG_o) من خلال فرض ضرائب ثابتة جديدة (ΔT_o)وبمقدار يساوي هذه الزيادة في الإنفاق.

مما سبق نستطيع صياغة معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل على النحو الآتي:

$$\Delta Y = \frac{-a_1}{1-a_1}\Delta T_o + \frac{1}{1-a_1}\Delta G_o$$

هذه الصياغة تعني أن التغير في الدخل يساوي حصيلة التغير في الدخل الناجم عن التغير في الإنفاق الحكومي $\left(\frac{1}{1-a_1}\Delta G\right)$ والتغير في الدخل (بالسالب) الناجم عن التغير في الضرائب الثابتة. $\left(\frac{-a_1}{1-a_1}\Delta T_o\right)$.

ولكن في حالة الميزانية المتوازنة، فإن:

$$\Delta T_o = \Delta G_o$$

وبإدخال هذا الشرط في الصياغة السابقة نجد أن:

$$\Delta Y = \frac{-a_1}{1-a_1}\Delta G_o + \frac{1}{1-a_1}\Delta G_o$$

أو : $$\Delta Y = \left(\frac{1-a_1}{1-a_1}\right)\Delta G_o$$

وبالتالي، فإن مضاعف الميزانية المتوازنة = $\dfrac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في الإنفاق الحكومي}}$

أو : $$\frac{\Delta Y}{\Delta G_o} = \frac{1-a_1}{1-a_1} = 1$$

أي أن مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي واحد صحيح.

وهذا يعني أنه في ظل الميزانية المتوازنة حيث $\Delta G_o = \Delta T_o$ فإن الزيادة في الدخل تساوي تماماً الزيادة في الإنفاق الحكومي وتساوي تماماً الزيادة في الضرائب الثابتة.

أو: $$\Delta Y = \Delta G_o = \Delta T_o$$

ومن ثم فإنه في حالة الميزانية المتوازنة لا توجد زيادة مضاعفة في الدخل.

مثال:

دعنا نفترض أن الحكومة قررت زيادة إنفاقها الحكومي بمقدار 100 مليون ريال $(\Delta G_o = 100)$، وقررت تمويل هذا الإنفاق الزائد بفرض ضرائب جديدة تساوي 100 مليون ريال $(\Delta T_o = 100)$.

أحسب التغير في الدخل في هذه الحالة؟ علماً أن $a_1 = .8$

عرفنا أن التغير في الدخل في حالة الميزانية المتوازنة هو :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-a_1}\Delta G_o - \frac{a_1}{1-a_1}\Delta T_o$$

$$\Delta Y = 5(100) - 4(100) = 100$$

أي أن التغير في الدخل = التغير في الإنفاق الحكومي = التغير في الضرائب.

أو : $$\Delta Y = \Delta G_o = \Delta T_o$$

ثانياً – مضاعف الإنفاق الاستثماري:

بما أن :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-a_1}\Delta I_o$$

بافتراض ثبات التغيرات الأخرى في تحديد المستوى التوازني للدخل السابق.

أو : $\Delta a_o = \Delta T_o = \Delta G_o = 0$

إذن مضاعف الإنفاق الاستثماري = التغير في الدخل ÷ التغير في الاستثمار التلقائي

أو : $\frac{\Delta Y}{\Delta I_o} = \frac{1}{1-a_1}$

لاحظ أن قيمة مضاعف الإنفاق الاستثماري= $\frac{1}{1-a_1}$ هي نفسها قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي.

أي أن زيادة ريال واحد في الاستثمار التلقائي تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل مقدارها $\frac{1}{1-a_1}$

فإذا كانت $a_1 = .75$ مثلاً فإن

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I_o} = 4$$

أي أن الدخل سيتضاعف أربع مرات الزيادة في الاستثمار التلقائي.

ثالثاً – مضاعف الاستهلاك التلقائي (a_o) :

مضاعف الاستهلاك التلقائي = التغير في الدخل ÷ التغير في الاستهلاك التلقائي

أو : $\frac{\Delta Y}{\Delta a_o} = \frac{1}{1-a_1}$

(5) **العوامل المؤثرة على مضاعف الإنفاق الكلي**:

تذكر أن مضاعف الإنفاق الكلي هو: **التغير في الدخل ÷ التغير في أي عنصر من عناصر الإنفاق الكلي**

ومن معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل المكتوبة في صورة تغيرات وجدنا أنها:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-a_1}\left[\Delta a_o - a_1\Delta T_o + \Delta I_o + \Delta G_o\right]$$

ومن تلك المعادلة نجد أن قيمة المضاعف وبالتالي حجم أثر المضاعف على تغير الدخل يعتمد على عنصرين رئيسيين هما:

(أ) قيمة الميل الحدي للاستهلاك $a_1 = (MPC)$ ، فكلما كانت قيمة الميل للاستهلاك كبيرة، كانت قيمة المضاعف كبيرة وبالتالي كلما كان التغير في الدخل أكبر.

لاحظ أن قيمة MPC تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح. وكلما اقترب MPC من الواحد الصحيح كلما كانت قيمة المضاعف كبيرة.

دعنا نفترض أن MPC يأخذ ثلاث قيم هي .5 ,.8 ,1 ، أحسب قيمة مضاعف الإنفاق الكلي؟

$$\frac{1}{1-1} = \infty \text{ ، } \frac{1}{1-.8} = 5 \text{ ، } \frac{1}{1-\frac{1}{2}} = 2$$

(ب) حجم التغير في أي عنصر من عناصر الإنفاق الكلي I_o ، G_o ، T_o, a_o . وكلما كان هذا التغير كبيراً كان أثره على الدخل التوازني أكبر وهكذا.

(5) **أهمية المضاعف**:

إن فكرة مضاعف الإنفاق الكلي له أهمية كبيرة في تحليل سياسات الاقتصاد الكلي. ومن أبرز تطبيقات المضاعف ما يلي:

- يعتبر المضاعف وسيلة هامة في تحليل أثر السياسات المالية والنقدية على الدخل التوازني. حيث يمكننا من تحديد حجم التغير في عناصر السياسات المالية اللازمة لإحداث تغيير مرغوب في الدخل التوازني.
- وفي مكان مناسب نقدم بعض التطبيقات التوضيحية لهذه الفقرة وخاصة عند مناقشة الفجوة التضخمية والفجوة الركودية.
- المضاعف مهم في حساب التغيرات المختلفة للدخل التوازني بصورة عامة.

(4. 3. 1) المضاعف وتوازن الدخل: **(تطبيقات)**

- من أجل توضيح أثر المضاعف على توازن الدخل في اقتصاد مغلق سوف نقدم حالتين تطبيقيتين:
  - الحالة الأولى تتعلق بتوضيح توازن الدخل في ظل نموذج اقتصادي كلي يؤدي فيه القطاع الحكومي دوراً مؤثراً على الدخل من خلال الإنفاق الحكومي والضرائب الثابتة وتلكم السياسات المعروفة بالسياسات المالية.

- الحالة الثانية تتعلق بتقديم نموذج كلي لتوضيح ظاهرة لغز الادخار (Saving Paradox) .

أ – التطبيق الأول:

دعنا نفترض أن أمامنا مجموعة المعادلات السلوكية التي تصف نموذج الاقتصاد الكلي الآتية:

$$C = 150 + .75\, y_d$$
$$Y_d = Y - T_o$$
$$G_o = 100$$
$$I_o = 100$$

والمطلوب ما يلي:

إيجاد الدخل التوازني والاستهلاك والادخار في الحالات الآتية؟

a – غياب الدور الحكومي (القطاع الحكومي) $\Leftarrow$ $T_o = 0, G_o = 0$

b – إضافة الدور الحكومي من خلال الإنفاق الكلي بمقدار 100 مليون ريال $(G_o = 100)$ وتمويله بالكامل من خلال فرض ضرائب ثابتة = 100 مليون $(T_o = 100)$.

c – إيجاد الدخل التوازني في ظل تمويل جزئي من الضرائب للإنفاق الحكومي مقداره 50 مليون ريال $(T_o = 50)$.

d – غياب الضرائب الثابتة $(T_o = 0)$ وتمويل الإنفاق الحكومي من مصادر غير ضريبية؟

الحل :

(a) حالة غياب القطاع الحكومي:

$$T_o = o\ ,\ G_o = 0$$

- تذكر أن معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل التي تحصلنا عليها حسابياً هي:

$$Y = \frac{1}{1-a_1}\left[a_o - a_1 T_o + I_o + G_o\right]$$

ولكن في حالة غياب القطاع الحكومي، فإن المعادلة تصبح:

$$Y = \frac{1}{1-a_1}\left[a_o + I_o\right]$$

حيث : $T_o = G_o = 0$

إذن الدخل التوازني هو:

$$Y=\frac{1}{1-.75}[150+100]$$

أو : مليون ريال $Y = 4\ [250] = 1000$

- الاستهلاك عند الدخل التوازني هو:

مليون ريال $C = 150 + .75\ (1000) = 900$

- وكذلك الادخار هو:

$$S = Y - C = 1000 - 900 = 100$$

b – حالة $G_o = T_o = 100$ (حالة إضافة القطاع الحكومي).

- يلاحظ أن هذه الحالة تمثل حالة سياسة الميزانية المتوازنة حيث يتم تمويل الإنفاق الحكومي بمقدار من الضرائب الثابتة مساوٍ تماماً لحجم الإنفاق الحكومي.

- الدخل التوازني هو:

$$Y\frac{1}{1-.75}[150-.75(100)+100+100]$$

مليون ريال $Y = \frac{1}{.25}[275] = (275) = 1100$

- الاستهلاك هو:

مليون ريال $C = 150 + .75\ (1100 - 100) = 900$

- الادخار هو:

$$S = Y - C = (1100 - 100) - 900 = 100$$

- شرط التوازن:

الحقن = التسرب

$$S + T = I + G$$

أو : $100 + 100 = 100 + 100$

$$200 = 200$$

- أو شرط التوازن:

$$1100 = 900 + 100 + 100$$

- مضاعف الميزانية المتوازنة:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G_o}=\frac{1-a_1}{1-a_1}=\frac{.25}{.25}=1$$

– نستطيع الحصول على حجم التغير في الدخل التوازني من خلال الآتي:

$$\Delta Y=\frac{1}{1-a_1}\Delta G-\frac{a_1}{1-a}\bullet\Delta T_o$$

$$= 4\ (100) - 3\ (\ 100) = 100$$

وهذا يعني أن :

$$\Delta Y=\Delta G_o=\Delta T_o=100$$

وهذا لا يحدث إلا في حالة توازن الموازنة.

ومن ثم فإن الدخل التوازني الجديد هو:

$$1100=1000+100=Y+\Delta Y$$ مليوناً

c – حالة التمويل الجزئي للإنفاق الحكومي:

$$T_o = 50,\ G_o = 100$$

– الدخل التوازني:

$$Y = 4\ [150 - .75\ (50) + 100 + 100]$$

$$= 4\ [312.5] = 1250$$ مليون ريال

– الاستهلاك هو:

$$C = 150 + .75\ (1250 - 50) = 1050$$

– الادخار هو:

$$S = Y - C = (1250 - 50) - 1050 = 150$$

حيث: مضاعف الإنفاق الحكومي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G_o}=\frac{1}{.25}=4$$

d – حالة غياب الضرائب الثابتة ⟵ $T_o = 0$

يلاحظ في هذه الحالة أن الحكومة لم تعتمد على فرض ضرائب ثابتة لتمويل إنفاقها الحكومي كلياً أو جزئياً، حيث ألغت الضرائب الثابتة واعتمدت على مصادر أخرى للتمويل ليس هناك ضرورة أن تظهر في هذا النموذج.

- الدخل التوازني هو:

$Y = 4\ [150 - .75\ (0) + 100 + 100]$

$= 4\ (350)$ 1400 مليون ريال

- الاستهلاك هو:

$C = 150 + .75\ (1400 - 0) = 1200$ مليون ريال

حيث $Y_d = Y$ لأن $T_o = 0$

- الادخار هو :

$S = Y - C = 1400 - 1200 = 200$

النتائج:

1- نلاحظ أن قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي في حالة d/c = 4 .
2- نلاحظ أن قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي في حالة (b) = 1 وهي حالة مضاعف الميزانية المتوازنة.
3- يلاحظ أن الدخل التوازني في حالة الميزانية المتوازنة لم يتضاعف إلا مرة واحدة مقارنة بمستوى الدخل التوازني في الحالة (a) وهي (حالة غياب الدور الحكومي). ويعود السبب إلى أن مضاعف الميزانية المتوازنة = 1 وبالتالي فإن:

$$\Delta Y = \Delta G_o = \Delta T_o$$

$$100 = 100 = 100$$

حيث الدخل التوازني في الحالة (a) = 1000 (حالة غياب الدور الحكومي) والدخل التوازني في حالة الميزانية المتوازنة (b) = 1100

⇐ التغير في الدخل 100 = 1000- 1100 = ΔY

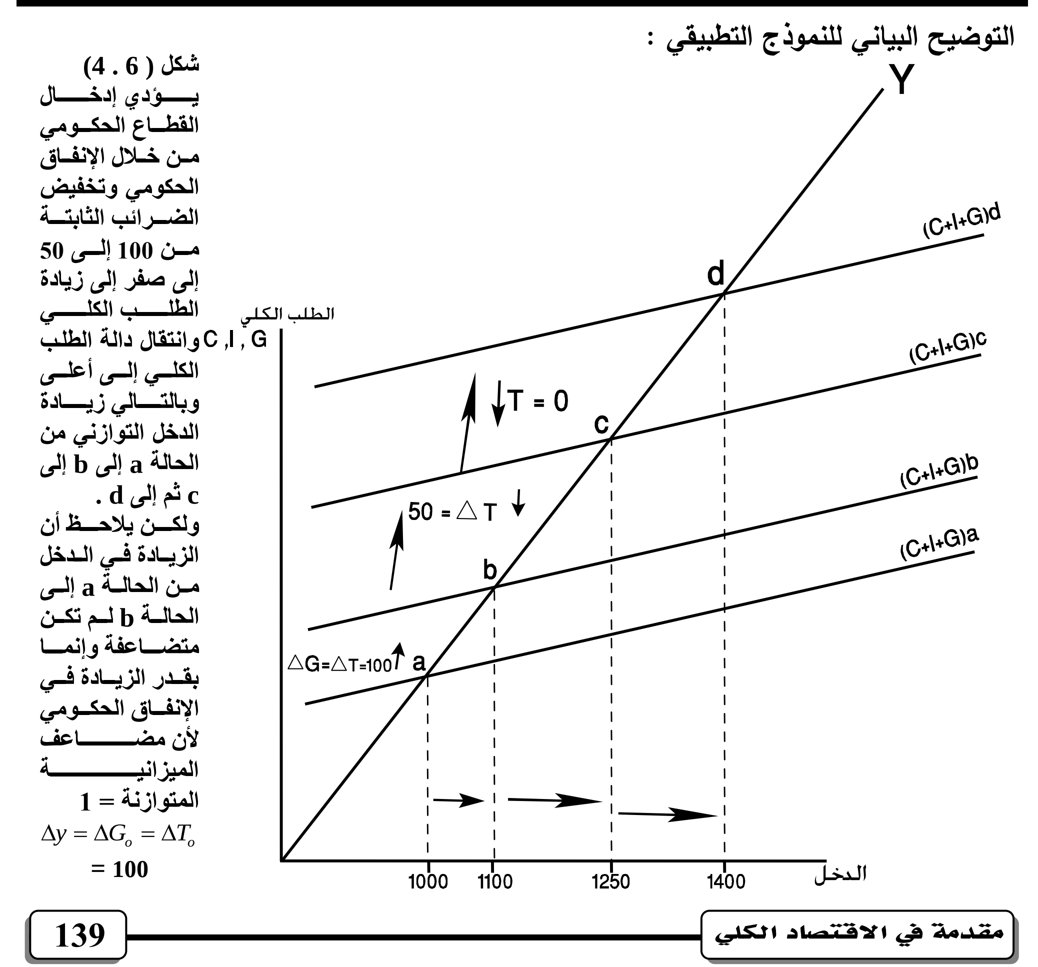
4- يلاحظ أن الدخل التوازني قد ارتفع من 1000 مليون ريال في حالة غياب القطاع الحكومي إلى 1100 مليون ريال في حالة سياسة الميزانية المتوازنة (حالة b) . ثم ارتفع الدخل التوازني إلى 1250 مليون ريال في حالة انخفاض الضريبة الثابتة إلى (50) مليون ريال (حالة c) ثم ارتفع الدخل إلى 1400 في حالة انخفاض الضريبة إلى الصفر. ويعود السبب في ارتفاع الدخل التوازني في الحالات الثلاث إلى الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب الثابتة حتى وصلت إلى الصفر في هذا المثال. ذلك أن انخفاض الضرائب يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح وبالتالي ارتفاع الاستهلاك فارتفاع الطلب الكلي الذي يؤدي إلى زيادة الدخل التوازني.

5- إن جدول (4.5) يلخص الحالات السابقة ونتائجها.

جدول (4.5) المضاعف وتوازن الدخل والدور الحكومي (تلخيص النتائج):

الحالات	Y	C	S	G_o	T_o	I_o	AD C+I+G
a: توازن الدخل في غياب الدور الحكومي $T_o = G_o = 0$	1000	900	100	Zero	Zero	100	1000
b: الدور الحكومي في إطار الميزانية المتوازنة: $T_o=G_p= 100$	1100	900	100	100	100	100	1100
c: الدور الحكومي في ظل $T_o=50$	1250	1050	150	100	50	100	1250
d: الدور الحكومي في ظل غياب الضرائب الثابتة $T_o = 0$	1400	1200	200	100	Zero	100	1400

التوضيح البياني للنموذج التطبيقي :



شكل (4 . 6)
يؤدي إدخال القطاع الحكومي من خلال الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب الثابتة من 100 إلى 50 إلى صفر إلى زيادة الطلب الكلي وانتقال دالة الطلب الكلي إلى أعلى وبالتالي زيادة الدخل التوازني من الحالة a إلى b إلى c ثم إلى d . ولكن يلاحظ أن الزيادة في الدخل من الحالة a إلى الحالة b لم تكن متضاعفة وإنما بقدر الزيادة في الإنفاق الحكومي لأن مضاعف الميزانية المتوازنة = 1

$$\Delta y = \Delta G_o = \Delta T_o$$

= 100

(ب) التطبيق الثاني:

المضاعف ولغز الادخار وتوازن الدخل :

دعنا نفترض أن النموذج الاقتصادي الكلي لمجتمع ما هو:

$$C = 100 + .9\, y_d$$
$$T_o = 0$$
$$G_o = 150$$
$$I_o = 200$$

والمطلوب ما يلي؟:

1- حساب الدخل التوازني وفقاً لهذا النموذج؟

2- حساب حجم الادخار.

3- إيجاد قيمة المضاعف (مضاعف الإنفاق الكلي).

4- إيجاد كل من الدخل التوازني والادخار عند مستوى الدخل التوازني في الحالتين التاليتين لدالة الاستهلاك:

أ - $C = 50 + .9\, y_d$

ب - $C = 100 + .5\, y_d$

5- تفسير النتائج التي تحصل عليها في الحالتين أ/ب وعلاقة ذلك بلغز الادخار؟ وتوضيح ذلك بيانياً؟

الحل:

معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل التي تحصلنا عليها سابقاً:

$$Y = \frac{1}{1-a_1}\left[a_o - a_1 T_o + I_o + G_o\right]$$

أو : $Y = \frac{1}{1-.9}(100 - .9(0) + 200 + 150)$

مليون ريال $Y = 10\ (450) = 4500$

- الاستهلاك هو:

مليون ريال $C = 100 + .9\ (4500) = 4150$

- حجم الادخار عند المستوى التوازني للدخل هو:

$$S = Y - C = 4500 - 4150 = 350$$

- مضاعف الإنفاق الكلي = $\frac{1}{1-a_1} = \frac{1}{.1} = 10$

- الدخل التوازني في الحالتين أ ، ب لدالة الاستهلاك :

- نلاحظ أن دالة الاستهلاك في الحالة (أ) تختلف عن دالة الاستهلاك الأصلية فيما يتعلق بالاستهلاك التلقائي (a_o).

حيث يعكس هذا الاختلاف رغبة هذا المجتمع في تخفيض الاستهلاك التلقائي بمقدار 50 مليون من أجل زيادة حجم الادخار أي أن المجتمع قرر تخفيض الاستهلاك التلقائي من أجل زيادة حجم الادخار.

- كذلك يلاحظ أن المجتمع يرغب في زيادة حجم الادخار في الحالة (ب) من خلال تخفيض الميل الحدي للاستهلاك (a_1). حيث أصبح في الحالة ب = (.5) وهو أقل من (.9) في الحالة الأصلية.

إن انخفاض الميل الحدي للاستهلاك يعني زيادة الميل الحدي للادخار من (.1) في الحالة الأصلية إلى (.5) في الحالة ب.

- لذلك، عندما نحسب الدخل التوازني في هاتين الحالتين، ينبغي أن لا ننسى ماذا تعني النتائج التي نحصل عليها بالنسبة لظاهرة لغز الادخار.

- إذن الدخل التوازني في الحالة (أ) هو:

$$Y = \frac{1}{1-.9}(50-.9(0)+200+150)$$

$$= \frac{1}{.1}(400)$$

$$= 10\ (400) = 4000$$

- الاستهلاك هو:

$$C = 50 + .9\ (4000) = 3650$$

- ويكون حجم الادخار في الحالة (أ) هو:

$$S = Y - C = 4000 - 3650 = 350$$

الدخل التوازني في الحالة (ب) هو:

$$Y = \frac{1}{1-a_1}(a_o - a_1 T_o + I_o + G_o)$$

أو : $Y = \frac{1}{1-\frac{1}{2}}\left(100 - \frac{1}{2}(0) + 200 + 150\right)$

مليون $Y = \frac{1}{\frac{1}{2}}(450) = 2(450) = 900$

– الاستهلاك هو:

C = 100 + ½ (900) = 550

– ويكون حجم الادخار في الحالة (ب) هو:

S = Y – C = 900 – 550 = 350

– قيمة المضاعف = $\frac{1}{1-a_1} = \frac{1}{1-\frac{1}{2}} = \frac{1}{\frac{1}{2}} = 2$

ومن أجل تفسير النتائج التي تحصلنا عليها، دعنا نلخص تلك النتائج أولاً في جدول (4.6) .

جدول (4 . 6) : المضاعف وتوازن الدخل ولغز الادخار (تلخيص).

الحالات	الدخل التوازني Y	الاستهلاك C	حجم الادخار S	قيمة المضاعف
الحالة الأصلية (الأولى)	4500	4150	350	10
الحالة (أ)	4000	3650	350	10
الحالة (ب)	900	550	350	2

النتـــائـج:

1 – الدخل التوازني انخفض من (4500) في الحالة الأصلية إلى (4000) في الحالة (أ) بسبب رغبة المجتمع في تخفيض الاستهلاك التلقائي بمقدار 50 مليون من أجل زيادة حجم الادخار بمقدار (50) مليون ريال.

حيث أدى انخفاض الاستهلاك التلقائي إلى انخفاض الطلب الكلي وبالتالي انخفاض الدخل التوازني.

وبالرغم من انخفاض الدخل التوازني إلا أن الادخار ظل ثابتاً عند مستواه السابق في الحالة الأصلية (350)

وقد تحصلنا على هذه النتيجة بالرغم من انخفاض الدخل التوازني بمقدار 500 مليون وانخفاض الاستهلاك بمقدار 500 مليون مقارنة بالحالة الأصلية.

- إذن يوجد هنا تناقض وهو ثبات الادخار بالرغم من انخفاض الاستهلاك وانخفاض الدخل التوازني وثبات قيمة المضاعف = 10. وهذه هي الظاهرة التي تعرف بظاهرة لغز الادخار.

2 – ويمكننا استنتاج ظاهرة لغز الادخار، من خلال مقارنة نتائج الحالة (ب) مع نتائج الحالة الأصلية الأولية. حيث نلاحظ انخفاض الدخل التوازني بمقدار 3600 مليون من 4500 في الحالة الأصلية إلى 900 مليون في الحالة ب.

كذلك انخفاض الاستهلاك بمقدار 3600 مليون من 4150 في الحالة الأصلية إلى 550 في الحالة (ب).

ومع ذلك فقد ظل حجم الادخار ثابتاً عند مستواه السابق في الحالة الأصلية أو في الحالة (أ) = 350 مليون ريال.

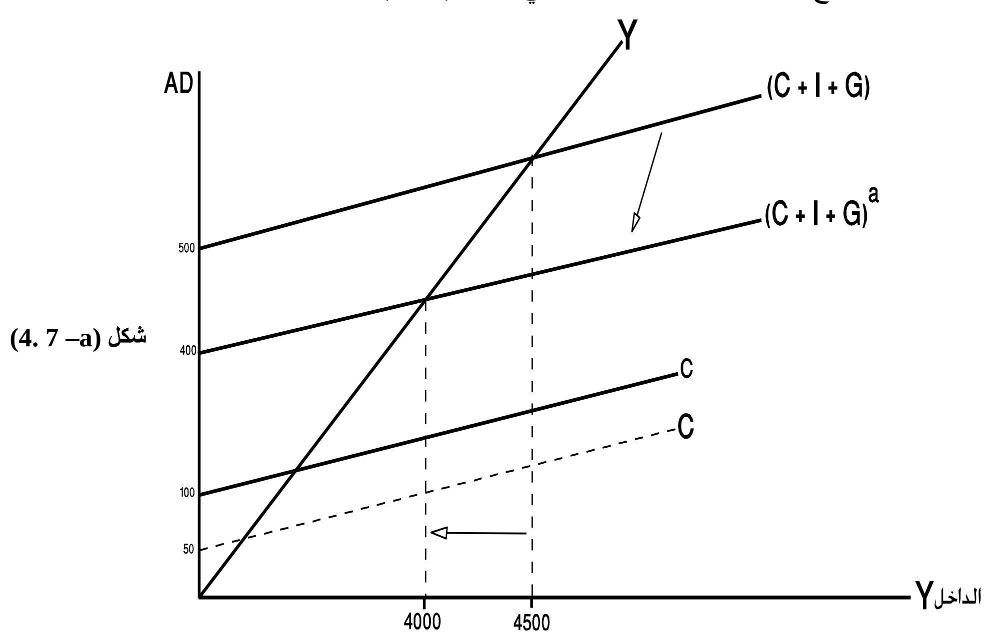
ومرة أخرى فإن وقوع هذه الحالة إنما تعكس وجود ظاهرة لغز الادخار.

لاحظ أيضاً أن المجتمع في الحالة (ب) قرر تخفيض حجم الاستهلاك من أجل زيادة حجم الادخار وذلك من خلال زيادة الميل الحدي للادخار إلى ½ بدلاً عن (.1) في الحالة الأصلية.

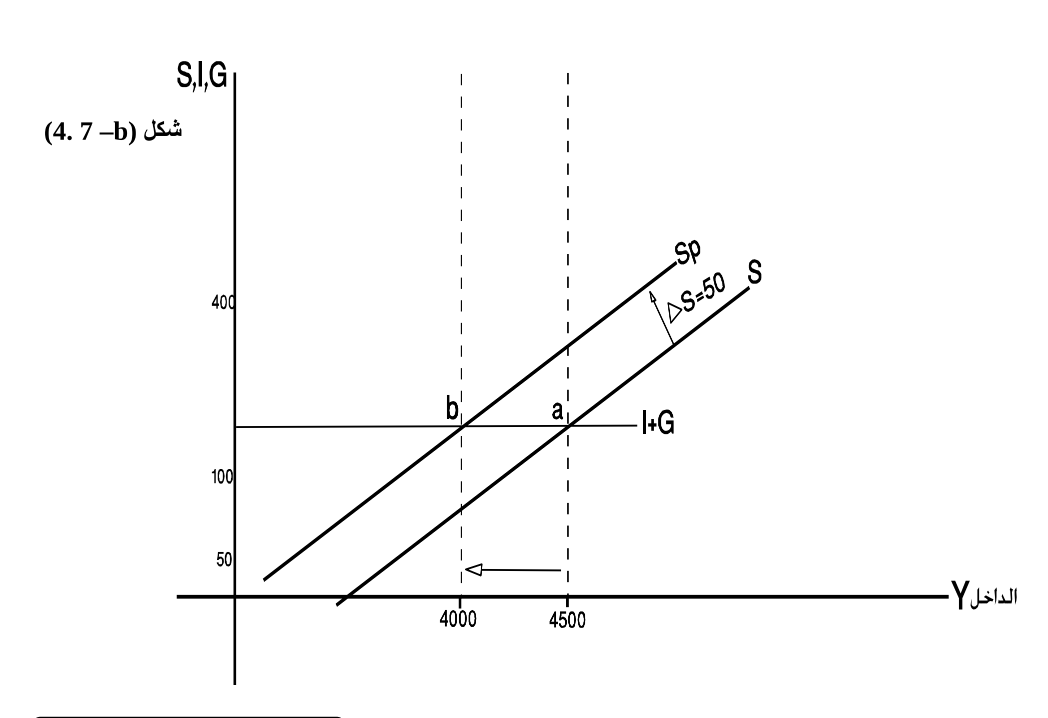
وقد أدى هذا الأمر إلى انخفاض قيمة المضاعف من (10) إلى (2) في الحالة (ب). وقد أدى هذا الأمر (انخفاض قيمة المضاعف) إلى انخفاض كبير في الدخل التوازني ومع ذلك فقد ظل حجم الادخار ثابتاً.

الخلاصة : إن ظاهرة لغز الادخار تحدث عندما يظل حجم الادخار ثابتاً عند مستوياته السابقة بالرغم من رغبة المجتمع في زيادة حجم الادخار سواء من خلال تخفيض حجم الاستهلاك التلقائي (a_o) أو من خلال زيادة الميل الحدي للادخار وتخفيض قيمة المضاعف بالتالي.

دعنا الآن نوضح ظاهرة لغز الادخار بيانياً في شكل (4 .7)



شكل (4. 7 –a)



شكل (4. 7 –b)

تفسير شكل (4 .7) :

تنتقل دالة الطلب الكلي في الحالة الأصلية (C + I + G) إلى أسفل إلى (C + I+G) في ظل ثبات ميل منحنى الطلب الكلي لأن ميل دالة الاستهلاك ثابت، لأن التغير في الادخار تم من خلال تخفيض حجم الاستهلاك التلقائي (a_o).

لاحظ أن القاطع الرأسي لدالة الطلب الكلي قد انخفض من 450 إلى 400 بسبب انخفاض الاستهلاك التلقائي من 100 إلى 50.

أما الرسم الأسفل (b 4.7) فيوضح أن زيادة الادخار المرغوب بمقدار (50) أدى إلى انتقال منحنى الادخار إلى أعلى (S_p) بصورة موازية للمنحنى (S) الأصلي.

وبالتالي لم يتغير ميل منحنى الادخار وإنما تغيرت نقطة تقاطع هذا المنحنى مع منحنى (I+G) من النقطة a إلى النقطة (b) عند مستوى توازني للدخل أقل وعند مستوى ثابت من الادخار عند هذا المستوى وفي ظل ثبات الميل الحدي للادخار وبالتالي ثبات قيمة المضاعف.

لغز الادخار بيانياً (الحالة ب)

انظر شكل (4. 8. a)

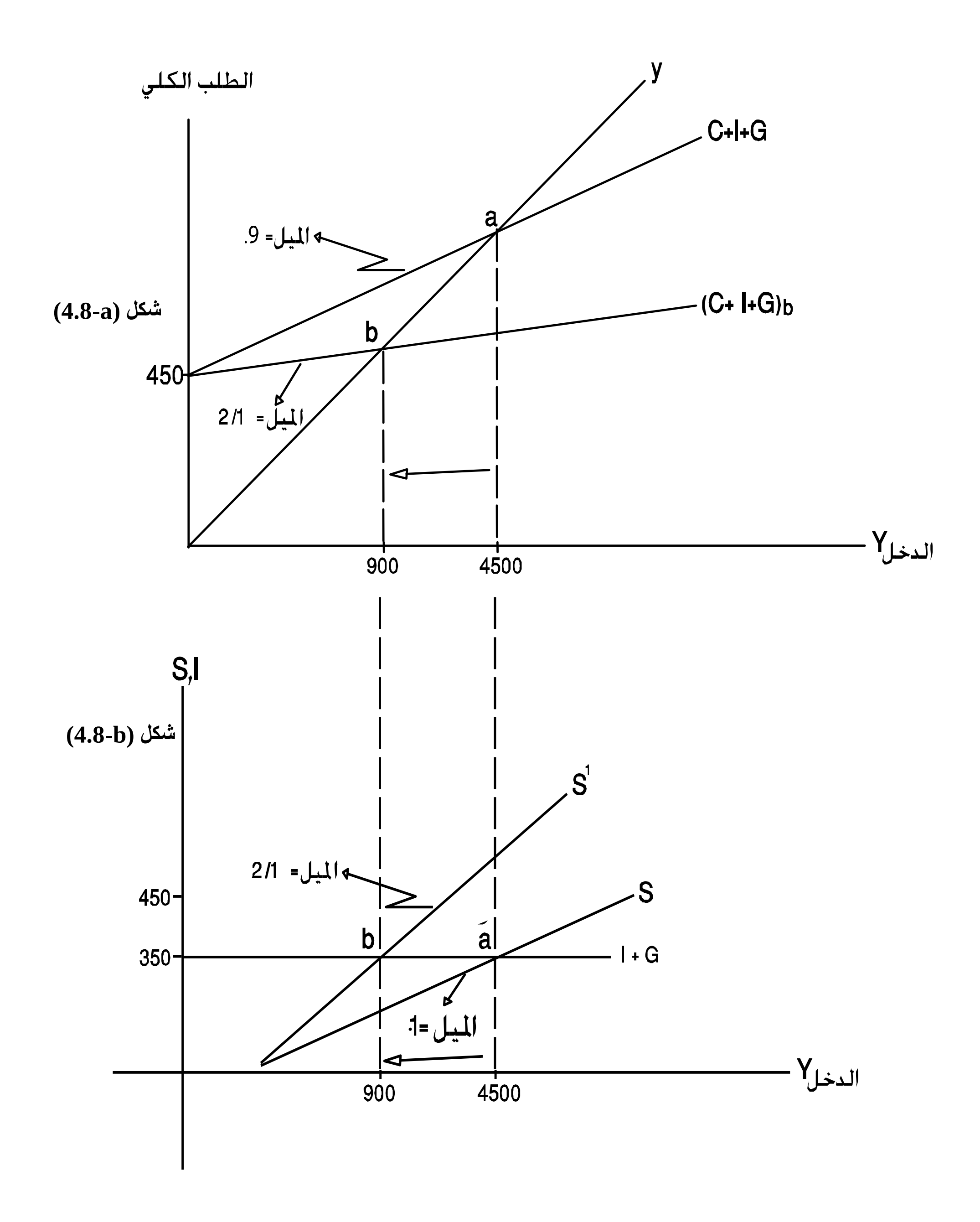
تفسير الشكل:

في الرسم الأعلى (4. 8. a) يظل القاطع الرأسي لدالة الطلب الكلي كما هو عند (450) ، ولكن ميل دالة الطلب الكلي يتغير حيث ينخفض الميل من (9.) إلى (½).

وهذا بسبب انخفاض ميل دالة الاستهلاك(انخفاض الميل الحدي للاستهلاك من(9.) إلى(½).

ويؤدي انخفاض ميل دالة الطلب الكلي إلى استدارة منحنى الطلب إلى أسفل إلى (C+I+G)b قاطعاً خط الدخل عند النقطة (b) وعند مستوى توازني أقل.

أما الرسم الأسفل (4. 8. b) يوضح أن زيادة الميل الحدي للادخار من (1.) إلى (½) (من أجل زيادة حجم الادخار المرغوب) يؤدي إلى زيادة ميل منحنى الادخار واستدارة المنحنى إلى أعلى (S) ، ولكنه يقطع المنحنى (I+G) عند النقطة (b) وعند مستوى توازني أقل 900 في ظل ثبات الادخار عند 350.



الطلب الكلي
y
C+I+G
a
الميل= 9.
شكل (4.8-a)
(C+ I+G)b
b
450
الميل= 2/1
Y الدخل
900
4500
S,I
شكل (4.8-b)
S1
الميل= 2/1
450
S
b
a
350
I + G
الميل =1:
Y الدخل
900
4500

(4.4) المصطلحات

- الحقن: يمثل الاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات (الطلب الكلي).
- التسرب: يمثل الادخار والضرائب والواردات (التصرف في الدخل/ العرض الكلي).
- الاقتصاد المغلق: أي ذلك الذي يتكون من ثلاثة قطاعات هي القطاع الاستهلاكي والقطاع الإنتاجي والقطاع الحكومي.
- الدخل الكامن: ذلك المستوى من الدخل الذي يحققه المجتمع عند حالة التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية.
- الدخل الفعلي: ذلك المستوى من الدخل الذي يتحقق عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد.
- مضاعف الإنفاق الكلي: هو عبارة عن عدد مرات الزيادة أو النقصان في الدخل الناجمة عن زيادة أو نقصان في أحد عناصر الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) بمقدار معين.
- لغز الادخار: تنشأ هذه الظاهرة عندما يرغب أي مجتمع في حجم أكبر من الادخار ولكنه في الأخير ينتهي إلى ادخار نفس المستوى السابق من الادخار.

أسئلة للمراجعة

أولاً – أسئلة الصواب والخطأ:

بين مدى صحة العبارات الآتية مع التعليل:

(1) عند الدخل التوازني: العرض الكلي > الطلب الكلي.

(2) هناك ثلاثة مجالات تتسرب من الدخل وتخرج عن دورة النشاط الاقتصادي وهي: الادخار، والضرائب، والصادرات.

(3) مضاعف الإنفاق الحكومي = مضاعف الاستثمار = مقلوب الميل الحدي للاستهلاك.

(4) مضاعف الإنفاق الكلي عبارة عن مقلوب الميل الحدي للاستهلاك في الاقتصاد المغلق.

(5) هناك علاقة تربط بين نسبة الميل الحدي للادخار وحجم التغير في الدخل طردية.

(6) مضاعف الميزانية المتوازنة يكون أكبر من الواحد الصحيح مهما كانت قيمة الميل الحدي للاستهلاك.

(7) انخفاض ميل دالة الطلب الكلي يؤدي إلى استدارة منحنى الطلب إلى أعلى.

(8) فرض ضريبة بمقدار ثابت يكون تأثيرها على مستوى الدخل المحلي أقل من تأثير قيام الحكومة بإنفاق يساوي حجم الضريبة.

ثانياً – أسئلة الاختيار المتعدد:

- حدد الإجابة الصحيحة مما يلي:-

(1) قيمة مضاعف اقتصاد ذي ثلاث قطاعات بضريبة نسبية هي:

(1) $\frac{1}{1-a_1}$ (2) $\frac{1}{1-a_1}$

(3) $\frac{1}{1-a_1(1-t)}$ (4) $\frac{1}{1-a_1-I_1}$

(2) إذا كان الإنفاق الحكومي أكبر من الضرائب فإن توازن الدخل المحلي يتطلب أن يكون:

1- الاستثمار أكبر من الادخار.

2- الادخار أكبر من الاستثمار.

3- الاستثمار يساوي الادخار.

4- لا علاقة للاستثمار والادخار بهذه الحالة.

(3) مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي:

1 - $\frac{a_1}{1-a_1}$ 2 - $\frac{1}{1-a_1}$

3 - $\frac{1}{1-a_1(1-t)}$ 4- $\frac{1-a_1}{1-a_1}$

(4) الميل الحدي للاستهلاك يساوي (.80) ومعدل الضريبة (.10) إذ المضاعف يساوي:

1 - (3) 2 - (3.25) 3 - (4) 4- (3.57)

(5) إذا كان مضاعف الضريبة النسبية يساوي (3.57) فإن:

1- الميل الحدي للاستهلاك يساوي (.8).

2- معدل الضريبة يساوي (0.1)

3- جميع ما ذكر أعلا هذا.

4- لا شيء مما ذكر أعلا هذا.

(6) إذا كانت دالة الاستهلاك (C = 50 + 0.80y) ودالة الاستثمار I =25+0.10y فإن مستوى الدخل التوازني يساوي:

1 - (2000) مليون ريال 3- (750) مليون ريال.

2 - (1200) مليون ريال 4- (1600) مليون ريال.

(7) الميل المتوسط للادخار يساوي:

1- التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل.

2- (1- الميل الحدي للاستهلاك).

3- الادخار مقسوماً على الدخل.

4- جميع الإجابات السابقة خطأ.

(8) توضح دالة الاستهلاك العلاقة بين:

1- الاستهلاك والادخار.

2- أسعار السلع والكميات المختلفة.

3- الدخل والاستهلاك.

4- لا شيء مما ذكر أعلاه.

(9) المضاعف في حالة الاستثمار التبعي:

1- أصغر من المضاعف في حالة الاستثمار التلقائي.

2- مقلوب الميل الحدي للادخار.

3- أكبر من المضاعف في حالة الاستثمار التلقائي.

4- (1- الميل الحدي للادخار).

ثالثاً – الأسئلة المقالية:

(1) مستوى الدخل التوازني يعتمد على عناصر الإنفاق الكلي؟ وضح تلك العناصر.

(2) عرف ماذا يقصد بمضاعف الإنفاق الكلي؟ وخصائصه؟

(3) ما هو المقصود بمضاعف الميزانية المتوازنة؟

(4) إذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي 0.9 ونقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع المحور الرأسي يساوي (300) مليون ريال والإنفاق الحكومي والضريبة والاستثمار التلقائي (100) مليون ريال لكل منهم:

1- اشتق دالة الادخار.

2- مستعيناً بالرسم، أوجد قيمة كل من الدخل والادخار والاستهلاك.

3- افترض زيادة في الإنفاق الحكومي بمقدار (50) مليون ريال هل يتغير الاستهلاك؟

4- هل يوجد فرق بين فرض ضريبة نسبية أو فرض ضريبة ثابتة من حيث تأثيرها على مستوى الدخل.

رابعاً – التمارين:

(1) إذا توفرت البيانات الآتية عن الاقتصاد اليمني:

دالة الاستهلاك $C = 150 + ,80Y^d$

دالة الاستثمار $I = 200 + ,05Y$

حدد على ضوء البيانات السابقة ما يلي:

1- مستوى الدخل التوازني ومستوى الاستهلاك المناظر له.

2- مستوى الاستثمار الذي يحقق التوازن بين الادخار وتالاستثمار.

3- مستوى الادخار عند وضع التوازن.

4- ارسم دالتي الاستهلاك والادخار ووضح التوازن.

<u>**السؤال الثاني:**</u>

أعطيت لك البيانات التالية عن الاقتصاد اليمني:

1- دالة الاستهلاك $C = 100 + ,8\,y$

2 – الاستثمار $I = 200$

3 – الإنفاق الحكومي $G = 200$

4 – الضرائب $T = 100$

المطلوب: إيجاد القيم التالية:

1- إيجاد معادلة الدخل التوازني وقيمة حجم الدخل التوازني للاقتصاد اليمني؟

2- إيجاد قيمة حجم الاستهلاك والادخار عند الدخل التوازني؟

3- إيجاد مضاعف الإنفاق الحكومي؟ وماذا تعني؟

4- تحقق من شرطي التوازن.

5- إذا زاد الإنفاق الحكومي بمقدار (100 مليون ريال) ما أثر ذلك على مستوى الدخل التوازني؟

6- إذا كان الدخل الكامن هو (3000) ما هي الفجوة التي يعاني منها الاقتصاد وما هو حجمها.

7- ما هو حجم التغير في الإنفاق الحكومي لمعالجة هذه الفجوة؟

السؤال الثالث:

أعطيت لك البيانات والمؤشرات الاقتصادية عن الاقتصاد اليمني:

1 – دالة الاستهلاك $C = 200 + ,8\ y$

2 – حجم الاستثمار $I = 200$

3 – الإنفاق الحكومي $G = 300$

المطلوب : إيجاد القيم التالية:

1) إيجاد معادلة الدخل التوازني وحجم الدخل التوازني للاقتصاد اليمني؟

2) إيجاد قيم حجم الاستهلاك والادخار؟

3) إيجاد مضاعف الإنفاق الحكومي؟ وماذا تعني؟

4) إيجاد التوازن بيانياً؟ والتحقق من شرطي التوازن؟

5) يعاني الاقتصاد نتيجة لبعض السياسات من حالة ركود اقتصادي نتيجة اتخاذ قرار من الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق بمقدار (100 مليون) ريال – بين أثر ذلك على مستوى الدخل التوازني؟ وما رأيك في هذا الإجراء – هل تراه مناسباً؟ ولماذا؟

السؤال الرابع:

إذا كان الميل الحدي للاستهلاك (.8) والاستهلاك التلقائي (200) والاستثمار التلقائي (800) والإنفاق الحكومي (400) في الاقتصاد اليمني.

والمطلوب:

1- معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل.

2- الدخل التوازني والاستهلاك والادخار.

3- الدخل التوازني إذا زاد الإنفاق الحكومي بمقدار (100).

4- التوضيح البياني لمستوى التوازن الأول والجديد.

5- إذا كان الدخل الكامن (8000) ما نوع الفجوة الاقتصادية وكيف يمكن معالجتها.

6- ما مقدار التغير في الإنفاق الحكومي اللازم لإغلاق الفجوة.

السؤال الخامس:

أفترض أنك حصلت على البيانات التالية الموضحة في الجدول الآتي:

السنوات	P المستوى العام للأسعار	Y الدخل (الناتج)	C الاستهلاك	S الادخار	I الاستثمار	AD الطلب الكلي
1	100	3000	3000	?	1000	4000
2	200	5000	?	1000	?	5000
3	400	10000	6600	?	1000	?
4	....	?	?	?	?	?

والمطلوب ما يلي:

1- إملاء الفراغات في الجدول السابق؟
2- حدد الدخل التوازني ووضحه بيانياً؟
3- تأكد من شرط التوازن؟
4- كم عدد القطاعات الاقتصادية التي بدل عليها الجدول السابق.
5- أحسب الناتج الحقيقي (الدخل الحقيقي) باعتبار السنة (1) هي سنة الأساس؟
6- أحسب الدخل للسنة الرابعة إذا زاد الاستثمار بمقدار 200 والميل الحدي للإدخار هو (20%)؟

السؤال السادس:

توفرت لديك البيانات التالية:

السنوات	الدخل (Y)	الاستهلاك (C)	الادخار (S)	الاستثمار (I_0)	الإنفاق الحكومي (G_0)	الطلب الكلي (AD)	الميل المتوسط للاستهلاك	الميل المتوسط للادخار
1	1000	900	-	100	100	1100	-	-
2	1100	-	120	-	-	1180	-	-
3	1200	1060	-	-	-	-	-	-
4	1300	1140	-	-	-	-	-	-
5	1400	-	180	-	-	1420	-	-
6	-	1300	-	-	-	1500	-	-
7	-	2500	-	-	400	-	-	-

والمطلوب ما يلي:

1- أكمل الجدول السابق.
2- ما هو المستوى التوازني للدخل.
3- وضح توازن الدخل بيانياً.
4- ما هو دخل السنة السابعة إذا زاد الإنفاق الحكومي بمقدار 300 وكان مقلوب الميل الحدي للادخار =(5).
5- ما هي العلاقة بين الدخل وكل من الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار.

الفصل الخامس

توازن الدخل في اقتصاد مفتوح

الأهداف التعليمية:

عزيزي القارئ ناقشنا في الفصل الرابع توازن الدخل (الناتج) في اقتصاد مغلق، حيث اقتصر التحليل على دراسة توازن الدخل في ظل ثلاثة قطاعات هي القطاع الاستهلاكي والقطاع الإنتاجي والقطاع الحكومي.

وقد كان الهدف من ذلك هو التبسيط والتدرج في التحليل. ولكن ذلك التحليل ليس كافياً لأن أي اقتصاد لا يمكن أن يكون منعزلاً عن العالم الخارجي.

فالاقتصاد المحلي يجري تعاملات اقتصادية مع العالم الخارجي من خلال الصادرات والواردات السلعية والخدمية ومن خلال تدفقات وحركة رأس المال الذي ينتقل من بلد إلى بلد بحثاً عن الاستثمار والأرباح.

ومن المعلوم أن ميزان المدفوعات هو الميزان الأساسي الذي يبين حركة تعامل الاقتصاد الوطني مع العالم الخارجي. ويبين الميزان التجاري الذي يعد حساباً رئيسياً في ميزان المدفوعات، حركة الصادرات والواردات السلعية والخدمية بين الاقتصادات المختلفة.

لذلك فإن الأهداف التعليمية لهذا الفصل عزيزي القارئ هو تحليل توازن الدخل القومي في اقتصاد مفتوح. حيث سيتم إضافة كل من الصادرات والواردات إلى نموذج الاقتصاد الكلي السابق من أجل تحديد المستوى التوازني للدخل.

وبصورة محددة، فإن هدف الفصل هو تمكين الدارس من فهم واستيعاب الموضوعات التالية:

أولاً – توازن الدخل في اقتصاد مفتوح بأسلوب الطلب الكلي والعرض الكلي.

ثانياً – توازن الدخل بأسلوب الحقن = التسرب.

ثالثاً – مضاعف الاقتصاد المفتوح.

(5 .1) **توازن الدخل القومي في اقتصاد مفتوح**:

(5 .1 .1) **دور الصادرات والواردات في الطلب الكلي**:

ناقشنا في الفصل الثالث دالة الصادرات ودالة الواردات، وأشرنا هناك إلى بعض المحددات الرئيسية لكل من الصادرات و الواردات (راجع الفصل الثالث).

وقد ذكرنا أن الصادرات تمثل جزء من الإنتاج المحلي الموجه للتصدير إلى الخارج. أي أنها تمثل طلباً من العالم الخارجي على جزء من الإنتاج المحلي ، ولذلك فإنها (الصادرات) تمثل جزءاً من الطلب الكلي.

وهذا معناه أن زيادة حجم الصادرات تؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي الذي يؤدي إلى زيادة الدخل (الناتج).

ومن ناحية أخرى فإن الواردات تمثل جزء من إنتاج العالم الخارجي يتم طلبه من قبل المقيمين في الاقتصاد الوطني.

وبمعنى آخر فإن الواردات تمثل جزء من الطلب المحلي على السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي.

وهي بذلك تمثل تسرباً من الدخل يتم تخصيصه لاستيراد السلع والخدمات من الخارج.

أي أن الواردات تؤدي إلى نقص الطلب الكلي على الناتج المحلي، مسبباً بذلك انخفاض الدخل القومي.

لذلك فإن كلاً من الصادرات والواردات تظهران في معادلة الطلب الكلي (الطرف الأيمن من معادلة تعريف توازن الدخل). حيث يتم إضافة الصادرات إلى عناصر الطلب الكلي، بينما يتم طرح الواردات من عناصر الطلب الكلي.

(5 .1 .2) **تحديد توازن الدخل في اقتصاد مفتوح**:

يتكون هيكل الاقتصاد الكلي في هذه الحالة من أربعة قطاعات هي:

- القطاع الاستهلاكي.
- القطاع الإنتاجي.
- القطاع الحكومي.
- القطاع الخارجي.

تذكر أن القطاع الخارجي يتكون من الصادرات والواردات . عرفنا سابقاً أن دالة الصادرات (X) يمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$X = X_o$$

أي أن الصادرات تعتبر متغير تلقائي ، كذلك فإن دالة الواردات هي:

$$M = m_o + m_1 Y$$

حيث M = كمية الواردات السلعية.

m_o = كمية الواردات التلقائية التي لا تعتمد على الدخل

Y = الدخل

m_1y = كمية الواردات التبعية التي تعتمد على تغير الدخل

m_1 = الميل الحدي للواردات

حيث m_1 = التغير في الواردات الناجم عن التغير في الدخل.

أو : $m_1 = \frac{\Delta M}{\Delta Y}$

الآن نستطيع تحديد المستوى التوازني للدخل في اقتصاد مفتوح بطريقتين:

أ – طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي

ب = طريقة الحقن = التسرب.

أ – طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي:

$$AS = AD$$

أو : الإنفاق الكلي = الناتج (Y)

دعنا نفترض أن النموذج الكلي للاقتصاد المفتوح يتكون من مجموعة المعادلات السلوكية الآتية:

(1) معادلة تعريف توازن الدخل:

$$Y = C + I + G + X - M$$

(2) معادلة الاستهلاك:

$$C = a_o + a_1 y_d$$

(3) معادلة تعريف الدخل المتاح:

$$Y_d = Y - T$$

(4) معادلة الضرائب الثابتة: $T = T_o$

(5) معادلة الإنفاق الحكومي التلقائي: $G = G_o$

(6) معادلة الاستثمار التلقائي: $I = I_o$

(7) معادلة الصادرات التلقائية: $X = X_o$

(8) معادلة الواردات $M = m_o + m_1 Y$

نلاحظ أن هناك ثمان معادلات منها ست معادلات سبق أن عرفناها في الفصول السابقة. والجديد في هذا النموذج هو إضافة معادلة الصادرات التلقائية ومعادلة الواردات. أي تم إضافة القطاع الخارجي إلى النموذج.

ولحل النموذج وإيجاد معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل في اقتصاد مفتوح، يتعين علينا إحلال المعادلتين 3، 4، في معادلة الاستهلاك ثم وضعها مع المعادلات 6، 7، 8 في الطرف الأيمن من المعادلة (1) وهي معادلة تعريف توازن الدخل وبعمل ذلك نجد أن:

$$Y = a_o - a_1T_o + a_1Y + G_o + I_o + X_o - m_o - m_1Y$$

أو : $$Y - a_1Y + m_1Y = a_o - a_1T_o + G_o + X_o + I_o - m_o$$

$$Y(1 - a_1 + m_1) = a_o - a_1T_o + G_o + I_o + X_o - m_o$$

أو : $$Y = \frac{1}{1 - a_1 + m_1}[a_o - a_1T_o + G_o + I_o + X_o - m_o]$$ معادلة تحديد المستوى التوازني في اقتصاد مفتوح.

وبصورة مختصرة، فإن هذه المعادلة يمكن كتابتها على النحو الآتي:

$$Y = \frac{1}{1 - a_1 + m_1}[A_o + NX_o]$$

حيث :

$$A_o = a_o - a_1T_o + G_o + X_o + 10$$

$$NX_o = X_o - m_o$$

وبالتالي فإن مضاعف الاقتصاد المفتوح = $\frac{1}{1 - a_1 + m_1}$

كما يطلق عليه أحياناً بمضاعف التجارة الخارجية.

تطبيق محلول:

لنفترض الآن أن النموذج الاقتصادي الكلي للاقتصاد المفتوح السابق ذكره يمكن توصيفه بالمعادلات الرقمية التالية:

$C = 100 + .8 (Y - T_o)$
$G_o = 200$
$T_o = 100$
$I_o = 200$
$X_o = 100$
$M_o = 50 + .1 Y$

والمطلوب ما يلي:

1- أوجد الدخل التوازني؟

2- أوجد الاستهلاك والادخار والواردات عند الدخل التوازني؟

3- أوجد صافي الصادرات؟

الإجابة:

بالتعويض في معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل:

$$Y = \frac{1}{1-.8+.1}[100-.8(100)+200+200+100-50]$$

$$= \frac{1}{3.3}[470]$$

$Y = 3.3 [470] = 1566.7$ مليون ريال

- والاستهلاك عند الدخل التوازني هو:

$C = 100 + .8 (1566.7 - 100) = 1273.3$

- الواردات هي:

$M = 50 + .1 (1566.7) = 206.7$

وبالتالي فإن الميزان التجاري (صافي الصادرات) هو:

$NX = X - M$ أو : $NX = 100 - 206.7 - 106.7$

ويلاحظ أن الميزان التجاري يعاني من حالة عجز مقداره (106.7) مليون ريال.

كذلك فإن الادخار هو:

$$S = -a_o + (1-a_1)(Y - T_o)$$

$= - 100 + .2(1566.7 - 100) = 193.3$

ب – طريقة الحقن = التسرب:

عرفنا سابقاً أن توازن الدخل يمكن الحصول عليه من خلال طريقة الحقن =التسرب.

الآن بإضافة القطاع الخارجي إلى نموذج الاقتصاد الكلي يمكننا أيضاً الحصول على الدخل القومي التوازني في اقتصاد مفتوح بهذه الطريقة.

كذلك يمكننا الحصول على شرط توازن الدخل القومي على النحو الآتي:

بما أن شرط التوازن وفقاً لطريقة الطلب الكلي ، العرض الكلي هي:

الطلب الكلي = العرض الكلي

أو : الإنفاق الكلي = الدخل

أو : $Y = AD$

أو : $C + I + G + X \quad = \quad C + S + T + M$

إنفاق الدخل = التصرف أو تخصيص الدخل (الناتج)

وبطرح الاستهلاك من طرفي المعادلة السابقة نحصل على شرط توازن الدخل في اقتصاد مفتوح وهو:

$$\underbrace{S + T + M}_{\text{التسرب}} = \underbrace{I + G + X}_{\text{الحقن}}$$

نلاحظ أن الجديد في هذا الشرط هو إضافة الواردات إلى التسرب، حيث تعتبر الواردات كما أشرنا سابقاً تسرباً من الدخل إلى الخارج.

بينما تم إضافة الصادرات إلى الحقن حيث تؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي وبالتالي زيادة الدخل.

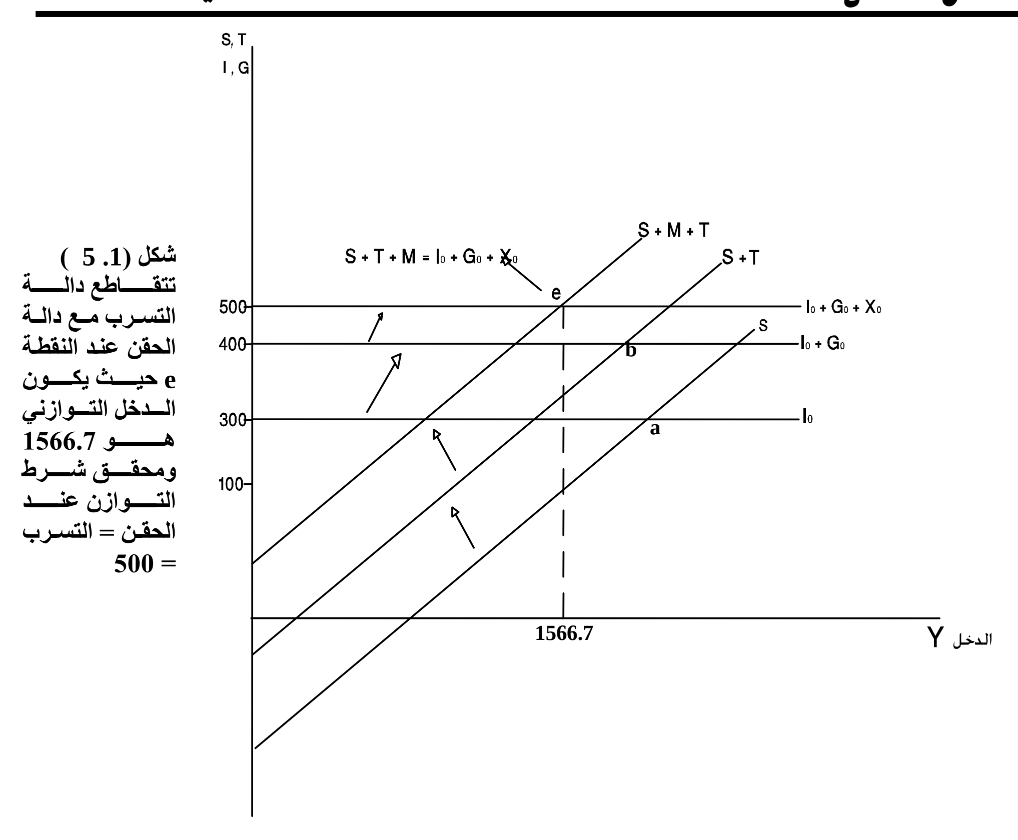
وبالتعويض عن دالة الادخار والواردات في الطرف الأيسر من معادلة الحقن والتسرب، فإننا نحصل على معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل في اقتصاد مفتوح والتي سبق الحصول عليها وهي:

$$Y = \frac{1}{1 - a_1 + m_1}\left[A_o + NX\right]$$

الآن للتأكد من شرط التوازن، نقوم بالتعويض بالأرقام التي تحصلنا عليها في النموذج السابق في معادلة الحقن= التسرب.

$$193.3 + 100 + 206.7 = 200 + 200 + 100$$

توازن الدخل القومي بيانياً :



شكل (5 .1) تتقاطع دالة التسرب مع دالة الحقن عند النقطة e حيث يكون الدخل التوازني هو 1566.7 ومحقق شرط التوازن عند الحقن = التسرب = 500

(5. 2) أثر تغير الصادرات والواردات على توازن الدخل القومي:

(5. 2. 1) **مضاعف الاقتصاد المفتوح**:

عرفنا من معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل في اقتصاد مفتوح أن مضاعف التجارة الخارجية هو:

$$\frac{1}{1-a_1+m_1}$$

حيث يلاحظ أن هذا المضاعف هو أقل من مضاعف الاقتصاد المغلق.

أي أن:

$$\frac{1}{1-a_1+m_1} < \frac{1}{1-a_1}$$

والسبب واضح في أن مضاعف الاقتصاد المفتوح يشمل في المقام قيمة الميل الحدي للواردات (m_1)

ومن الأرقام الواردة في النموذج السابق يتبين لنا أن قيمة المضاعف هي:

$$\frac{1}{1-.8+1} < \frac{1}{1-.8}$$

$$\frac{1}{.3} < \frac{1}{.2}$$

$$3.3 < 5$$

ويلاحظ أنه كلما كانت قيمة الميل الحدي للواردات أكبر كلما كانت قيمة مضاعف الاقتصاد المفتوح أصغر وأصغر، وبالتالي كلما قل تضاعف الدخل القومي الناجم عن أي تغير في أي عنصر من عناصر الإنفاق الكلي.

(5 .2 .2) **مضاعف القطاع الخارجي**:

بصياغة معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل في صورة تغيرات نجد أن:

$$\Delta y = \frac{1}{1-a_1+m_1}\left[\Delta A_o + \Delta X_o - \Delta M_o\right]$$

ومن هذه الصياغة نستطيع استنتاج المضاعفات التالية:

أ – مضاعف الصادرات التلقائية:

بما أن:

$$(a) \longleftarrow \Delta Y = \frac{1}{1-a_1+m_1}\Delta X_o$$

أو

$$(b) \longleftarrow \frac{\Delta Y}{\Delta X_o} = \frac{1}{1-a_1+m_1}$$

تبين المعادلة (b) قيمة مضاعف الصادرات التلقائية والذي يساوي $\frac{1}{1-a_1+m_1}$

بينما تبين المعادلة (a) أن حجم التغير في الدخل القومي = قيمة المضاعف مضروبة في حجم التغير في الصادرات التلقائية.

مثال:

دعنا نفترض أن حجم الصادرات التلقائية قد ارتفع إلى 200 مليون ريال بدلاً عن 100 مليون أي أن الصادرات التلقائية زادت بمقدار 100 مليون ريال مما هو إثر تلك الزيادة على الدخل القومي؟

الحل:

(1) الدخل القومي التوازني الجديد باستخدام معادلة تحديد المستوى التوازني

$$Y = 3.3[100 - .8(100 + 200) + 200 + 200 - 50]$$

$$= 3.3[570] = 1881$$ مليون ريال

أي أن حجم الزيادة في الدخل = الدخل التوازني الجديد – الدخل التوازني القديم

1881 – 1551 = 330 مليون ريال

(2) ويمكننا الحصول على نفس النتيجة باستخدام المعادلة (a)

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - a_1 + m_1} \Delta X_o$$

$$= (3.3)\ (100) = 330$$

إذن الدخل التوازني بعد تغير الصادرات = 1881 = 330 + 1551

(3) قيمة مضاعف الصادرات هي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{1}{1 - .8 + .1} = \frac{1}{.3} = 3.3$$

أي أن كل ريال زيادة في الصادرات التلقائية يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي بمقدار 3.3ريال.

ب – مضاعف الواردات التلقائية:

$$(c) \longleftarrow \Delta Y = \frac{-1}{1 - a_1 + m_1} \Delta M_o$$

أو المضاعف =

$$(d) \longleftarrow \frac{\Delta Y}{\Delta M_o} = \frac{-1}{1 - a_1 + m_1}$$

مثال:

افترض الآن أن المجتمع قرر زيادة الواردات التلقائية بمقدار 50 مليون ريال فما هو أثر ذلك على توازن الدخل القومي؟

الحل:

(1) من معادلة تحديد المستوى التلقائي للدخل نجد أن:

$$Y = 3.3[100 - .8(100) + 200 + 200 + 100 - 100]$$

$$= 3.3(420) = 1386$$

نلاحظ أن الدخل القومي التوازني قد انخفض من 1566.7 إلى 1386 أي أنه انخفض بمقدار (170.7) مليون ريال.

ونستطيع الحصول على نفس النتيجة باستخدام معادلة (c)

$$\Delta Y = \frac{-1}{.3}(50)$$

$$\Delta Y = -3.3\ (50) = 165-$$

أي أن الدخل التوازني الجديد = الدخل القديم + التغير في الدخل

مليون ريال $1551 - 165 = 1386$

(3 . 2 . 5) أثر تغير الميل الحدي للواردات على توازن الدخل:

دعنا نفترض أن الميل الحدي للواردات ارتفع من (.1) في النموذج السابق إلى (.2) ، ما هو أثر ذلك على قيمة المضاعف وعلى توازن الدخل مع افتراض قيم عناصر الإنفاق الكلي كما هي بدون تغير في النموذج السابق؟

الحل:

معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل هي:

$$Y = \frac{1}{1-.8+.2}\left[100-.8(100)+200+200+100-50\right]$$

$$= \frac{1}{.4}(470)$$

$$= 2.5\ (470) = 1175$$

نلاحظ أن قيمة مضاعف الاقتصاد المفتوح قد انخفضت إلى (2.5) بدلاً عن (3.3) في النموذج السابق.

وأن المستوى التوازني للدخل انخفض إلى 1175 مليون ريال بدلاً عن 1551 في المثال السابق.

(4 . 2 . 5) أثر تغير الإنفاق الحكومي على توازن الدخل:

افترض الآن أن الإنفاق الحكومي قد ارتفع من 200 مليون ريال في النموذج السابق إلى 300 مليون ريال – أي زاد بمقدار 100 مليون ريال.

ما هو أثر ذلك على توازن الدخل القومي في الحالات الآتية:

(أ) عندما يكون الميل الحدي للواردات = (.1).

(ب) عندما يرتفع الميل الحدي للادخار إلى (.2) .

الحل :

– مضاعف الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المفتوح هو:

$$(e) \longleftarrow \Delta Y = \frac{1}{1-a_1+m_1}\Delta G_o$$

$$(f) \longleftarrow \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-a_1+m_1}$$

(أ) عندما $.1 = m_1$

$$Y = \frac{1}{1-.8+.1}[100-.8(100)+200+300+100-50]$$

$$= (3.3)\ (570) = 1881$$

أي أن حجم التغير في الدخل الناجم عن تغير الإنفاق الحكومي هو:

مليون $\Delta Y = 3.3(100) = 330$

(ب) عندما $.2 = m_1$

$$Y = \frac{1}{1-.8+.2}[570]$$

$$= \frac{1}{.4}(570)$$

$$= 2.5\ (570) = 1425$$

أي أن الدخل التوازني انخفض نتيجة ارتفاع الميل الحدي للواردات.

وبمعنى آخر، فإن التغير في الدخل أو الزيادة في الدخل الناجمة عن زيادة الإنفاق الحكومي قد انخفضت بسبب ارتفاع الميل الحدي للواردات. أي أن ارتفاع الأخير قد أضعف أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي على الدخل القومي.

وهذا ما توضحه استخدام المعادلة (e) .

$$\Delta Y = \frac{1}{1-.8+.2}(100)$$

$$= 2.5\ (100) = 250$$

حيث انخفضت الزيادة في الدخل الناجمة عن زيادة الإنفاق الحكومي من 330 مليون إلى 250 مليون بعد ارتفاع الميل الحدي للواردات من (.1) إلى (.2) .

ويعزى هذا الانخفاض في الدخل بسبب زيادة تسرب جزء من الدخل إلى الخارج بسبب ارتفاع قيمة الميل الحدي للواردات.

(5 . 3) ملخص الفصل الخامس

تناول هذا الفصل تحديد توازن الدخل القومي في اقتصاد مفتوح مكون من أربعة قطاعات هي القطاع الاستهلاكي والقطاع الإنتاجي والقطاع الحكومي والقطاع الخارجي.

يتكون القطاع الخارجي من الصادرات الذي تم إضافته إلى الطلب الكلي وتؤدي هذه الإضافة إلى زيادة الدخل القومي. بينما تطرح الواردات من الطلب الكلي وتؤدي إلى انخفاض توازن الدخل القومي.

تحصلنا على معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل في اقتصاد مفتوح بالصورة المختصرة الآتية:

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - a_1 + m_1}\left(A_o + NX_o\right)$$

كما تحصلنا على الدخل التوازني عن طريق الحقن والتسرب

$$S + T + M = I_o + G_o + X_o$$

مضاعف الاقتصاد المفتوح هو $\frac{1}{1 - a_1 + m_1}$

وهو أقل من مضاعف الاقتصاد المغلق $\frac{1}{1 - a_1}$ بسبب إضافة الميل الحدي للواردات في مقام قيمة المضاعف ولأن الواردات تشكل تسرباً من الدخل يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي وبالتالي تخفيض الدخل القومي التوازني.

أسئلة المراجعة

أولاً – أسئلة الصواب والخطأ:

بين مدى صحة العبارات التالية – مع التعليل:

(1) يبين ميزان المدفوعات حركة الصادرات والواردات السلعية والخدمية بين الاقتصادات المختلفة.

(2) الصادرات تمثل جزء من الطلب المحلي على السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي.

(3) تؤدي الواردات إلى زيادة الطلب الكلي على الناتج المحلي مسبباً زيادة الدخل القومي بصورة متضاعفة نتيجة أثر المضاعف.

(4) الميل الحدي للواردات هو التغير في الواردات الناجم عن التغير في الصادرات.

(5) تؤدي الصادرات إلى انخفاض توازن الدخل القومي لأنها تخفض من الطلب الكلي.

ثانياً – أسئلة الاختيار المتعدد:

(1) الميل الحدي للواردات هو التغير في الواردات الناجم عن التغير في:

أ – الصادرات ب – الدخل ج– الاستهلاك د – الادخار.

(2) يبين الميزان التجاري والذي يعد حساباً رئيسياً في ميزان المدفوعات:

أ – حركة تعامل الاقتصاد الوطني مع العالم الخارجي.

ب – حركة التعامل بين السلع والخدمات.

ج – حركة الصادرات والواردات. د – لا شيء مما سبق.

(3) في حالة التوازن لاقتصاد مفتوح:

أ – إضافة الصادرات والواردات إلى عناصر الطلب الكلي.

ب – إضافة الواردات وطرح الصادرات إلى عناصر الطلب الكلي.

ج – إضافة الصادرات وطرح الواردات إلى عناصر الطلب الكلي.

د – لا شيء مما سبق.

(4) يتكون هيكل الاقتصاد المفتوح (الكلي) من:

1- القطاع الاستهلاكي. 2- القطاع الإنتاجي.

3- القطاع الحكومي. 4- القطاع الخارجي.

5- جميع ما سبق.

(5) مضاعف الاقتصاد المفتوح:

1) أكبر من مضاعف الاقتصاد المغلق. 2) أصغر من مضاعف الاقتصاد المغلق.

3) يتساوى مع مضاعف الاقتصاد المغلق. 4) لا شيء مما سبق.

ثالثاً – الأسئلة المقالية:

(1) عرف المفاهيم الآتية:

1- الميل الحدي للواردات. 2- ميزان المدفوعات.

3- الميزان التجاري. 4- شرطي التوازن للطلب الكلي.

5- مضاعف الاقتصاد المفتوح في حالة الضريبة الثابتة والضريبة النسبية.

(2) مما يتكون هيكل الاقتصاد الكلي في الاقتصاد المفتوح؟

(3) ما المقصود بدالة الواردات؟ ومما تتكون دالة الواردات؟

(4) هل هناك فرق في التوازن لاقتصاد مفتوح في حالة الضريبة النسبية؟ والضريبة الثابتة؟ وضح ذلك؟ مبيناً أثر ذلك على الدخل التوازني؟

(5) مما يتكون هيكل القطاع الخارجي؟ وما أثر ذلك على الدخل القومي؟

رابعاً – التمارين:

(1) التمرين الأول:

لديك البيانات التالية:

$C = 100 + ,75\,(y-T)$
$I = 200$
$G = 100$
$X = 100$
$T = 100$
$M = 25 + ,15\,y$

من خلال البيانات السابقة أوجد ما يلي:

1- معادلة الدخل التوازني؟ وقيمة الدخل التوازني؟
2- حجم وقيمة الاستهلاك والادخار؟ والواردات؟
3- تحقق من شرطي التوازن؟
4- أوجد مضاعف الدخل التوازني؟ وماذا تعني؟
5- بين أثر زيادة الميل الحدي للاستيراد إلى (0.25) وما هو تأثير زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار (50) مليون ريال على مستوى الدخل التوازني؟

(2) التمرين الثاني:

لديك البيانات التالية:

$C = 100 + ,75\,(y-T)$
$I = 200$
$G = 100$
$T = ,25\,y$
$X = 100$
$M = 25 + ,15\,y$

من خلال البيانات السابقة أوجد ما يلي:

1) معادلة الدخل التوازني؟ وقيمة الدخل التوازني؟
2) حجم وقيمة الاستهلاك والادخار؟ والواردات؟
3) تحقق من شرطي التوازن؟
4) أوجد مضاعف الدخل التوازني؟ وماذا تعني؟
5) بين أثر زيادة الميل الحدي للاستيراد إلى 0.25 فما هو تأثير زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار (50) مليون ريال على مستوى الدخل القومي.

الفصل السادس

السياسات المالية والتوازن المرغوب للدخل

(Fiscal Policies and Desired Equilibrium of Income)

الأهداف التعليمية:

عزيزي القارئ: ناقشنا في الفصول السابقة الطريقة التي يتم بها تحديد المستوى التوازني للدخل في اقتصاد مغلق يتكون من ثلاثة قطاعات، وكذلك في اقتصاد مفتوح يتكون من أربعة قطاعات.

وخلال تلك الدراسة تم مناقشة شروط توازن الدخل القومي وهي شرطان:

- الطلب الكلي = العرض الكلي
- الحقن = التسرب

وعرفنا كذلك أن هذين الشرطين يمثلان طريقتان لتحديد المستوى التوازني للدخل.

ولكن السؤال هو إلى أي مدى يكون توازن الدخل الفعلي مرغوباً في المجتمع؟

إن الأهداف التعليمية لهذا الفصل هو تحديد ما إذا كان توازن الدخل الفعلي هو ذلك المستوى الذي يكون مرغوباً ومقبولاً في المجتمع.

بمعنى أنه ذلك الدخل الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع وأنه لا توجد اختلالات اقتصادية كلية مقترنة بذلك المستوى من الدخل التوازني الفعلي.

إضافة إلى ذلك، فإن هذا الفصل يهدف إلى تحليل دور وأثر السياسات المالية على توازن الدخل وبالتالي تغير توازن الدخل في الاتجاه المرغوب والمحقق للاستقرار الاقتصادي وكذلك يناقش حدود تأثير الطلب الكلي على توازن الدخل.

إن دراسة هذا الفصل سيمكن الدارس من استيعاب القضايا والموضوعات التالية:

أولاً – مفهوم التوازن المرغوب للدخل القومي.

ثانياً – دور السياسات المالية في التأثير على التوازن المرغوب للدخل ومنها:

(2 – 1) **دور السياسات المالية في معالجة الفجوة الركودية.**

(2 – 2) **دور السياسات المالية في معالجة الفجوة التضخمية.**

ثالثاً: حدود تأثير الطلب الكلي على توازن الدخل.

(6 . 1) طبيعة ومفهوم التوازن المرغوب للدخل القومي:

عرفنا سابقاً أن الدخل التوازني الفعلي الذي يتم تحديده في فترة زمنية معينة ليس هو بالضرورة "الدخل الكامن" الذي يتحقق في ظل التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

أي أن، الدخل التوازني الفعلي قد يتحقق في ظل وجود موارد عاطلة أو بطالة في بعض عناصر الإنتاج .

وبمعنى آخر، قد يتحقق توازن للدخل في ظل وجود اختلالات كلية يعاني منها الاقتصاد متمثلة في وجود بطالة أو تضخم أو كليهما معاً.

(6 . 1 . 1) العلاقة بين الدخل الفعلي والدخل الكامن:

إن ما يقصد بتوازن الدخل المرغوب هو ذلك المستوى من الدخل الفعلي الذي يتحقق عند التشغيل الكامل للموارد، وعندئذ يسمى هذا الدخل بالدخل الكامن أو ناتج التوظيف الكامل للموارد.

ومن ناحية أخرى، فإن حالة تحقيق دخل أو ناتج التشغيل الكامل للموارد هي حالة واحدة قد تتحقق في الأجل الطويل، من بين حالات أخرى ينحرف فيها الناتج (الدخل) الفعلي عن الناتج (الدخل الكامن). وعندما يعاني الاقتصاد من هذا الانحراف، فإنه بذلك يعاني من اختلالات اقتصادية كلية.

وبصورة محددة، يمكن القول أن هناك حالتان يحدث فيهما هذا الانحراف وهما:

أ ـ حالة توازن الدخل الفعلي عند مستوى أقل من مستوى الدخل الكامن:

في هذه الحالة يعاني الاقتصاد من ما يسمى بالفجوة الركودية حيث يكون فيها الطلب الكلي الفعلي أقل من الطلب الكلي المرغوب اللازم لبلوغ الناتج (الدخل) الكامن.

في هذه الحالة يتراكم المخزون من السلع والخدمات نتيجة عدم القدرة على تصريف هذا الناتج، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض وتيرة الإنتاج وبالتالي حدوث (أو تفاقم) مشكلة البطالة.

ب ـ حالة توازن الدخل الفعلي عند مستوى أكبر من مستوى الدخل الكامن:

في هذه الحالة يعاني الاقتصاد من ما يسمى بالفجوة التضخمية والتي يكون فيها الطلب الكلي الفعلي أكبر من الطلب الكلي المرغوب اللازم للحفاظ على مستوى الدخل الكامن.

ويحدث كنتيجة لذلك، تصاعد الأسعار وزيادة معدل التضخم الأمر الذي يسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

مثال:

دعنا نوضح العلاقة بين الدخل التوازني الفعلي وبين مستوى الدخل الكامن، بعرض بعض الأرقام الافتراضية الآتية:

دعنا نفترض أن مستوى الدخل التوازني المحقق فعلياً خلال ثلاث فترات زمنية هو على النحو التالي:

الفترة الأولى	: الدخل الفعلي	= 4000 مليون ريال
الفترة الثانية	: الدخل الفعلي	= 5000 مليون ريال
الفترة الثالثة	: الدخل الفعلي	= 7000 مليون ريال

لنفترض الآن أن الدخل (الناتج) الكامن والذي يحقق التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج هو 5000 مليون ريال.

والآن ماذا نستنتج من هذه الأرقام؟

نلاحظ أن الاقتصاد يعاني من فجوة ركودية في الفترة الأولى حيث الدخل الفعلي هو أقل من الدخل الكامن.

أو 4000 أقل من 5000

حيث حجم الفجوة الركودية = 1000 مليون

ونلاحظ كذلك، أن الاقتصاد يعاني من فجوة تضخمية في الفترة الثالثة حيث الدخل الفعلي أكبر من الدخل الكامن

أو : 7000 أكبر من 5000

حيث حجم الفجوة التضخمية = 2000 مليون ريال

وأخيراً نلاحظ أن هناك حالة واحدة للدخل الفعلي يكون مساوياً للدخل الكامن وهي الحالة التي أنجزها المجتمع في الفترة الثانية.

حيث لا توجد فجوة تضخمية أو ركودية في هذه الحالة بل تعكس هذه الحالة وجود الاستقرار الاقتصادي.

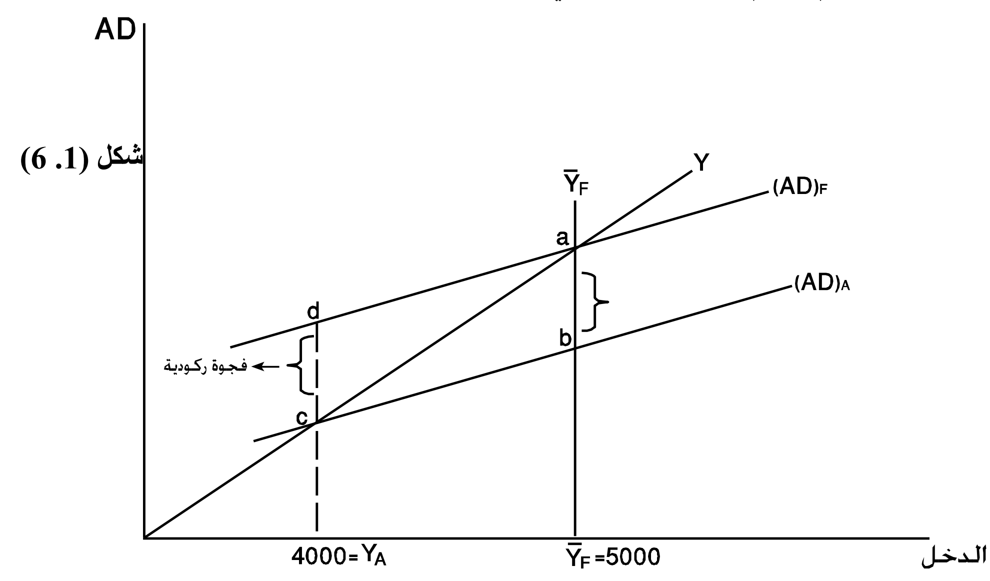
الخلاصة:

يعاني الاقتصاد من اختلالات اقتصادية كلية عندما يواجه الفجوة الركودية والفجوة التضخمية بينما يتمتع المجتمع بالاستقرار الاقتصادي عندما يحدث توازن الدخل القومي عند المستوى المرغوب الذي هو دخل التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية.

(6 .1 .2) **التوضيح البياني للاختلالات الكلية** :

(أ) **حالة الفجوة الركودية**:

يبين شكل (1. 6) هذه الحالة كما يلي:



شكل (1. 6)

توازن الدخل الفعلي (Y_A) يتم عند تقاطع الطلب الكلي الفعلي $(AD)_A$ مع خط الدخل (Y) وذلك عند النقطة (C) حيث $Y_A = 4000$

يلاحظ أن دخل التوظيف (التشغيل) الكامل لعناصر الإنتاج (الدخل الكامن) يتحقق عند الخط الرأسي $\overline{Y}_F\overline{Y}_F$ وهو المستوى الذي ينبغي أن يكون مقترناً مع منحنى الطلب الكلي (AD_F) عند النقطة (a).

نلاحظ أن منحنى الطلب الكلي الفعلي $(AD)_A$ هو أقل من منحنى الطلب الكلي المرغوب $(AD)_F$ اللازم لبلوغ مستوى الدخل الكامن $\overline{Y}_F = 5000$.

أي أن هناك فجوة ركودية مقدارها = 1000 مليون ريال وتساوي المسافة الرأسية (ab) أو المسافة الرأسية (cd) .

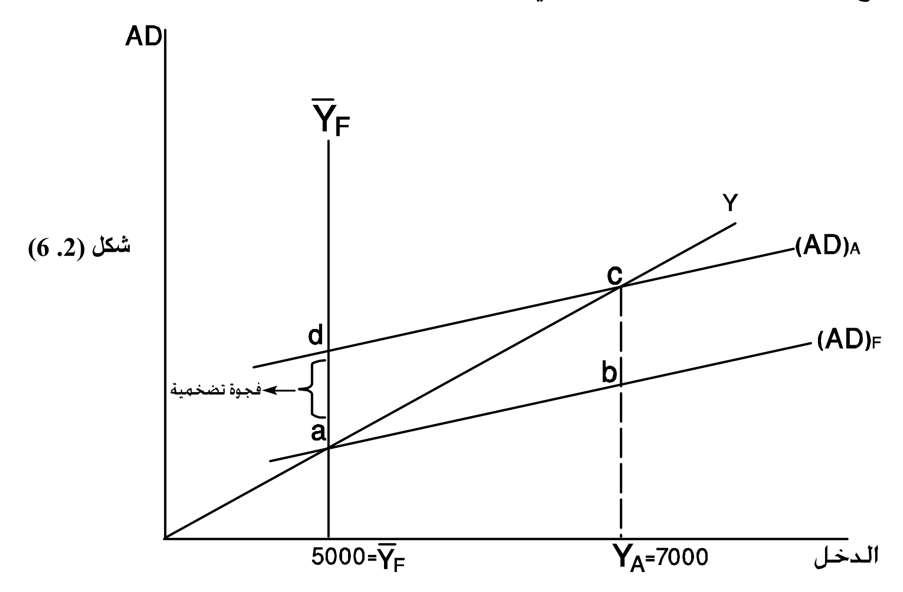
وبمعنى آخر، فإنه إذا أراد المجتمع بلوغ مستوى الدخل الكامن (Y_F) فإن على هذا المجتمع أن يغير نقطة توازن الدخل الفعلي (Y_A) من النقطة (C) إلى النقطة (a) .

أي أن عليه أن يزيد الطلب الكلي الفعلي حتى يصل إلى مستوى الطلب الكلي $(AD)_F$ اللازم لتحقيق مستوى الدخل الكامن عند النقطة (a) . وبيانياً، فإن هذا يتطلب أن تنتقل دالة الطلب الكلي من المستوى $(AD)_A$ إلى أعلى. أي إلى منحنى الطلب الكلي $(AD)_F$.

ولزيادة الطلب الكلي الفعلي من أجل القضاء على الفجوة الركودية والوصول بالتالي إلى مستوى توازن الدخل الكامن فإن هذا يتطلب سياسات مالية توسعية وسياسات نقدية توسعية. أي زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كليهما وكذلك زيادة عرض النقود وهذا ما سنعرفه فيما بعد.

ب – حالة الفجوة التضخمية:

يوضح شكل (6.2) هذه الحالة كما يلي:



شكل (6 .2)

يمثل الخط الرأسي $\bar{Y}_F\bar{Y}_F$ مستوى الدخل (الناتج) الكامن عند التشغيل الكامل لعناصر وموارد الإنتاج.

لاحظ أن منحنى الطلب الكلي الفعلي المحقق $(AD)_A$ يتقاطع مع خط الدخل عند النقطة C) (حيث يحدث عندها توازن الدخل الفعلي (Y_A) = 7000

أي أننـا نلاحـظ أن منحنـى الطلـب الكلـي الفعلـي $(AD)_A$ أكبـر مـن منحنـى الطلـب الكلـي المرغوب $(AD)_F$ اللازم لتحقيق مستوى الدخل الكامن $\overline{Y}_F$ عند النقطة (a) التي يرغب المجتمع الوصول إليها.

ولـــذلك فقـــد تحقـــق تـــوازن فعلـــي للـــدخل Y_A هـــو أكبـــر مـــن التـــوازن المرغـــوب للدخل $(\overline{Y}_f)$.

أي أن الاقتصاد يواجه فجوة تضخمية مقدارها المسافة الرأسية (ad) أو المسافة الرأسية (cb) مقدارها (2000) مليون ريال في مثالنا هذا.

فإذا أراد المجتمع القضاء على الفجوة التضخمية والعودة إلى مستوى دخل التشغيل الكامل عند النقطة (a) على الخط الرأسي $\overline{Y}_F\overline{Y}_F$ ، فإن على هذا المجتمع أن يغير من نقطة توازن الدخل الفعلي عند النقطة (c) والانتقال إلى نقطة توازن الدخل المرغوب عند النقطة (a).

أي أن دالة الطلب الكلي الفعلي AD_A في شكل (6. 2) ينبغي أن تنتقل إلى أسفل حتى تصل إلى مستوى الطلب الكلي المرغوب AD_F اللازم للحفاظ على مستوى الدخل الكامن Y_F عند النقطة (a) .

ولتخفيض الطلب الكلي الفعلي فإن هذا يتطلب تطبيق سياسات مالية انكماشية وسياسات نقدية انكماشية.

أي تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو كليهما أو تخفيض عرض النقود ، وهذا ما سنعرفه فيما بعد.

(6 .2) دور السياسات المالية في القضاء على اختلالات الاقتصاد الكلي:

إن الدوافع الأساسية لتغيير توازن الدخل الفعلي باتجاه المستوى المرغوب هو:

- القضاء على الفجوة الركودية.
- القضاء على الفجوة التضخمية.
- إحداث تغيير مستمر في توازن الدخل من أجل ضمان نمو اقتصادي قابل للاستمرار وتأمين الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع. وهنا تؤدي السياسات المالية دوراً كبيراً في تحقيق هذه الأهداف.

(6.2.1) طبيعة السياسات المالية:

تعريف السياسات المالية:

هي مجمل السياسات والإجراءات الحكومية المتعلقة بالإنفاق الحكومي والضرائب بهدف التأثير على الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) وتحقيق التوازن المرغوب للدخل بغية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية للمجتمع.

إن التعريف السابق يشير إلى عدد من السمات والخصائص المتعلقة بدور وطبيعة السياسات المالية وأهمها ما يلي:

(1) للسياسات المالية أهداف اقتصادية واجتماعية منها:

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن أبرز معالم هذا الهدف هو مكافحة البطالة والتضخم.
- تحقيق توازن مرغوب للدخل يمكن من تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومرغوب عند التشغيل الكامل والكفوء لموارد وعناصر الإنتاج في المجتمع.
- تحقيق الاستقرار والعدل الاجتماعي بالتركيز على قضايا إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

(2) إن الهدف الوسيط للسياسات المالية هو التأثير على عناصر الإنفاق الكلي (الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الإنفاق الخارجي).

وبمعنى آخر ، إدارة الطلب الكلي الفعلي والسيطرة على تقلباته وبما يمكن من تحقيق المستوى المرغوب للطلب الكلي $(AD)_F$ اللازم لتحقيق دخل التشغيل الكامل لموارد المجتمع.

وقد عرفنا سابقاً أن تقلبات الطلب الكلي الفعلي هي التي تسبب انحراف الدخل الفعلي (التوازني) عن مستوى الدخل الكامن والمرغوب في المجتمع.

فعندما يكون الطلب الكلي الفعلي أقل من الطلب الكلي المرغوب، يتحقق توازن للدخل الفعلي أقل من الدخل المرغوب وهذه هي الفجوة الركودية. وعندما يكون الطلب الكلي الفعلي أكبر من الطلب الكلي المرغوب، يتحقق توازن للدخل الفعلي أكبر من الدخل المرغوب وهذه هي الفجوة التضخمية.

أي أن قصور الطلب الكلي الفعلي يسبب وجود البطالة، وعندما يكون هناك فائض في الطلب الكلي الفعلي، فإن هذا يسبب التضخم.

وبالتالي فإن الهدف الوسيط للسياسات المالية هو تحفيز الطلب الكلي في حالة قصوره وتحجيمه عندما يكون هناك فائض طلب كلي.

(3) إن أدوات السياسة المالية تشمل عنصرين أساسيين هما: الإنفاق الحكومي والضرائب.

- الإنفاق الحكومي (G_o) : الذي يشمل مشتريات الحكومة للسلع والخدمات الاستهلاكية والإنفاق على السلع والاستثمارية وإنشاء البنى التحتية والفوقية للاقتصاد القومي. إضافة إلى التحويلات والإعانات التي تقدمها الحكومة للأفراد ضمن سياسة إعادة توزيع الدخل.
- أما الضرائب والتي تشكل المصدر الأساسي للإيرادات الحكومية في الدول المتقدمة، فإنها تشمل أنواع منها:
- الضرائب على الدخول الشخصية.
- الضرائب على المرتبات والأجور والمكافآت.
- ضرائب المبيعات.
- ضرائب على دخول وأرباح الشركات.
- ضرائب التجارة الخارجية.

(4) أن أدوات السياسة المالية التي ذكرناها سابقاً، هي في الواقع تمثل أدوات الموازنة العامة للدولة، وبالتالي فإن الموازنة العامة للدولة تعتبر الأداة الأساسية والرئيسية بيد الحكومة للتأثير على حركة واتجاه الاقتصاد القومي ومعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- ويمكننا التعرف على اتجاه السياسات المالية من خلال فحص حالة الموازنة العامة للدولة:

– فعندما يكون هناك عجز في الموازنة العامة، أي أن الإنفاق الحكومي أكبر من الإيرادات العامة (الضريبة مثلاً) أو: ($G_o > T_o$) ، فإننا نستنتج أن اتجاه السياسات المالية هو اتجاه توسعي.

وهي الحالة التي يكون هدف الحكومة هو تحفيز الطلب الكلي الفعلي لمعالجة الفجوة الركودية.

– أما عندما تكون الموازنة العامة في حالة فائض – أي أن الإنفاق الحكومي أقل من الإيرادات العامة أو $G_o < T_o$ فإننا نستنتج أن اتجاه السياسات المالية هو اتجاه انكماشي. أي أن الحكومة تهدف إلى تحجيم الطلب الكلي الفعلي لمعالجة الفجوة التضخمية.

– وهناك حالة توازن الموازنة العامة عندما يكون الإنفاق الحكومي يساوي الإيرادات الحكومية أو: $G_o = T_o$ على أن هدف تحقيق توازن الموازنة قد لا يكون هو الهدف المرغوب. لأن هذه الحالة تشير إلى أن دور الموازنة العامة هو دور حيادي ليس له علاقة بإدارة الطلب الكلي والتأثير على

تقلباتـه، وهـو مـا يعنـي حيـاد دور الدولـة فـي النشـاط الاقتصـادي. غيـر أن كثيـر مـن الاقتصـاديين (المدرسة الكينزية وأنصارهم) يفضل حالة عدم توازن الموازنة.

وينطلقون في هذا الرأي من مبررات منها:

أن اتجاهات الإنفاق الحكومي واتجاهات السياسات الضريبية ينبغي أن تتحدد وفقاً لمتطلبات إدارة الطلب الكلي والسيطرة على تقلبات الإنفاق الكلي وليس من مجرد الرغبة في تحقيق توازن الموازنة العامة للدولة.

(5) إن كفاءة وفاعلية السياسات المالية في التأثير على تقلبات الطلب الكلي تعتمد على عدد من العوامل أهمها:

- الاختيار المناسب للوقت الذي تجري فيه التغيرات في السياسات المالية.
- الدراسة الدقيقة للآثار الجانبية للتغيرات في السياسات المالية والتي قد تولد آثار ثانوية على الأسواق ومنها أسواق التمويل والإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص، إضافة إلى حجم العبء والتكاليف الاجتماعية على الأفراد الناجمة عن تغيير نظم وسياسات الضرائب أو تحويل الإنفاق الحكومي من تخصيص معين إلى تخصيص آخر قد يسبب آثاراً ضارة على الفقراء.

(6 .2 .2) **دور السياسات المالية في معالجة الفجوة الركودية** (**عجز الموازنة أفضل من توازن الموازنة**):

تطبيق:

دعنا الآن نفترض أن حجم الفجوة الركودية في الدخل = 1000 مليون ريال **(في مثالنا السابق)**.

والمطلوب هو زيادة الدخل الفعلي بهذا المقدار من أجل الوصول إلى حجم الدخل الكامن وهو دخل التوظيف الكامل والذي افترضناه سابقاً أنه = 5000 مليون ريال.

أي أن المطلوب هو أن يتغير الدخل التوازني الفعلي بمقدار 1000 مليون ريال.

عرفنا سابقاً أن السياسات المالية الملائمة لزيادة الدخل وغلق الفجوة الركودية هو:

- إما زيادة الإنفاق الحكومي.
- أو تخفيض الضر ائب.
- أو كليهما.

ولكن السؤال المهم هو ما هو حجم الزيادة في الإنفاق الحكومي أو ما هو حجم التخفيض في الضرائب اللازمين لزيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الدخل بمقدار 1000 مليون ؟ ثم ما هي شروط نجاح السياسات المالية التوسعية؟ في تحقيق هدف غلق الفجوة الركودية؟

الحل:

(أ) **زيادة الإنفاق الحكومي**:

تذكر أن فكرة المضاعف تساعدنا في تحديد حجم التغير في السياسات المالية.

وتذكر أن معادلة مضاعف الإنفاق الحكومي التي تحصلنا عليها سابقاً هي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G_o} = \frac{1}{1-a_1}$$

أو : $\Delta Y = \left(\frac{1}{1-a_1}\right)\Delta G_o$

وبافتراض أن الميل الحدي للاستهلاك $(a_1) = .8$ وأن $\Delta Y = +1000$

وبالتعويض في معادلة المضاعف إذن هي:

$$1000 = \frac{1}{1-.8}\Delta G_o$$

$$1000 = \frac{1}{.2}\Delta G$$

$$1000 = 5\Delta G$$

أو : $\Delta G = \frac{1000}{5} = 200$

أي أن حجم الزيادة في الإنفاق الحكومي ينبغي أن تكون 200 مليون ريال هذه الزيادة ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بهذا المقدار في البداية وعن طريق آلية المضاعف سيزيد الدخل إلى خمسة أضعاف الزيادة في الإنفاق الحكومي.

تذكر أن مضاعف الإنفاق الحكومي = $5 = \frac{1}{1-.8}$

إذن لزيادة الدخل بمقدار 1000 مليون لابد من زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 200 مليون شريطة أن يكون $a_1 = .8$.

تذكر أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 200 مليون ريال على التعليم والصحة وتطوير البنية التحتية كالطرقات والجسور والمباني مثلاً سيؤدي إلى فتح فرص عمل جديدة وتشغيل العاطلين وبالتالي زيادة الدخول فزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثم زيادة الدخل التوازني.

(ب) **تخفيض الضرائب**:

بدلاً من زيادة الإنفاق الحكومي ، قد يفضل صانعي السياسة الاقتصادية زيادة الطلب الكلي من خلال تحفيز الإنفاق الاستهلاكي للأفراد. على اعتبار أن الأفراد هم أقدر على التحديد الأفضل للسلع التي ينبغي أن يزيد إنتاجها لذلك يقع الاختيار على سياسة تخفيض الضرائب.

حيث يؤدي تخفيض الضرائب إلى زيادة الدخل المتاح للأفراد وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي من خلال دالة الاستهلاك بمقدار = $a_1 \Delta T_o$.

إن زيادة الاستهلاك بهذا المقدار ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بالمقدار نفسه وبالتالي زيادة الدخل بمقدار مضاعف.

تذكر مرة أخرى، أن آلية المضاعف تساعدنا في تحديد حجم التخفيض اللازم في الضرائب اللازم والضروري لزيادة الدخل بمقدار 1000 مليون وبالتالي إغلاق الفجوة الركودية.

معادلة مضاعف الضرائب التي سبق أن تحصلنا عليها هي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T_o} = \frac{-a_1}{1-a_1}$$

أو :

$$\Delta Y = \left(\frac{-a_1}{1-a_1}\right)\Delta T_o$$

أو :

$$+1000 = \frac{-.8}{.2}\Delta T_o$$

$$= -4 \ \Delta T_o$$

أو :

$$\Delta T_o = \frac{-1000}{4} = -250$$

أي أنه لزيادة الدخل بمقدار 1000 مليون ريال يتطلب خفض الضرائب بمقدار 250 مليون ريال.

لاحظ أن خفض الضرائب بمقدار 250 مليون ريال يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح بنفس المقدار في البداية وبالتالي زيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي.

وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الدخل التوازني بمقدار متضاعف = 1000 مليون ريال.

(ج) **شروط نجاح السياسات المالية التوسعية لمكافحة الفجوة الركودية** (**خلق عجز في الموازنة**) :

حالة زيادة الإنفاق الحكومي:

يشترط لنجاح الإنفاق الحكومي :

(1) أن تكون هناك طاقة فائضة أو موارد عاطلة وهي الحالة لتي تعكس الفجوة الركودية. حيث يؤدي وجود موارد عاطلة إلى إمكانية زيادة العرض الكلي (الناتج / الدخل) من خلال تحفيز الطلب الكلي.

وبمعنى آخر، أن لا توجد قيود على العرض الكلي تمنع الأثر التوسعي للإنفاق الحكومي.

(2) عدم التمسك بتوازن الموازنة أي أن لا يتم تمويل زيادة الإنفاق الحكومي من خلال زيادة الضرائب بنفس المقدار وهي حالة توازن الموازنة ($\Delta G = \Delta T$). لأن زيادة الضرائب يلغي جزئياً أو كلياً أثر زيادة الإنفاق الحكومي على تحفيز الطلب الكلي.

تذكر أن زيادة الضرائب ←—— انخفاض الدخل المتاح ←—— انخفاض الإنفاق الاستهلاكي ←—— انخفاض الطلب الكلي وهذا يلغي الأثر التوسعي للإنفاق الحكومي على زيادة الدخل. أي ينبغي أن لا يكون الإنفاق الحكومي بديلاً عن الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص.

- أي أن فعالية زيادة الإنفاق الحكومي يتم من خلال خلق عجز في الموازنة العامة وليس من خلال توازن الموازنة.

وبمعنى آخر، فإنه لكي تنجح سياسة زيادة الإنفاق الحكومي في تحقيق الأثر التوسعي على الطلب الكلي وبالتالي زيادة الدخل، فلابد من إيجاد عجز في الموازنة العامة يقوم على حجم أقل من الضرائب. وتلك هي حالة الموازنة العامة المرغوبة التي تضمن أن لا يكون الإنفاق الحكومي بديلاً عن الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص. لأنه كما عرفنا فإن زيادة الضرائب تؤدي إلى خفض الاستهلاك الخاص وخفض ميل رجال الأعمال نحو الاستثمار.

- ولكن ماذا لو أصرت الحكومة على توازن الموازنة ومن ثم ما الذي سيحدث؟ لتوضيح الآثار الناجمة عن معالجة الفجوة الركودية من خلال سياسة الميزانية المتوازنة.

تذكر أن معادلة مضاعف الميزانية المتوازنة هو:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-a_1}\Delta G_o - \frac{a_1}{1-a_1}\Delta T_o$$

وحيث أن $\Delta G_o = \Delta T_o$ (سياسة الميزانية المتوازنة)

فإن:

$$\Delta Y = \frac{1-a_1}{1-a_1}\Delta G_o$$

أو : $1000 = \frac{.2}{.2}\Delta G_o$

أو : $\Delta G_o = \frac{1000}{1} = 1000$

أي أنه في هذه الحالة يتطلب أن يزيد الإنفاق الحكومي بمقدار أكبر من السابق (1000 مليون) من أجل زيادة الدخل بمقدار 1000 مليون لأن المضاعف=1.

أي أن سياسة الميزانية المتوازنة تؤدي إلى تحمل الحكومة عبء أكبر من أجل زيادة الدخل، بينما في حالة عجز الموازنة كانت الزيادة المطلوبة في الإنفاق الحكومي هي 200 مليون ريال فقط.

والسبب في زيادة العبء هو أن الإنفاق الحكومي أصبح بديلاً عن الإنفاق الاستهلاكي في مكافحة الفجوة الركودية بسبب زيادة الضرائب على القطاع العائلي.

وإذا كان تمويل الانفاق الحكومي ينبغي أن لا يتم من خلال زيادة الضرائب فإن السؤال هو من أين يتم تمويل الإنفاق الحكومي الزائد؟ إنَّ هذا يتم من خلال:

- الاقتراض من الأفراد أو المصارف من خلال إصدار السندات الحكومية
- أو إصدار صكوك استثمار حكومية يشارك فيها الأفراد والشركات الخاصة وكذلك المصارف الاستثمارية.

(د) حالة تخفيض الضرائب (عدم التمسك بتوازن الموازنة):

يشترط لنجاح سياسة تخفيض الضرائب أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي حتى لا يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وبالتالي إلغاء الأثر التوسعي لانخفاض الضرائب.

ومرة أخرى، فإن الحفاظ على عجز الموازنة هو الاتجاه المرغوب لنجاح سياسة تخفيض الضرائب.

دعنا نوضح بمثال ماذا يحدث لو تم تخفيض الإنفاق الحكومي بمقدار 250 مليون وفي نفس الوقت تم تخفيض الضرائب بنفس المبلغ (250مليون).

لاحظ أن $\Delta G_o = \Delta T_o$ ، وهذه هي حالة الميزانية المتوازنة.

والآن دعنا نرى ما هي النتائج من خلال إجراء التعويض في معادلة مضاعف الميزانية المتوازنة:

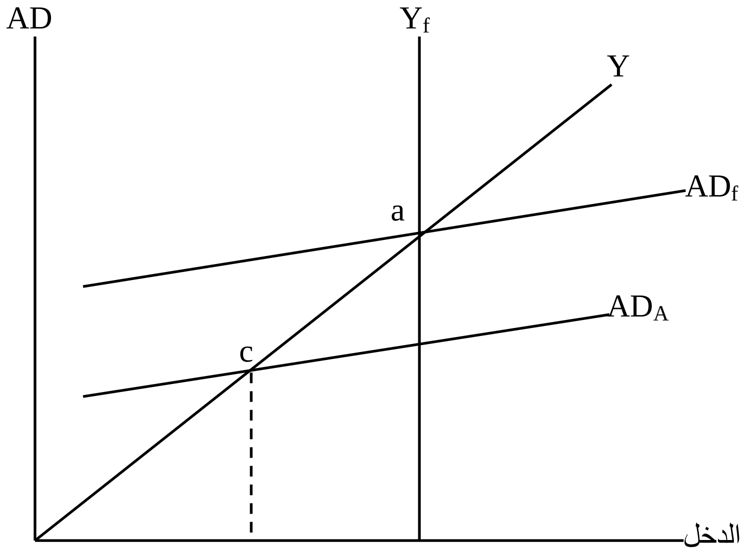
$$\Delta Y = \frac{1-a_1}{1-a_1}\Delta T_o$$

$$+1000 = 1\Delta T_o$$

$$\Delta T_o = \frac{1000}{1} = 1000$$

ومرة أخرى، فإنه لو تم تخفيض الإنفاق الحكومي للحفاظ على توازن الميزانية فإن القضاء على الفجوة الركودية وزيادة الدخل بمقدار 1000 مليون يتطلب تخفيض أكبر في الضرائب يصل إلى 1000 مليون مقارنة بمبلغ 250 مليون في الحالة السابقة عند افتراض عدم تخفيض الإنفاق الحكومي. وهذا يبين أن تفضيل سياسة عجز الموازنة (وليس توازن الموازنة) هو الشرط الذي يضمن فاعلية تخفيض الضرائب في زيادة الدخل والقضاء على الفجوة الركودية.

هـ) التوضيح البياني لدور السياسة المالية في معالجة الفجوة الركودية:



يؤدي زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب إلى انتقال دالة الطلب الكلي الفعلي AD_A إلى أعلى. أي إلى دالة الطلب الكلي المرغوب (AD_f) لتقطع خط العرض الكلي عند النقط (a) – نقطة توازن الدخل عند مستوى التوظيف الكامل.

الخلاصة:

يشترط لنجاح الأثر التوسعي للإنفاق الحكومي على الدخل هو وجود طاقة فائضة وموارد عاطلة في الاقتصاد. إضافة إلى عدم اللجوء لزيادة الضرائب لتمويل الإنفاق الحكومي الزائد.

ويشترط لنجاح سياسة تخفيض الضرائب لتحفيز الطلب الكلي وزيادة الدخل أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي.

وفي كلتا الحالتين فإن الحفاظ على عجز الموازنة (وليس توازن الموازنة) هو الاتجاه الصحيح لتعزيز فاعلية وكفاءة الأثر التوسعي للسياسات المالية في القضاء على الفجوة الركودية.

(6 .2 .3) **دور السياسات المالية في معالجة الفجوة التضخمية (فائض الموازنة أفضل من توازن الموازنة)**: (**تطبيق**) :

- عرفنا سابقاً في المثال السابق أن الاقتصاد يعاني من فجوة تضخمية في الفترة الثالثة مقدارها (2000) مليون ريال. وهي الحالة التي تم توضيحها في الشكل السابق (شكل 6.2) .
- وسبب هذه الفجوة وجود طلب كلي فعلي (AD_A) أكبر (7000) من الطلب الكلي المرغوب (AD_F) اللازم للحفاظ على مستوى ناتج (دخل) التوظيف الكامل عند 5000 مليون ريال.
- وقد ذكرنا سابقاً أن إغلاق الفجوة التضخمية يتم بتطبيق سياسات مالية انكماشية من خلال:
  - تخفيض الإنفاق الحكومي.
  - أو تخفيض الإنفاق الاستهلاكي لأفراد المجتمع من خلال زيادة الضرائب التي تؤدي إلى تخفيض الدخل المتاح وبالتالي تخفيض الإنفاق الاستهلاكي ومن ثم تخفيض الطلب الكلي.
  - أو من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب بصورة متزامنة.
- السؤال الآن هو ما حجم الانخفاض في الإنفاق الحكومي اللازم لإغلاق الفجوة التضخمية؟ وما هو حجم الزيادة في الضرائب وأيهما أفضل من وجهة نظر السياسات المالية للحكومة؟
- بالاستعانة بمعادلة مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف الضرائب الثابتة نجد ما يلي:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-a_1}\Delta G$$

$$-2000 = \frac{1}{.2}\Delta G$$

$$-2000 = 5\Delta G$$

$$\Delta G = \frac{-2000}{5} = -400$$

أي أن حجم الانخفاض في الإنفاق الحكومي اللازم لإغلاق فجوة تضخمية مقدارها 2000 مليون ريال هو 400 مليون ريال.

أما حجم الزيادة في الضرائب الثابتة:

$$\Delta Y = \frac{-a_1}{1-a_1}\Delta T_o$$

$$-2000 = \frac{-.8}{.2}\Delta T_o$$

$$-2000 = -4\Delta T_o$$

$$\Delta T_o = \frac{-2000}{-.4} = 500$$ مليون ريال

أي أنه إذا اختارت الحكومة زيادة الضرائب لإغلاق الفجوة التضخمية فإنها ينبغي أن تزيد الضرائب بمقدار 500 مليون ريال من أجل إغلاق الفجوة التضخمية التي مقدارها 2000 مليون ريال.

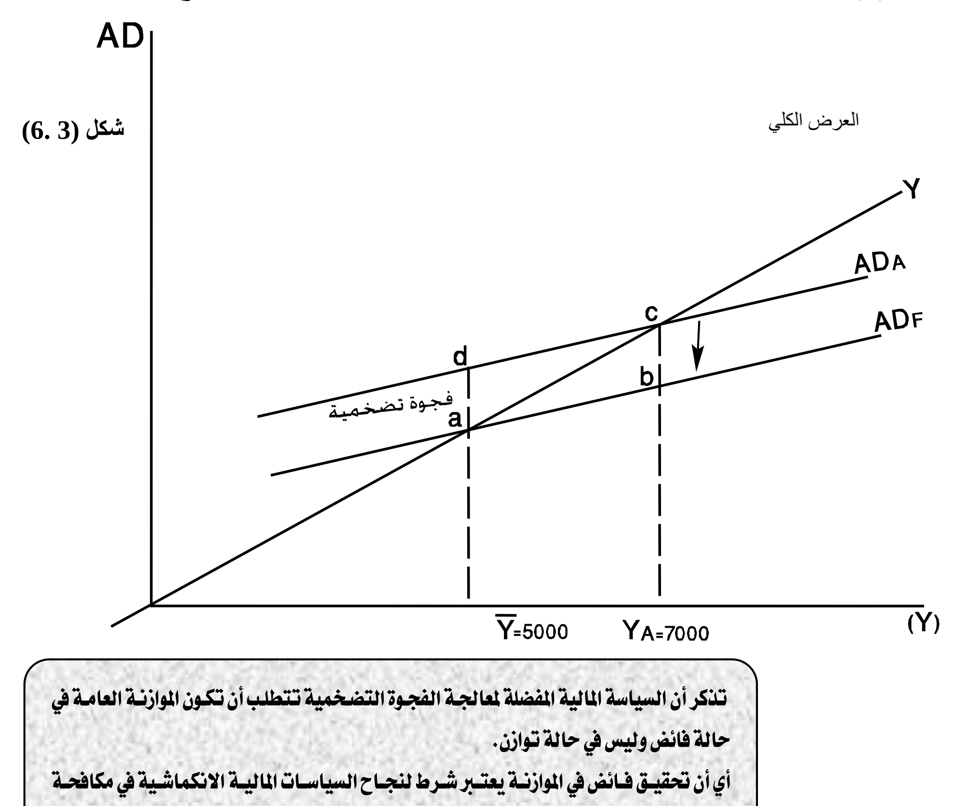
- ويلاحظ من هذه النتائج أن خيار زيادة الضرائب قد يبدو أفضل من تخفيض الإنفاق الحكومي.

ولكن هذه الأفضلية تعتمد على أولويات وأهداف السياسات المالية وعلى مدى العبء الذي يتحمله أفراد المجتمع من زيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق الحكومي.

التوضيح البياني لدور السياسة المالية في معالجة الفجوة التضخمية

دعنا الآن نوضح أثر السياسات المالية الانكماشية على توازن الدخل بيانياً باستعادة الشكل (6.2) الذي يبين كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية على الفجوة التضخمية وبالتالي القضاء على مشكلة التضخم.

إن تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب يؤدي إلى انتقال دالة الطلب الكلي الفعلي (AD_A) إلى أسفل أي إلى دالة الطلب الكلي المرغوب (AD_F) لتتقاطع مع دالة العرض الكلي عند النقطة (a) – نقطة توازن الدخل عند مستوى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.



تذكر أن السياسة المالية المفضلة لمعالجة الفجوة التضخمية تتطلب أن تكون الموازنة العامة في حالة فائض وليس في حالة توازن.
أي أن تحقيق فائض في الموازنة يعتبر شرط لنجاح السياسات المالية الانكماشية في مكافحة الفجوة التضخمية.

(6.3) حدود تأثير الطلب الكلي على توازن الدخل (الناتج) الحقيقي

عرفنا في الفصول السابقة الدور الفعال لسياسات الطلب الكلي (دالة الطلب الكلي) في التأثير على توازن الدخل.

وقد أعتمد هذا الدور على افتراض ضمني مؤداة أن دالة العرض الكلي (المعروفة بخط 45) لها دور سلبي. حيث يقتصر دورها في الاستجابة لمحفزات الطلب الكلي.

بيد أن تأثير سياسات الطلب الكلي تكون فعالة إلى حدود معينة وبعد ذلك تفشل هذه السياسات في تحقيق زيادة حقيقية مستمرة في الناتج الحقيقي دون أن يقترن ذلك بحدوث تصاعد في الأسعار.

ولكن إلى أي مدى تكون سياسات الطلب الكلي فعالة في إحداث زيادة حقيقية في الدخل دون أن يؤدي ذلك إلى تصاعد الأسعار.

إن الإجابة على هذا التساؤل تتوقف على فحص وتحليل الحالات المختلفة لمنحنى العرض الكلي. ومن ثم تحليل شكل دالة العرض الكلي في الأجل القصير والطويل في إطار النموذج الكينزي. دعونا نتعرف أولاً على العلاقة بين دالة العرض الكلي ومنحنى إمكانات الإنتاج.

العلاقة بين دالة العرض الكلي ومنحنى إمكانات الإنتاج:

إن دالة العرض الكلي يعتمد على جملة من المحددات والعناصر الأساسية أهمها:

- حجم ونوعية الموارد الإنتاجية (عناصر الإنتاج).
- مستوى الكفاءة الاقتصادية اللازمة لتشغيل هذه الموارد.
- مستوى التقدم في تقنية فنون وأساليب الإنتاج.

نلاحظ أن هذه المحددات تذكرنا بمنحنى إمكانات الإنتاج وهو المنحنى الذي يبين الخيارات الممكنة للإنتاج حيث كل نقطة على منحنى إمكانات الإنتاج تبين الحد الأقصى للإنتاج إن خيارات الإنتاج المختلفة تعني وجود مستويات ممكنه للعرض الكلي من السلع والخدمات وهنا ينبغي التفريق بين احتمالين للعرض الكلي ومن ثم لشكل دالة العرض الكلي:

- **الاحتمال الأول:** يتحقق عندما لا يكون هناك تشغيل كامل للموارد الإنتاجية. أي أن الاقتصاد الكلي لا يعمل بطاقته الإنتاجية القصوى. منما يعني وجود موارد عاطلة أو تدني مستوى الكفاءة الاقتصادية في تشغيل الموارد المتاحة.

  وبيانياً، فإن خيارات الإنتاج في ظل هذه الحالة تقبع داخل منحنى إمكانيات الإنتاج.

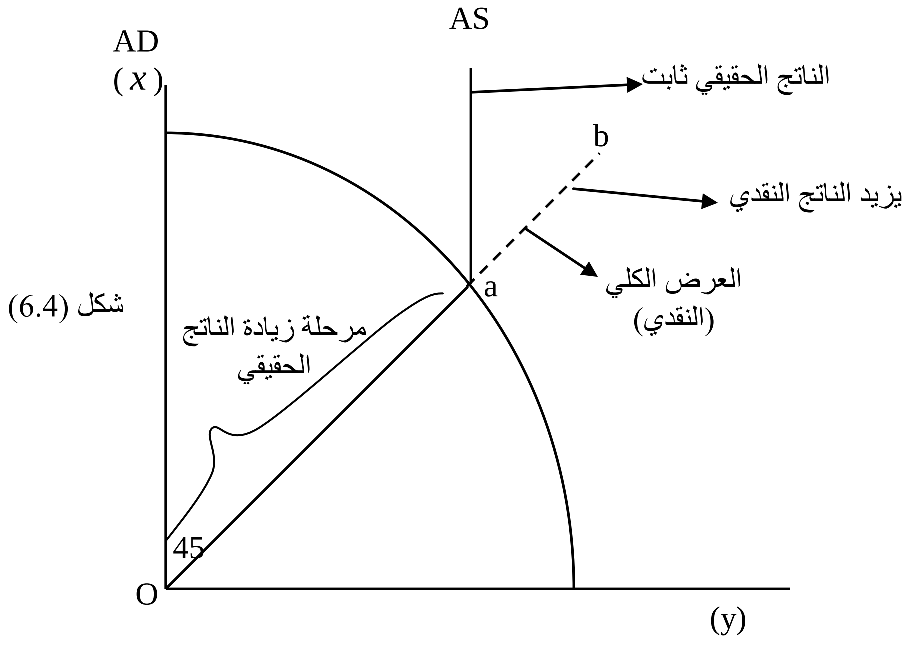
  هذا الوضع ينعكس على شكل دالة العرض الكلي التي تأخذ شكل خط 45، التي تبين إمكانية زيادة الناتج الحقيقي باستخدام سياسات الطلب الكلي لأنها تؤدي في الآجل القصير إلى تشغيل الموارد العاطلة.

  إن موقع خط العرض الكلي في هذه الحالة سيكون داخل منحنى إمكانات الإنتاج.

- **الاحتمال الثاني:** أن يكون هناك تشغيل كامل للموارد الإنتاجية، أي أن الاقتصاد الكلي يعمل بكامل طاقته الإنتاجية القصوى. وبالتالي فإن خيارات الإنتاج تقع على نفس منحنى إمكانات الإنتاج، حيث كل نقطة على هذا المنحنى تبين أقصى إنتاج ممكن.

وينعكس هذا الوضع على شكل دالة العرض الكلي التي تأخذ شكل راسي (عمودي) لتبين أن الناتج المحقق عند هذا الوضع هو ناتج (دخل) التشغيل الكامل.

وفي هذه الحالة تقع نقطة التشغيل الكامل على منحنى العرض الكلي الرأسي والتي تمثل أيضاً نقطة على منحنى إمكانات الإنتاج النقطة (a) كما يوضح ذلك شكل (6.4) ويمكننا توضيح العلاقة بين منحنى إمكانات الإنتاج ومنحى العرض الكلي في الشكل (6.4) على النحو الآتي:



شكل (6.4)

- خط العرض الكلي (خط 45) (o a) الذي يقع داخل منحنى إمكانات الإنتاج حيث يزيد الإنتاج الحقيقي طالما هناك موارد عاطلة أو يمكن زيادة الكفاءة الاقتصادية.
- عند النقطة (a) نقطة التشغيل الكامل للموارد وتقع على منحنى إمكانات الإنتاج وخط العرض الكلي الرأسي. حيث الناتج الحقيقي هو ناتج التشغيل الكامل للموارد.
- يبين الجزء المنقط من خط العرض الكلي (45) (ab) والذي يقع خارج منحنى إمكانات الإنتاج أن الناتج النقدي (الدخل النقدي) هو الذي يزيد، عند تطبيق سياسات توسعية في الطلب الكلي، بينما الناتج الحقيقي ثابت عند النقطة (a).

تأثير الطلب الكلي في ظل حالات مختلفة للعرض الكلي:

الحالة الأولى: العرض الكلي في ظل عدم التشغيل الكامل للموارد تعرف هذه الحالة بحالة العرض الكلي غير المقيد وهي تعكس حالة الاقتصاد الذي لا يعمل بكامل طاقته الإنتاجية القصوى.

وفي هذه الحالة لا توجد قيود على إمكانية زيادة الناتج الحقيقي باستخدام محفزات الطلب الكلي أي لا توجد قيود على زيادة العرض الكلي.

من المفيد أن نبين أن عدم وجود قيود على العرض الكلي يتحقق عند:

- وجود موارد إنتاجية عاطلة.
- وجود فرص لزيادة الكفاءة الاقتصادية، بما يمكن من زيادة الطاقة الإنتاجية.

إذن في ظل حالة العرض الكلي غير المقيد، نتوقع حدوث ما يلي:

1- تأخذ دالة العرض الكلي في الآجل القصير شكل خط 45 وهذا يعني أن دور هذه الدالة سلبيا حيث يقتصر على مجرد الاستجابة لمحفزات سياسات الطلب الكلي.

2- إن وضع الاقتصاد الكلي يكون قابعاً عند أي نقطة داخل منحنى إمكانات الإنتاج. وهي الحالة المرتبطة بعدم التشغيل الكامل للموارد.

3- تغدو سياسات الطلب الكلي (السياسات المالية والنقدية) ذات فاعلية كبيرة في زيادة الناتج الحقيقي في الأجل القصير حيث تؤدي السياسات المالية والنقدية التوسعية إلى انتقال دالة الطلب الكلي من AD_1 إلى AD_2 إلى AD_3 ، محدثه بذلك زيادة حقيقية في الدخل الحقيقي.

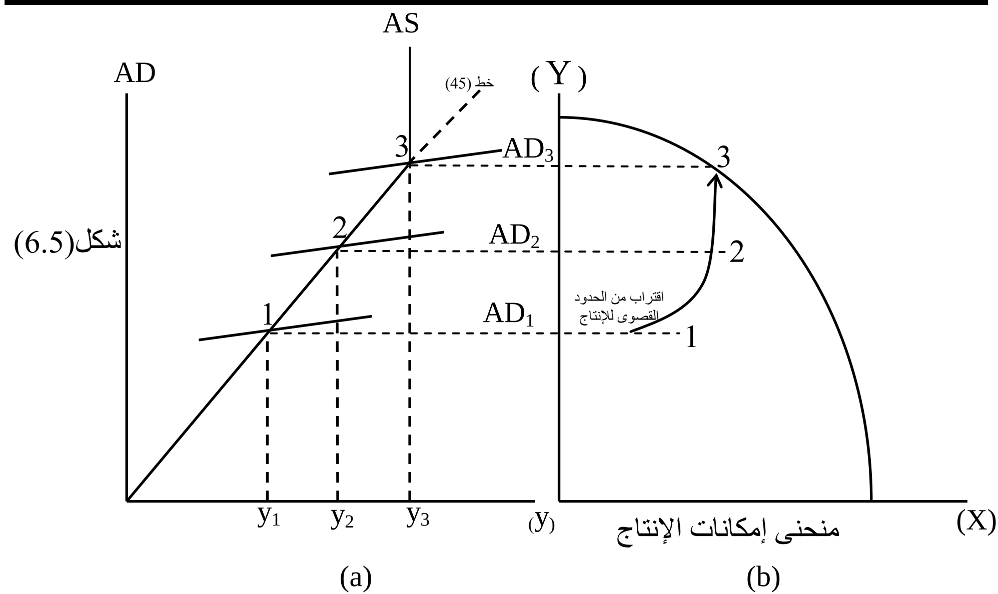
حيث يزيد في هذه الحالة كلاً من الناتج الحقيقي والناتج النقدي دون أن يؤدي ذلك إلى تصاعد الأسعار أنظر شكل (6.5).

وبعبارة أخرى يزيد الدخل الفعلي (الحقيقي والنقدي على السواء) في ظل استقرار الأسعار ومن ثم استقرار معدل التضخم.

ويعزي السبب في ذلك إلى أن الزيادة في الناتج الحقيقي أكبر من الزيادة في الأسعار.

4- كلما زاد الناتج الحقيقي بسبب محفزات الطلب الكلي اقترب الاقتصاد الكلي من طاقته الإنتاجية القصوى أي كلما اقترب من الحدود القصوى لمنحنى إمكانات الإنتاج.

ويبين الشكل(6.5) العلاقة بين انتقال دالة الطلب الكلي في ظل دالة معينة للعرض الكلي (خط 45) ويبين الاقتراب من الحدود القصوى للإنتاج على منحنى إمكانات الإنتاج.



خلاصة الأمر، تؤثر سياسات الطلب الكلي بشكل فعال في زيادة تشغيل عناصر الإنتاج وزيادة الكفاءة الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس على زيادة الناتج الحقيقي دون أن يؤدي ذلك إلى تصاعد كبير في الأسعار.

الحالة الثانية: العرض الكلي في ظل التشغيل الكامل هذه هي حالة العرض الكلي المقيد بالحد الأقصى للإنتاج.

أي أن الاقتصاد الكلي يعمل بكامل طاقته القصوى، ويغدو الناتج المحقق هو الناتج الحقيقي الكامن أو هو دخل التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

ومن ثم فإن وضع الاقتصاد الكلي يقع تماماً على حدود منحنى إمكانات الإنتاج القصوى.

في ظل هذه الحالة، تفقد سياسات الطلب الكلي فاعليتها في التأثير على توازن الدخل الحقيقي في الأجل الطويل.

وبصورة محدده، فإنه في ظل هذه الحالة نتوقع حدوث ما يلي:

1- دالة العرض الكلي تأخذ شكلاً رأسياً في الآجل الطويل حيث تفقد سياسات الطلب الكلي فعاليتها في التأثير على الناتج الحقيقي.

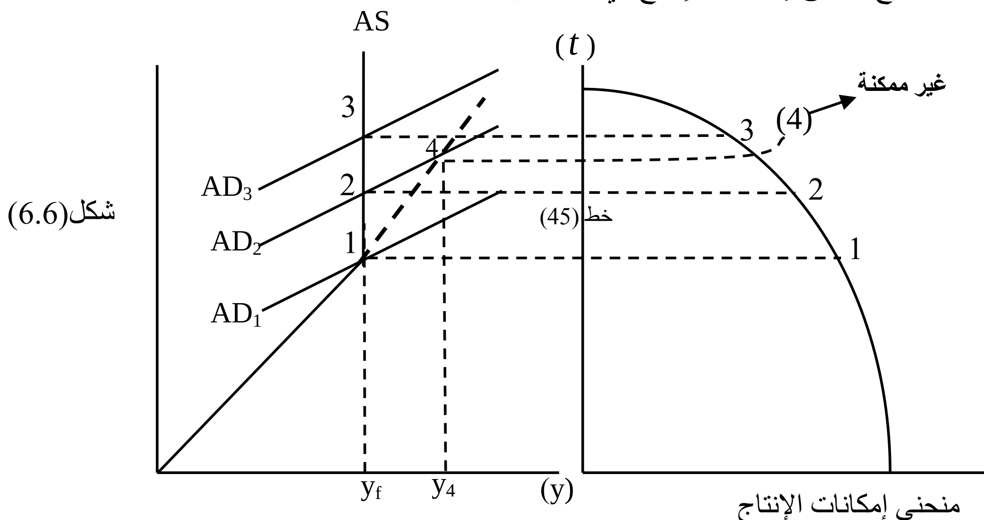
وينحصر دورها في مجرد زيادة الناتج (الدخل) النقدي.

وبعبارة أخرى يزيد الدخل النقدي ولكن الناتج الحقيقي يظل ثابتاً وقابعاً عند مستوى إنتاج التشغيل الشكل لعناصر الإنتاج (Yf_1).

وعندما يكون الدخل النقدي المحقق أكبر من الناتج الحقيقي (الكامن) تتصاعد الأسعار ومن ثم معدل التضخم.

2- هناك جزء من دالة العرض الكلي يأخذ خط (45) ويسمى بخط العرض (النقدي) (الجزء المنقط) 2 شكل (6.6) حيث تتقاطع دالة الطلب الكلي على هذا الخط عند النقطة (4) التي تبين توازن للدخل النقدي وليس الحقيقي.

3- يبين شكل (6.6) أن زيادة دالة الطلب الكلي من AD_2 إلى AD_3 (بسبب السياسات المالية والنقدية التوسعية) سيؤدي إلى بقاء الناتج الحقيقي ثابتاً عند (y_f) بينما يزيد الدخل النقدي (Y_4) عند النقطة التي تتقاطع فيها AD_2 مع الجزء المنقط من خط (45) النقطة (4) ومن الواضح أن الدخل النقدي (Y_4) أكبر من الدخل الحقيقي أي أن زيادة الطلب الكلي قد أقترن بزيادة التضخم بينما ظل الدخل الحقيقي ثابتاً. ونلاحظ أن النقطة (4) تقع خارج منحنى إمكانات الإنتاج أي أنها غير ممكنة.



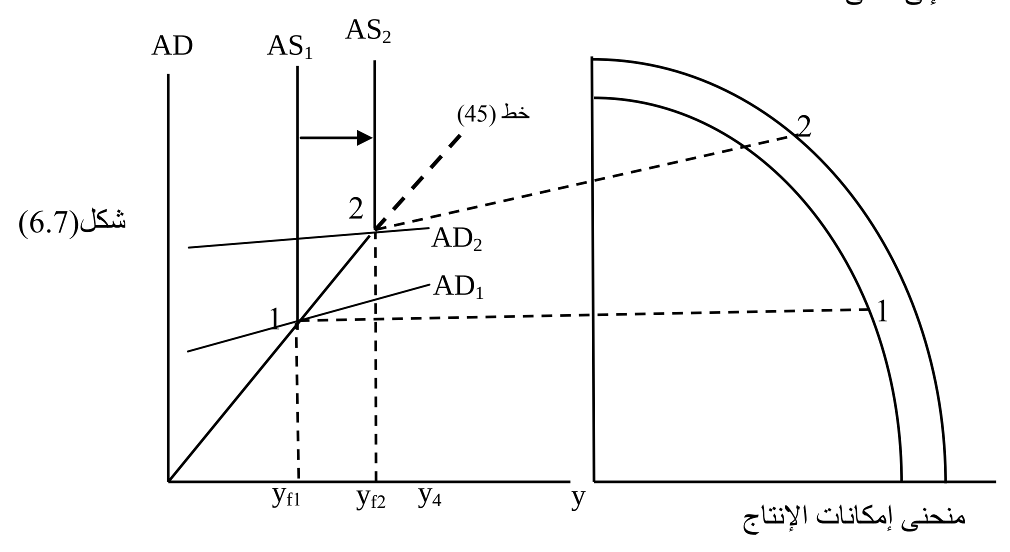
شكل(6.6)

الحالة الثالثة: انتقال العرض الكلي المقيد (حالة النمو الاقتصادي): في هذه الحالة يزيد الناتج الحقيقي عن مستوى الناتج الحقيقي السابق بسبب توسع الطاقة الإنتاجية للمجتمع (أنظر شكل 6.7) حيث تزيد الطاقة الإنتاجية بسبب زيادة الموارد الناجمة عن النشاطات الجديدة في الموارد وتطور والتعلم والتدريب والتأهيل للقوى العاملة أو تقدم مستوى وأساليب الإنتاجية. وتعرف هذه الحالة بحالة النمو الاقتصادي، حيث ينتقل منحنى إمكانات الإنتاج إلى أعلى وكذلك دالة العرض الكلي تنتقل إلى جهة اليمين.

إذن في ظل هذه الحالة نلاحظ ما يلي:

1- تنتقل دالـة العرض الكلـي إلـى جهـة اليمـين مـن دالـة العـرض الرأسـي (AS_1) إلـى دالـة العرض (AS_2) الرأسي أيضاً، حيث يزيد الناتج الحقيقي إلى Y_{f2} وهو أكبر من Y_{f1}.

2- عند انتقال دالة الطلب الكلي إلى AD_2 يتحقق التوازن الجديد للناتج الحقيقي Y_{f2} دون أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار أي أن الناتج الحقيقي يزيد في ظل استقرار الأسعار لأن الناتج الحقيقي والناتج النقدي يزيدان على السواء لأن الزيادة في الناتج الحقيقي هي بسبب توسع الطاقة الإنتاجية حيث ينتقل منحنى إمكانات الإنتاج إلى أعلى ليعبر عن توسع الطاقة الإنتاجية وزيادة نمو الدخل الحقيقي. وهكذا نجد أن هناك علاقة وثيقة بين زيادة الطلب الكلي وزيادة النمو الاقتصادي كما يعبر عنه بيانياً بانتقال منحنى إمكانات الإنتاج إلى أعلى.



شكل(6.7)

(6.4) ملخص الفصل السادس:

- الدخل الكامن هو ذلك المستوى من الدخل الذي يتحقق عند التوظيف (التشغيل) الكامل لعناصر الإنتاج.
- التوازن المرغوب للدخل يحدث عندما يكون الدخل الفعلي في فترة زمنية معينة قد تحقق عند التشغيل (التوظيف) الكامل لعناصر الإنتاج.

وفي هذه الحالة يتطابق كل من مفهوم الدخل الفعلي والدخل الكامن، ويطلق على هذا المستوى من الدخل: دخل التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

- يحدث التوازن غير المرغوب للدخل في حالتين هما:

– عندما يكون الدخل الفعلي أقل من الدخل الكامن وفي هذه الحالة يعاني الاقتصاد من اختلال كلي يسمى بالفجوة الركودية.

– أو عندما يكون الدخل الفعلي المحقق أكبر من الدخل الكامن وهذه الحالة تسمى بالفجوة التضخمية.

- الفجوة الركودية هي ذلك الاختلال الذي يكون فيه الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) الفعلي $(AD)_A$ أقل من الطلب الكلي المرغوب $(AD)_F$ اللازم لتحقيق دخل التوظيف الكامل.
- الفجوة التضخمية هي ذلك الاختلال الذي يكون فيه الطلب الكلي الفعلي $(AD)_A$ أكبر من الطلب الكلي المرغوب $(AD)_F$ اللازم للحفاظ على مستوى دخل التوظيف الكامل.

أي هي تلك الفجوة التي يكون فيها الدخل النقدي الفعلي أكبر من الدخل الكامن الحقيقي (عرض السلع والخدمات).

- القضاء على الفجوة الركودية يتطلب تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية. أي زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كليهما أو زيادة العرض النقدي.
- القضاء على الفجوة التضخمية يتطلب تطبيق سياسات مالية ونقدية انكماشية. أي تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو كليهما أو تخفيض العرض النقدي.
- يشترط لنجاح الأثر التوسعي للإنفاق الحكومي أن تكون هناك موارد عاطلة وأن لا يتم زيادة الضرائب. ويشترط لنجاح الأثر التوسعي لتخفيض الضرائب أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي.

أسئلة للمراجعة

السؤال الأول:

أسئلة الصواب والخطأ:

بين مدى صحة العبارات الآتية – مع التعليل:

1- يعاني الاقتصاد من الفجوة الركودية عندما يكون الطلب الكلي الفعلي أكبر من الطلب الكلي المرغوب – وتنشأ عنده البطالة.

2- يعاني الاقتصاد من الفجوة التضخمية عندما يكون الطلب الكلي المرغوب أقل من الطلب الكلي اللازم وينشأ عنده التضخم وحالة عدم الاستقرار الاقتصادي الإجمالي.

3- يتصف الاقتصاد بحالة من الاستقرار الاقتصادي عندما لا يعاني من اختلالات اقتصادية كلية كحدوث التضخم والركود.

4- عندما يعاني الاقتصاد من حالة فجوة ركودية فإن المعالجات تتطلب سياسات مالية انكماشية وسياسات نقدية انكماشية ممثلة بانخفاض الإنفاق الحكومي والضرائب وانخفاض العرض النقدي.

5- عندما يعاني الاقتصاد من حالة فجوة تضخمية فإن المعالجات تتطلب سياسات مالية توسعية وسياسات نقدية توسعية ممثلة بزيادة الإنفاق الحكومي والضرائب وزيادة العرض النقدي.

6- السياسة المالية عبارة عن مجموعة من الإجراءات يتخذها البنك المركزي من شأنه تخفيض أو زيادة العرض النقدي.

7- من أدوات السياسة النقدية التحكم في الضرائب والإنفاق الحكومي.

السؤال الثاني: **الأسئلة المقالية**:

(1) عرف بدقة المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية التالية:

1- الفجوة الركودية
2- الفجوة التضخمية.
3- السياسة المالية.
4- السياسة النقدية
5- مضاعف الميزانية المتوازنة.
6- أدوات السياستين المالية والنقدية.

(2) عرف السياسة المالية مبيناً الأهداف العامة للسياسة المالية والأدوات المختلفة للسياسة المالية ودورها في علاج التضخم والركود الاقتصادي؟

(3) هل هناك فرق بين أدوات وأهداف السياسة المالية والنقدية؟ وضح ذلك مبيناً دور السياسة النقدية في علاج التضخم والركود الاقتصادي؟

(4) ماذا يقصد بمضاعف الميزانية المتوازنة؟

(5) كفاءة وفعالية كلاً من السياسات المالية والنقدية في التأثير على تقلبات الطلب الكلي تعتمد على مجموعة من العوامل؟ اذكرها؟

(6) "تستخدم سياسة السوق المفتوح في علاج التضخم وحالات الركود" أشرح كيف يمكن ذلك؟

(7) ما هي أهم الوظائف التي يمكن أن يقوم بها البنك المركزي اليمني لتحقيق الاستقرار وتحريك النشاط الاقتصادي في الجمهورية اليمنية؟

ثالثاً – أسئلة الاختيار المتعدد:

حدد الإجابة الصحيحة مما يلي:

(1) يعالج التضخم الناشئ من زيادة الطلب عن طريق:

أ – زيادة الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب.

ب – زيادة الضرائب.

ج – زيادة الضرائب و/أو تخفيض الإنفاق الحكومي.

د – تقليل الإنفاق الحكومي.

(2) من أدوات السياسة المالية:

أ – زيادة كمية النقود.

ب – نقص عرض النقود بمفهومها الواسع.

ج – زيادة الاستثمار.

د – الضرائب والنفقات الحكومية.

(3) التضخم الركودي يبين:

أ – انخفاض الطلب الكلي.

ب – زيادة الأسعار (تضخم) مع ارتفاع معدل البطالة.

ج – ارتفاع الطلب الكلي مع انخفاض معدل البطالة.

د – لا شيء مما ذكر.

(4) تحدث الفجوة التضخمية عندما:

أ– الطلب الكلي الفعلي أكبر من الطلب الكلي المرغوب.

ب– الدخل الفعل أكبر من الدخل الكامن.

(5) إذا كانت الفجوة الركودية هي 300 مليون، فإن حجم الزيادة في الاتفاق الحكومي في ظل التمسك بتوازن الموازنة هو:

أ– 100 مليون.

ب– 200 مليون.

ج– 500 مليون.

د– 300مليون.

هـ– لاشي مما سبق.

(6) تنجح زيادة الإنفاق الحكومي في معالجة الفجوة الركودية في حالة:

أ- عدم التمسك بتوازن الموازنة.

ب- وجود عجز في الموازنة.

ج- عدم زيادة الضرائب بنفس المقدار.

(7) ترمي السياسات المالية والنقدية إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ – رفع معدل النمو الاقتصادي.

ب – إعادة توزيع الدخل.

ج – التوظيف الكامل.

د – جميع ما ذكر.

(8) في حالة علاج التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي عن الطلب الكلي الفعلي عند مستوى التوظيف الكامل (التشغيل الكامل) بمقدار (100 مليون ريال) والميل الحدي للاستهلاك يساوي (0.80) يجب تخفيض الإنفاق الحكومي بمقدار:

أ – 30 مليون. ب – 35 مليون. ج – 20 مليون. د – غير محدد.

رابعاً – تمارين ومسائل:

س1 لو افترضنا أن لدينا حالة فجوة تضخمية نتيجة زيادة الطلب الفعلي عن الطلب المرغوب عند التوظيف الكامل بمقدار (100 مليون ريال). فما هي السياسة المالية للحكومة التي يمكن أن تعالج هذه الحالة؟ بمعنى ما هو مستوى التغير في الإنفاق الحكومي أو التغير في الضريبة الذي يمكن أن يعالج هذه الفجوة التضخمية إذا كان الميل الحدي للاستهلاك (a_1) يساوي (0.75) ؟

س2 لو افترضنا أن دخل التوازن في حالة التوظيف الكامل (900 مليون ريال) بينما مستوى التوازن الفعلي للدخل (850 مليون ريال) – أي توجد فجوة انكماشية قدرها (50 مليون ريال) باستخدام السياسة المالية كيف يمكن القضاء على هذه الفجوة الانكماشية إذا علم أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي (0.90) بمعنى ما هو مستوى التغير في الإنفاق الحكومي أو التغير الضريبي الذي يمكن أن يعالج هذه الفجوة الانكماشية؟

س3 توفرت لديك معادلات الاقتصاد الكلي الآتية:

$C = 100 + 0.9\ Y^d$

$I_0 = 600 \quad , G_0 = 300 \ , \quad T_0 = 100$

$X_0 = 300 \ , \quad M = 110 + 0.10Y$

والمطلوب ما يلي:

1- أوجد معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل.

2- أوجد الدخل التوازني.

3- أوجد الاستهلاك والادخار والواردات عند الدخل التوازني.

4- تحقق من شرط التوازن.

5- إذا كان الدخل الكامن هو 4000 ما نوع الفجوة التي يعاني منها الاقتصاد وما هو حجم هذه الفجوة.

6- ما حجم التغير في الإنفاق الحكومي اللازم لإغلاق الفجوة.

س4 لديك البيانات الآتية المتعلقة بنموذج الطلب الكلي (AD) في اقتصاد مفتوح:

الدخل المتاح (Y_d)	الاستهلاك (C)	الادخار (S)	الاستثمار (I)	الإنفاق الحكومي (G)	الصادرات (x)	الواردات (M)	الضرائب المباشرة على الدخل (T)	التحويلات الحكومية (R)	الطلب الكلي (AD)	العرض الكلي (AS)	التغير في المخزون (Inventions)
0			1800	1400	1000	1050	2000	300			
1000			1800	1400	1000	1050	2000	300			
2000			1800	1400	1000	1050	2000	300			
3000			1800	1400	1000	1050	2000	300			
4000			1800	1400	1000	1050	2000	300			
5000			1800	1400	1000	1050	2000	300			
6000			1800	1400	1000	1050	2000	300			
7000			1800	1400	1000	1050	2000	300			
8000			1800	1400	1000	1050	2000	300			
9000			1800	1400	1000	1050	2000	300			

المطلوب:

1- أكمال بيانات الجدول إذا علمت أن دالة الاستهلاك هي $C=1000+0.65Y_d$.

2- ما هي الصيغة الرياضية لدالة الطلب الكلي بالأرقام وفقاً لبيانات الجدول؟

3- أوجد المستوى التوازني للدخل والناتج، مبيناً تحقق شرطي التوازن.

4- وضح وضع الموازين الاقتصادية الكلية الثلاثة عند المستوى التوازني للناتج، مبيننأ طبيعة العلاقة فيما بينها.

5- بافتراض أن التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج يتحقق عند مستوى الناتج الكلي 10700، فما طبيعة المشكلة التي يواجهها الاقتصاد عند المستوى التوازني للدخل.

6- وضح طبيعة السياسة المالية اللازمة للقضاء على المشكلة الاقتصادية التي شخصتها في الفقرة (5)، محدداً مقدار التغير في الإنفاق الحكومي اللازم لبلوغ هذا الهدف.

الفصل السابع
النقود والمصارف
ودور السياسات النقدية

الأهداف التعليمية:

عزيزي القارئ والدارس يركز هذا الفصل على مناقشة وعرض طبيعة وظائف النقود وأساليب قياس عرض النقود. إضافة إلى تحليل دور الجهاز المصرفي في التأثير على عرض النقود.

كذلك، فإن هذا الفصل يقدم عرضاً تحليلياً مختصراً لمدارس تحليل الطلب على النقود، وكيف يتم تحديد التوازن في سوق النقود.

وبصورة محددة، فإن موضوعات هذا الفصل هي:

أولاً – طبيعة النقود: المفهوم والوظائف وقياس عرض النقود.
ثانياً – مدارس تحليل الطلب على النقود وتوازن سوق النقود.
ثالثاً – الجهاز المصرفي: المكونات والوظائف.
رابعاً – السياسات النقدية: المفهوم والأدوات.
خامساً – دور السياسات النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية.

إن الغرض من دراسة النقود والمصارف هو توضيح وبيان علاقة النقود والمصارف بدور السياسات النقدية في معالجة اختلالات الاقتصاد الكلي.

(7. 1) طبيعة النقود (المفهوم وأساليب القياس)

لجأ الإنسان إلى استخدام النقود كوسيلة للتبادل بعد تجارب مختلفة مرت بها المجتمعات الإنسانية في ظل نظام المقايضة الذي كان سائداً قبل عصر استخدام النقود.

وقد مر استخدام النظام النقدي بمراحل مختلفة بدءاً من النظام النقدي السلعي – إلى النظام النقدي المعدني ثم إلى النظام النقدي الورقي.

وتطورت أنظمة النقد الورقية وتعددت أشكالها ومنها النقود المصرفية والنقود الورقية، وأخيراً النقود الإلكترونية.

على أن السمة الأساسية التي يتمتع بها النظام النقدي الورقي هي سمة القبول العام في المجتمع. وهي السمة التي تشكل المصدر الرئيسي لتعريف النقود.

7. 1. 1) **تعريف النقود**:

تتعدد المداخل المختلفة لتعريف النقود، ولكننا نورد تعريفاً للنقود وفقاً لمدخل وظائف النقود على النحو الآتي:

((النقود هي أي شيء يحظى بالقبول العام لدى أفراد المجتمع وتستخدم كوسيط في المعاملات(المبادلات) ومقياساً للحساب ومخزناً للثروة أو القيمة وأداة لتسوية المدفوعات الآجلة)).

يبين بشكل واضح هذا التعريف، أن للنقود وظائف أساسية هي ما يلي:

1) **النقود وسيط للمعاملات** (Medium of Exchange) :

تعتبر هذه الوظيفة هي الوظيفة الأساسية كونها تنبع من قبول الناس لذلك، وهي بذلك تكرس السمة العالية التي يتفوق فيها استعمال النقود كبديل عن نظام المقايضة الذي اقترن بصعوبات وتعقيدات كثيرة في الأزمنة الماضية. ومما جعل أداء النقود لوظيفة الوساطة في المبادلات أو المعاملات بتفوق ونجاح هو توفر عدد من الشروط التي تتمتع بها النقود وهي:

- الاستقرار النسبي في قيمة النقود.
- قابلية النقود للتجزئة والانقسام والتجانس.
- قابليتها للنقل بسهولة وبأقل تكلفة.
- ثقة الناس بالنقود وهي ثقة تنبع من ضمان السلطات النقدية للوفاء بالنقود كون ذلك يعتبر أحد مظاهر سيادة الدولة.
- صعوبة قابلية النقود للتزوير.

2) **النقود مقياس للقيم أو وحدة للحساب** (Unit of Accounts):

تستخدم النقود كأداة لحساب قيم السلع والخدمات حيث يمكن استخدام النقود للمقارنة بين أسعار السلع والخدمات بسهولة تامة – وهي الوظيفة التي تفوقت فيها النقود على نظام المقايضة.

3) **النقود مخزن للثروة أو القيمة** (Store of Value) :

كان الناس في ظل نظام المقايضة يواجهون صعوبات كبيرة في تخزين ثرواتهم ويتعرضون لمخاطر كبيرة منها التعرض للسرقة أو لتلف الثروة أو صعوبات النقل والتخزين.

غير أن استعمال النقود كمخزن للثروة تغلب على هذه الصعوبات، وصار بإمكان الأفراد الادخار والاحتفاظ بثرواتهم في شكل نقود. أي أن النقود تؤدي وظيفة مخزن للثروة أو مخزن للقيمة بسهولة تامة لأنها تتمتع بميزة أنها أصل كامل السيولة يتم تحويلها إلى سلع أخرى بتكلفة منخفضة ودون خسائر في قيمتها.

(4) **النقود أداة لتسوية المدفوعات الآجلة**:

تقوم كثير من الأنشطة الاقتصادية المحلية والخارجية على أساس التسويات الآجلة حيث تتم هذه التسوية من خلال النقود.

أي أن وسائل دفع هذه القروض أو المدفوعات الآجلة يتم باستخدام النقود.

(7. 1. 2) **عرض النقود**: **المفهوم وأساليب القياس**:

إن مفهوم عرض النقود ينصرف إلى إجمالي تداول كمية النقود المصدرة خلال فترة زمنية معينة. أي إجمالي الرصيد النقدي الذي يتم تداوله في الاقتصاد خلال فترة محددة من السنة (31 ديسمبر مثلاً).

وهذا يعني أن هناك فرقاً بين مفهوم كمية النقود وهي الكمية المصدرة من النقود التي يتحدد بناءً على قرار إداري من السلطات النقدية في البلد (البنك المركزي مثلاً) وبين مفهوم عرض النقود الذي يعني تداول النقود حيث يؤثر في هذا التداول جهات كثيرة وليس فقط البنك المركزي.

وفي مناسبات أخرى، يطلق على عرض النقود مفهوم إجمالي السيولة المحلية في الاقتصاد أو إجمالي وسائل الدفع في الاقتصاد.

ولكن قياس عرض النقود يتم بطريقتين رئيسيتين هما:

(أ) **المقياس الضيق للنقود وغالباً يعطى الرمز** (M1) .

إن الأساس الفكري لهذا المقياس ينطلق من الدور الوظيفي للنقود كأداة أو وسيط في التبادل والمعاملات وهي الطريقة التي تعرف بطريقة المعاملات (Transaction Approach) .

وبناءً على هذه الطريقة فإن عرض النقود يشمل البنود الآتية:

- السيولة (النقد) المتداولة بيد الأفراد وتتكون من كافة العملات المعدنية والورقية ويرمز لها بالرمز (c) .
- الودائع الجارية، وتشمل الشيكات البنكية والحسابات الجارية ويرمز لها بـ (D).

ويلاحظ أن هذين البندين يعكسان دور النقود كوسيط في التبادل.

باختصار فإن المقياس الضيق للنقود هو:

$$M1 = C + D$$

(ب) **المقياس الواسع للنقود**: (M2)

إن الأساس الفكري لهذا المقياس هو التركيز على وظيفة النقود كمخزن للقيمة أو للثروة. ولذلك يُنظر إلى عرض النقود على أنه يشمل عرض النقود (M_1) بالإضافة إلى كل الأصول المالية التي يمكن تحويلها إلى سيولة أو إلى نقود بدون خسارة في قيمتها الاسمية.

ويعرف هذا المقياس بطريقة السيولة (Liquidity Approach). وبناءً على هذا المقياس، فإن عرض النقود يشمل البنود الآتية:

- النقود بمعناها الضيق (M1).
- كافة الودائع الآجلة مثل ودائع الادخار + ودائع الآجل + ودائع بالعملة الأجنبية + أي أسهم وسندات. ويطلق على ودائع الآجل بأشباه النقود أو (شبه النقود).
- باختصار، فإن المقياس الواسع لعرض النقود هو:

M2 = M1 + أشباه النقود

(7. 1. 3) **الجهات المؤثرة على عرض النقود**.

(استنتاج مضاعف النقود الواسع)

يمكن القول أن هناك ثلاث جهات رئيسية تؤثر على حجم عرض النقود، أو بمعنى أدق تؤثر في تغير عرض النقود وهي:

(أ) **السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي**.

يمارس البنك المركزي تأثيره على عرض النقود من خلال التحكم في القاعدة النقدية (MB) إضافة إلى التأثير على مكونات مضاعف النقود.

يطلق على القاعدة النقدية الأساس النقدي وأحياناً تسمى بالنقد الاحتياطي وتتكون من :

- النقد المصدر والمتداول (أوراق البنكنوت) (C).

والذي يتكون من العملة المتداولة بيد الأفراد زائداً العملة في خزائن البنوك.

- الاحتياطيات الكلية في الجهاز المصرفي (R)

* أي أن القاعدة النقدية هي:

$$MB = C + R$$

حيث : MB = القاعدة النقدية.

C = النقد المصدر من البنك المركزي.

R = الاحتياطيات في الجهاز المصرفي.

وبالتالي فإن معادلة عرض النقود يمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$M = m.MB$$

حيث M = كمية عرض النقود.

m = مضاعف النقود.

MB = القاعدة النقدية.

يلاحظ أن البنك المركزي يؤثر على عرض النقود من خلال التأثير على كل من:

- القاعدة النقدية (MB) .
- مضاعف النقود (m) .

ويمكننا كتابة معادلة عرض النقود بدلالة التغيرات في المعادلة على النحو الآتي:

$$\Delta M = m\Delta B$$

أو :

$$m = \frac{\Delta M}{\Delta B}$$

أو مضاعف النقود = التغير في عرض النقود / التغير في القاعدة النقدية

(**ب**) **الجمهور** (**أفراد المجتمع**):

يعتمد تأثير الجمهور على عرض النقود على حجم كمية النقود التي يرغبون في الاحتفاظ بها خارج البنوك مقارنة بحجم النقود التي يرغبون في إيداعها في البنوك.

أي تعتمد على نسبة السيولة إلى حجم الودائع وعلى نسبة الودائع الآجلة إلى حجم الودائع. دعنا نفترض أن:

$\left(cd = \frac{C}{D}\right)$ هي نسبة السيولة التي يحتفظ بها الجمهور خارج البنوك.

وأن $\left(td = \frac{T}{D}\right)$ هي نسبة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع التي يحتفظ بها الجمهور داخل البنوك.

فكلما كانت نسبة السيولة (cd) أقل، (وبالتالي كلما كانت نسبة الودائع الآجلة أكبر (td)) فإن هذا يعني أن الجمهور يرغب في الاحتفاظ بحجم أكبر من النقود داخل البنوك. وهذا يؤدي إلى زيادة

قدرة البنوك على الإقراض أو منح الائتمان وبالتالي زيادة قدرتها على خلق النقود وزيادة عرض النقود.

والعكس يحدث لو رغب الجمهور في الاحتفاظ بكميات كبيرة من النقود في صورة سائلة (أي خارج البنوك cd تكون مرتفعة)، فإن هذا يضعف قدرة البنوك في التأثر على عرض النقود.

(ج) **البنوك التجارية**:

تعتمد قدرة البنوك في التأثير على عرض النقود على مدى قدرتها في خلق الائتمان. أي القيام بعملية الاقتراض للجمهور وهذا يتوقف على عدد من العوامل هي:

- مدى تفضيلها للاحتفاظ باحتياطيات فائضة، فكلما احتفظت البنوك التجارية باحتياطيات فائضة كبيرة في خزانتها أو لدى البنك المركزي كلما أضعف ذلك من قدرتها في التأثير على عرض النقود.
  أي أنها تعتمد على نسبة الاحتياطي الفائض (re).
- حجم ودائع الجمهور في البنوك التجارية ومدى انتشار عادة التعامل مع المصارف من خلال الشيكات والحوالات والوسائل المصرفية الحديثة.
- مدى رغبة الجمهور في طلب القروض الائتمان من البنوك التجارية. وكلما كان هناك طلب نشط على قروض البنوك التجارية كلما زاد من قدرتها على التأثير على عرض النقود.
- سياسة البنك المركزي فيما يتعلق بنسبة الاحتياطي القانوني، فكلما ارتفعت النسبة، كلما ضعف تأثير البنوك في خلق النقود (الائتمان) وبالتالي عرض النقود.

مضاعف النقود الواسع (المركب): m

بعد أن أوضحنا كيف يؤثر كل من البنك المركزي والبنوك التجارية والجمهور على عرض النقود، نستطيع الآن صياغة مضاعف النقود الواسع الذي يعكس تأثير الأطراف الثلاثة السابقة وذلك على النحو الآتي:

$$m = \frac{1 + cd}{rd + rt(td) + cd + re}$$

حيث نسبة السيولة = $cd = \frac{C}{D}$ ومنها C=cd. D

نسبة الودائع الآجلة = td = T/D ومنها T=td. D

نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية = rd

نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الآجلة = rt

نسبة الاحتياطي الفائض = re

وبالتالي : فإن عرض النقود هو :

$$M = \left(\frac{1 + cd}{rd + rt(td) + cd + re} \right) B$$

مثال تطبيقي:

افترض أنه توفرت لدينا المعلومات الآتية:

- الودائع الجارية 500 مليون ريال.
- السيولة المتداولة = 1000 مليون ريال.
- الودائع الآجلة (T) = 2000 مليون ريال.
- نسبة الاحتياطي القانوني $(.20)$ rd =
- نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الآجلة rt = $(.10)$
- نسبة الاحتياطي الفائض (re) = صفر %

والمطلوب ما يلي:

(أ) إيجاد مضاعف النقود.

(ب) إيجاد حجم عرض النقود.

الحل:

(أ)

$$cd = \frac{C}{D} = \frac{1000}{500} = 2$$

$$td = \frac{T}{D} = \frac{2000}{500} = 4$$

$$m = \frac{1 + 2}{.20 + .10(4) + 2} = \frac{3}{2.60} = 1.15$$

أي أن كل ريال زيادة في القاعدة النقدية يؤدي إلى زيادة عرض النقود بمقدار (1.15) ريال.

(ب) عرض النقود

M = C + D + T

= 1000 + 500 + 2000 = 3500

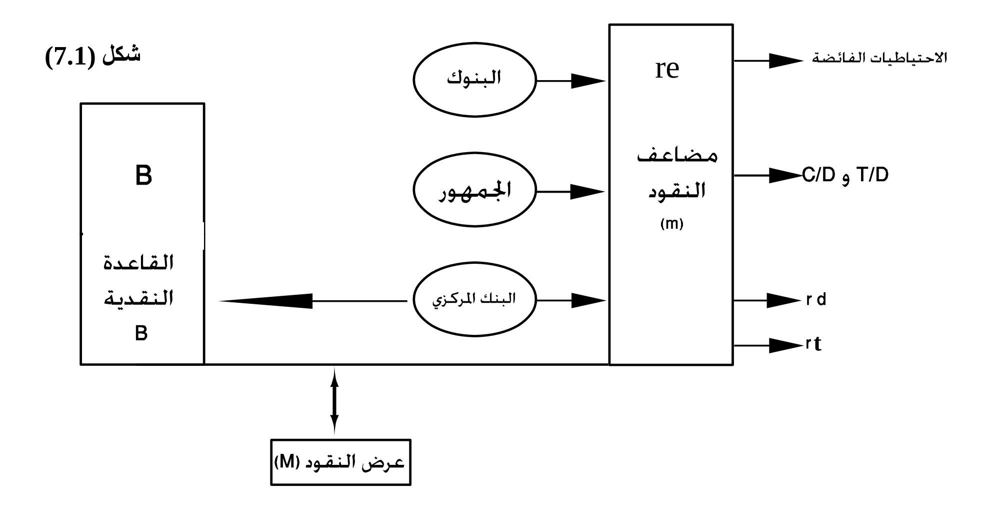
كذلك فإن القاعدة النقدية (B) هي:

$$B = \frac{M}{m} = \frac{3500}{1.15} = 3043$$

وبالتالي فإن عرض النقود يمكن حسابه أيضاً على النحو التالي:

$$M = (1.15)\ [3043]\ = 3500$$

وأخيراً يمكننا توضيح الجهات والعوامل المؤثرة على عرض النقود في شكل (7.1).



(7. 2) **الطلب على النقود**: (The Demand for Money)

(7. 2. 1) **مدارس تحليل الطلب على النقود**:

ناقشنا سابقاً عرض النقود والجهات المؤثرة على جانب العرض من النقود، وهي البنك المركزي باعتباره المؤثر الرئيسي والبنوك التجارية التي تسهم في خلق النقود ثم الجمهور الذين يمارسون دوراً مؤثراً على عرض النقود.

وحتى تكتمل الصورة في سوق النقود، فلابد من تقديم عرض تحليلي لجانب الطلب على النقود.

لذا يهتم هذا الجانب بدراسة وتحليل العوامل المؤثرة في الطلب على النقود. وفي إطار هذا التحليل، نجد أن هناك رؤى مختلفة لمدارس مختلفة في دراسة وتحليل محددات الطلب على النقود ومن أبرزها ما يلي:

أولاً – المدرسة التقليدية:

قدمت هذه المدرسة صيغ مختلفة في الطلب على النقود تركز على دافع المعاملات في الطلب على النقود. أي أن النقود إنما تطلب بصورة أساسية من أجل التبادل أو كوسيط في المعاملات.من أشهر هذه الصيغ معادلة التبادل ومعادلة الأرصدة النقدية.

أ. **معادلة التبادل**: (Equation of Exchange)

قدم الاقتصادي فيشر معادلة التبادل على النحو الآتي:

$$MV = PT \quad (1) \leftarrow$$

حيث M= عرض النقود

V = سرعة دوران النقود

P= المستوى العام للأسعار

T= كمية المبادلات من السلع والخدمات

خصائص معادلة التبادل:

يمثل الطرف الأيسر من المعادلة (MV) حجم الرصيد النقدي المعروض (جانب عرض النقود)، أي إجمالي الإنفاق على المبادلات بينما يمثل الطرف الأيمن القيمة الإجمالي للمبيعات (PT) ، (أي يمثل جانب الطلب على النقود).

إن المعادلة بهذا الشكل ما هي إلا مجرد متطابقة أو بديهية توضح القيمة الإجمالية للإنفاق على المبادلات التي تساوي القيمة الإجمالية للمبيعات.

عند افتراض ثبات الناتج وسرعة دوران النقود وفقاً لرؤية الكلاسيك، فإن المعادلة تتحول إلى معادلة لتحديد المستوى العام للأسعار.

حيث تكون كمية النقود هو المتغير المستقل، بينما المستوى العام للأسعار يمثل المتغير التابع.

أي أن إتجاه السببية يبدأ من النقود إلى الأسعار وذلك على النحو التالي:

$$M\bar{V} = P\bar{T}$$

أو: $P = M\frac{\bar{V}}{\bar{T}}$.

وبالتالي فإن كل زيادة في كمية النقود (M) مع ثبات المقدار ($\frac{\bar{V}}{\bar{T}}$) يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق (لأن النقود وسيط للمبادلات فقط) وبالتالي زيادة المستوى العام للأسعار.

ب. **معادلة الأرصدة النقدية (The Cash Balance Approach)**:

- قدم الاقتصادي الفريد مارشال ثم (بيجو) صيغة مطوره من معادلة التبادل اتكأت على رؤية جديدة لدور النقود لا يقوم على أساس التركيز بصورة رئيسية على قيمة النقود. وإنما تركز على التغيرات في التفضيل أو الرغبة في الاحتفاظ بالنقود. أي أنهم نقلوا الاهتمام من موضوع قيمة النقود إلى الاهتمام بموضوع الرغبة في الاحتفاظ بالنقود.

وقد سميت هذه المعادلة بمعادلة الأرصدة النقدية أو معادلة كامبردج.

كذلك عرفت بالنظرية الكمية في الطلب على النقود.

- **وقد تم صياغة هذه المعادلة على النحو الآتي**:

– تغيير حجم المبادلات (T) بحجم الناتج الحقيقي أو حجم الدخل الحقيقي(Y) حيث تطورت العمليات الإحصائية للحسابات القومية وأصبح بالإمكان حساب الدخل الحقيقي.

– وبقسمة طرفي معادلة التبادل السابقة (V) سرعة الدوران

$$M = \frac{1}{V} PY$$

أو: $M = k\,(PY)$ ← (2)

حيث: $\frac{1}{V} = k$ = مقلوب سرعة الدوران

K: تمثل النسبة من الدخل النقدي (PY) الذي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة أرصدة نقدية سائلة لمواجهة مشتريات الأفراد من السلع والخدمات. ويلاحظ أن النسبة (K) ما هي إلا مقلوب سرعة دوران النقود. كما أنها تعرف بنسبة التفضيل النقدي.

– أما **(**k **(PY)**= فإنها تمثل الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد في صورة سائلة.

– من الملاحظ أن $\frac{1}{V} = k$ يمكن تفسيرها على النحو الآتي:

إن نسبة التفضيل النقدي ترتبط بعلاقة عكسية مع سرعة دوران النقود(V).

فإذا زادت سرعة دوران النقود كما هو الحال في أوقات الرواج الاقتصادي فإن نسبة التفضيل النقدي (k) تنخفض. بينما تزيد (k) عندما تنخفض (V) كما هو الحال في أوقات الركود الاقتصادي.

- **ولكن السؤال الآن ماذا تعني لنا المعادلة**:

$$M = k\,(PY)$$

- إن الطرف الأيسر (M) يمثل عرض النقود.
- أما الطرف الأيمن، فإن (k) تمثل كما أشرنا سابقاً نسبة التفضيل النقدي.

بينما (PY) يمثل الطلب على النقود لغرض المبادلات (الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي).

ثانياً –الطلب على النقود في المدرسة الكينزية:

قدمت هذه المدرسة ما يسمى بنظرية التفضيل النقدي (The Liquidity Theory of Demand for Money) ، وقد ركزت هذه النظرية على ثلاثة دوافع رئيسية في الطلب على النقود وهي:

(أ) **دافع المعاملات (التبادل)**، حيث النقود تطلب لإتمام المعاملات والتبادل بين الناس. أي أن الناس بحاجة للاحتفاظ بكمية معينة من النقود خلال فترة زمنية من أجل شراء وتبادل السلع والخدمات. يعتمد هذا الدافع على مستوى الدخل في الأجل القصير.

(ب) دافع الاحتياط والتحوط للمستقبل:

يميل الناس للاحتفاظ بكمية معينة من النقود لمواجهة حالات الطوارئ وحالات الشدة في المستقبل. مثل حالات المرض وحالات البطالة وعدم وجود فرص عمل، وانقطاع الدخل وغيرها من حالات المستقبل غير المتوقعة.

ويعتمد هذا الدافع على مستوى دخل الأفراد، فكلما زاد الدخل زادت نسبة النقود التي يحتفظون بها تحوطاً للمستقبل كما يعتمد على سعر الفائدة.

(ج) دافع المضاربة:

يعتبر دافع المضاربة من الدوافع التي تميزت بها المدرسة الكينزية على غيرها (التقليدية مثلاً) في تحليل دوافع الطلب على النقود.

وفقاً لدافع المضاربة، فإن الناس يحتفظون أو يطلبون كمية من النقود من أجل الاستفادة من تغيرات أسعار الفائدة في السوق.

ومن الواضح أن كمية النقود المطلوبة وفقاً لهذا الدافع تعتمد على سعر الفائدة بصورة رئيسية وعلى توقع المضاربين لهذا السعر مستقبلاً.

والعلاقة هنا هي علاقة عكسية، فكلما ارتفع سعر الفائدة، كلما مال الناس للاحتفاظ بكمية أقل من النقود، والعكس إذا انخفض سعر الفائدة.

وباختصار، فإن دالة الطلب على النقود وفقاً للمدرسة الكينزية يمكن صياغتها على النحو الآتي:

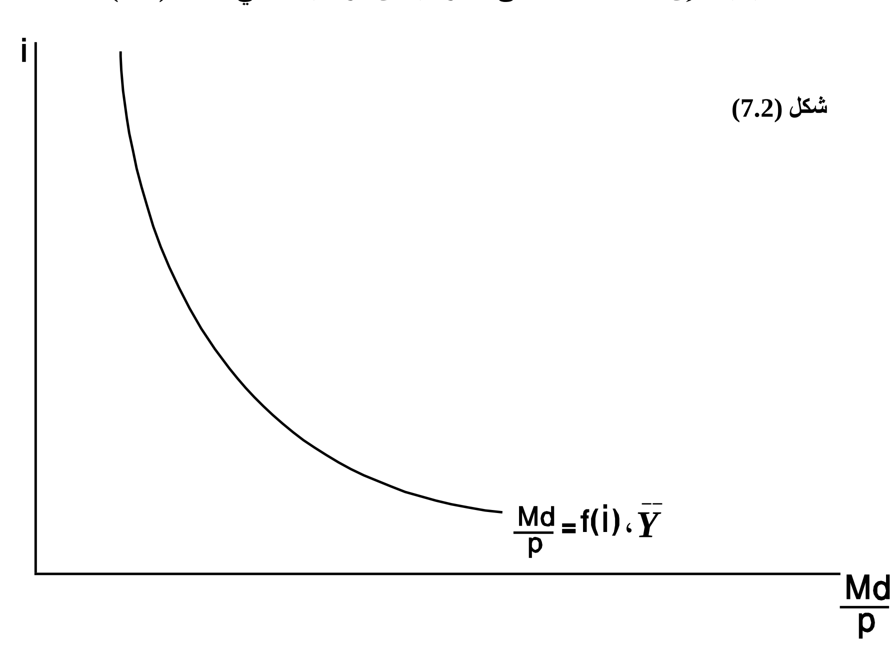
$$\frac{M^d}{P} = f\left(\overset{(-)}{i}, \overset{(+)}{y}\right)$$

حيث $\frac{M^d}{P}$ = الطلب على النقود الحقيقية.

i = سعر الفائدة وعلامة السالب تشير إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة وكمية الطلب على النقود.

y = الدخل ويرتبط بعلاقة طردية مع كمية الطلب على النقود.

- بيانياً، فإن دالة الطلب على النقود يمكن توضيحها في شكل (7.2).



شكل (7.2)

7. 2. 2) توازن سوق النقود:

باكتمال تحليل عرض النقود والطلب على النقود، يمكننا توضيح توازن سوق النقود بيانياً في شكل (7.3) في ظل الافتراضات التالية:

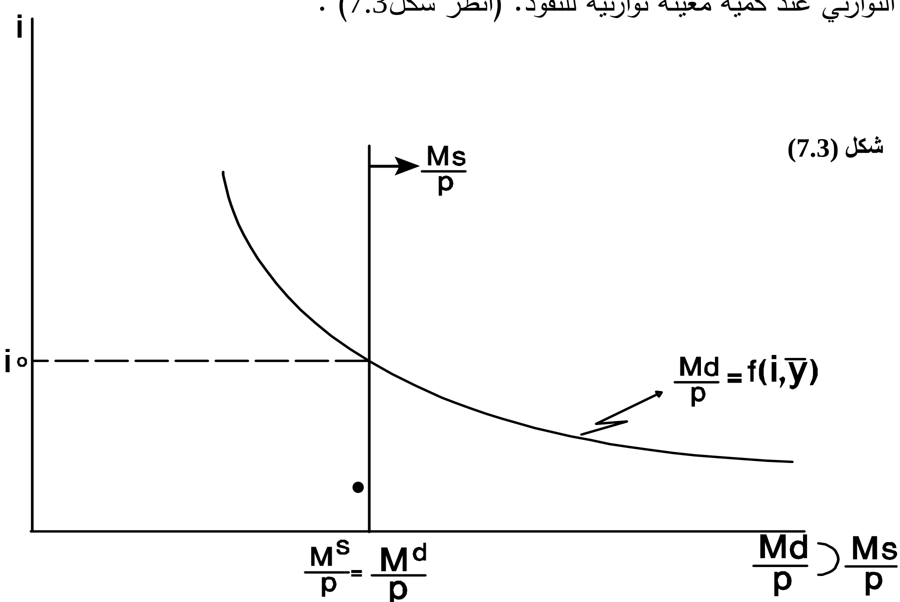
- كمية عرض النقود هي متغير تلقائي مستقل يحدده البنك المركزي. أي أن $\frac{M^s}{P} = \frac{M_o^s}{P}$

حيث M_o^s = عرض النقود كمتغير ثابت ومستقل.

- الطلب على النقود يحدد وفقاً لرؤية المدرسة الكينزية.

أي أن: $\frac{M^d}{P} = f(i, \bar{y})$

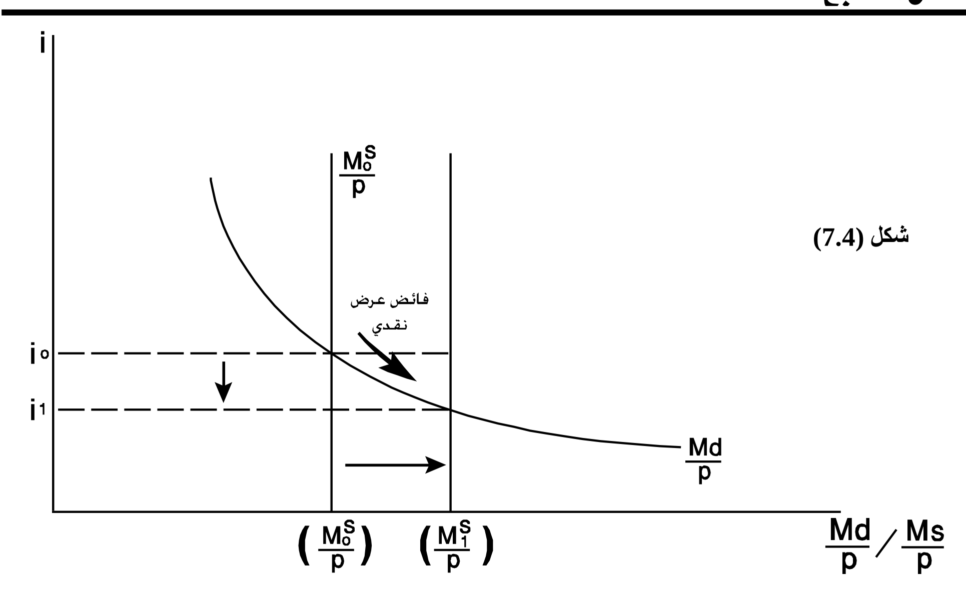
- إن نقطة التقاطع بين خط عرض النقود ومنحنى الطلب على النقود تحدد سعر الفائدة التوازني عند كمية معينة توازنية للنقود. (أنظر شكل7.3) .



شكل (7.3)

- يلاحظ من شكل (7.3) أن سعر الفائدة التوازني $\left(\overset{x-}{i}\right)$ قد تحدد عند كمية التوازن من النقود حيث $\frac{M_o^s}{P} = \frac{M^d}{P}$.

- ويلاحظ كذلك أنه إذا قرر البنك المركزي زيادة عرض النقود من $\frac{M_o^s}{P}$ إلى $\frac{M_1^s}{P}$، فإن هذا يؤدي إلى انتقال منحنى عرض النقود إلى جهة اليمين، مسبباً وجود فائض عرض نقدي يؤدي إلى انخفاض شعر الفائدة حتى يستقر عند وضع توازني جديد (i_1). انظر شكل (7.4).



شكل (7.4)

(7. 3) الجهاز المصرفي

يتكون الجهاز المصرفي في أي بلد من مجموعة من المصارف أو البنوك الآتية:

- البنك المركزي.
- البنوك التجارية التقليدية.
- البنوك المتخصصة.
- البنوك الإسلامية في بعض البلدان.

أولاً – البنك المركزي:

يمثل البنك المركزي السلطة النقدية لأي بلد حيث يمارس عدد من المهام والاختصاصات المتعلقة بإدارة السياسة النقدية وتحديد أولوياتها وأهدافها.

وفي الغالب، فإن هذه الاختصاصات والمهام تكون محددة في قانون البنك المركزي. وعلى وجه الخصوص فإن أهم وظائف ومهام البنك المركزي هي:

- إصدار النقود القانونية وفقاً لمتطلبات التطور الاقتصادي وأهداف الحفاظ على استقرار الأسعار وقيمة العملة الوطنية.
- إدارة السياسة النقدية بشكل سليم ومرغوب من حيث اتخاذ كافة الإجراءات والأدوات اللازمة للإشراف على سير ونشاط البنوك التجارية وبما يحقق أهداف التشغيل الكامل

للمواد وزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق استقرار الأسعار وتوجيه النشاط الاستثماري بما يحقق تلكم الأهداف.

- إجراء المقاصات والتسويات بين البنوك والمؤسسات المالية.
- تقديم الخدمات المصرفية والائتمانية للحكومة باعتباره بنك الدولة أو بنك الحكومة.
- إدارة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية والقيام بتسوية المدفوعات الدولية للحكومة.

باختصار، فإن أبرز وظائف البنك المركزي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

(1) **البنك المركزي هو بنك الدولة من حيث أنه يقوم بالآتي**:

- تقديم الخدمات المصرفية والائتمانية للحكومة.
- إدارة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية وتسوية المدفوعات الدولية.
- المستشار النقدي والمالي للحكومة.

(2) **البنك المركزي هو بنك البنوك من حيث**:

- إجراء المقاصات والتسويات من البنوك.
- تقديم القروض للبنوك باعتباره الملاذ الأخير للبنوك التجارية عند الشدائد.

(3) **البنك المركزي هو بنك الإصدار لأنه**:

- يقوم بإصدار النقود القانونية وفقاً لمتطلبات النمو والاستقرار الاقتصادي.

ثانياً – البنوك التجارية :

تمارس البنوك التجارية دور الوسيط المالي بين المدخرين والمستثمرين. وبعبارة أدق، فإنها تقوم بدور المتاجرة في الديون. أي أنها تقوم بعملية إقراض النقود وبالتالي تسهم في خلق الائتمان. فالبنوك تستقبل الودائع من المدخرين وهم بمثابة المقرضين للبنوك مقابل حصول المودعين على فوائد.

وبالمثل فإن البنوك تقوم بإقراض هذه الأموال أو القروض إلى طالبيها من المستثمرين مقابل حصولها على فوائد تكون أعلى من الفوائد التي تقدمها البنوك للمودعين. والفرق بين الفائدة المدفوعة للمودعين والفائدة المقبوضة من المقرضين (المستثمرين) يمثل أرباح البنوك التجارية.

وبصورة عامة فإن أهم وظائف البنوك التجارية هي:

- قبول الودائع من الجمهور (المقرضين) بمختلف أشكالها، ودائع تحت الطلب وودائع لآجال مختلفة.
- تقديم الائتمان (القروض) للمستثمرين وفقاً لاعتبارات الربحية والسيولة.

- القيام بكافة المعاملات والخدمات المصرفية المعروفة مثل خصم الأوراق التجارية والمراسلات مع البنوك والمراسلين وشراء وبيع العملات الأجنبية وفتح الاعتمادات المستندية وتقديم الاستشارات المالية والاقتصادية للمتعاملين مع البنوك.

ثالثاً – البنوك المتخصصة:

تنشأ البنوك المتخصصة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة. حيث ينحصر نشاط هذه البنوك في تحقيق أهداف تنموية مثل البنوك المتخصصة في تمويل الأنشطة الزراعية، والبنوك التي تتخصص في تمويل أنشطة صناعية مختلفة أو بنوك تنمية الصادرات وتختص بتقديم تمويلات لتحفيز النشاط التصديري في البلد.

كذلك، فإن البنوك قد تنشأ لتحقيق أهداف اجتماعية مثل بنوك الإسكان التي تختص بتمويل المشروعات الإسكانية ومثل بنوك تنمية المشروعات الصغيرة والأصغر ونحوها.

تختلف البنوك المتخصصة عن البنوك التجارية التقليدية في الأوجه التالية:

- ليس من وظائف البنوك المتخصصة قبول ودائع الطلب كما هو الحال عند البنوك التجارية. وبالتالي فإن نشاط البنوك المتخصصة محدوداً فيما يتعلق بقبول الودائع وجذب المدخرات.
- تسهم الحكومات بنسب مرتفعة في رأس مال هذه البنوك إضافة إلى ما تحصل عليه هذه البنوك من أرباح وقروض محلية أو خارجية لتعزيز مواردها.
- لذلك، فإن نجاح هذه البنوك في تحقيق أهدافها الاقتصادية يعتمد على مدى مساهمة الحكومات في رأس مالها ومدى ما تحصل عليه من دعم حكومي أو أرباح أو قروض.

ومن أمثلة البنوك المتخصصة في اليمن، بنك التنمية الزراعية والبنك الصناعي (سابقاً) وبنك الإسكان.

رابعاً – البنوك الإسلامية:

نشأت الحاجة إلى بنوك إسلامية لسببين رئيسيين هما:

(1) ضرورة التعامل بأساليب تمويل خالية من الربا المحرم في الشريعة الإسلامية وهذا ما لا توفره البنوك التجارية التقليدية.

(2) إن مفهوم الائتمان هو مفهوم واسع فهو لا يعني مجرد القيام بوظيفة إقراض النقود كما هو الحال في البنوك التجارية التقليدية.

إن مفهوم الائتمان عند البنوك الإسلامية يتسع ليشمل (بالإضافة إلى القروض الحسنة) التمويلات القائمة على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر.

أي أن الائتمان يشمل البيوع بالآجل والمرابحة أو الديون السلعية كأسلوب التمويل بصيغة السلم. وبناءً على هذا المفهوم الواسع للائتمان، فإن البنوك الإسلامية لديها قدرة على توليد الائتمان بمعناه الشامل بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامي والتي تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة وفقاً لقاعدة (الغنم بالغرم) فلا توجد أرباح بدون تحمل المخاطرة من رب المال والمستثمر.

لقد تطورت البنوك الإسلامية في العديد من الدول الإسلامية كماً ونوعاً ووصل عددها إلى (نحو 300 بنك). وفي اليمن تم افتتاح أول بنك إسلامي في عام 1996 وتوالى بعد ذلك إنشاء البنوك الإسلامية في اليمن حتى وصل عددها إلى أربعة بنوك.

وتم إنشاء فروع لهذه البنوك الإسلامية في بعض محافظات اليمن. ومن أمثلة البنوك الإسلامية في اليمن بنك سبأ الإسلامي، وبنك التضامن الإسلامي، وبنك الاستثمار والتمويل الإسلامي وبنك اليمن والبحرين الشامل.

أساليب التمويل في البنوك الإسلامية:

(1) **بيع المرابحة للأمر بالشراء**:

تهدف هذه الصيغة إلى توفير التمويل لطالبيه (أفراداً أو شركات) الذين لا تتوفر لهم سيولة نقدية كافية للشراء نقداً. وبالتالي فإن تأجيل الثمن يعد جوهر عملية المرابحة للأمر بالشراء.

وتتم هذه العملية من خلال قيام البنك الإسلامي بشراء السلعة بأمر العميل الذي يرغب بشرائها ويطلب ذلك من البنك على أساس الوعد بالشراء بالثمن الذي يتفقان عليه وبالأقساط ونسبة الربح المتفق عليهما.

(2) **صيغة المضاربة**:

تستخدم البنوك الإسلامية صيغة المضاربة المصرفية باعتبارها أسلوب تمويل بديلاً عن القرض النقدي بفائدة. وفقاً لهذه الصيغة، يمنح البنك المال (النقود) باعتباره رب المال إلى العميل (طالب الائتمان). يقوم العميل باستثمار هذا المال في نشاط مولد للربح. يقسم الربح بين البنك وبين العميل (المضارب) وفقاً لحصة شائعة يتفق عليها.

(3) **صيغة المشاركة**:

تمثل صيغة المشاركة أسلوباً للتمويل بديلاً عن القرض بفائدة حيث يقدم البنك الإسلامي نسبة معينة متفق عليها من رأس المال اللازم للاستثمار في نشاط اقتصادي مولد للربح، ولكن على سبيل المشاركة بين البنك وبين العميل (فرداً أو شركة).

وفي إطار هذه الصيغة يتم اقتسام الأرباح وفقاً للاتفاق بين الشركاء أو وفقاً لنسبة مساهمة كل طرف في رأس المال ما لم يتفق الشركاء على غير ذلك. أما إذا تحققت خسائر فتوزع كل بحسب حصته في رأس المال.

وهناك عدة أساليب في صيغة المشاركة ومنها:

- المشاركة المتناقصة حيث يقوم البنك بشراء أي أصل من الأصول المنتجة بالمشاركة مع أحد العملاء مع الاتفاق على أن تؤول ملكية الأصل في النهاية إلى العميل. وفقاً لشروط محددة متفق عليها في عقد المشاركة.

(4) **الإيجار المنتهي بالتمليك**:

تلبي هذه الصيغة حاجة العملاء (المستثمرين) في الحصول على السيولة النقدية لشراء الآلات والمعدات المطلوبة بطريقة الاستئجار. تتم هذه العملية من خلال طلب العميل إلى البنك بشراء هذه المعدات ووعد من العميل باستئجار هذه المعدات من العميل وفقاً لإيجار معلوم وشروط محددة متفق عليها تؤول بموجبها ملكية هذا الأصل إلى العميل في نهاية المدة المحددة.

(5) **صيغة بيع السلم**:

أسلوب السلم هو أحد صيغ التمويل التي يعمل بها البنك الإسلامي ويتم هذا الأسلوب وفقاً للإجراءات التالية:

أ – إجراء عقد سلم بين البنك الإسلامي وبين بائع السلعة أو منتجها (سلعة زراعية مثلاً).

بموجب هذا العقد يكون البنك مشترياً للسلعة وفقاً للمواصفات المعلومة والمحددة. حيث يدفع البنك ثمن السلعة حالاً (أي نقداً) للبائع أو المنتج، بينما يتم تسليم السلعة للبنك في الأجل المعلوم المحدد في عقد السلم.

ب – يجري البنك عقد سلم آخر (عقد سلم مواز) مع العميل طالب الائتمان من البنك.

وفقاً لهذا العقد المواز، يكون البنك بائعاً للسلعة المحددة بالأوصاف في عقد السلم الأول والثاني (المواز). حيث يقبض البنك الثمن من العميل حالاً (نقداً). بينما يتسلم العميل السلعة من البنك في الأجل المحدد المتفق عليه.

(7. 4) **السياسة النقدية**: (Monetary Policy)

(7. 4. 1) **تعريف السياسة النقدية**:

هي مجموعة إجراءات وأدوات السياسة النقدية التي تنفذها السلطات النقدية في إدارة النظام النقدي والتحكم بعملية عرض النقود من أجل تحقيق أهداف اقتصادية متعلقة بالتأثير على الناتج الكلي والأسعار.

يشير التعريف السابق إلى جملة من سمات وخصائص السياسة النقدية ومن أبرزها ما يلي:

(1) **للسياسة النقدية أهداف نهائية وأهداف وسيطة**.

أولاً الأهداف النهائية تتمثل في تحقيق مستويات مرغوبة من الدخل (الناتج) عند التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية. أي ضمان زيادة الدخل وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي تكون عندها معدلات البطالة في أدناها (انخفاض معدل البطالة).

تأمين الاستقرار في الأسعار عند مستويات منخفضة واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية والحفاظ على قيمة العملة الوطنية عند مستويات مرغوبة.

ثانياً: الأهداف الوسيطة التي تتوخاها السياسة النقدية، فإنها تتمثل في تحقيق معدلات نمو مرغوبة للعرض النقدي وخاصة عرض النقود بمعناه الضيق (M1) ويقصد بمعدل النمو المرغوب للعرض النقدي ذلك المعدل الذي ينسجم أو يتوائم مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي من أجل تحقيق استقرار الأسعار.

ومن الأهداف الوسيطة تحقيق معدلات مرغوبة لأسعار الفوائد والعائد على رأس المال وعند ذلك المستوى الذي يحقق ويحفز نمو الناتج الكلي.

ويلاحظ أن الأهداف الوسيطة (التحكم في نمو عرض النقود وأسعار الفوائد) تسمى : بأهداف الأداء.

(2) **التحكم في عرض النقود كهدف وسيط** (أو هدف أداء)

للسياسة النقدية أهمية كبيرة على النشاط الاقتصادي. وتكمن هذه الأهمية في أن عرض النقود له تأثير على سعر الفائدة، والأخير له تأثير على الاستثمار وبالتالي الطلب الكلي ومن ثم على الدخل القومي وفقاً لتحليل المدرسة الكينزية.

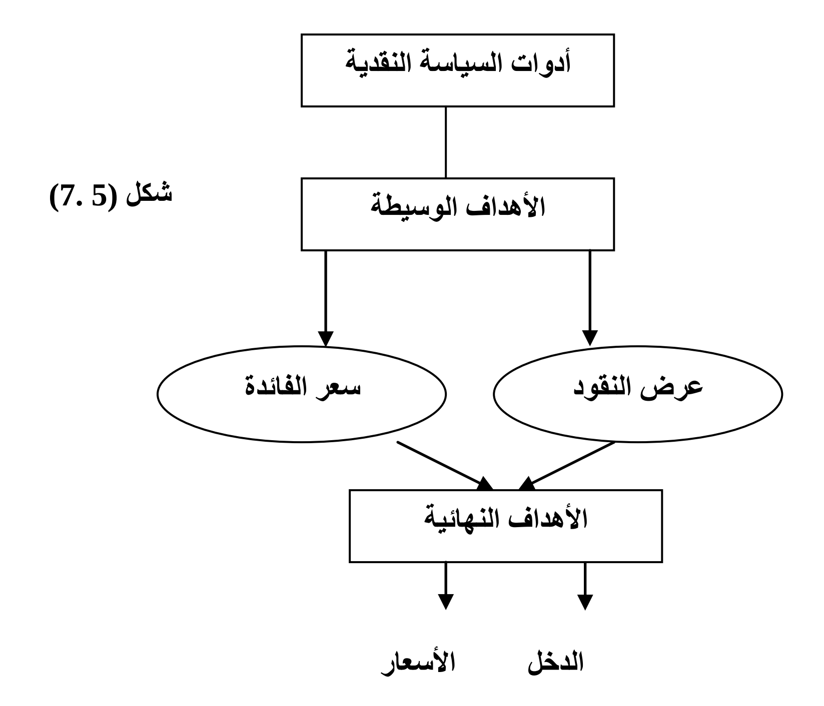
أي أن التغير في عرض النقود بسبب تغيراً في سعر الفائدة، وهذا يسبب تغيراً في حجم الاستثمار الذي يسبب تغير الطلب الكلي ومن ثم التأثير على الدخل فالأسعار.

وقد سبق أن لاحظنا كيف يؤثر عرض النقود على سعر الفائدة عند مناقشة التوازن في سعر النقود.

(3) **السلطات النقدية (البنك المركزي)**

هي التي تستخدم جملة من أدوات وإجراءات السياسة النقدية من أجل التأثير على عرض النقود كهدف وسيط ومن ثم التأثير على الدخل (الناتج) والأسعار كهدف نهائي.

دعنا نوضح العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة والنهائية في الشكل الآتي(7.6) .



شكل (7. 5)

- إن أهم أدوات وإجراءات السياسة النقدية هي:
  - عمليات السوق المفتوحة.
  - سياسة سعر الخصم.
  - نسبة الاحتياطي القانوني.
  - وسائل الإقناع الأدبي.

4) خطة السلطات النقدية في إدارة السياسة النقدية

تشتمل على الإجراءات الآتية:

(أ) تحديد الهدف النهائي وليكن مثلاً تحديد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

(ب) تحديد الهدف الوسيط للسياسة النقدية.

حيث يقوم البنك المركزي بتحديد معدل النمو المرغوب للعرض النقدي الذي ينسجم مع معدل نمو الناتج المرغوب والمحدد سلفاً.

دعنا نفترض أن البنك المركزي اتخذ قراراً بزيادة عرض النقود بنسة5% خلال فترة معينة.

(ج) يقوم البنك المركزي بتحديد حجم الزيادة المستهدفة في احتياطيات البنوك اللازمة لزيادة عرض النقود بنسبة 5% أي تحديد حجم الزيادة في الودائع التي يمكن للبنوك أن تحصل عليها.

دعنا نفترض أن حجم الزيادة المستهدفة في الاحتياطيات هو 4% مثلاً.

(د) يقوم البنك المركزي بتحديد أدوات السياسة النقدية اللازمة لزيادة عرض النقود بتلك النسبة المحددة.

يلاحظ أن أدوات السياسة النقدية تكون ذات اتجاه توسعي حيث الهدف منها هو زيادة عرض النقود وذلك من خلال الأدوات التالية:

- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني.
- شراء الأوراق المالية من خلال عمليات السوق المفتوحة.
- أو زيادة قروض الخصم للبنوك التجارية.

يلاحظ أن تلك الأدوات سوف تؤدي إلى زيادة قدرة البنوك على توليد الائتمان والإقراض وبالتالي زيادة عرض النقود. وهذا هو الهدف الذي توخاه البنك منذ البداية.

والعكس يحدث إذا قرر البنك تخفيض عرض النقود فإنه سيطبق في هذه الحالة سياسات نقدية ذات توجه انكماشي.

أي زيادة سعر الخصم أو بيع الأوراق المالية أو زيادة نسبة الاحتياطي القانوني أو كل هذه الأساليب مجتمعة.

7. 4. 2) أدوات وإجراءات السياسة النقدية.

إن أهم أدوات وإجراءات السياسة النقدية هي:

- عمليات السوق المفتوحة.
- سياسة سعر الخصم.
- نسبة الاحتياطي القانوني.
- وسائل الإقناع الأدبي.

1) نسبة الاحتياطي القانوني (rd):

تستهدف سياسة الاحتياطي القانوني التأثير على عرض النقود من خلال التحكم في قدرة البنوك على توليد الائتمان.

تعرف نسبة الاحتياطي القانوني، بأنها النسبة من الودائع لدى البنوك والتي يطلبها البنك المركزي كاحتياطي غير قابل للتصرف. $\left(rd = \frac{R}{D}\right)$

حيث : R = حجم الاحتياطي.

D = إجمالي الودائع لدى البنوك.

يستخدم البنك المركزي هذه السياسة في اتجاهين مختلفين وفقاً لأهداف السياسة النقدية.

أ – اتجاه زيادة نسبة الاحتياطي:

يسمى هذا الاتجاه بالاتجاه التقييدي أو الاتجاه الانكماشي، حيث يهدف البنك المركزي إلى تقييد عرض النقود من خلال الحد من قدرة البنوك على الإقراض وبالتالي التوسع في الاستثمار. يستعمل هذا الاتجاه عند مكافحة التضخم والقضاء على الفجوة التضخمية.

نلاحظ أنه عندما يتم رفع نسبة الاحتياطي على الودائع، فإن قدرة البنوك التجارية على الإقراض تنخفض وبالتالي تنخفض قدرتها على توليد الودائع وهذا يؤدي إلى انخفاض عرض النقود.

ب – اتجاه تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني:

هذا هو الاتجاه التوسعي، حيث يهدف البنك المركزي إلى زيادة عرض النقود الذي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة فزيادة الاستثمار ومن زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الدخل.

يستخدم هذا الاتجاه في حالات الانكماش الاقتصادي حيث يكون الهدف هو القضاء على الفجوة الركودية.

أي أنه عندما يتم تخفيض نسبة الاحتياطي على الودائع، تزيد قدرة البنوك على الإقراض ومن ثم تزيد قدرتها في توليد الائتمان وزيادة عرض النقود الذي يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي.

مثال:

دعنا نوضح كيف يؤدي تغير نسبة الاحتياطي القانوني إلى تغير في قدرة البنوك على توليد الائتمان وبالتالي التأثير في عرض النقود وذلك من خلال فكرة ما يسمى بمضاعف النقود البسيط.

ومضاعف النقود البسيط هو:

$$\frac{1}{rd} = \frac{\Delta D}{\Delta R}$$

حيث : ΔD = حجم التغير في الودائع.

ΔR = حجم التغير في الاحتياطيات.

$\frac{1}{rd}$ = مضاعف النقود البسيط وهو يساوي مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني (rd) .

من المعادلة السابقة نستطيع إيجاد حجم التغير في الودائع الناجم عن تغير معين في حجم الاحتياطيات.

$$\Delta D = \frac{1}{rd}\,\Delta R$$

دعنا نفترض الآن أن rd = 20.

وأن ΔR = 100 مليون ريال، وتمثل حجم الوديعة الأصلية في أحد البنوك التجارية مثلاً.

أي أن حجم التغير في الودائع التي تستطيع البنوك توليدها هو:

$$\Delta D = \frac{1}{.20}(100)$$
$$= 5\ (100) = 500$$

وهذا يعني أنه عندما تكون نسبة الاحتياطي = 20. فإن مضاعف النقود البسيط = 5 . وبالتالي فإن تغيراً مقداره (100) مليون ريال في احتياطيات البنوك (أي ودائع أصلية في البنوك مقدارها 100) أدى إلى زيادة حجم الودائع التي تستطيع البنوك توليدها إلى 500 مليون ريال.

أي أنها تضاعفت خمس مرات الزيادة الأصلية في الودائع (الاحتياطيات).

لاحظ الآن لو أن البنك المركزي قام بتخفيض نسبة الاحتياطي إلى 10% هذا الأمر يؤدي إلى زيادة قدرة البنوك على توليد الودائع وبالتالي التأثير على عرض النقود بالزيادة.

في هذه الحالة نجد ما يلي:

$$\Delta D = \frac{1}{.10}(100)$$

1000 = (100) 10 = مليون ريال.

وبالتالي، فإن تضاعف الودائع عشر مرات الزيادة الأصلية في الودائع يؤدي إلى زيادة قدرة البنوك على الإقراض وبالتالي زيادة الاستثمار نتيجة زيادة عرض النقود.

(2) **سياسة السوق المفتوحة**:

تستهدف عمليات السوق المفتوحة التأثير على عرض النقود حيث تتضمن عمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعملية بيع أو شراء الأوراق المالية مثل السندات الحكومية أو أذونات الخزانة وذلك للأفراد والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

فإذا أراد البنك المركزي زيادة القاعدة النقدية (MB) وبالتالي زيادة عرض النقود، فإنه يقوم بشراء الأوراق المالية.

حيث تزيد حوزة البنك المركزي من هذه السندات، بينما يقوم بدفع قيمتها إلى الأفراد والبنوك وهذا يؤدي إلى زيادة عرض النقود.

أما إذا أراد البنك المركزي تخفيض عرض النقود فإنه يلجأ إلى عملية بيع الأوراق المالية. وبهذه العملية تزيد حوزة البنوك والأفراد من هذه الأوراق مقابل انخفاض السيولة النقدية لديهم وهذا يؤدي إلى انخفاض عرض النقود.

يلاحظ أن مدى نجاح عمليات السوق المفتوحة يتوقف على درجة التطور المالي والاقتصادي. فعندما يتوفر للبلد أسواق مالية متقدمة، تكون هذه السياسة فعالة والعكس إذا كان البلد يعاني من تخلف المؤسسات المالية.

ولذلك، فإن هذه السياسة تكون فعالة أكثر في البلدان المتقدمة حيث يتوفر لها مؤسسات مالية متقدمة.

وعلى العكس فإن البلدان النامية تستخدم نسب الاحتياطي القانوني أكثر من عمليات السوق المفتوحة نظراً لتخلف المؤسسات المالية في البلدان النامية.

(3) سياسة سعر الخصم:

تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي للحصول على قروض الخصم عند الضرورة.

يقدم البنك المركزي هذه القروض مقابل سعر يسمى سعر الخصم. وبالتالي، فإن البنك المركزي يستخدم سياسة سعر الخصم للتأثير على عرض النقود من خلال التأثير على قدرة البنوك في توليد الائتمان.

فإذا أراد البنك المركزي تقييد عرض النقود، فإنه يلجأ إلى زيادة سعر الخصم الذي يتقاضاه من البنوك، وهذا يحد من قدرة البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي وبالتالي يحد من قدرتها على توليد الائتمان.

والعكس يحدث إذا قرر البنك المركزي زيادة عرض النقود فإنه يلجأ إلى تخفيض سعر الخصم من أجل تحفيز البنوك على زيادة اقتراضها من البنك المركزي وبالتالي زيادة قدرتها على التأثير في عرض النقود.

من ناحية أخرى، يلاحظ أن فعالية هذه السياسة في البلدان النامية ومنها اليمن محدودة نظراً لعدم حاجة البنوك للاقتراض من البنك المركزي.

حيث يتوفر لهذه البنوك فوائض نقدية لديها لم تتمكن من توظيفها في عمليات الإقراض والاستثمار بصورة كافية.

(7. 5) دور السياسات النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية.

(7. 5. 1) حالة معالجة الفجوة الركودية ومشكلة البطالة:

عرفنا سابقاً أن التغير في عرض النقود له أهمية كبيرة في التأثير على سعر الفائدة ومن ثم التأثير على الاستثمار فالطلب الكلي وبالتالي التأثير على الدخل.

دعنا نفترض الآن أن الاقتصاد يواجه مشكلة الانكماش الاقتصادي والتي تسمى بالفجوة الركودية والتي تسبب مشكلة البطالة.

إن السؤال هو كيف تستخدم السياسة النقدية في معالجة الفجوة الركودية؟

من الواضح أننا بحاجة الآن إلى زيادة عرض النقود باستخدام أدوات السياسة النقدية المذكورة سابقاً ولكن بالاتجاه التوسعي.

أي من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو شراء الأوراق المالية أو تخفيض سعر الخصم أو كل هذه الأدوات إضافة إلى ذلك، فإن البنك المركزي يستطيع مباشرة أن يزيد القاعدة النقدية (أوراق البنكنوت).

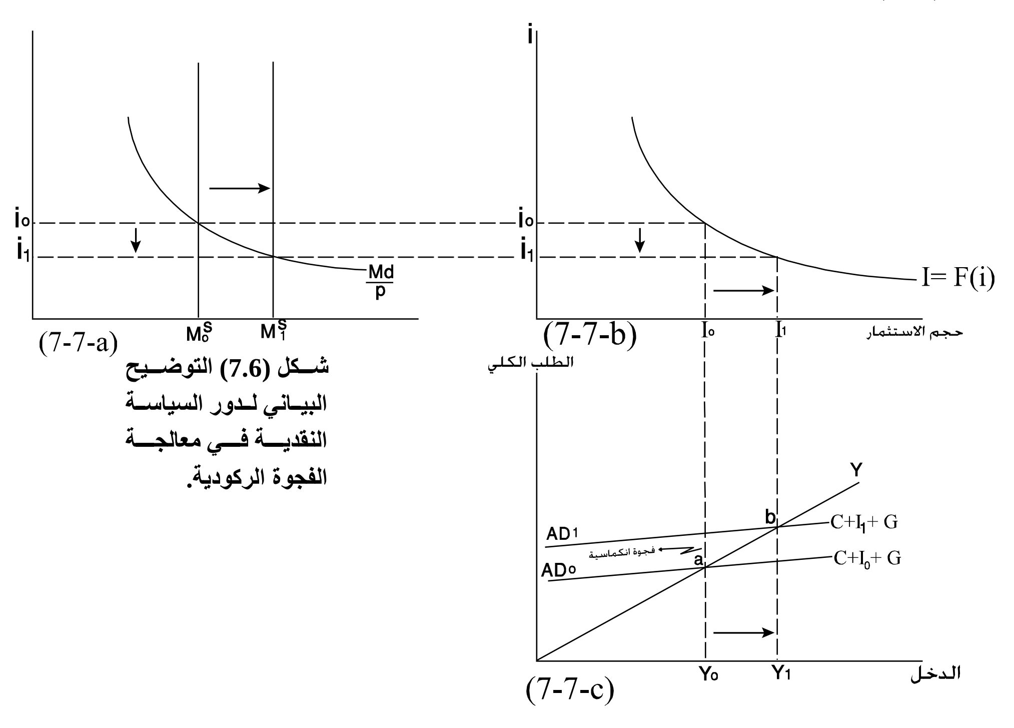
ولكن لماذا زيادة عرض النقود؟

عرفنا سابقاً أن زيادة عرض النقود هو الهدف الوسيط أو هدف الأداء للبنك المركزي من أجل أن ينخفض سعر الفائدة (في ظل اقتصاد حر). وحيث أن سعر الفائدة يرتبط بعلاقة عكسية مع حجم الاستثمار وفقاً لتحليل المدرسة الكلاسيكية (راجع الفصل الثالث)، فإن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار. وحيث أن الاستثمار هو محدد رئيسي أو مكون رئيسي في دالة الطلب الكلي، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي (انتقال دالة الطلب الكلي إلى أعلى).

إن زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل تعتمد على حجم مضاعف الإنفاق الكلي الذي عرفناه سابقاً.

إذن آلية تأثير التغير في عرض النقود على الدخل التوازني تتم من خلال آلية التغير في سعر الفائدة وفقاً لتحليل المدرسة الاقتصادية الكينزية.

دعنا الآن نوضح آلية التأثير بيانياً من خلال الربط بين توازن سوق النقود وتوازن الدخل في شكل (7. 7).



شكل (7.6) التوضيح البياني لدور السياسة النقدية في معالجة الفجوة الركودية.

يمثل شكل (7.7 a) توازن سوق النقود الذي يحدد سعر الفائدة التوازني (i_o) ، بينما يمثل شكل (7.7 b) دالة الاستثمار التي ترتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة. حيث يتحدد حجم الاستثمار ومقداره (Io) عند سعر الفائدة (i_o) .

أما الرسم (7.7 c) فيمثل توازن الدخل حيث دالة العرض الكلي (y) = دالة الطلب الكلي AD = C + Io + G والذي يحدد الدخل التوازني الفعلي عند (yo).

لاحظ أن الدخل التوازني (yo) ليس هو دخل التوظيف الكامل (الكامن) وبالتالي فإن الاقتصاد يواجه فجوة ركودية تتطلب زيادة الطلب الكلي – أي انتقال دالة الطلب الكلي إلى أعلى ($AD_1 = C + I_1 + G$) من أجل تحقيق الدخل التوازني الكامن (Y_1).

عندما يقرر البنك المركزي زيادة عرض النقود إلى M_1^s ، فإن دالة عرض النقود في شكل (7.7a) تنتقل جهة اليمين. حيث يسبب هذا انخفاض سعر الفائدة إلى (i_1) .

ومن خلال دالة الاستثمار في الشكل (7.7 b) يزيد حجم الاستثمار على نفس الدالة إلى (I_1) عند سعر الفائدة المنخفض (i_1) .

وحيث أن الاستثمار هو جزء من الطلب الكلي، فإن زيادة الاستثمار إلى (I_1) تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي إلى انتقال دالة الطلب الكلي الفعلي إلى أعلى.

أي تنتقل الدالة من $AD_o = C + I_o + G_o$ إلى $AD_1 = C + I_1 + G$ وذلك في شكل(7.7c).

حيث يزيد الدخل التوازني من Y_o إلى (Y_1) وبالتالي يتم التخلص من الفجوة الركودية، بانتقال نقطة توازن الدخل من النقطة (a) إلى النقطة (b) في شكل (7.7 c) .

(7. 5. 2) **حالة معالجة الفجوة التضخمية**:

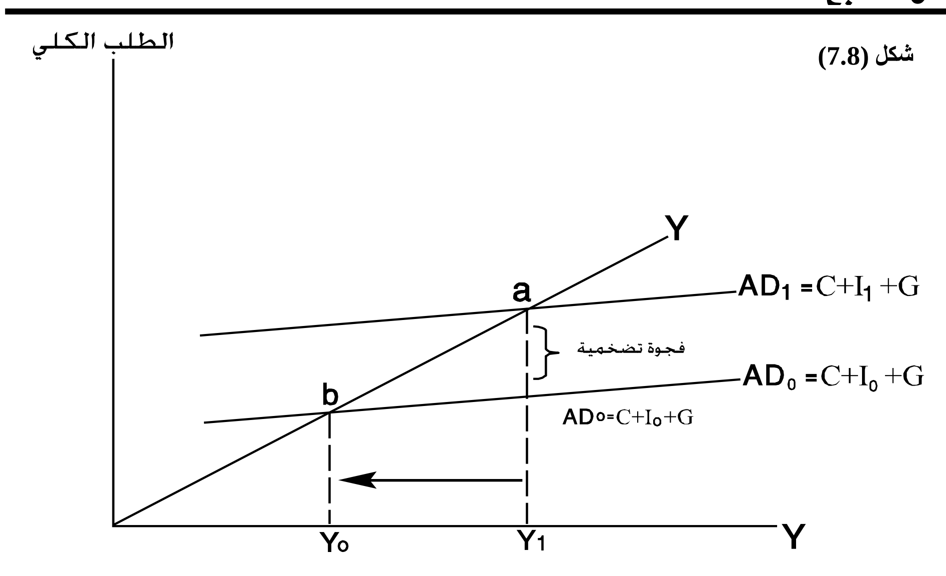
دعنا الآن نفترض أن الاقتصاد يواجه مشكلة الفجوة التضخمية ، هذا يتطلب تطبيق سياسات نقدية انكماشية تستهدف تخفيض عرض النقود.

يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار فانخفاض حجم الطلب الكلي وبالتالي انخفاض الدخل التوازني إلى مستوى دخل التوظيف الكامل وبالتالي يتم القضاء على الفجوة التضخمية.

وبيانياً، فإن دالة الطلب الكلي تنتقل إلى أسفل من $AD_1 = C + I_1 + G$ إلى $AD_o = C + I_o + G$. انظر شكل (7.8)

وبمعنى آخر، فإن معالجة الفجوة التضخمية باستخدام سياسات نقدية انكماشية إنما هي إجراءات معاكسة لحالة معالجة الفجوة الركودية.

شكل (7.8)



(7. 5. 3) **دور السياسات النقدية وفقاً للتحليل الكينزي** (**تلخيص**) :

حالات الاختلالات الاقتصادية	عرض النقود	النتائج: سعر الفائدة	حجم الاستثمار	حجم الطلب الكلي	الدخل
1) حالة الفجوة الركودية يتطلب:	زيادة عرض النقود	ينخفض	يزيد	يزيد	يزيد
2) حالة الفجوة التضخمية يتطلب:	تخفيض عرض النقود	يزيد	ينخفض	ينخفض	ينخفض

(7. 5. 4) **مدى نجاح السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية**:

عرضنا سابقاً دور السياسات النقدية في معالجة الفجوة الركودية والفجوة التضخمية وفقاً لتحليل المدرسة الكينزية.

ولكن فاعلية ونجاح السياسة النقدية يعتمد على شروط ينبغي أن تتحقق وهي:

(1) عند معالجة الفجوة الركودية، فإن زيادة عرض النقود ينبغي أن لا يؤدي إلى زيادة معدل التضخم. أي أنه يشترط ثبات أو جمود المستوى العام للأسعار.

(2) إضافة إلى ذلك، فإن العلاقة بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار ينبغي أن تكون علاقة عكسية قوية. أما إذا كانت ضعيفة، فإن هذا يعني أن انخفاض سعر الفائدة لن يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار وبالتالي لن يحدث الأثر التوسعي المرغوب للسياسة النقدية.

(3) في حالة معالجة الفجوة التضخمية، فإنه يشترط أن لا يرتفع معدل البطالة عند تقييد أو تخفيض عرض النقود.

من الواضح أن عدم توفر تلك الشروط يضعف من فعالية ونجاح السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية.

وعندئذ فلابد من تطبيق متزامن أو متكامل للسياسات النقدية والمالية في آن واحد.

(6 . 7) ملخص الفصل السابع:

- تعرف النقود بأنها أي شيء يحظى بالقبول العام لدى أفراد المجتمع ويستخدم كوسيط في المعاملات ومقياساً للحساب ومخزناً للقيمة وأداة لتسوية المدفوعات الآجلة.
- للنقود وظائف رئيسية أربعة هي:
  - وسيط في المعاملات (التبادل).
  - مقياس للقيم أو وحدة للحساب.
  - مخزن للثروة أو القيمة.
  - النقود أداة لتسوية المدفوعات الآجلة.
- عرض النقود يمثل إجمالي السيولة المحلية أو إجمالي تداول كمية النقود خلال فترة زمنية معينة ويقاس عرض النقود بأسلوبين:
  - مقياس ضيق (M1).

أو $M1 = C + D$

حيث $C \equiv$ إجمالي السيولة خارج البنوك (النقد المتداول).

$D \equiv$ إجمالي الودائع في البنوك.

- مقياس أوسع M2

أو : $M2 = M1 +$ شبه النقود

حيث شبه النقود = إجمالي الودائع الآجلة + الودائع بالعملة الأجنبية.

- الجهات المؤثرة على عرض النقود هي:
  - البنك المركزي من خلال التأثير على القاعدة النقدية (B) ومضاعف النقد.
  - البنوك التجارية من خلال التأثير على توليد الائتمان.
  - الجمهور من خلال التفضيل بين السيولة خارج البنوك والسيولة داخل البنوك.
- من أبرز نظريات تحليل الطلب على النقود:
  - النظرية الكمية في الطلب على النقود والتي ركزت على دور دافع المعاملات في تفسير الطلب على النقود.

- النظرية الكينزية في الطلب على النقود والتي تسمى بنظرية التفضيل النقدي والتي تفسر الطلب على النقود بثلاثة دوافع هي:
- دافع المعاملات أو التبادل.
- دافع الاحتياط والتحوط.
- دافع المضاربة.

وبناءً على ذلك، فإن دالة الطلب على النقود تعتمد على كل من سعر الفائدة (علاقة عكسية) والدخل (علاقة طردية).

أو : $$\frac{M^d}{P} = f\left(\overset{(-)}{i}, \overset{(+)}{y}\right)$$

- يتوازن سوق النقود عندما تكون

الكمية المطلوبة من النقود = الكمية المعروضة

$$\frac{M^d}{P} = \frac{M^s}{P}$$

حيث يتحدد في هذا التوازن سعر الفائدة التوازني.

- يتكون الجهاز المصرفي لأي بلد من:
  - البنك المركزي.
  - البنوك التقليدية.
  - البنوك المتخصصة.
  - البنوك الإسلامية.
- السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والأدوات والسياسات التي تنفذها السلطات النقدية في إدارة النظام النقدي للتحكم بعملية عرض النقود كهدف وسيط من أجل التأثير على الناتج الكلي والأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية.
- أدوات السياسة النقدية تتكون من:
  - سياسة نسبة الاحتياطي القانوني.
  - سياسة السوق المفتوحة.
  - سياسة سعر الخصم.
  - وسائل الإقناع الأدبي.

- تستخدم السياسات النقدية في معالجة الفجوة الركودية من خلال تطبيق سياسات نقدية توسعية تؤدي إلى زيادة عرض النقود الذي يسبب انخفاض سعر الفائدة.

يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الاستثمار فالطلب الكلي وبالتالي التأثير على الدخل التوازني حيث يزيد الدخل في هذه الحالة.

- يشترط لنجاح السياسة النقدية التوسعية أن توجد علاقة عكسية قوية بين سعر الفائدة وبين حجم الاستثمار إضافة إلى ثبات المستوى العام للأسعار.
- تستخدم سياسات نقدية انكماشية لمعالجة الفجوة التضخمية حيث يكون الهدف الوسيط هو تخفيض عرض النقود الذي يسبب ارتفاع سعر الفائدة. يسبب ارتفاع سعر الفائدة انخفاض الاستثمار فالطلب الكلي فالدخل.
- ويشترط لنجاح هذه السياسة عدم ارتفاع معدل البطالة عند تخفيض عرض النقود.

(7 . 7) المصطلحات

- m_1 = مقياس ضيق للنقود ويشمل : $m_1 = C + D$.
- C = إجمالي السيولة خارج البنوك (النقد المتداول).
- D = إجمالي الودائع الجارية في البنوك.
- m_2 = مقياس أوسع للنقود، ويشمل : شبه النقود + $m_1 = m_2$.
- شبه النقود = إجمالي الودائع الآجلة + الودائع بالعملة الآجنبية.
- السياسة النقدية: هي مجموعة الإجراءات والأدوات والسياسات التي تنفذها السلطات النقدية في إدارة النظام النقدي للتحكم بعملية عرض النقود وتحقيق الأهداف الاقتصادية.

(7 . 8) ملحق الفصل السابع

إطار (7.1) : النقود والجهاز المصرفي في الجمهورية اليمنية

- خلال الفترة2000–2004 ارتفع عرض النقود بالمقياس الواسع(M2) من474,5مليار ريال إلى917,3مليار ريال لعام2004.
- وقد بلغت نسبة عرض النقود (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 35% خلال الفترة 2000 – 2004.
- وبلغ معدل نمو عرض النقود نحو25.1% لعام2000 وانخفضت إلى15% لعام2004. وقد انعكس هذا على انخفاض معدل التضخم.
- أما سرعة دوران النقود فقد انخفضت من3.19 لعام2000 إلى2.64 لعام2005، مما يشير إلى ارتفاع نسبة تعامل الجمهور(الأفراد)مع النظام المصرفي وهذا ما تؤكده انخفاض نسبة العملة المتداولة خارج البنوك إلى إجمالي عرض النقود. حيث بلغت هذه النسبة 0.42 % لعام 2000 انخفضت إلى 33.% لعام 2005.

ويبين الجدول التالي هذه البيانات النقدية.

	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل نمو عرض النقود (M2)	%25.1	%18.7	%18.1	%20	%15	
سرعة دوران النقود	%3.19	%3.46	%2.35	%2.11	%3.1	%2.64
نسبة العملة إلى عرض النقود	0.42	0.39	0.36	0.34	0.37	0.33
نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي	30.4	33.4	35.1	36.6	35.9	
عرض النقود (بمليارات الريالات)	475	563	665	797	917	

- تشير البيانات إلى تطور أداء المصارف النقدية والمصارف الإسلامية والمتخصصة. حيث تبين الميزانية الموحدة للبنوك إلى أن إجمالي أصوم وخصوم البنوك قد ارتفع من (311) مليار ريال لعام 2000 إلى (686) مليار ريال. وهذا يدل على تراكم فوائض نقدية كبيرة يتطلب توظيفها في مجالات الاستثمار المختلفة.

يتكون الجهاز المصرفي في اليمن من المصارف الآتية:

(1) البنك المركزي اليمني وهو بنك الدولة والمسئول عن إدارة السلطة النقدية.

(2) البنوك التجارية وقد بلغ عددها بنهاية 2004 إحد عشر بنكاً.

(3) البنوك الإسلامية وبلغ عددها بنهاية 2004 أربعة بنوك.

(4) البنوك المتخصصة وبلغ عددها اثنان

يتولى البنك المركزي اليمني إدارة السياسة النقدية وفقاً لقانون البنك المركزي الصادر لعام1991 وتعديلاته ويختص بتحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق استقرار قيمة العملة الوطنية.
- تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي.
- إدارة السياسة الائتمانية وتنظيم الأعمال المصرفية.

يمارس البنك المركز أعماله في تحقيق الاستقرار النقدي والسعري من خلال أدوات السياسة النقدية الآتية:

<u>(أ) نسبة الاحتياطي القانوي.</u>

حيث يعتمد البنك المركزي على هذه الأداة بصورة دائمة للتأثير على الائتمان والتحكم بعرض النقود.

<u>(ب) عمليات السوق المفتوحة:</u>

لا يمارس البنك المركزي هذه الأداة نظراً لتخلف البنيان المصرفي وغياب سوق أوراق مالية في اليمن. ولكن منذ 1996 يقوم البنك المركزي ببيع وشراء أذون الخزانة في السوق النقدي وذلك من أجل امتصاص السيولة المتداولة خارج البنوك.

غير أن البنوك التجارية والصناديق الأخرى هي المستثمر الأول في أذون الخزانة وقد أثر هذا سلباً على حركة الاستثمارات الحقيقية في مجال الزراعة والصناعة غيرها.

<u>(ج) سياسة سعر الخصم:</u>

مازال استخدام البنك المركزي لهذه السياسة محدود جداً نظراً لعدم حاجة البنوك التجارية للاقتراض حيث تمتلك هذه البنوك فوائض نقدية كبيرة.

باختصار يعتمد المركزي في إدارة السياسة النقدية على نسبة الاحتياطي القانوني بشكل دائم، بينما اعتماده على الأدوات الأخرى مثل عمليات السوق المفتوحة وسياسة سعر الخصم مازال محدود جداً.

أسئلة الفصل السابع

(1) عرف بدقة ما يلي؟

(1) النقود.

(2) النقود مخزن للقيمة.

(3) مضاعف النقود البسيط.

(4) مضاعف النقود المركب.

(5) القاعدة النقدية.

(6) M1 ، M2

(7) السياسة النقدية.

(2) ناقش باختصار القضايا التالية:

(1) وظائف النقود.

(2) النظرية الكلاسيكية في الطلب على النقود.

(3) نظرية التفضيل النقدي في الطلب على النقود.

(3) ما هي وظائف البنك المركزي؟

(4) أشرح مفهوم وطبيعة السياسة النقدية؟

(5) إذا أعطيت لك البيانات التالية عن حجم الاحتياطيات R=500 مليون ريال. والمطلوب حساب حجم الودائع التي يمكن للبنوك التجارية أن تولدها في الحالات الآتية لنسبة الاحتياطي القانوني؟

(1) rd = صفر %

(2) rd = 20%

(3) rd = 50%

(4) rd = 100%

- علق على النتائج التي تحصل عليها مبيناً مدى قدرة البنوك التجارية في توليد أو خلق النقود؟

(6) افترض أنه أعطيت لك البيانات التالية:

حجم الودائع الجارية (D) = 1000 مليون ريال.

حجم الودائع الآجلة (T) = 1500 مليون ريال.

نسبة الاحتياطي القانوني (rd) = 10%

نسبة الاحتياطي على الودائع الآجلة (rt) 5%

السيولة بيد الأفراد (C) = 2000 مليون ريال.

والمطلوب ما يلي:

(1) احسب مضاعف النقود المركب؟

(2) احسب عرض النقود؟

(3) ما هي الجهات والعوامل المؤثرة على عرض النقود؟

(7) باستخدام الرسوم البيانية المناسبة، ناقش بدقة استخدام السياسة النقدية المناسبة في معالجة الاختلالات الاقتصادية التالية:

(أ) معالجة الفجوة التضخمية؟

(ب) معالجة الفجوة الركودية؟

(8) عندما ترفع نسبة الاحتياطي القانوني:

أ – تقل السيولة لدى البنوك.

ب – ترتفع السيولة لدى البنوك.

ج – يزداد عرض النقود.

د – ينخفض سعر الفائدة.

(9) سياسة نسبة الاحتياطي على الودائع تمثل:

أ – أحد أدوات السياسة المالية.

ب– أحد أدوات السياسة النقدية.

ج– أحد أدوات سياسة اقتصاديات العرض.

د– لا شيء مما ذكر.

(10) عندما تريد السلطات النقدية تخفيض عرض النقود ويقوم البنك المركزي:

أ – بيع السندات الحكومية.

ب – شراء السندات الحكومية.

ج – طرح سندات جديدة.

د – زيادة طبع نقود جديدة.

الفصل الثامن

التوازن الاقتصادي الكلي في نموذج IS-LM

الأهداف التعليمية:

عزيزي الدارس والقارئ ناقشنا في الفصلين الرابع والخامس توازن الدخل (توازن الاقتصادي الكلي) باستخدام النموذج الكينزي البسيط (نموذج كينز أو ما يسمى بمقص كينز).

وقد رأينا كيف يتم تحديد توازن الدخل بأسلوب الطلب الكلي في اقتصاد مغلق واقتصاد مفتوح.

في هذا الفصل، نعرض نموذجاً مطوراً لتحديد توازن الدخل في جانب الطلب الكلي، وهو نموذج:IS-LM.

ومن خلال هذا النموذج نستطيع توضيح مدى فعالية السياسات المالية والنقدية في التأثير على توازن الدخل في جانب الطلب الكلي.

ولذلك فإن موضوعات هذا الفصل عزيزي القارئ ستكون على النحو الآتي:

أولاً: **تعريف نموذج IS-LM**.

ثانياً: **اشتقاق نموذج IS-LM**.

ثالثاً: **تحديد توازن الدخل باستخدام نموذج IS-LM**.

رابعاً: **السياسات المالية والنقدية في نموذج IS-LM**.

خامساً: **ملخص الفصل**.

(8-1) **تعريف نموذج** IS-LM:

يعتبر نموذج IS-LM أداة تحليل كلي يستخدم لتحليل توازن الاقتصاد الكلي حيث يتكئ هذا النموذج على الفروض الأساسية التالية:

1- ثبات أو جمود المستوى العام للأسعار وهو الفرض الذي يتفق مع منطق المدرسة الكينزية الأولى (كينز ومعاصريه).

2- هيكل الاقتصاد الكلي يتكون من سوقين رئيسيين:

أ. **سوق السلع والخدمات**: ويعبر عنه منحنى IS الذي يصف منحنى التوازن في سوق السلع وكل نقطة عليه تمثل نقطة توازن للدخل في جانب الطلب الكلي عند سعر معين لسعر الفائدة وعند نقطة التوازن يتحقق التساوي بين الطلب الكلي للسلع مع العرض من السلع أو عندما يتحقق التساوي بين الادخار والاستثمار ولذلك يسمى بمنحنى IS.

ولهذا المنحنى ميلا سالباً يعبر عن وجود علاقة عكسية بين الدخل (الناتج) وسعر الفائدة.

وتعكس العلاقة العكسية بين الدخل وسعر الفائدة العلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة.

عندما يرتفع سعر الفائدة مثلاً فإن حجم الإستثمار ينخفض وبالتالي فإن الطلب الكلي ينخفض وعندما ينخفض الطلب الكلي، فإن الدخل ينخفض.

ب. **سوق النقود** ويعبر عنه المنحنى (LM) الذي يصف التوازن في سوق النقود عندما يتساوى الطلب على النقود مع عرض النقود. إن كل نقطة على منحنى LM تمثل نقطة توازن للدخل عند سعر فائدة معين.

ولهذا المنحنى ميلا موجباً يعكس وجود علاقة طردية بين الدخل وسعر الفائدة.

ج. **التوازن الكلي** الذي يتكون من توازن سوق السلع وتوازن سوق النقود. وهذا التوازن بمثل توازنا للدخل في جانب الطلب الكلي.

وبيانياً فإن هذا التوازن يعبر عنه بالجمع بين منحنى IS ومنحنى LM. وتقاطعهما عند نقطة واحدة تمثل نقطة توازن الدخل في جانب الطلب الكلي عند سعر فائدة معين.

- وفي اقتصاد كينزي، فإن سعر الفائدة يشكل حلقة الربط بين سوق السلع وسوق النقود. أو حلقة الربط بين القطاع الحقيقي في الاقتصاد والقطاع النقدي.

وكما ذكرنا في فصول سابقة، فإن سعر الفائدة يعتبر سعراً نقدياً يتحدد في سوق النقود وفقاً للرؤية الكينزية.

ولكنه يمثل حلقة الوصل بين سوق النقود وسوق السلع من خلال دالة الاستثمار. ومن المعروف أن هناك علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة.

فعندما يرتفع سعر الفائدة في سوق النقود، فإن حجم الاستثمار ينخفض في سوق السلع ومن ثم ينخفض الطلب الكلي فالدخل التوازني والعكس صحيح.

د. **اختلال توازن الدخل**:

توازن الدخل في جانب الطلب الكلي كما يعبر عنه تقاطع منحنى IS مع منحنى LM لا يقبع دائما في نقطة معينه، ولكنه يتقلب صعوداً أو هبوطاً.

ويؤدي تغير اتجاهات السياسات النقدية والمالية إلى تغير ظروف الطلب في سوق السلع وسوق النقود.

وبيانياً فإن اختلال توازن الدخل يعبر عنه بانتقال كل من منحنى (LM) من موقعه الأصلي إلى مواقع جديدة. وينتقل منحنى IS يميناً أو يساراً بسبب تغير إتجاه السياسات المالية التي تمارس تأثيرها على جانب الانفاق على السلع والخدمات.

بينما ينتقل (LM) يمينا أو يساراً بسب تغير إتجاه السياسات النقدية التي تمارس تأثيرها على سوق النقود.

وعندما يختل توازن الدخل، فإن هذا يعني الانتقال إلى توازن جديد للدخل في ظل مستويات معينة من سعر الفائدة ومستويات جديدة من النقود والانفاق.

وعموماً فإن السياسات النقدية والمالية التوسعية تدفع بتوازن الدخل إلى مستويات أعلى، بينما يحدث العكس عندما تكون السياسات المالية والنقدية انكماشية.

3ـ **ومن ناحية أخرى**، فإن نموذج IS-LM قد تعرض لانتقادات لاذعة من أهمها إهمال الأسعار وكيفية تحديده. وهو إهمال ناجم عن إغفال هذا النموذج لجانب العرض الكلي من الاقتصاد.

لذلك، هناك نموذج آخر يسمى نموذج الطلب الكلي/ العرض الكلي (AD/AS) يأخذ بعين الاعتبار هذه الانتقادات.

(8-2) **إشتقاق نموذج** IS-LM

(8-2-1) سوق السلع واشتقاق منحنى **IS**

أ: هيكل سوق السلع:

يتضمن سوق السلع مكونات الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي يتكون من:

- استهلاك القطاع العائلي (C).
- الانفاق الاستثماري لقطاع الأعمال (I).
- الانفاق الحكومي (G).
- صافي الانفاق الخارجي (الصادرات والواردات) أو (NX).

وبإفتراض أن NX =صفر أي أن الصادرات تساوي الواردات، فإن مكونات الطلب الكلي وفقا للرؤية الكينزية هي:

$$AD= C + I + G \quad \longleftarrow (1)$$

1- دالة الاستهلاك: C

تعتمد دالة الاستهلاك على الدخل المتاح $C= f\,(y^d)$

أو: $$C= a_o + a_1\, y^d \quad \longleftarrow (2)$$

حيث $\mathbf{a_1}$ = الميل الحدي للإستهلاك

$\mathbf{y^d}$ = الدخل المطلق المتاح

وحيث الدخل المتاح = الدخل – الضرائب

أو: $$y^d= Y - T$$

2- تعتمد دالة الضرائب على الضرائب المقطوعة (T_O) وعلى الضريبة النسبة من الدخل ($t_1 y$)

أو: $$T= T_o + t_1 y \quad \longleftarrow (3)$$

3- دالة الاستثمار I:

تعتمد دالة الاستثمار وفقاً لرؤية كينز على الاستثمار التلقائي (I_O) الذي يعتمد على توقعات رجال الأعمال وعلى سعر الفائدة (علاقة عكسية) بين الاستثمار وسعر الفائدة(r).

أو: $I= I_o - br \longrightarrow (4)$

4- الانفاق الحكومي يعتبر متغير خارجي تحدده الأولويات السياسية والاقتصادية للحكومة

أو: $G= G_o \longrightarrow (5)$

والآن بإدخال المعادلات 2,3,4,5 في معادلة الطلب الكلي (1) نجد أن:

$$AD = a_o + a_1 \{y - T_o - t_1 y\} + Io - br + G_o$$

$$AD = a_o - a_1 T_o + \{a_1 y - a_1 t_1 y\} + I_o + G_o - br$$

$$AD = \{ a_o - a_1 T_o + I_o + G_o\} + a_1(1-t_1)\, y - br$$

$$AD = A_o + a_1 (1-t_1)\, y - br \longrightarrow (6)$$

حيث $a_o - a_1 T_o + I_o + G_o = A_o$

وتمثل المعادلة (6) معادلة الطلب الكلي

ب: توازن سوق السلع: اشتقاق منحنى IS (مدخل رياضي) :

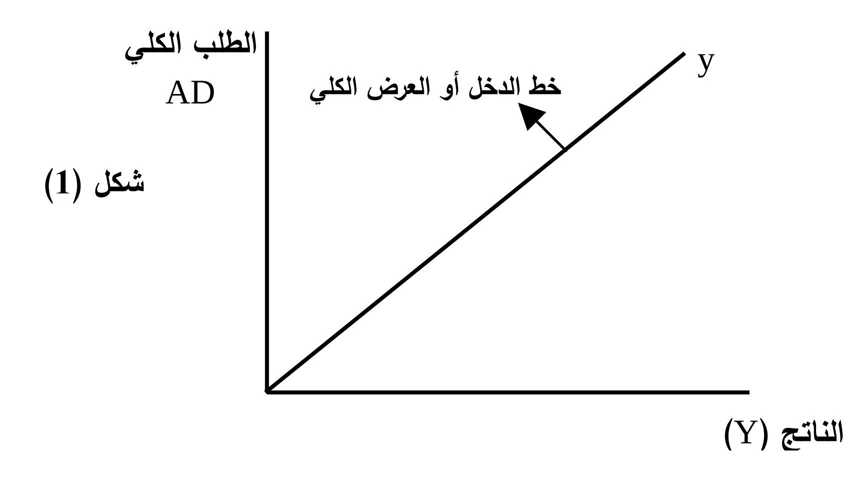
يتحقيق توازن سوق السلع عندما:

الطلب الكلي = العرض الكلي

أو: $AS = AD$

أو: $Y = AD$

إن العرض الكلي وفقاً لرؤية كينز هو خط الدخل (Y) الذي يبين القيم المخططة للمبيعات عند القيم المخططة للناتج ويطلق عليه خط 45 كما يبين ذلك شكل (1).



شكل (1)

وبصورة محددة فإن شرط توازن الدخل هو:

$$IS: \quad Y = AD$$

أو:

$$Y = A_o + a_1(1-t_1)\,Y - br$$

$$Y\,(1-a_1(1-t_1)) = A_o - br$$

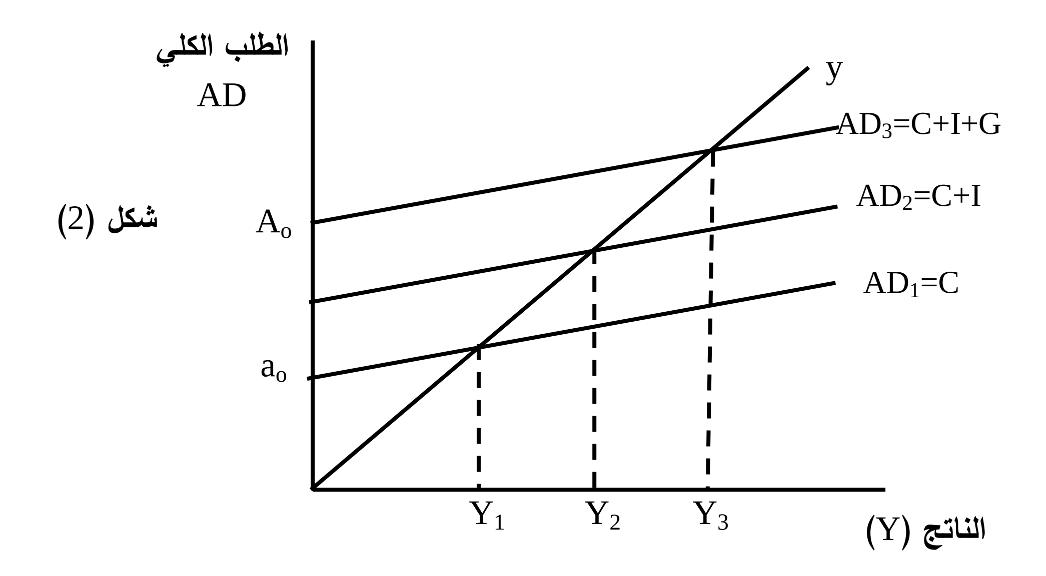
$$Y = \left(\frac{1}{1-a_1(1-t_1)}\right)\left[A_o - br\right] : IS \qquad \longleftarrow (7)$$

حيث $\frac{1}{1-a_1(1-t_1)}$ = مضاعف الانفاق الكلي

وتعتبر المعادلة (7) هي معادلة IS التي تصف توازن سوق السلع حيث يرتبط الدخل بعلاقة سالبه مع سعر الفائدة (r) على منحنى IS الذي يكون له ميل سالب كما ذكرنا سابقاً.

ج: توازن سوق السلع: اشتقاق IS بيانياً:

يبين شكل (2) دالة العرض الكلي (خط الدخل) Y كما يبين منحنى الطلب الكلي متدرجاً من $AD_1=C$ إلى $AD_2=C+I$ إلى $AD_3=C + I + G$.



شكل (2)

ومن الملاحظ أن منحنى الطلب الكلي ينتقل إلى أعلى كلما أضفنا مكون من مكونات الطلب الكلي ويؤدي هذا إلى ارتفاع الدخل التوازني.

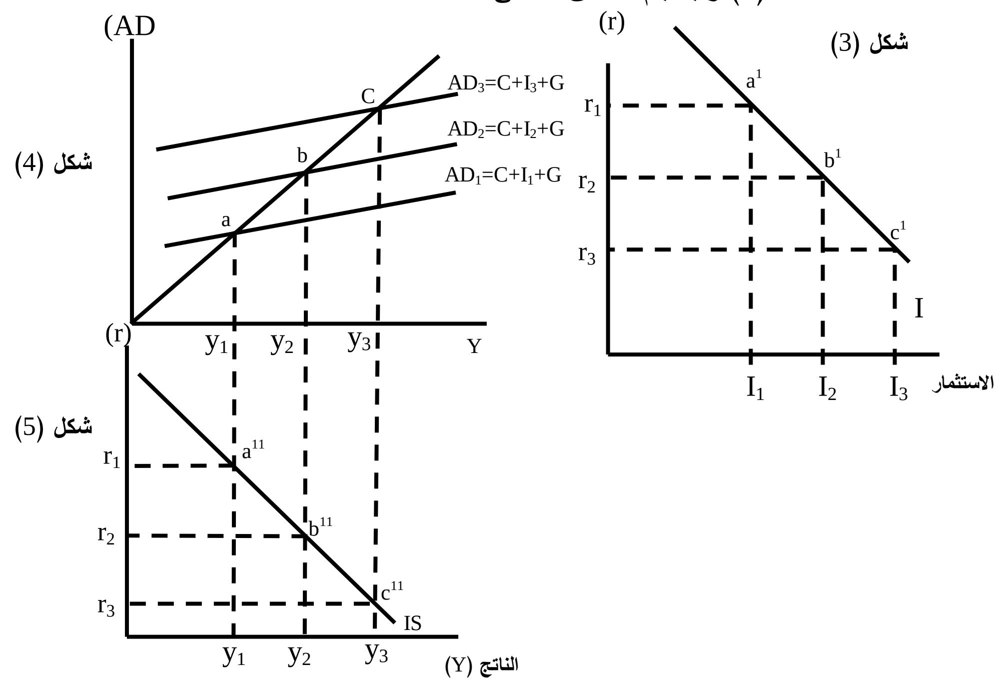
اشتقاق IS

رأينا فيما تقدم أن كل نقطة على منحنى IS تمثل تساوي الاستثمار مع الادخار و شرط توازن سوق السلع حيث عند هذه النقطة يتحقق توازن للدخل عند سعر فائدة معين.

إذن نقطة البداية في اشتقاق IS هي متابعة ما يجري لمستوى الاستثمار وبالتالي الطلب الكلي عندما يتغير سعر الفائدة الذي يرتبط بعلاقة عكسية مع الاستثمار.

سيتم هذا من خلال الجمع بين ثلاثة أشكال مختلفة:

- شكل (3) ويبين منحنى الاستثمار.
- شكل (4) ويبين ما يجري للطلب الكلي.
- شكل (5) وفيه يتم اشتقاق منحنى IS.



توضح الأشكال الثلاثة ما يلي:

- عندما ينخفض سعر الفائدة من r_1 إلى r_2 إلى r_3 فإن حجم الاستثمار يرتفع من I_3 إلى I_2 إلى I_1 لأن الكفاءة الحدية للإستثمار أكبر من سعر الفائدة الذي يمثل تكلفة الإقتراض للإستثمار (شكل 3).
- ومع زيادة حجم الاستثمار فإن الطلب الكلي يزيد، حيث ترتفع دالة الطلب الكلي من $AD_1= C + I_1 + G$ **إلى** $AD_2 =C +I_2 + G$ **إلى** $AD_3= C + I_3 +G$.

ومع انتقال الطلب الكلي، فإن الدخل التوازني يرتفع من Y_1 إلى Y_2 إلى Y_3 في شكل (4).
- يتم اسقاط زيادة الدخل في شكل (4) عند تغير سعر الفائدة من r_1 إلى r_2 إلى r_3 في نقاط محددة تتضمن توليفه من الدخل وسعر الفائدة في شكل (5). مثل (y_1,r_1) **و** (y_2,r_2) **و** (y_3,r_3) والتي تمثلها النقاط a^{11} ، b^{11} ، c^{11} في الشكل (5).

وبتوصيل هذه النقاط نحصل على منحنى IS الذي يصف التوازن في سوق السلع.

د. انتقال منحنى IS:

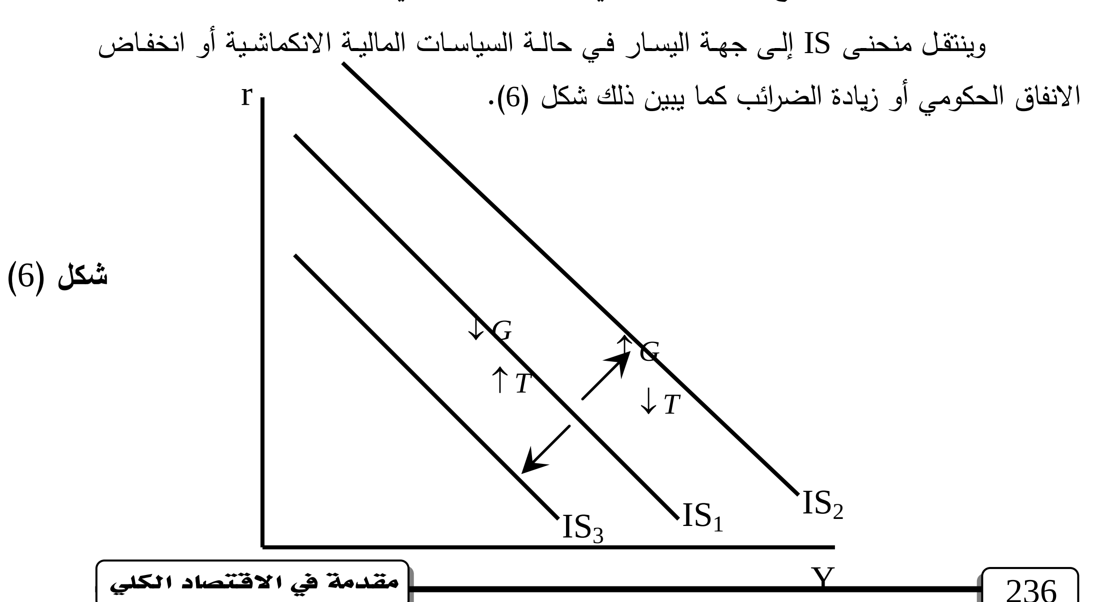
ينتقل منحنى IS إلى جهة اليمين في حالة السياسات المالية التوسعية أي في حالة:

زيادة الانفاق الحكومي G

أو انخفاض الضرائب T

وينتقل كذلك إذا ارتفع الاستثمار التلقائي والاستهلاك التلقائي.

وينتقل منحنى IS إلى جهة اليسار في حالة السياسات المالية الانكماشية أو انخفاض الانفاق الحكومي أو زيادة الضرائب كما يبين ذلك شكل (6).



شكل (6)

IS_1 = المنحنى قبل تغير السياسات المالية.

IS_2 = المنحى في حالة السياسات المالية التوسعية

IS_3 = المنحى في حالة السياسات المالية الانكماشية

(8-2-2) توازن سوق النقود واشتقاق منحنى LM:

أ. **مدخل رياضي لإشتقاق LM:**

رأينا في الفصل السابع أن توازن سوق النقود يتحقق عندما:

عرض النقود الحقيقي = الطلب على النقود الحقيقي

أو: $\frac{M^s}{P} = \frac{M^d}{P}$ ⟵ (1)

أو: $\frac{M}{P} = \frac{M^d}{P}(y, r)$ ⟵ (2)

أو: $ky - hr = M$ ⟵ (3)

يلاحظ أننا أهملنا (P) لأن المستوى العام للأسعار في هذا النموذج ثابت أي أن P=1.

كذلك تم إحلال دالة الطلب على النقود وفقاً لرؤية كينز بمعادلة محددة للطلب على النقود.

أي: $M^d(y, r) \equiv ky - hr$

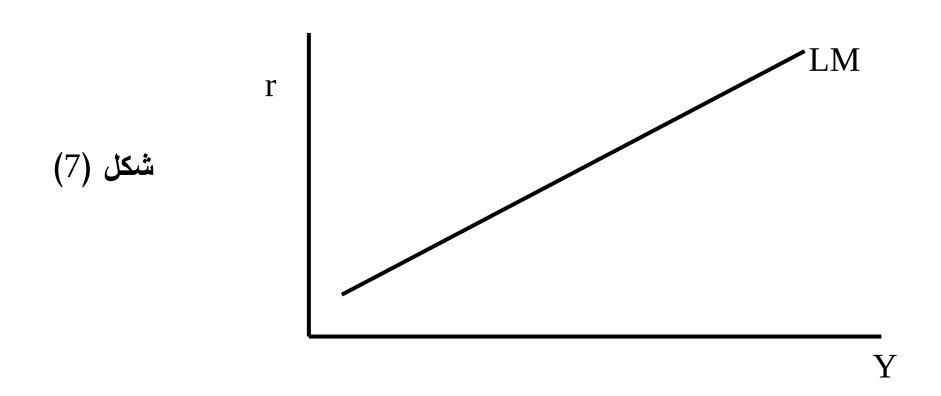
وحيث: h معلمة سعر الفائدة في دالة الطلب على النقود، k= نسبة التفضيل النقدي، y= الدخل

ومن المعادلة (3) يمكن الحصول على

$$hr = ky - M$$

أو: $LM: \quad r = \frac{k}{h}y - \frac{1}{h}M$ ⟵ (4)

إن المعادلة (4) هي معادلة LM ذات ميل موجب =($\frac{k}{h}$). ومن الملاحظ أن المعادلة (4) تحدد سعر الفائدة التوازني (بإفتراض ثبات الدخل) والذي يعتبر سعر نقدي وفقاً لرؤية كينز.وبيانياً فإن منحنى LM يظهر في شكل (7) ذات ميل موجب.

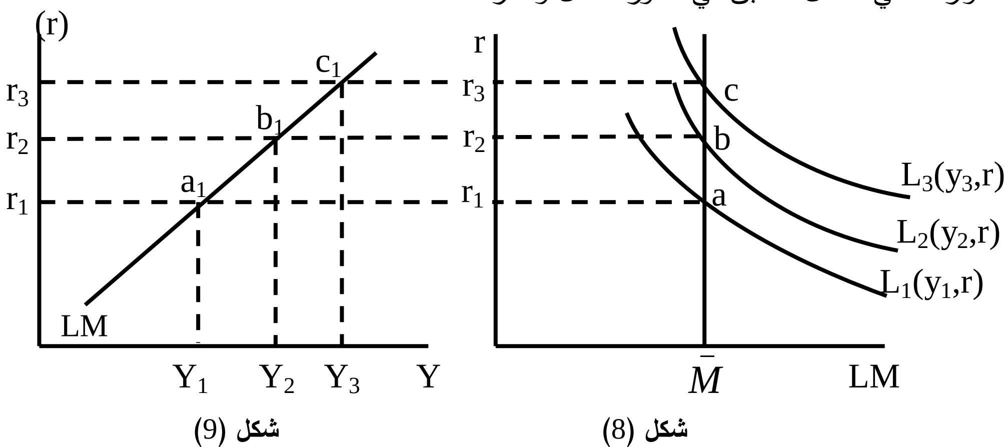


شكل (7)

ب. اشتقاق LM بيانياً:

في ظل ثبات عرض النقود والذي يحدده البنك المركزي فإن البداية في اشتقاق منحنى LM تبدأ من دالة الطلب على النقود أو دالة التفضيل النقدي لكينز والتي ترتبط بعلاقة طردية مع الدخل وعكسية مع سعر الفائدة.

سنوضح ذلك من خلال الجمع بين شكلين هما: شكل (8) الذي يبين التوازن في سوق النقود عند مستويات مختلفة من الدخل وأسعار الفائدة. وشكل (9) الذي يعكس ما يجري من توازنات في الشكل السابق في محور الدخل وسعر الفائدة.



شكل (9) شكل (8)

يبين شكل (8) أن زيادة الدخل من Y_1 إلى Y_2 يؤدي إلى انتقال دالة الطلب على النقود إلى أعلى L_2 (y_2,r) ويرتفع سعر الفائدة إلى r_2 (نقطة التوازن b).

وهذه النقطة يمكن اسقاطها في شكل (9) عند النقطة b^1 التي تضم توليفة من (Y_2,r_2).

وعندما يزيد الدخل إلى Y_3، تنتقل كذلك دالة الطلب على النقود إلى أعلى اليمين (Y_3,r) L_3 ويرتفع سعر الفائدة إلى (r_3) (النقطة c).

وهذه النقطة يمكن إسقاطها في شكل (9) عند (c_1) والتي تضم توليفة من (Y_3,r_3).

- وبتوصيل النقاط (c^1,b^1,a^1) في شكل (9) نحصل على منحنى LM.

ومن الملاحظ أن أي نقاط على يمين منحنى LM تعكس وجود فائض طلب نقدي يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، بينما أي نقاط على يسار المنحنى يعكس وجود فائض عرض نقدي يسبب انخفاض سعر الفائدة.

ج. **انتقال منحنى LM**:

ينتقل منحنى LM إلى جهة اليمين (أسفل) في حالة تغير السياسات النقدية باتجاه توسعي. أي في حالة زيادة عرض النقود(M). وينتقل جهة اليسار(أعلى) في حالة انخفاض عرض النقود.

أما التحرك من نقطة إلى نقطة أخرى على نفس منحنى LM فإنها تعكس تغير سعر الفائدة المقترن بتغير الدخل.

(8-3) تحديد توازن الدخل في جانب الطلب الكلي بإستخدام نموذج IS-LM, (توازن سوقي السلع والنقود)

يتحقق توازن الدخل في جانب الطلب الكلي عندما:

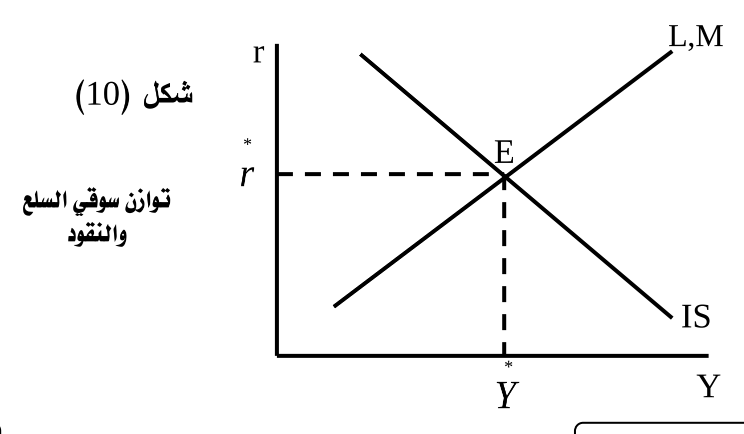
التوازن في سوق النقود = التوازن في سوق السلع

أو : IS = LM

أي أن الجمع بين منحنىIS ومنحنىLM وتقاطعهما عنده نقطة معينة ولتكن(E)–نقطة التوازن.

عند نقطة التوازن يتحدد الدخل التوازني ($\overset{*}{Y}$) وسعر الفائدة التوازني ($\overset{*}{r}$).

ويبين ذلك شكل (10)



شكل (10)

توازن سوقي السلع والنقود

مثال تطبيقي

افترض أن الاقتصاد اليمني يمكن توصيفه بمجموعة المعادلات السلوكية الكلية الآتية:

سوق السلع:

1- دالة الاستهلاك: $C=100+.8Y^d$

أو $C=a_0+a_1Y^d$

2- دالة الانفاق الحكومي $G=G_0=200$

3- دالة الضريبه $T=100+.15Y$

أو $T=T_o+t_1Y$

4- دالة الاستثمار $I=100-1000\,r$

أو $I=I_o-b\,r$

5- الدخل المتاح $Y^d=Y-T$

سوق النقود:

6- عرض النقود الحقيقي $\frac{M}{P}=200$

7- دالة الطلب على النقود الحقيقي $\frac{M}{P}=.25Y-1000r$

أو $\frac{M^d}{P}=ky-hr$

والمطلوب ما يلي:

1- أوجد معادلة IS الرقمية و LM الرقميه؟
2- أوجد مستوى الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني؟
3- أوجد مستوى الاستهلاك وحصيلة الضريبة والاستثمار عند الدخل التوازني؟
4- أحسب حجم فائض أو عجز الموازنة العامة للدولة؟
5- افترض الآن أن حجم الاتفاق الحكومي قد إرتفع من 200مليون إلى 300مليون ريال، ما هو أثر ذلك على معادلة منحنى IS وكذلك على الدخل وسعر الفائدة التوازني.

6- أفترض الآن أن عرض النقود إرتفع من 200 إلى 300 مليون. ما هو أثر ذلك على وضع منحنى LM ومعادلة LM والدخل وسعر الفائدة التوازني.

7- ماذا نستنتج من الفقرة 5 ، 6 عن فاعلية السياسة المالية والنقدية؟

الإجابة

1- إيجاد معادلة IS:

معادلة IS تصف كما عرفنا توازن سوق السلع حيث عرفنا أن:

$$IS : Y= \frac{1}{1-a_1(1-t_1)} \left[A.-br\right]$$

وبما أن:

$$A.= ao-a_1To+Io+Go$$

وبالتعويض بالقيم الحسابية نجد أن:

$$A.= 100 - .8(100) +100+200=320$$

وكذلك فإن:

$$\propto = \frac{1}{1-a_1(1-t_1)} = \frac{1}{1-.8(1-.15)} =3.125$$

حيث هذه القيمة هي قيمة مضاعف الإنفاق الكلي($\propto$)

وبالتالي فإن IS هي:

$$Y=3.125(320-1000r)$$

أو:

$$\boxed{IS : Y = 1000 - 3125 r}$$

ويمكننا كتابة معادلة IS بدلاله سعر الفائدة (r):

$$\boxed{IS: \; r= .32 - .0003 Y} \longrightarrow (أ)$$

أي أن قاطع منحنى IS= .32. أما ميل منحنى IS= (.0003) وهو ميل سالب.

إيجاد معادلة LM

عرفنا أن معادلة LM هي:

$$\frac{M^d}{P} = \frac{M^s}{P}$$

أو: $.25Y - 1000r = 200$

$$.25Y = 200+1000r$$

LM: $\boxed{Y=800+4000r}$

ويمكن كتابة معادلة LM بدلالة (r)

LM: r= -.2 + .00025 Y ⟶ (ب)

إن منحنى LM يبدأ من قاطع سالب (.2-) ثم يرتفع بميل موجب مقداره (.00025).

2- تحديد مستوى الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني: يتحقق توازن الدخل في جانب الطلب الكلي عندما.

$$LM= IS$$
$$-.2+.00025Y=.32-.0003Y$$
$$.000055Y = .52$$

أي أن الدخل التوازني هو:

$$Y= 945.5$$

أما سعر الفائدة التوازني، يمكن حسابه من معادلة IS أو LM

$$r=.2+.00025(945.5) = .036$$

3- حساب الاستهلاك والاستثمار والضريبة

$$T = 100+.15\ (945.5) =242.8$$

الدخل المتاح= $702.7=Y^d=945.5-242.8$ مليون ريال

الاستهلاك:

$$C=100 + .8\ (702.7) =662.16$$

الاستثمار:

مليون 64 = I = 100 – 1000 (.036)

4- فائض أو عجز الموازنة:

فائض أو عجز الموازنة = الإيرادات الحكومية – الانفاق الحكومي

42.8=242.8-200

أي أن الموازنة العامة تحقق فائض مقداره (42.8) مليون ريال.

- ويمكننا حساب مستوى الطلب على النقود الحقيقي عند الدخل التوازني.

$$\frac{M^d}{P} =.25\ (945.5) – 1000\ (.036) =200$$

وهو يساوي حجم عرض النقود الحقيقي عند توازن سوق النقود.

5- معادلة IS بعد زيادة الانفاق الحكومي: يؤدي زيادة الانفاق الحكومي بمقدار 100مليون ريال إلى زيادة قيمة .A وتصبح معادلة IS_2 الجديده هي:

$$IS_2: Y= 1312.5-3125r$$

أو بدلالة r:

$$IS_2: r= .42 - .0003Y$$

ويلاحظ أن زيادة الانفاق الحكومي قد أثرت على قيمة قاطع منحنى IS حيث أصبح أكبر (42. أكبر من 32.) وهذا يدل على أن منحنى IS ينتقل جهة اليمين بسبب زيادة الانفاق الحكومي ويلاحظ أن ميل منحنى IS لم يتأثر. في هذه الحالة يصبح توازن الدخل الجديد Y_2 هو:

$$Lm= IS_2$$
$$-.2+.00025Y = .42 - .0003Y$$
$$.00055Y = .62$$
$$Y_2 = 1127.3$$

أي أن الدخل التوازني قد إرتفع من 945.5 في الحالة السابقة إلى 1127.3 مليون ريال بعد زيادة الانفاق الحكومي أما سعر الفائدة التوازني الجديد r_2:

$$r_2=-.2+.00025\ (1127.3) = .08$$

أي أن سعر الفائدة التوازني قد إرتفع أيضا.

6- إيجاد معادلة Lm_2 الجديده:

يؤدي زيادة عرض النقود إلى تغير توازن سوق النقود ومن ثم تغير موقع Lm وذلك على النحو الآتي:

$$\frac{M^d}{P} = \frac{M^s}{P}$$
$$.25Y - 1000r = 300$$
$$.25Y = 300+ 1000r$$
$$Y= 1200 + 4000r$$

أو بدلالة (r) تكون

$$Lm_2: r = -.3 + .00025Y$$

ومن الواضح أن زيادة عرض النقود قد جعل قاطع منحنى Lm أصغر (3.- أصغر من -2.) وهذا يدل على إنتقال منحنى Lm جهة اليمين. ونلاحظ أيضا أن ميل منحنى Lm لم يتغير.

يصبح الدخل التوازني الجديد هو:

$$Lm_2 = IS$$

$$-.3+.00025Y = .32-.0003Y$$

$$.00055Y=.62$$

$$Y_2 = 1127.3$$

أي أن الدخل التوازني إرتفع من (945.5) في الحالة الأصلية إلى 1127.3 في الحالة الجديده عندما أرتفع عرض النقود، أما سعر الفائدة التوازني الجديد يصبح: r_2=- .3+.00025 (1127.3)= -.018

أي أن زيادة عرض النقود قد أدت إلى انخفاض سعر الفائدة حتى أصبح سالباً عند(018.-).

وهذا يعني أن منحنى $\mathbf{Lm_2}$ ومنحنى **IS** يتقاطعان في المحور السالب من الرسم البياني.

(4. 8) السياسات النقدية والمالية في نموذج IS-LM

أولاً: السياسات النقدية:

رأينا فيما تقدم (الفصل السابع) أن الأهداف النهائية للسياسة النقدية هي التأثير في الدخل وسعر الفائدة أو عائد المشاركة.

وبصورة محددة ضمان زيادة الدخل وتحقيق نمو قابل للإستدامه في ظل الحفاظ على عائد مرغوب في الاقتصاد الكلي.

وعندما تنجح السياسة النقدية في تحقيق هذه الأهداف فإنها توصف بأنها فاعلة.

إن أهمية نموذج IS-LM تكمن في أنه يساعدنا على تحليل مدى فاعلية السياسات النقدية.

لذلك سنناقش الآن فاعلية السياسات النقدية في الحالات الآتية:

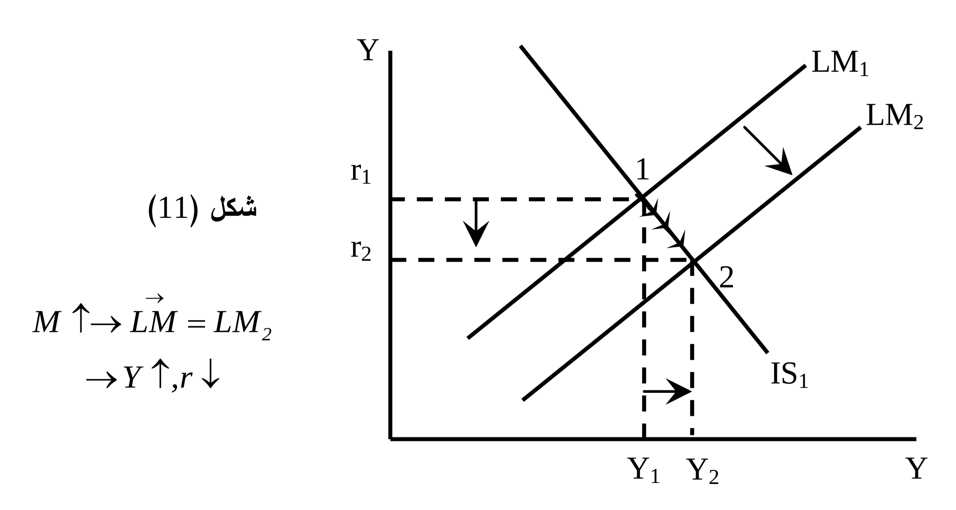
- التأثير في الدخل وسعر الفائدة.
- حالة تثبيت الدخل.
- حالة تثبيت سعر الفائدة.
- فعالية السياسات المالية والنقدية في الحالات الخاصة

أ. **التأثير في الدخل وسعر الفائدة:**

دعنا نفترض أن أولوية السياسة النقدية هي زيادة الدخل وأن هذا الهدف يتحقق من خلال زيادة كمية عرض النقود.

حيث تكمن أهمية السياسة النقدية التوسعية في تأثيرها على انخفاض سعر الفائدة الذي يحفز زيادة حجم الاستثمار ومن ثم زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الناتج.

إن زيادة عرض النقود تؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين (LM_2) مع ثبات منحنى IS_1 في موقعة (حيث لا يتأثر بالسياسة النقدية). إن محصلة هذه السياسه هي زيادة الدخل إلى (Y_2) وانخفاض سعر الفائدة إلى (r_2) ويوضح شكل (11) هذه التطورات:



شكل (11)

$$M\uparrow \rightarrow \vec{LM} = LM_2 \rightarrow Y\uparrow, r\downarrow$$

لاحظ أن زيادة عرض النقود تسبب انخفاض سعر الفائدة إلى (r_2). ومن خلال دالة الاستثمار يزيد حجم الاستثمار فالطلب الكلي ومن ثم الناتج (الدخل). ومع زيادة الدخل فإن الطلب على النقود يزيد حتى يمتص فائض العرض النقدي إلى أن تستقر نقطة التوازن عند النقطة (2) في ظل توليفة جديدة من الدخل وسعر الفائدة (y_2,r_2).

- أما إذا كانت السياسة النقدية إنكماشية (أي انخفاض عرض النقود)، فإن النتائج التي تحدث تكون عكس ما يحدث في الحالة الأولى، حيث ينخفض الدخل ويرتفع سعر الفائدة في النهاية.

(8.5) السياسات النقدية والمالية المختلطة

(Montetary –Fiscal Policy Mix)

أ. **تثبيت الدخل**:

- دعنا نفترض الآن أن البنك المركزي يهدف إلى الحفاظ على مستوى توازني معين للدخل عند مستوى ثابت – أي تثبيت الدخل عند ($\bar{Y}$) عند النقطة (1) في شكل (12).

دعنا نفترض أن الحكومة قررت زيادة الإنفاق الحكومي والذي سيؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين، (IS_2)حيث يزيد الدخل ويرتفع سعر الفائدة (Y_2,r_2) عند النقطة (2).

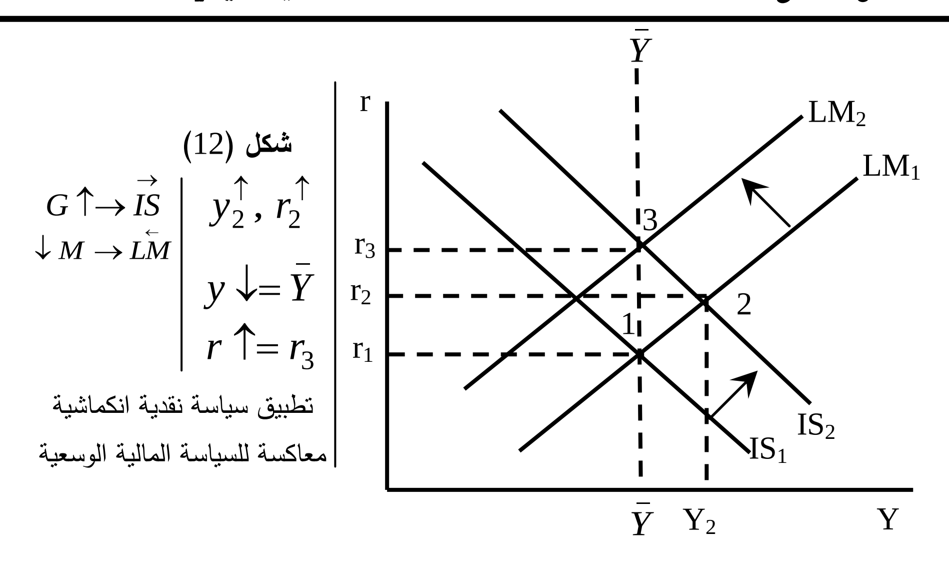
- وبما أن البنك المركزي متمسك بمستوى الدخل $\bar{Y}$ ثابتاً، فإنه سيلجأ إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية معاكسة للسياسة المالية التوسعية.

أي أن البنك سيلجأ إلى تخفيض كمية النقود المعروضة لكبح الأثر التوسعي في الدخل الناجم عن السياسة المالية التوسعية.

إن انخفاض كمية المعروض النقدي يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليسار (LM_2) وبالتالي يرتفع سعر الفائدة أكثر (r_3) ويسبب هذا انخفاض استثمارات القطاع الخاص.

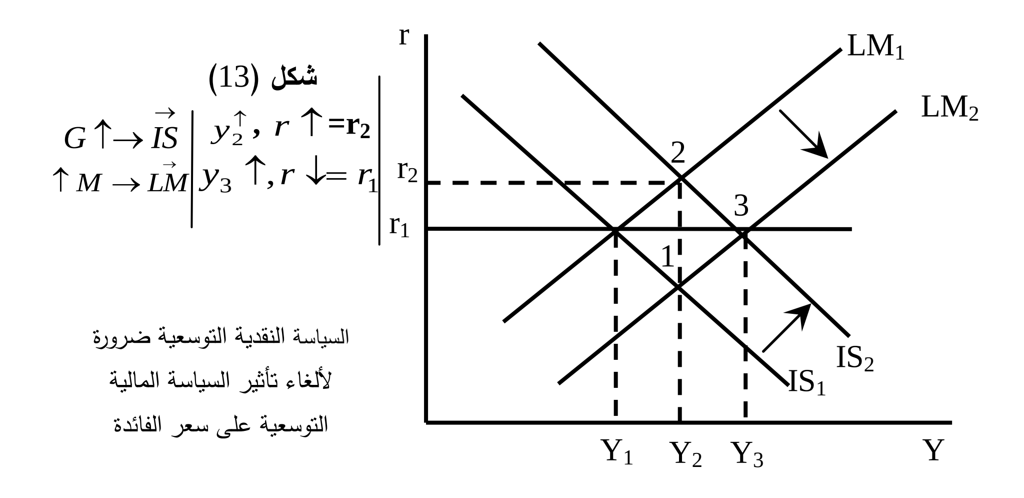
وتنتقل نقطة التوازن إلى النقطة (3) حيث يظل الدخل ثابتاً ولكن عند مستوى الفائدة مرتفع جداً (r_3) أنظر شكل (12).

- من الواضح الآن أن محصلة هذه التطورات هي:
  - تفقد السياسة المالية فاعليتها في التأثير على الدخل ويقتصر أثرها على رفع سعر الفائدة (r_2).
  - السياسة النقدية الانكماشية هي السياسة الملائمة للحفاظ على هدف تثبيت الدخل وكبح الأثر التوسعي للسياسة المالية على الدخل.
  - تمثل نقطة التوازن (3) الأثر النهائي للسياسة المالية التوسعية والسياسة النقدية الانكماشية. وفي هذه النقطة يظل الدخل ثابتاً عند ($\bar{Y}$) بينما يرتفع سعر الفائدة إلى (r_3). أي أن الحفاظ على مستوى الدخل ثابتاً يؤدي إلى تقلبات في سعر الفائدة.



ب. **هدف تثبيت سعر الفائدة:**

- دعنا نفترض أن البنك المركزي يعتقد أن سعر الفائدة (r_1) هو السعر المناسب والمرغوب للحفاظ على مستوى معين من الاستثمار أي أن المركزي متمسك بتثبيت سعر الفائدة عند (r_1) في شكل (13).



- لنفترض الآن أن الحكومة أتبعت سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الانفاق الحكومي (G). هذا يؤدي إلى إنتقال منحنى IS إلى اليمين (IS_2) حيث يرتفع الدخل (Y_2) وكذلك سعر الفائدة (r_2) إلى عند نقطة التوازن (2) وهو أعلى من سعر الفائدة (r_1) المرغوب تثبيته. ويلاحظ أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وهذا يسير بعكس ما يهدف إليه البنك المركزي.
- لذلك يلجأ البنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية توسعية. ويتم هذا من خلال زيادة كمية المعروض النقدي (M) عن طريق شراء السندات الحكومية (عمليات السوق المفتوحة).

إن زيادة كمية عرض النقود يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين (أسفل) (LM_2). وتستمر هذه العملية إلى أن يتم الرجوع إلى سعر الفائدة (r_1) الذي يتمسك بتثبيته المركزي. النقطة (3) والآن يمكننا تلخيص نتائج السياستين الماليه والنقدية التوسعيه في الآتي:

- تنجح السياسة المالية في زيادة الدخل ولكنها ترفع سعر الفائد إلى (r_2) أي أعلى من السعر المستهدف (r_1).
- تخفض السياسة النقدية التوسعية سعر الفائدة وترجعه إلى مستواه المستهدف (r_1) ولكنها تؤدي إلى زيادة الدخل أكثر (Y_3).
- يؤدي الاستمرار والحفاظ على سعر الفائدة المرغوب (r_1) إلى إلغاء أثر إزاحة استثمارات القطاع الخاص التي حدثت عند النقطة (2) كما يوضح ذلك شكل (13).
- السياسة النقدية تستوعب وتتكيف مع السياسة المالية.

ج. **التأثير في الدخل الكامن**:

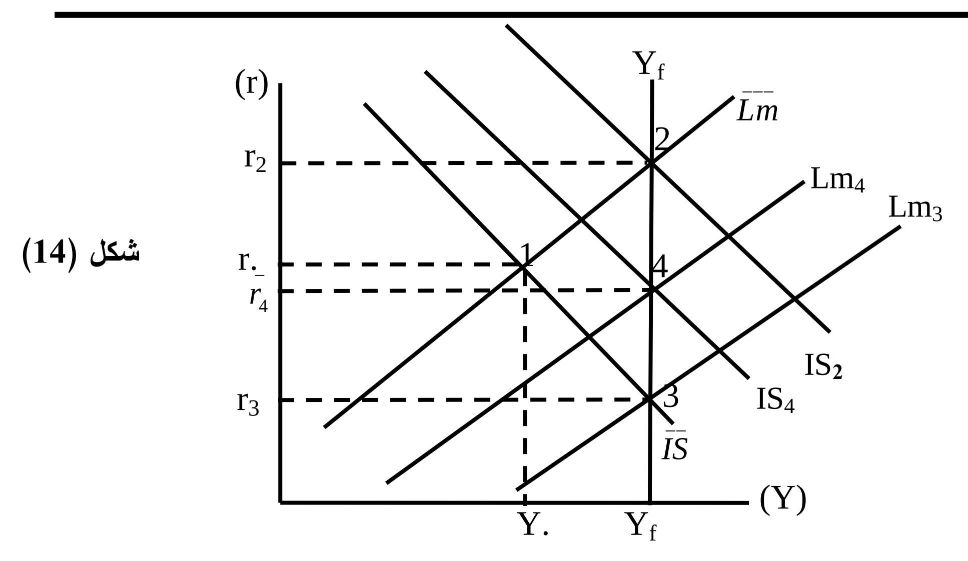
الدخل الكامن كما عرفنا سابقاً هو الدخل الذي يحقق التشغيل الكامل للموارد (**Yf**).

دعنا نفترض الآن أن مستوى الدخل الفعلي هو (**Y.**)، وأن هدف الحكومة هو الوصول إلى الدخل الكامن (**Yf**).

فما هو إتجاه السياسات المالية والنقدية المرغوب لإنجاز هذا الهدف؟

دعنا نقرر الآن أن اختيار أي من السياستين المالية والنقدية ينطوي على جدل تختلف فيه خيارات الاقتصاد السياسي والمتعلقة بحجم الدور المناسب لكل من القطاع الخاص والقطاع العام في النشاط الاقتصادي كما يوضح ذلك الشكل (14).

شكل (14)



من الملاحظ أننا نستطيع تحقيق الدخل الكامن (Yf) عند نقطة التوازن (2) أو عند نقطة التوازن (3).

تحقيق التوازن عند (2) يتطلب ستخدام السياسة المالية التوسعية حيث ينتقل IS جهة اليمين إلى IS_2.

ولكن تكلفة هذا الخيار من وجهة نظر الاقتصاد السياسي تكمن في ارتفاع سعر الفائدة إلى (r_2). وهو الأمر الذي سيؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص وإحلال القطاع العام بدلا عنه.

وهكذا نرى أن تفضيل استخدام السياسة المالية ينطوي على خيار تفضيل دور أكبر للقطاع العام على حساب القطاع الخاص.

من ناحية أخرى يمكن تحقيق الدخل (Yf)عند نقطة التوازن (3) باستخدام السياسة النقدية التوسعية، حيث ينتقل Lm جهة اليمين إلى Lm3.

من الملاحظ أن سعر الفائدة سينخفض إلى (r3)، وهذا يشجع القطاع الخاص على زيادة حجم الاستثمار ومن ثم زيادة نصيبه في النشاط الاقتصادي على حساب القطاع العام.

وهكذا نرى أن زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي يتطلب استخدام سياسة نقدية توسعية ينجم عنها انخفاض كلفة الاستثمار إلى مستويات محفزه ومناسبة.

لكن خيارات الاقتصاد السياسي ليست محصورة فقط في تفضيل قطاع على حساب قطاع آخر أي في اختيار نقطة التوازن (2) أو نقطة التوازن (3).

فهناك خيار توفيقي ينطوي على تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية تكفل انجاز هدف الدخل الكامن ومن خلال تكامل دور القطاعين العام والخاص.

حيث يتحقق سعر الفائدة عند مستوى بين r_3 ، r_2 كما يبين الشكل (14) عند نقطة التوازن (4) وسعر الفائدة (r_4) وهي النقطة التي يتقاطع عندها IS_4 مع Lm_4 وعندها يكون r_4 أقل من.r.

ومن جانب آخر، فإنه يمكن ترشيد ذمة الحكومة لضمان أن لا يزيد دور القطاع العام أو الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي عن مستواه المرغوب، من خلال السياسات الآتية:

- تخفيض الضرائب وهذا سيؤدي إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي للأفراد وزيادة استثمارات القطاع الخاص ومن ثم زيادة الطلب الكلي.
- زيادة الانفاق الحكومي بالقدر المناسب غير أن هذه السياسات تسبب زيادة عجز الموازنة العامة.

هـ- فعالية السياسة المالية في ظل توازن الموازنة:

نبين فيما يلي الأثر على الدخل الناجم عن زيادة الانفاق الحكومي الذي يتم تمويله كاملاً من خلال زيادة الضرائب بنفس الحجم أي عندما يكون:

$$\Delta G = \Delta T$$

وهذه الحالة هي حالة توازن الموازنة. تذكر أن التغير في الدخل في ظل توازن الموازنة توضحه معادلة مضاعف توازن الموازنة وهو:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-a_1}\Delta G + \frac{-a_1}{1-a_1}\Delta T$$

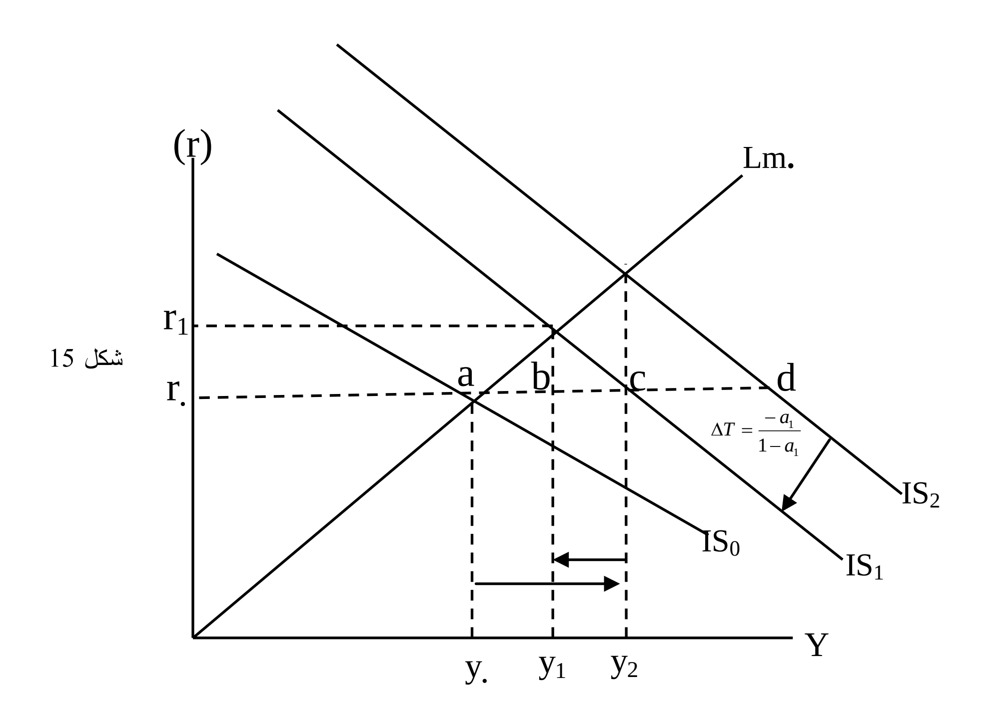
ويوضح الشكل (15) هذه الحالة.

يؤدي زيادة الانفاق الحكومي إلى انتقال منحنى (IS) من (IS_0) إلى (IS_2)، غير أن زيادة الضرائب بنفس الحجم تؤدي إلى تراجع (IS) إلى اليسار من (IS_2) إلى (IS_1). غير أن هذا التراجع ليس كاملاً إلى (IS_0).

وبعبارة أخرى، فإن $\Delta G \uparrow \rightarrow \Delta Y \uparrow$ بمقدار $\left(\frac{1}{1-a_1}\Delta G\right)$ غير أن $\Delta T \uparrow \rightarrow \Delta Y \downarrow$ بمقدار $\left(\frac{-a_1}{1-a_1}\Delta T\right)$ ومن ثم فإن الأثر الصافي للسياسة المالية في ظل توازن الموازنة هو زيادة الدخل إلى (Y_1) بدلاً عن (Y_2) وإرتفاع سعر الفائدة من (r_0) إلى (r_1).

الآن من الشكل (15) نلاحظ ما يلي:

- المسافة (*a*d) يمثل $\Delta Y = \frac{1}{1-a_1}\Delta G$ إذا ظل سعر الفائدة عند (r_0).
- المسافة (*a*c) تمثل $\Delta Y = \frac{1}{1-a_1}\Delta G$ إذا ظل سعر الفائدة عند (r_0) أيضاً.
- المسافة (cd) تمثل الانخفاض في الدخل نتيجة زيادة الضرائب بنفس الحجم أي أن $\Delta Y = \frac{-a_1}{1-a_1}\Delta T$ مع بقاء سعر الفائدة عند r_0.
- المسافة (*a*b) تمثل التغير الصافي في الدخل وهي أقل من (المسافة *a*c) بسبب ارتفاع سعر الفائدة إلى (r_1) مسبباً بذلك انخفاض الاستثمار الخاص وهو ما يسمى بالمزاحمة الجزئية للقطاع الخاص.



شكل 15

و- فعاليـــة السياســـة الماليـــة فـــي ظـــل ظـــاهرة المزاحمـــة الكاملـــة للقطـــاع الخـــاص ."Full (Crowding Out Effect")

- يقصد بظاهرة المزاحمة الكاملة للقطاع الخاص الحالة التي يؤدي فيها زيادة الانفاق الحكومي إلى طرد أو مزاحمة الانفاق الاستثماري للقطاع الخاص من المجالات التي يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها. حيث يغدو منحنى (Lm) عمودياً.
- وتسمى هذه الحالة بحاله الكلاسيك أو حالة المزاحمة الكاملة للقطاع الخاص. وتحدث هذه الحالة في ظل الظروف الآتية:

أولاً: ضعف أو عدم حساسية الطلب على النقود لتقليات سعر الفائدة. وهو الأمر الذي ينسجم مع رؤية الكلاسيك لدالة الطلب على النقود كدالة في الدخل فقط وحيث الطلب على النقود يقتصر على أغراض المبادلات فقط.

هذه الحالة تنعكس على وضع Lm حيث يغدو المنحنى عمودياً.

ولتوضح ذلك دعنا نتذكر معادلة Lm التي تم اشتقاقها سابقاً (معادلة 4) وهي:

$$\text{Lm: } r=\frac{k}{h}y-\frac{1}{h}M$$

ويأخذ التفاضل الجزئي $\partial r/\partial y$ لحساب ميل منحنى Lm نجد أن:

ميل Lm:

$$\frac{\partial r}{\partial y}=\frac{k}{h}$$

لاحظ أن عدم حساسية الطلب على النقود لسعر الفائدة يعني أن $h \rightarrow o$

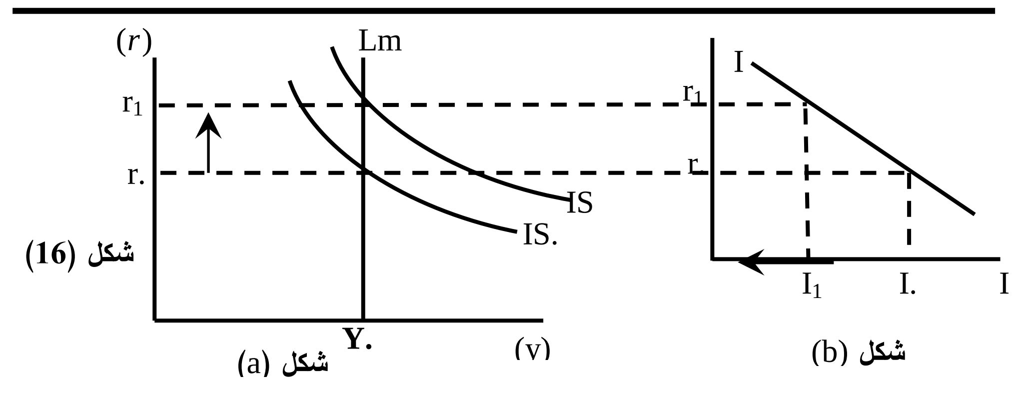
أو: $\frac{\partial r}{\partial y}=\frac{k}{o}=\infty$

تذكر أن (h) هي معلمة سعر الفائدة في معادلة الطلب على النقود.

أي أن ميل منحنى Lm في الحالة الكلاسيكية يساوي مالا نهاية وهذا يعني أن منحنى Lm يصبح عمودياً، وهذا يتطلب أن يكون $\partial y=o$.

ثانياً: وجود حساسية كبيرة للإستثمار الخاص بالنسبة لتقلبات سعر الفائدة.

- دعنا الآن نوضح فعالية السياسة المالية في ظل هذه الحالة في شكل (16).



شكل (16)

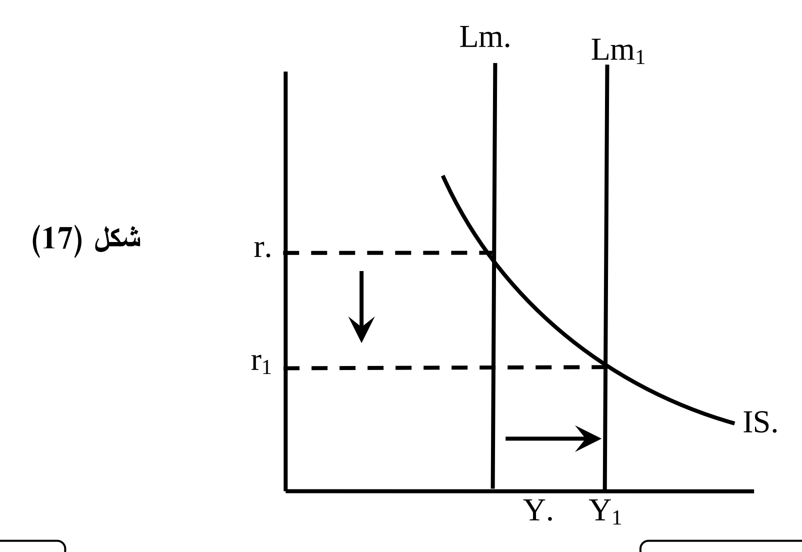
شكل (a)

شكل (b)

إن السياسة المالية التوسعية تؤدي إلى انتقال منحنىIS يمينا ليصبح (IS_1). حيث يلاحظ ثبات الدخل عند وضعه السابق(Y.) بينما أرتفع سعر الفائدة إلى(r_1). فما هي نتائج هذه السياسة؟

- انخفاض الانفاق الاستثماري الخاص بسبب إرتفاع سعر الفائدة وبمقدار مساو لزيادة الانفاق الحكومي. أي أن الانفاق الحكومي حل محل الانفاق الإستثماري للقطاع الخاص. وهذه ظاهرة المزاحمة الكاملة.
- لم يتغير المستوى التوازني للدخل، حيث ظل ثابتاً عند(Y.). وهذا يعني عدم فعالية السياسة المالية. حيث اقتصر تأثيرها على زيادة سعر الفائدة وزيادة حجم الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي على حساب دور القطاع الخاص.
- تغدو السياسة النقدية في هذه الحالة هي السياسة المفضلة والفعالة في التأثير على زيادة الدخل وهي الحالة التي تعكس رؤية النقديين وهذا ما نوضحه في شكل (17).

شكل (17)



تؤدي السياسة النقدية التوسعية (زيادة كمية النقود) إلى انتقال منحنى Lm إلى اليمين (Lm_1) حيث ينخفض سعر الفائدة إلى (r_1) مسبباً زيادة الانفاق الاستثماري الخاص في سوق السلع ومن ثم زيادة الطلب الكلي فزيادة الدخل التوازني إلى (Y_1).

ثالثاً: يشترط لوقوع ظاهرة المزاحمة الكاملة للقطاع الخاص ثبات المستوى العام للأسعار وكذلك وجود موارد عاطلة.

فإذا أختل هذا الشرط، أي عندما يكون المستوى العام للأسعار متغيراً وليس ثابتاً تحدث ظاهرة المزاحمة بطريقة أخرى، في حالة التشغيل الكامل للموارد.

و- فعالية السياسة النقدية في حالة مصيدة السيولة ((Liquidity Trap Case):

- يقصد بمصيدة السيولة الحالة التي يكون فيها سعر الفائدة عند أدنى مستوى له، ويغدو عندها الطلب على النقود ذي حساسية مرتفعة جداً لتقلبات سعر الفائدة.

وعندئذ يصبح منحنى Lm أفقياً تماماً. وفي هذه الحالة يفضل الأفراد الاحتفاظ بأي زيادات في كمية النقود في شكل سائل (عاطل) عند هذا السعر المنخفض لسعر الفائدة.

تعرف هذه الظاهرة بالحالة الكينزية، أو الحالة التي تصبح فيها السياسة النقدية غير فعالة تماماً، بينما تكون السياسة المالية ذات فعالية قصوى في التأثير على الدخل كذلك تعرف هذه الحالة بحالة الماليين (Fisaclist Case).

- ومن الواضح أن شروط وقوع مصيدة السيولة هي:
  1- ضعف حساسية الاستثمار لتقلبات سعر الفائدة.
  2- يتمتع الطلب على النقود بحساسية كبيرة جداً لتقلبات سعر الفائدة. والشرط الأخير هو المحدد الأساسي لظاهرة مصيدة السيولة.
- ولتوضيح انعكاس هذا الشرط على وضع منحنى Lm دعنا نتذكر مرة أخرى ميل منحنى Lm:

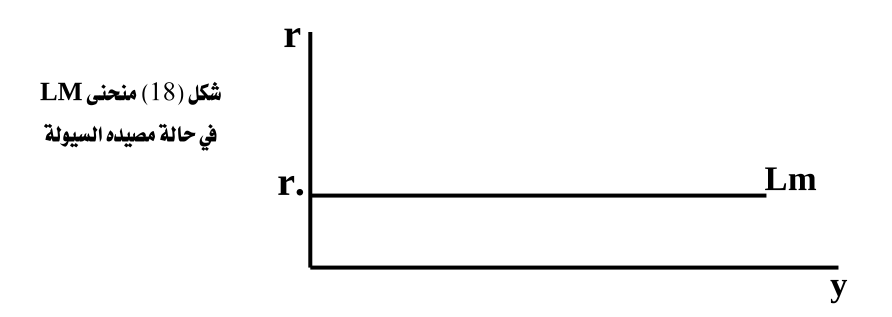
$$\frac{\partial r}{\partial y} = \frac{k}{h}$$

إن حساسية الطلب على النقود لتقلبات سعر الفائدة يعني أنh ∞ 🡨 ويصبح ميل Lm مساوياً للصفر.

أو:

$$Lm: \ \frac{\partial r}{\partial y} = \frac{k}{\infty} = o$$

وهذا يعني أن وضع منحنى Lm أصبح أفقياً تماماً كما يوضحه شكل (17).

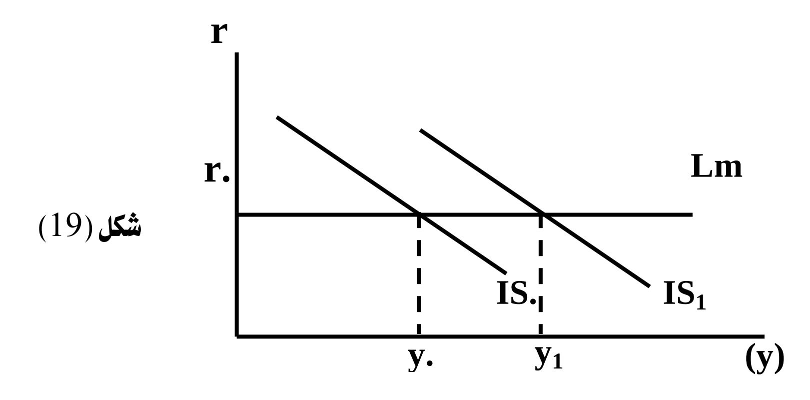


شكل (18) منحنى LM
في حالة مصيده السيولة

- من الملاحظ أن (r.) يمثل أدنى سعر للفائدة في حالة المصيدة وهو سعر لا يحفز الأفراد لتوظيف أصولهم في السندات غير أن إرتفاع سعر الفائدة ولو بشكل طفيف جداً يؤدي إلى انخفاض كبير في الطلب على النقود واستبدالها بشراء السندات.
- دعنا الآن نوضح مدى فعالية السياسة النقدية في هذه الحالة فإذا اتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية، فإن ذلك لن يؤثر على انتقال منحنى Lm إلى اليمين (أو إلى الأسفل) لأن سعر الفائدة هو في أدنى مستوى له ولا يمكن أن ينخفض إلى أقل من ذلك.

ولذلك تفشل السياسة النقدية في التأثير على الدخل، لأن زيادة كمية النقود تؤدي فقط إلى مزيد من الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة أو عاطلة.
- وفي هذه الحالة تغدو السياسة المالية هي الفعالة في التأثير على الدخل (أنظر شكل (19).

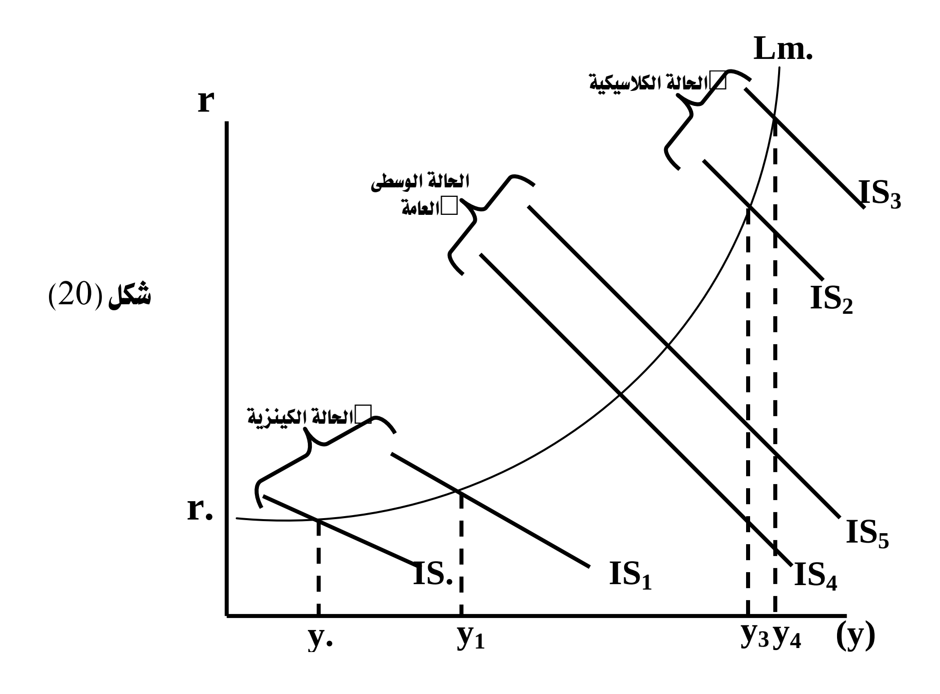
حيث تؤدي زيادة الانفاق الحكومي إلى انتقال منحنى (IS.) إلى اليمين إلى (IS_1) ومن ثم زيادة مستوى الدخل دون أن يؤثر ذلك على سعر الفائدة الذي يظل ثابتاً عند مستواه المنخفض (r.). كذلاك لا يتأثر الانفاق الاستثماري للقطاع الخاص – أي لا توجد ظاهرة المزاحمة للقطاع الخاص.



شكل (19)

ز- فعالية السياسات المالية والنقدية (تلخيص بياني) يقدم شكل (20) ملخصاً لفعالية السياسات المالية والنقدية.

شكل (20)



- تكون السياسات المالية فعالة جداً عند المستويات المنخفضة للدخل وسعر الفائدة (الجزء الأيسر من منحنى (Lm).وهي الحالة الكينزية.
- تكون السياسات المالية أقل فعالية وتغدو السياسات النقدية هي الفعالـة عند المستويات المرتفعة للدخل وسعر الفائدة الجزء الأيمن من منحنى Lm وهي الحالة الكلاسيكية.

(8 .6) ملخص الفصل الثامن

- يصف نموذج IS-LM التوازن في سوقي السلع والنقود أي توازن الدخل في جانب الطلب الكلي بافتراض ثبات الأسعار وإهمال العرض الكلي
  منحنى IS يصف توازن سوق السلع ومنحى LM يصنف توازن سوق النقود.
- يستخدم نموذج IS-LM في تحليل فعالية السياسات النقدية والمالية على الدخل.
- في حالة هدف تثبيت الدخل، يستعمل البنك المركزي السياسة النقدية الانكماشية لإلغاء الأثر التوسعي للسياسة المالية على الدخل وفي حالة هدف تثبيت سعر الفائدة، يستعمل البنك المركزي السياسة النقدية التوسعية لتخفيض سعر الفائدة إلى مستواه المرغوب. وفي هذه الحالة تعتبر السياسة النقدية مستوعبة ومتكيفة مع السياسة المالية التوسعية.

أسئلة الفصل الثامن

س1: أشتق منحنى IS ومنحنى LM؟

س2: أشتق منحنى الطلب الكلي.

س3: ناقش فعالية السياسة النقدية في الحالات الآتية:

أ. حالة تثبيت الدخل.

ب. حالة تثبيت سعر الفائدة

ج. مصيدة السيولة.

د. المزاحمة الكاملة للقطاع الخاص.

س4: أفترض أن معادلات الاقتصاد الكلي هي:

$$C = 200 + .8y^d$$

$$Y^d = Y - T$$

$$T = 20 + 0.2Y$$

$$I = 100 - 1500r$$

$$G_0 = 250$$

$$\frac{M_0^s}{P} = 300$$

$$\frac{M^d}{P} = .25Y - 500r$$

والمطلوب ما يلي:

1- أحسب معادلتي IS، LM؟
2- أحسب المستويات التوازنية للدخل وسعر الفائدة والاستهلاك والاستثمار والضرائب؟
3- وضح توازن الدخل بيانياً؟
4- إذا ارتفع الانفاق الحكومي وأصبح 350 مليون، ما هي معادلة IS الجديدة؟
5- أحسب المستويات التوازنية للدخل وسعر الفائدة؟
6- علق على النتائج التي حصلت عليها في (5)؟
7- إذا ارتفع عرض النقود وأصبح (350) مليون ريال، ما هي معادلة LM الجديدة؟
8- أحسب المستويات التوازنية للدخل وسعر الفائدة يعد تغير الانفاق الحكومي وعرض النقود؟
9- وضح توازن الدخل بيانياً بعد التغير؟

س5: أشتق مضاعف السياسة المالية ومضاعف السياسة النقدية؟

ملحق الفصل الثامن

اشتقاق معادلة المستوى التوازني للدخل:

1- معادلة التوازن في سوق السلع (IS) هي:

$$IS : Y = \alpha\ [A.-br] \quad \rightarrow$$ معادلة (7)

حيث $\alpha = \dfrac{1}{1-a_1(1-t_1)}$ = مضاعف الانفاق الكلي

2- معادلة التوازن في سوق النقود (LM)

$$LM: \quad r = \frac{k}{h}y - \frac{1}{h}M \rightarrow$$ معادلة (4)

بوضع (4) في (7) نجد أن:

$$Y = \alpha[A. - br]$$

$$Y = \alpha\ A. - \alpha\ b\left[\frac{k\ y}{h} - \frac{M}{h}\right]$$

$$Y = \alpha\ A. - \frac{\alpha\ b\ k\ y}{h} + \frac{\alpha\ b\ M}{h}$$

$$Y + \frac{\alpha\ b\ k\ y}{h} = \alpha\ A. + \frac{\alpha\ b\ M}{h}$$

$$\frac{hY + \alpha\ b\ k\ y}{h} = \alpha\ A. + \frac{\alpha\ b\ M}{h}$$

$$h\,Y + \alpha\ b\ k\ y = \alpha\ h\ A. + \alpha\ b\ M$$

$$Y(h + \alpha\ b\ k) = \alpha\ h\ A. + \alpha\ b\ M$$

$$Y = \frac{\alpha\ h}{h + \alpha\ b\ k}A. + \frac{\alpha\ b}{h + \alpha\ b\ k}M$$

الآن: دع : f = $\dfrac{\alpha\ h}{h + \alpha\ b\ k}$ = مضاعف السياسة المالية

وكذلك : a = $\dfrac{\alpha\ b}{h + \alpha\ b\ k}$ = مضاعف السياسة النقدية

إذن: $Y = f\ \ A. + a\ \ M$

ويمكننا كتابة المعادلة السابقة بصورة تفصيلية على النحو الآتي:

$$Y = f\ [a_0 - a_1\,T_0 + I_0 + G_0] + a\,M$$

الفصل التاسع
نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي
AD/AS

الأهداف التعليمية:

ناقشنا عزيزي القارئ في الفصل الثامن توازن الدخل في جانب الطلب الكلي باستخدام نموذج IS-Lm في ظل افتراض ثبات المستوى العام للأسعار. ولكننا الآن بحاجة إلى نموذج أكثر شمولاً وواقعية يمكننا من تحليل التوازن العام للدخل في ظل التخلي عن فرضية ثبات المستوى العام للأسعار.

هذا النموذج هو نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي لذلك، فإن هذا الفصل سيمكن الدارس والقارئ من استيعاب المواضيع التالية:

أولاً: **اشتقاق منحنى الطلب الكلي**: **AD**.

ثانياً: **اشتقاق منحنى العرض الكلي**:**AS**.

ثالثاً: **السياسات المالية والنقدية في نموذج AD/AS**.

رابعاً: **ملخص الفصل**.

(9-1) اشتقاق منحنى الطلب الكلي

يقصد بمنحنى الطلب الكلي العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار وكمية السلع والخدمات المنتجه والتي يرغب أفراد المجتمع في شرائها. وكل نقطة على المنحنى تمثل نقاط توازن في سوق السلع والنقود.

لقد رأينا سابقاً أن نموذج **IS-LM** يتكئ على فرضية ثبات أو جمود المستوى العام للأسعار وتجاهل جانب العرض الكلي.

ولإدخال مزيد من الواقعية، فإن هذا يتطلب التخلي عن فرضية ثبات الأسعار وإدخال جانب العرض الكلي إلى الصورة. وهذا ما يقوم به نموذج AD/AS. حيث يصبح السعر في هذه الحالة متغيراً (وليس ثابتاً) في هذا النموذج.

إن السماح بتغير الأسعار لن يؤثر على منحنى **IS** ولا على انتقاله من وضع إلى آخر لأن التعبير عن توازن سوق السلع يتم عادة بالقيم الحقيقية للسلع.

لكن تغير الأسعار يؤثر على منحنى **LM** بصورة ملحوظة. فعندما تنخفض الأسعار، فإن معنى هذا أن قيمة النقود أو الرصيد النقدي الحقيقي يرتفع أي أن القوة الشرائية للنقود تزيد. هذا الأثر يشبه أثر زيادة كمية النقود التي تؤدي إلى انتقال منحنى **LM** يمينا.

أما عندما ترتفع الأسعار، فإن هذا يشبه في الأثر انخفاض كمية النقود التي تؤدي إلى انتقال منحنى LM يساراً.

- إن أثر تغير المستوى العام للأسعار على وضع المنحنى LM يشكل نقطة البداية في اشتقاق منحنى الطلب الكلي (AD).

أ. **اشتقاق منحنى الطلب الكلي بيانياً**:

يوضح الشكل (1) ،(2) طريقة اشتقاق منحنى الطلب الكلي:

شكل (1) يبين منحنى IS، LM في محور (r,y)

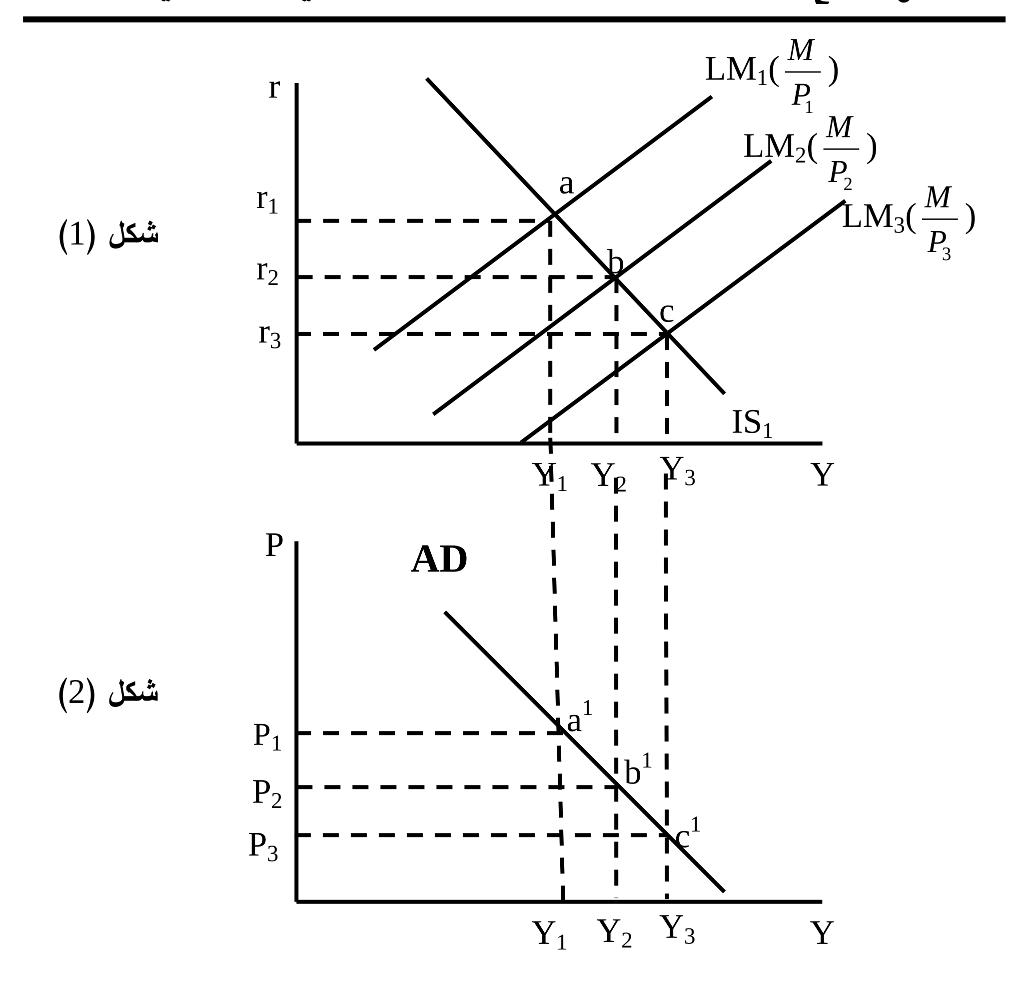
شكل (2) يبين نقاط اشتقاق منحنى الطلب الكلي في محور (P,Y)

تذكر الآن أن منحنى LM يمثل توازن سوق النقود $M^d=M$

وبإدخال مستوى الأسعار بصورة مباشرة فإن منحنى LM هو:

$$LM: \quad \frac{M^d}{P} = \frac{M^S}{P}$$

حيث شرط توازن سوق النقود يتم التعبير عنه بصورة مباشرة على أنه الطلب الحقيقي على النقود $\left(\frac{M^d}{P}\right)$ = العرض الحقيقي من النقود $\left(\frac{M}{P}\right)$.



من الملاحظ أن انخفاض الأسعار من P_1 إلى P_2 ثم إلى P_3 يؤدي إلى انتقال منحنى LM يميناً. من LM_1 $(\frac{M}{P_1})$ إلى LM_2 $(\frac{M}{P_2})$ ثم إلى LM_3 $(\frac{M}{P_3})$. وينخفض تبعاً لذلك سعر الفائدة من L_1r_1 r_2 إلى r_3 وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل في جانب الطلب الكلي من Y_1 إلى Y_2 إلى Y_3 (الانتقال من a إلى b إلى c في شكل (1). ويفسر انتقال منحنى LM بزيادة القيمة الحقيقية للنقود بسبب انخفاض الأسعار.

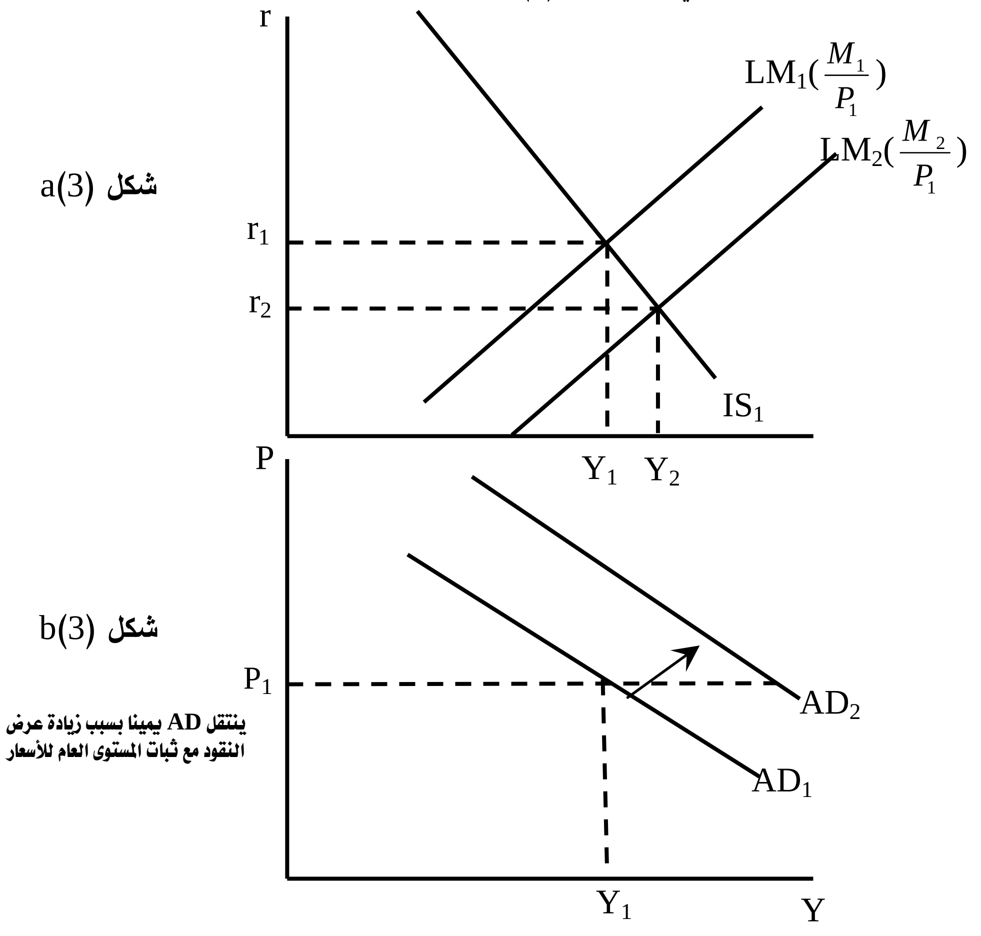
إن انتقال منحنى LM عند انخفاض الأسعار قد انعكس على زيادة الطلب الكلي في شكل (2) من النقطة a^1 إلى b^1 إلى c^1 المناظرة لنفس النقاط في شكل (1). وبتوصيل هذه النقاط تحصل على منحنى الطلب الكلي AD.

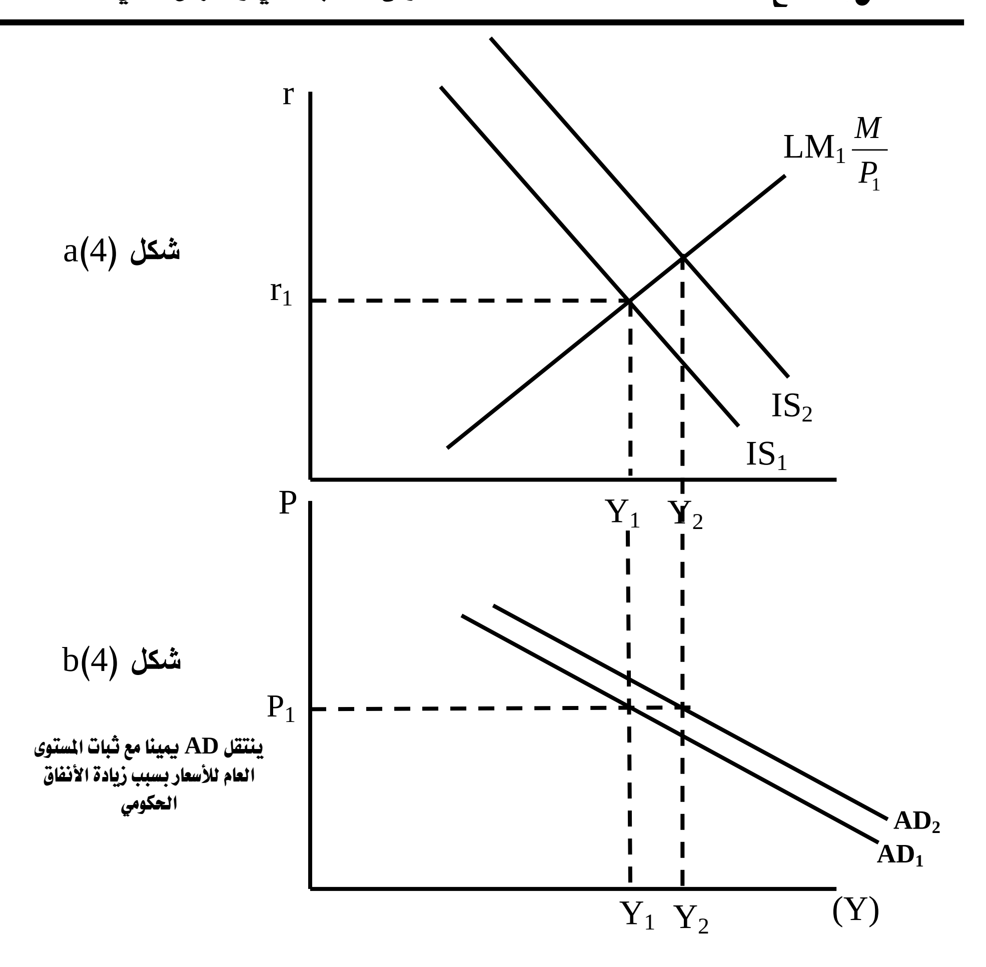
ب. انتقال منحنى الطلب الكلي:

إن السياسات المالية والنقدية التي تؤدي إلى انتقال منحنى IS ومنحنى LM هي نفسها التي تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي.

وبصورة محدده، فإن منحنى الطلب الكلي ينتقل يميناً في الحالات الآتية:

- زيادة عرض النقود التي تسبب انتقال منحنى LM يميناً، وبالتالي ينتقل منحنى الطلب الكلي يميناً شكل (3).
- زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب يسبب انتقال منحنى IS يميناً وبالتالي ينتقل منحنى الطلب الكلي يميناً شكل (4).





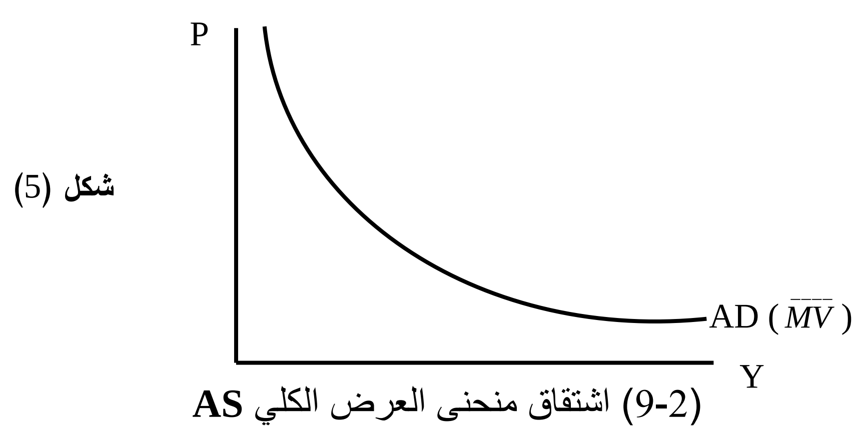
ج. منحنى الطلب الكلي الكلاسيكي:

يمكننا اشتقاق منحنى الطلب الكلي الكلاسيكي بصورة ضمنيه من معادلة التبادل. تذكر أن معادلة التبادل هي MV=PY حيث M=كمية النقود، V=سرعة دوران النقود PY=الدخل النقدي (الأسعار مضروبة في كمية الناتج الحقيقي(Y) ولاشتقاق منحنى الطلب الكلي نفترض ثبات كمية النقود وسرعة الدوران($\bar{M}\bar{V}$) في الأجل القصير. يمكننا الآن صياغة المعادلة على النحو الآتي:

$Y = \frac{\bar{M}\bar{V}}{P}$ ← معادلة الطلب الكلي الكلاسيكي حيث تشير المعادلة إلى علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار والتغير في الدخل (الناتج) في الأجل القصير كما يبين ذلك شكل (5).

وتفسر العلاقة العكسية بين الأسعار والناتج في معادلة الطلب الكلي الكلاسيكي على النحو الآتـي: ارتفـاع **(P)** مـع ثبـات $\bar{M},\bar{V}$ يجبـر الأفـراد علـى تخفـيض كميـة السـلع والخـدمات التـي يشترونها.

كذلك فإن العلاقة تفسر بأثر الرصيد النقدي الحقيقي. حيث يؤدي إرتفاع الأسعار في ظل ثبات كمية النقود (M) وسرعة الدوران (V) إلى انخفاض الرصيد النقدي الحقيقي ($\frac{\bar{M}}{P}$) أي أن القوة الشرائية للنقود تنخفض وهذا يجبر الأفراد على تخفيض طلبهم على السلع والخدمات.



شكل (5)

(9-2) اشتقاق منحنى العرض الكلي **AS**

أ: **اشتقاق منحنى العرض الكلي الكلاسيكي**:

يشتق منحنى العرض الكلي الكلاسيكي وفقاً للمبادئ الأساسية التي اتكأت عليها المدرسة الكلاسيكية وأهمها ما يلي:

1- قانون ساي الذي يؤكد على أن العرض يخلق الطلب المساوي له وهو القانون الذي عرف بقانون المنافذ.

وتطبيقاً لهذا القانون، فإنه لا توجد حالة إفراط في الانتاج، كذلك لا توجد بطالة إلا البطالة الاختيارية التي يقبلها بعض العمال بإرادتهم الحرة.

ويتبع ذلك، أن الاقتصاد يكون في حالة التوازن العام ومن ثم يظل الناتج ثابتاً عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الانتاج.

2- الحريـة الاقتصـادية وسـيادة المنافسـة الكاملـة فـي كـل الأسـواق (أسـواق السـلع وأسـواق عناصر الانتاج وأسواق رأس المال).

وتطبيقاً لهذا المبدأ فإن الأجور والأسعار تتمتع بالحرية الكاملة في التغير في الإتجاه الذي يحقق ويضمن التوازن العام التلقائي للإقتصاد دون تدخل من الحكومة أو النقابات.

3- الفصل التام بين الجانب الحقيقي (العيني) من الاقتصاد والجانب النقدي. حيث يتكون الجانب الحقيقي من أسواق العمل ودوال الانتاج التي تحدد مستوى الآجر الحقيقي ($\frac{W}{P}$) والناتج عند التشغيل الكامل للموارد (Y). وكذلك سوق رأس المال (الادخار والاستثمار) الذي يحدد سعر الفائدة الحقيقي الذي يمثل ثمن التضحية بالإستهلاك الحاضر من أجل مزيد من الاستهلاك في المستقبل، أي أنه يمثل عائد للإدخار الحالي.

أما الجانب النقدي، فإنه يتكون من المتغيرات النقدية التي هي مستقلة ومنفصلة عن الجانب الحقيقي.

حيث يصبح تغير كمية النقود، مستقلا عن تغير حجم الناتج. أو بعبارة أخرى ليس للنقود أثر على تغير الناتج.

وتأسيساً على ذلك، فإن منحنى العرض الكلي الكلاسيكي يتم اشتقاقه من محصلة توازن سوق العمل الذي يحدد كمية العمل اللازمة لإنتاج حجم معين من الناتج من خلال دالة الانتاج.

- دعنا أولاً نوضح كيف يتحقق توازن سوق العمل.

1- **دالة الطلب على العمل**(ND):

دالة الطلب على العمل وفقاً للإقتصاديين الكلاسيك تعتمد على الأجر الحقيقي ($\frac{W}{P}$) وليس الأجر النقدي (الأسمي)W حيث يرتبط الطلب على العمل بعلاقة عكسية مع الأجر الحقيقي.

أو : $N^d = f\left(\overset{(-)}{\frac{W}{P}}\right)$

وتبين العلاقة العكسية أن حجم الطلب على العمل يقل عند ارتفاع الأجر الحقيقي.

2ـ **دالة عرض العمل** N^S

دالة عرض العمل هي انعكاس لهدف العامل في تعظيم منفعته من دخل العمل الذي يحصل عليه ومن الاستمتاع بوقت الفراغ في ظل قيد الدخل والوقت المتاح للعمل والفراغ.

وتأسيساً على ذلك، فإن عرض العمل يرتبط بعلاقة طردية مع الآجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$.

أو : $N^s = f\left(\overset{(+)}{\frac{W}{P}}\right)$

حيث كلما زاد الأجر الحقيقي كلما حفز العمال على مزيد من العمل والعكس بالعكس.

3ـ **توازن سوق العمل**:

يتحقق توازن سوق العمل عندما $N^d = N^s$

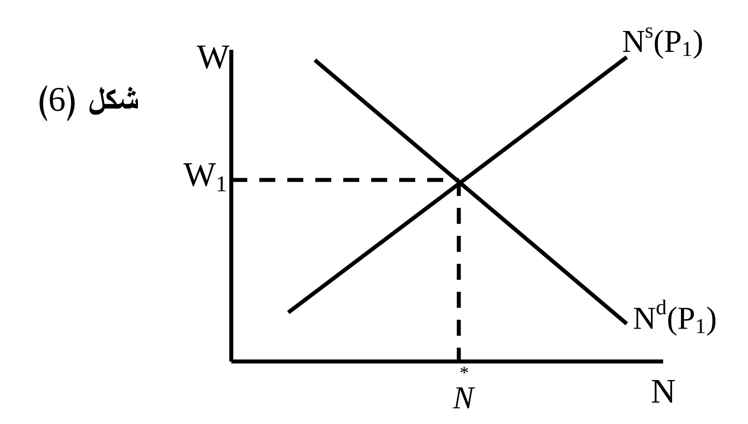
حيث تتحدد كمية العمل التوازنيه (N) ومستوى الآجر الحقيقي التوازني $\left(\frac{W}{P}\right)$.

4- ويلاحظ هنا أن الآجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$ هو المحدد لتوازن سوق العمل وليس الآجر النقدي(W).

وهذا يقودنا إلى استنتاج مهم وهو أن تضاعف الآجر النقدي بنسبة مساوية لتضاعف الأسعار لن يؤثر على الكمية المطلوبة والمعروضة من العمل في الاقتصاد الكلاسيكي.

5- ومن الاستنتاج السابق نستطيع توضيح توازن سوق العمل بيانياً، حيث يكون المحور الرأسي هو الآجر النقدي الأسمي W بينما يعبر المحور الأفقي عن حجم العمل (N).

شكل (6)

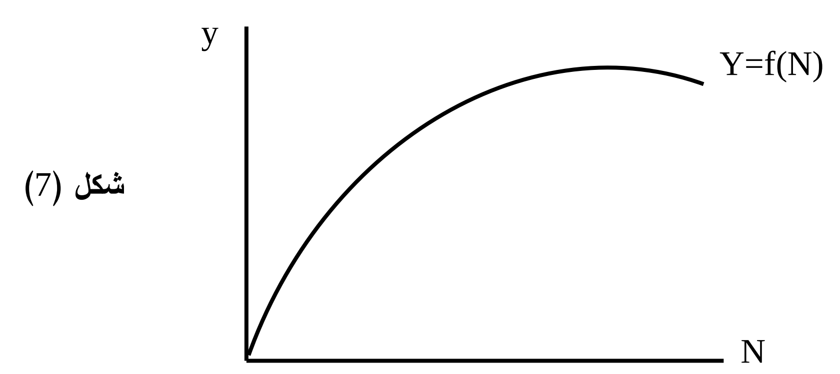


- أما دالة الانتاج فإنها تبين العلاقة بين كمية الناتج وعناصر الانتاج وهي:

$$Y= F(\bar{K}, N)$$

حيث $\bar{K}$ = عنصر رأس المال وهو حجم ثابت في الأجل القصير وهنا يتغير حجم الانتاج (Y) مع كل تغير في حجم العمل شكل (7).

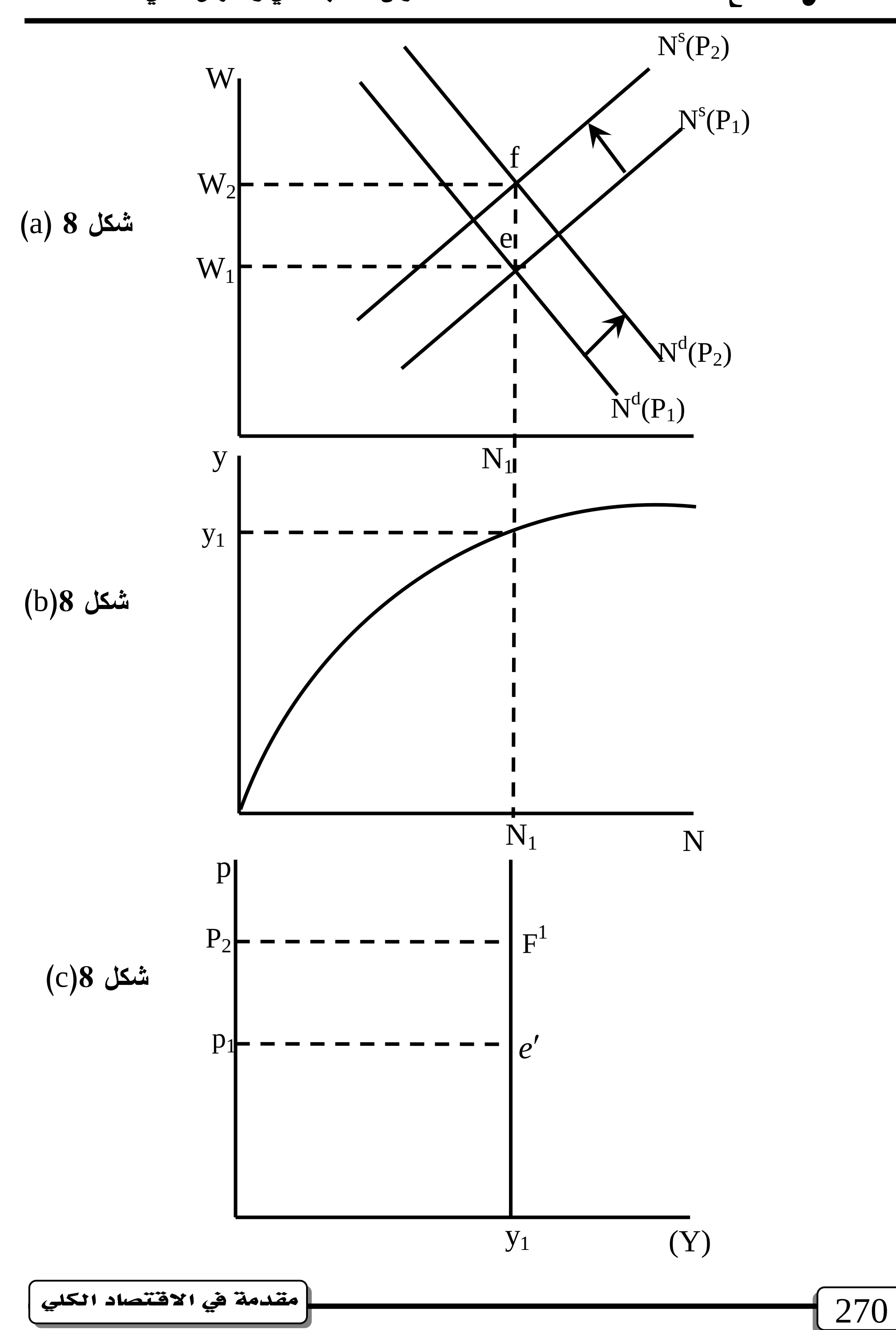
شكل (7)



6) اشتقاق منحنى العرض الكلي

بالجمع بين توازن سوق العمل ودالة الانتاج نستطيع اشتقاق منحنى العرض الكلي الكلاسيكي على النحو الآتي:

يبين شكل (8) توازن سوق العمل (a) ودالة الانتاج (b) والعرض الكلي (C). عند مستوى الأسعار العام (P_1) تتحدد كمية العمل التوازنية (N_1) من الشكل (a)، وهذا المستوى من العمل يحقق مستوى انتاج (Y_1) من خلال دالة الانتاج (b) حيث ينعكس هذا الوضع على النقطة (e^1) في الشكل (C).



شكل 8 (a)

شكل 8(b)

شكل 8(c)

حيث يتحدد حجم العرض من السلع والخدمات (الانتاج) Y_1 عند P_1.

- الآن افترض أن المستوى العام للأسعار تضاعف وأصبح (P_2) حيث $P_2>P_1$.

هذا يسبب انتقال منحنى الطلب على العمل إلى N^d (P_2) إلى جهة اليمين لأن الآجر الحقيقي قد انخفض.

غير أن ارتفاع الأسعار إلى (P_2) يحفز العمال على المطالبة بزيادة الأجور النقدية بنفس النسبة للحفاظ على مستوى الآجر الحقيقي. لذلك ينتقل منحنى عرض العمل يساراً إلى N^s (P_2) معبراً عن تضاعف الآجر النقدي بنفس نسبة تضاعف الأسعار ويصبح (W_2).

ونلاحظ أن كمية العمل ظلت ثابتة عند (N_1) وحجم الناتج عند (y_1). أي أن حجم العرض الكلي يظل ثابتاً عند (Y_1) رغم أرتفاع الأسعار إلى (P_2) النقطة (f^1).

- نستنتج من هذا أن منحنى العرض الكلي الكلاسيكي يكون رأسياً أو عمودياً حيث يظل الناتج ثابتاً.

بـ اشتقاق منحنى العرض الكلي الكينزي:

تأسست المدرسة الكينزية على عدد من المبادئ التي شكلت بديلاً للأراء والأفكار الكلاسيكية. من ثم فإن هذه المبادئ تقدم شكلاً مغايراً للعرض الكلي ومن أهم هذه الأسس والمبادئ:

1- رفض قانون ساي ومن ثم فإن الطلب الكلي يعتبر المحدد الأساس للدخل والتشغيل. وبمعنى آخر، فإن حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات هو الذي يحدد حجم التوظيف.

2- فشل قوى السوق في استعادة التوازن الاقتصادي بصورة تلقائية كما ادعى الكلاسيك ومن ثم فإن الدور الحكومي يشكل قطاعاً رئيسياً في تحفيز النشاط الاقتصادي.

3- إن حالة التشغيل الكامل للموارد هي حالة واحدة من بين حالات أخرى لتوازن الدخل. أي أن توازن الدخل الفعلي هو توازن التشغيل غير الكامل لعناصر الانتاج. وهذا معناه وجود بطالة إجبارية.

4- من الأهمية التفريق بين مفهوم الدخل الكامن ومفهوم الدخل الفعلي. أي أن التوازن يتم من خلال التقاطع بين دالة الطلب الكلي ودالة العرض الكلي وليس من خلال التطابق بينهما كما يدعي قانون ساي أي أن المدرسة الكينزية تقدم تحليل بديل لمكونات الطلب الكلي ومن ثم قدمت فكرة المضاعف كأداة سحرية للتأثير على الدخل وهي آلية مبنية على تفسير مغاير للكلاسيك فيما يتعلق بالادخار والاستثمار وسعر الفائدة ودور النقود ووظائفها.

5- ثبات أو جمود الأسعار والأجور في الآجل القصير وهذا معناه أن منحنى العرض الكلي يكون أفقياً (كينز) أو أقرب إلى الوضع الأفقي (الكينزيين).

- يعزي جمود الأجور والأسعار إلى جمود عقود العمل وإلى البصيرة القاصرة لدى العمال عن إدراك ومعرفة المعلومات عن حركة الأسواق والأسعار.

وهذا معناه أن عرض العمل يعتمد على الأجر النقدي المتوقع (الأسمي) (W^e) وليس الأجر الحقيقي الفعلي ($\frac{W}{P}$):

أو: $N^s = f\left(\frac{W^e}{P}\right)$ حيث (P) ثابتة نسبياً في الآجل القصير.

وحيث أن العمال لا يستطيعون توقع الأسعار بصورة صحيحة، فإن توقعات الأسعار تكون ثابتة في الآجل القصير.

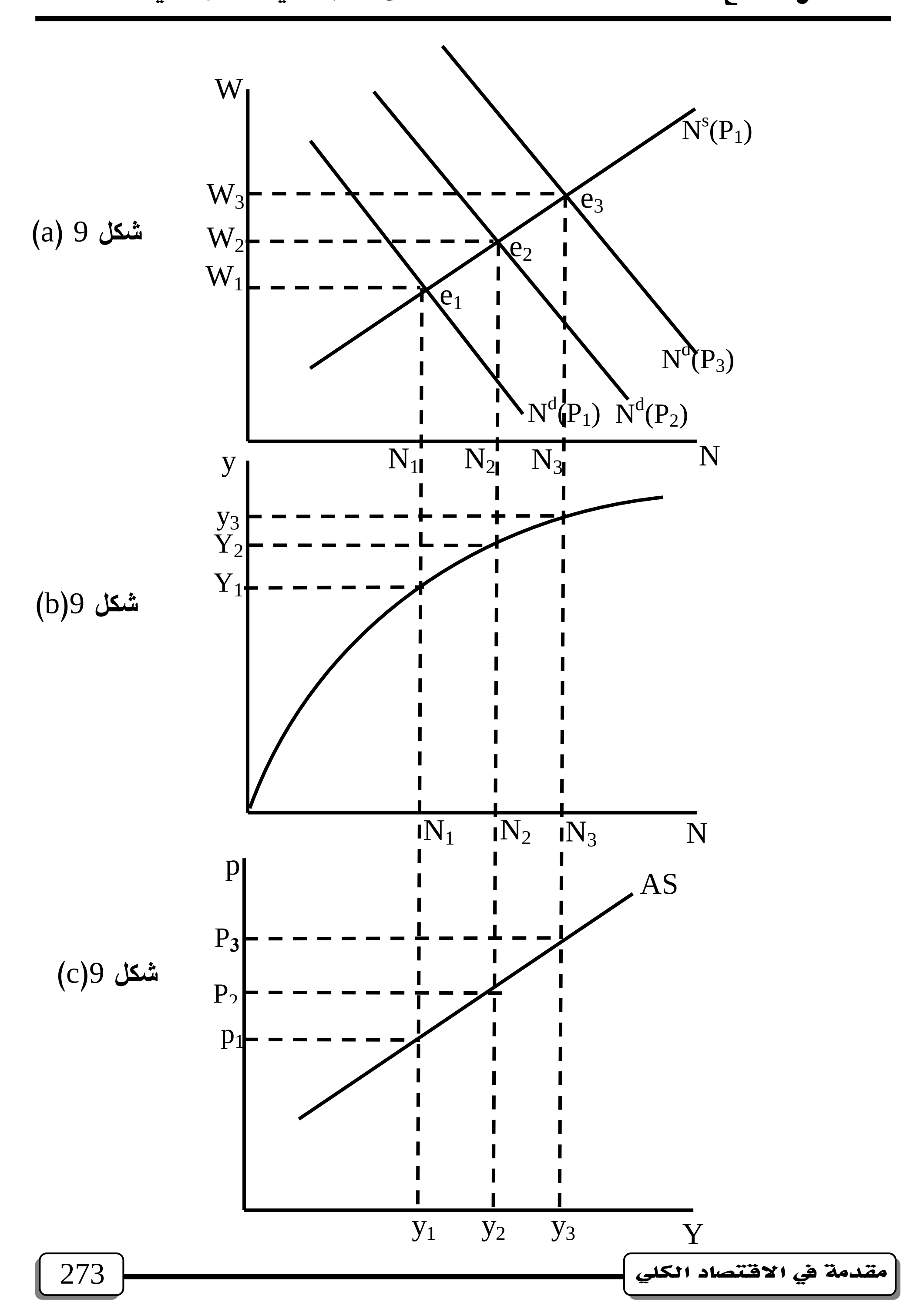
وهذا يجعل منحنى عرض العمل قابعاً في موضعه في الآجل القصير، أي أن عرض العمل يظل ثابتاً رغم تغير الأسعار بصورة بطيئة.

وعلى عكس العمال، فإن رجال الأعمال يتمتعون ببصيرة تامة وإدراك كامل لحركة الأسواق والأسعار وبالتالي فإنهم يستطيعون توقع تغير الأسعار بصورة صحيحة وتامة وهذا معناه أن حجم الطلب على العمل عند الكينيزين يعتمد على الأجر الحقيقي ($\frac{W}{P}$).

أو $N^d = f\left(\frac{W}{P}\right)$

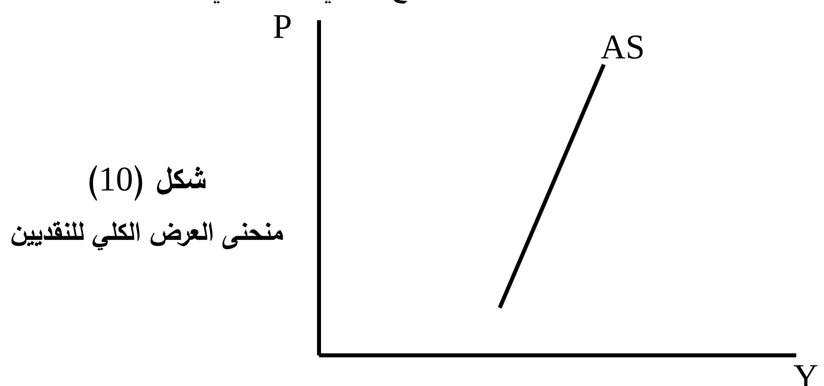
- الآن نستطيع اشتقاق منحنى العرض الكلي الكينزي كما يوضح ذلك شكل (9)، a,b,c.
  - في سوق العمل (a) يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار من P_1، إلى P_2، P_3 إلى انخفاض الآجر الحقيقي، وهذا يسبب زيادة الطلب على العمل ومن ثم انتقال منحنى الطلب على العمل من$N^d(P_1)$ إلى N^d (P_2) إلى (P_3) N^d. وفي ظل ثبات منحنى عرض العمل لعدم إدراك العمل لإرتفاع الأسعار، فإن كمية العمل تزيد من N_1 إلى N_2 وإلى N_3. حيث تنتقل نقاط توازن سوق العمل من e_1 إلى e_2 إلى e_3.
  - ومن خلال دالة الإنتاج شكل (9) b يرتفع حجم الناتج من Y_1 إلى Y_2 إلى Y_3.
  - تنعكس نقاط التوازن السابقة في سوق العمل ودالة الانتاج على الشكل (9:c) حيث يزيد حجم العرض من الناتج من Y_1 إلى Y_2 إلى Y_3 عندما ارتفع المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 إلى P_3.

أي أن توليفة النقاط P_1،Y_1 ، P_2،Y_2 ، P_3،Y_3 تشكل نقاط على منحنى العرض الكلي الكينزي الذي يتخذ شكلا موجباً (شكل(9.c).


شكل 9 (a)
W
W_3
W_2
W_1
e_1
e_2
e_3
$N^s(P_1)$
$N^d(P_1)$
$N^d(P_2)$
$N^d(P_3)$
N_1 N_2 N_3 N
شكل 9(b)
y
y_3
Y_2
Y_1
N_1 N_2 N_3 N
شكل 9(c)
p
AS
P_3
P_2
p_1
y_1 y_2 y_3 Y

جـ منحنى العرض الكلي عند المدرسة النقدية:

المدرسة النقدية هي امتداد وتطوير للأفكار الكلاسيكية، وبالتالي فإن منحنى العرض الكلي في الآجل القصير شديد الانحدار أو يقرب من الوضع الرأسي الكلاسيكي.



شكل (10)
منحنى العرض الكلي للنقديين

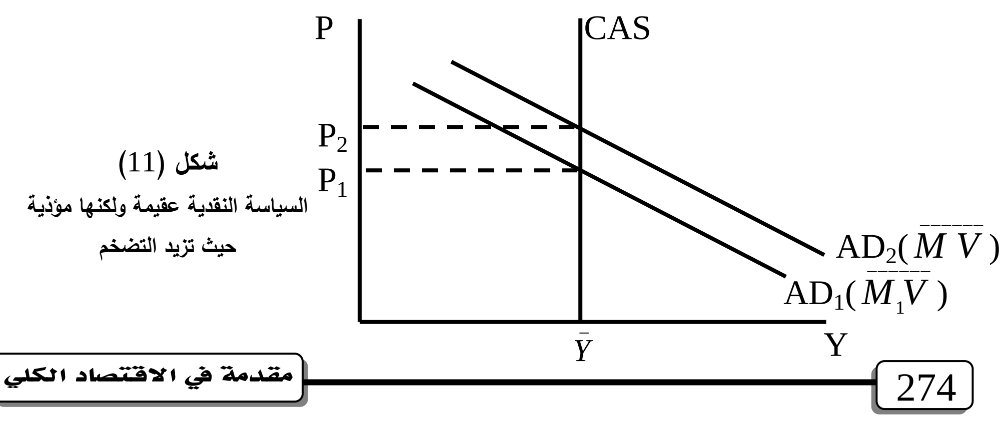
(9-3) السياسات النقدية في نموذج **AD/AS**:

أ. السياسات النقدية في اقتصاد كلاسيكي:

يوضح شكل (11) الطلب الكلي الكلاسيكي ($\bar{M}_1\bar{V}$) AD_1، والعرض الكلي الكلاسيكي CAS حيث تؤدي زيادة عرض النقود من M_1 إلى M_2 إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين ($\bar{M}_2\bar{V}$) AD_2. ويسبب هذا إرتفاع المستوى العام للأسعار إلى P_2 تاركاً الدخل عند مستواه الثابت ($\bar{Y}$) بدون تغيير.

هذه النتيجة تتفق مع رؤية الكلاسيك الذين يرون أن السياسات النقدية غير فعاله (عقيمة) بالنسبة للدخل، وإنما يقتصر تأثيرها على تصاعد التضخم.

ولذلك طالبو باستقرار نمو عرض النقود لتحقيق استقرار الأسعار.



شكل (11)
السياسة النقدية عقيمة ولكنها مؤذية حيث تزيد التضخم

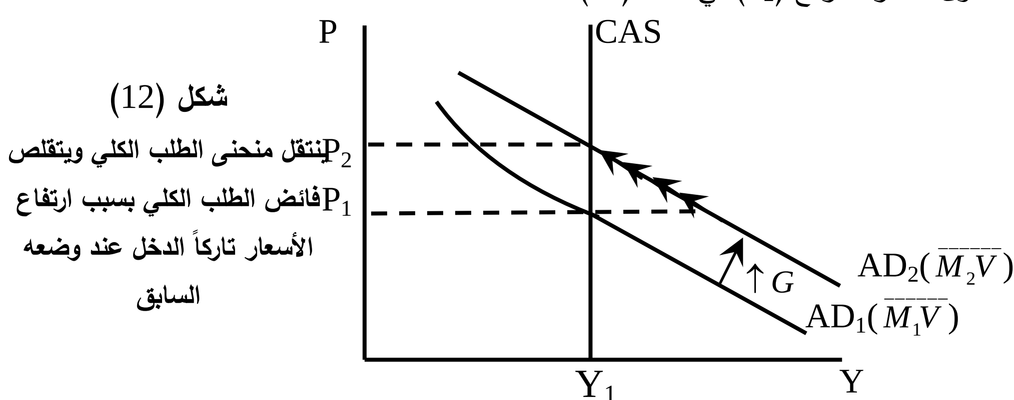
ب. **السياسات المالية في اقتصاد كلاسيكي**:

عند الكلاسيك السياسات المالية عقيمة أيضا وليس لها تأثير على الدخل وإنما تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وإحلال الإنفاق الحكومي محل الاستثمار الخاص. إضافة إلى انخفاض الانفاق الإستهلاكي.

وعندما تجري أحداث السياسة المالية على النحو الآتي:

يزيد الاتفاق الحكومي (**G**) الذي يتم تمويله عن طريق إصدار السندات الحكومية وبيعها للجمهور. يزيد الطلب على النقود وبالتالي يرتفع سعر الفائدة. لكن الإدخار يزيد مع إرتفاع سعر الفائدة، وينخفض في نفس الوقت الانفاق الإستهلاكي ومن ثم الانفاق الاستثماري تاركاً الدخل بدون تأثير.

وبيانياً فإن منحنى الطلب الكلي ينتقل يميناً، مسبباً فائض طلب مؤقت حيث ترتفع الأسعار. ويؤدي إرتفاع الأسعار إلى انخفاض قيمة النقود (أو انخفاض كمية النقود الحقيقية) فيتقلص فائض الطلب على منحنى الطلب الكلي (AD_2) ويظل الدخل ثابتاً عند مستواه السابق (Y_1) في ظل مستوى السعر المرتفع (P_2) في شكل (12).



شكل (12)
ينتقل منحنى الطلب الكلي ويتقلص فائض الطلب الكلي بسبب ارتفاع الأسعار تاركاً الدخل عند وضعه السابق

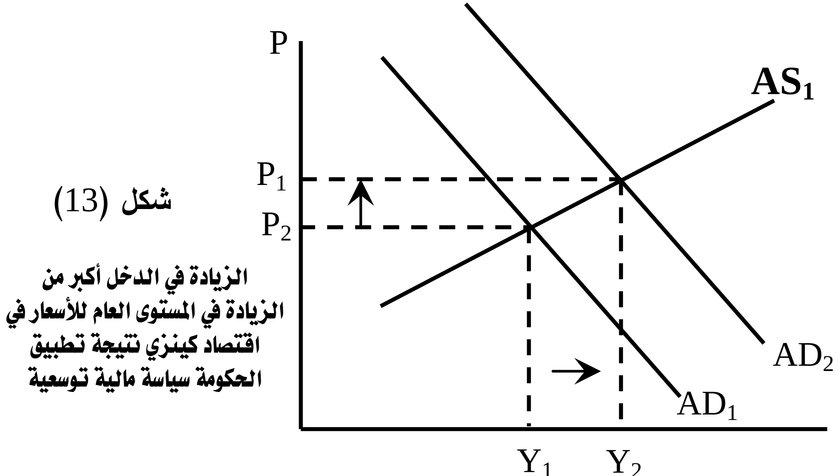
ج. **السياسات النقدية والمالية في اقتصاد كينزي**:

السياسات المالية والنقدية في اقتصاد كينزي لها دور كبير في التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

رأينا سابقاً أن الكينزيين يعتقدون بفرضية انخفاض مرونة الاستثمار للتغير في سعر الفائدة وإرتفاع مرونة الطلب على النقود لسعر الفائدة إضافة إلى جمود الأسعار والأجور وهذا يجعل السياسات المالية والنقدية ذات فعالية كبيرة في التأثير على الدخل.

بيد أن الكينزيين يضفون أهمية أكبر للسياسة المالية مقارنة بدور السياسة النقدية.

وعندما تطبق الحكومة سياسة مالية توسعية (زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضريبة أو كليهما) فإن منحنى الطلب الكلي ينتقل يميناً. وحيث أن منحنى العرض الكلي أقرب إلى الوضع الأفقي. فإن الزيادة في الدخل تكون كبيرة وأكبر من الزيادة في المستوى العام للأسعار (أنظر شكل 13).



شكل (13)

الزيادة في الدخل أكبر من الزيادة في المستوى العام للأسعار في اقتصاد كينزي نتيجة تطبيق الحكومة سياسة مالية توسعية

- ومن الملاحظ أن الكينزيين يقللون من أهمية ارتفاع أسعار الفائدة الناجمه عن تمويل الإنفاق الحكومي بالإقتراض من خلال إصدار السندات وبيعها للجمهور.

ويبررون ذلك أن ارتفاع سعر الفائدة لن يؤثر كثيراً على حجم الاستثمار الخاص بسبب انخفاض مرونة الاستثمار للتغير في سعر الفائدة كما ذكرنا سابقاً.

وبالتالي فإن أثر إزاحة القطاع الخاص يكون محدوداً.

- وفيما يتعلق بدور السياسة النقدية، فإن دورها في التأثير على الدخل يكون أضعف. حيث ينحصر دورها في تلطيف تصاعد سعر الفائدة.

كذلك فإن انخفاض سعر الفائدة الناجم عن زيادة عرض النقود لن يؤثر بصورة ملحوظة على الاستثمار الخاص بسبب انخفاض المرونة كما ذكرنا سابقاً.

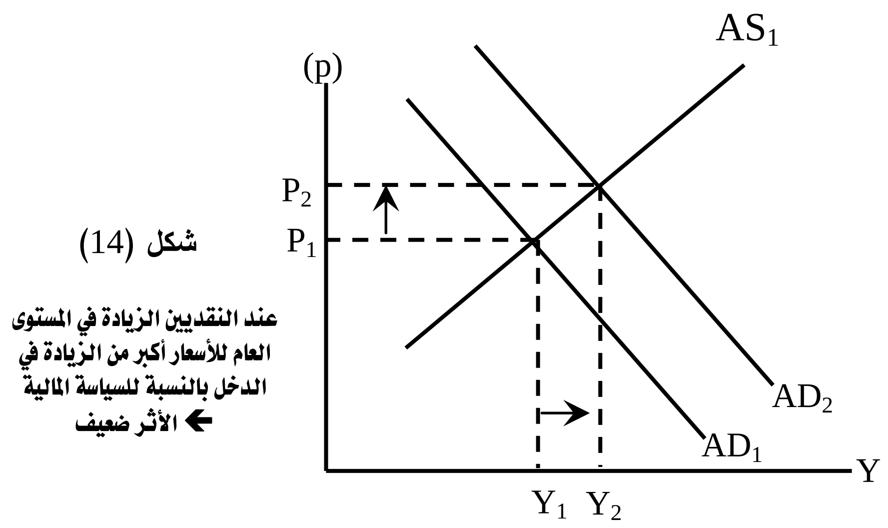
د. **السياسات النقدية والمالية للنقديين**:

- يعتقد الاقتصاديون النقديون وعلى خلاف الكينزيين بدور فعال وأكبر للسياسة النقدية مقارنة بالسياسة المالية في التأثير على الدخل.

وهم يؤكدون على رؤيتهم هذه بالإتكاء على فرضية المرونة المرتفعة للاستثمار للتغير في سعر الفائدة وعلى فرضية انخفاض مرونة الطلب على النقود للتغير في سعر الفائدة.

دعنا نتأمل في أثر السياسة المالية التوسعية التي تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي يميناً (AD_2). غير أن الآثر على الدخل ضعيف أو أن الزيادة في المستوى العام للأسعار أكبر من الزيادة الضعيفة في الدخل.

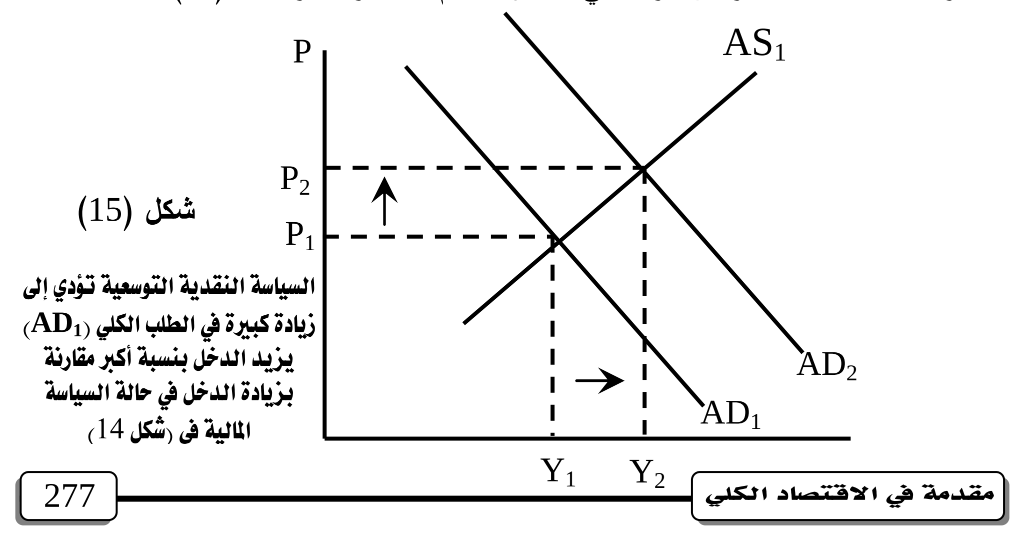
والسبب أن ارتفاع سعر الفائدة الناجم عن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انخفاض كبير في الإستثمار الخاص (المرونة مرتفعة) وبالتالي إزاحة القطاع الخاص (أنظر شكل 14).



شكل (14)

عند النقديين الزيادة في المستوى العام للأسعار أكبر من الزيادة في الدخل بالنسبة للسياسة المالية ← الأثر ضعيف

- ومن ناحية أخرى، فإن دور السياسة النقدية أكبر وأكثر فاعلية عندما يزيد عرض النقود، فإن سعر الفائدة ينخفض وهذا يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستثمار الخاص (المرونة عاليه) ومن ثم زيادة الدخل بنسبة أكبر من الزيادة في المستوى العام للأسعار أنظر شكل (15).



شكل (15)

السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة كبيرة في الطلب الكلي (AD_1) يزيد الدخل بنسبة أكبر مقارنة بزيادة الدخل في حالة السياسة المالية فى (شكل 14)

(9-4) ملخص الفصل التاسع

- نموذج الطلب الكلي – العرض الكلي AD/AS أكثر النماذج واقعية لأنه يظهر التغير في الأسعار والدخل الناجم عن تغير السياسات النقدية والمالية.
- في اقتصاد كلاسيكي، ليس هناك فعالية تذكر للسياسة المالية والنقدية. بل أن تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى تصاعد التضخم وإزاحة دور القطاع الخاص. ولذلك يطالبون بحيادية دور الدولة والعمل على استقرار عرض النقود لتحقيق استقرار الأسعار.
- في اقتصاد كينزي، هناك فعالية للسياسات المالية والنقدية في التأثير على الدخل وخاصة دور كبير للسياسة المالية في ظل منحنى عرض كلي أقرب للوضع الأفقي.
- أما في اقتصاد نقدي، هناك فعالية للسياسات النقدية أكبر من فعالية السياسة المالية في ظل منحنى عرض كلي أقرب إلى الوضع الرأسي.

أسئلة الفصل التاسع

س1: قم باشتقاق منحنى الطلب الكلي.

س2: ناقش فعالية السياسات المالية في الحالات الآتية:

أ. حالة الكلاسيك.

ب. حالة الكينزيين.

ج. حالة النقديين

الفصل العاشر

التضخـــــــم Inflation

الأهداف التعليمية:

عزيزي الدارس والقارئ: يتناول هذا الفصل موضوع التضخم باعتباره أحد مشكلات الاقتصاد الكلي الرئيسية. حيث سيتم التركيز على مفهوم التضخم والنظريات الاقتصادية المفسرة لأسباب التضخم. كما سنتناول آثار التضخم الاقتصادي وأساليب مواجهته.

وبصورة محددة فإن موضوعات هذا الفصل هي:

أولاً – مفهوم التضخم.
ثانياً – أسباب التضخم.
ثالثاً – آثار التضخم .
رابعاً – سياسات معالجة التضخم.
خامساً – مشكلة التضخم في الجمهورية اليمنية.

(10.1) **مفهوم التضخم**: The Concept of Inflation

(10. 1. 1) **تعريف التضخم**:

يعرف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية وله صور وأشكال مختلفة.

يشير هذا التعريف إلى عدد من القضايا المتعلقة بمفهوم التضخم وأبرزها ما يلي:

(1) التضخم ليس مجرد الزيادة المؤقتة أو المتقطعة في الأسعار. أي أن المستوى المرتفع للأسعار لا يعني تضخماً وإنما التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار.

(2) أن معدل التضخم يحسب وفقاً للصيغة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{التغير في المستوى العام للأسعار}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الماضية}} \times 100$$

$$\text{أو} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة الماضية}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الماضية}} \times 100$$

أو : $\frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}}$ = معدل التضخم

حيث: P_t = المستوى العام للأسعار في السنة الحالية

P_{t-1} = المستوى العام للأسعار في السنة الماضية.

(3) التضخم ليس مجرد ارتفاع نسبي في أسعار عدد معين من السلع. كأن ترتفع مثلاً أسعار السلع الغذائية بينما تنخفض أسعار سلع الملابس أو تظل ثابتة. أي أن الارتفاع المستمر في كافة السلع والخدمات.

(4) أنواع وأشكال التضخم:

هناك أنواع مختلفة للتضخم منها ما يلي:

أ – التضخم الزاحف (Creeping Inflation): عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة أو معتدلة خلال فترة زمنية طويلة فإن هذا النوع من التضخم يسمى بالتضخم المعتدل أو التضخم الزاحف.

ب – التضخم الجامح (Hyper Inflation) : يحدث التضخم الجامح عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات كبيرة ومتسارعة خلال فترة زمنية قصيرة. ويسمى هذا النوع بالتضخم الجامح أو التضخم المفرط أو المتسارع.

وعندما يحدث هذا النوع من التضخم فإنه يؤدي إلى اضطراب الاستقرار الاقتصادي، حيث تفقد العملة الوطنية قيمتها وتتصاعد الأسعار وتضعف الثقة بالاقتصاد الكلي. وقد عانت من هذا النوع من التضخم بعض البلدان في أمريكا اللاتينية. وفي أوائل القرن الماضي عرفت ألمانيا التضخم الجامح الذي أدى إلى تدهور كبير في الاقتصاد الألماني.

وفي اليمن، عانى الاقتصاد اليمني في منتصف تسعينات القرن الماضي حالة من حالات التضخم الجامح حيث وصل معدل التضخم إلى أكثر من 104% بنهاية عام 1994.

ج – التضخم المستورد (Imported Inflation) : عندما يعتمد اقتصاد أي دولة على الواردات من السلع والخدمات، فإنها تكون عرضة للتضخم المستورد من الخارج. فعندما تعاني دول العالم الخارجي من ارتفاع الأسعار، فإنها تصدر ذلك التضخم إلى الدول الأخرى المستوردة. أي أن التضخم المستورد هو الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج. وقد يحدث التضخم بسبب ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج المستوردة من الخارج.

(10. 1. 2) قياس التضخم:

هناك عدة أساليب لحساب وقياس معدل التضخم ومن أهمها:

أ – مخفض الناتج المحلي الإجمالي الضمني (GDPD) :

يقدم هذا الأسلوب مقياساً شاملاً لمعدل التضخم لأنه يقيس تغيرات الأسعار لكل السلع والخدمات وليس مجرد سلعة معينة من السلع كما هو الحال في أسلوب الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

إضافة إلى أن هذا الأسلوب يركز على تغيرات أسعار السلع والخدمات المنتجة محلياً فقط.

وقد عرفنا سابقاً طريقة حساب مخفض الناتج المحلي الإجمالي الضمني من خلال الصيغة التالية:

$$\text{GDPD} = \frac{\text{قيمة الناتج بالأسعار الجارية}}{\text{قيمة الناتج بالأسعار الثابتة}} \times 100$$

ومن ثم فإن استخراج معدل التضخم وفقاً لمؤشر مخفض الناتج المحلي يتم على النحو الآتي:

$$\text{GDPD} = \frac{\text{التغير في مخفض الناتج المحلي}}{\text{مخفض الناتج المحلي للسنة السابقة}} \times 100$$

ب – الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (CP1) (Consumer price index):

يتم حساب هذا الرقم من خلال الصيغة التالية:

$$\text{CPi} = \frac{\text{سلة السلع في سنة الأساس} \times \text{أسعار السنة الجارية}}{\text{سلة السلع في سنة الأساس} \times \text{أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

حيث سلة السلع تشمل وحدات معينة من الغذاء والملابس والسكن والخدمات الأخرى ومن ثم فإن معدل التضخم وفقاً لمؤشر cpi هو:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{Cpi}(t) - \text{Cpi}(t-1)}{\text{Cpi}(t-1)} \times 100$$

(10. 2)   نظريات تحليل أسباب التضخم

(10. 2. 1) النظرية النقدية في تفسير التضخم:

تنظر هذه المدرسة إلى التضخم باعتباره ظاهرة نقدية. فالتضخم يحدث عندما تطارد نقود كثيرة سلع قليلة. أي أن التضخم يقع عندما تزيد كمية النقود المعروضة بنسبة أكبر من نسبة نمو الناتج الحقيقي.

تستند هذه المدرسة النقدية في تفسيرها لسبب التضخم إلى الرؤية الفكرية للمدرسة الكلاسيكية. حيث قدمت المدرسة الكلاسيكية ما يسمى بمعادلة التبادل (معادلة فيشر) التي يُفسر من خلالها التضخم.

إن معادلة التبادل هي:

$$MV = PY$$

حيث: M = كمية النقود .

V = سرعة دوران النقود.

P = المستوى العام للأسعار.

Y = إجمالي الناتج الحقيقي من السلع والخدمات.

MV = إجمالي عرض النقود.

PY = إجمالي الطلب على النقود ويساوي الدخل النقدي.

وحيث أن التضخم هو معدل تغير المستوى العام للأسعار، فإن هذا يتطلب إعادة صياغة معادلة التبادل السابقة في صورة معادلات تغير على النحو الآتي:

$$\frac{\Delta M}{M}+\frac{\Delta V}{V}=\frac{\Delta P}{P}+\frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث $\frac{\Delta M}{M}$ = معدل نمو (تغير) عرض النقود.

$\frac{\Delta V}{V}$ = معدل تغير سرعة دوران النقود.

$\frac{\Delta Y}{Y}$ = معدل نمو الناتج الحقيقي.

$\frac{\Delta P}{P}$ = معدل تغير الأسعار وهو معدل التضخم.

ولتحديد مصادر التضخم وفقاً لمعادلة التبادل فإنه يمكننا صياغة المعادلة السابقة على النحو الآتي:

$$\frac{\Delta P}{P}=\frac{\Delta M}{M}+\frac{\Delta V}{V}-\frac{\Delta Y}{Y}$$

تدل المعادلة السابقة على أن مصادر التضخم هي:

- معدل نمو عرض النقود ($\frac{\Delta M}{M}$)، فأي زيادة في هذا المعدل يسبب تصاعد التضخم.
- معدل نمو الناتج الحقيقي ($\Delta Y / Y$)، فأي زيادة في الناتج الحقيقي يسبب انكماش التضخم.
- معدل دوران النقود ($\frac{\Delta V}{V}$)، فأي زيادة في معدل دوران النقود، فإنه يعضد من تأثير زيادة نمو النقود على تصاعد معدل التضخم.

بيد أن أي انخفاض في دوران النقود، فإنه يحيد جزئياً أو كلياً تصاعد معدل التضخم.

وبصورة عامة فإنه بينما يؤدي زيادة الناتج الحقيقي إلى انخفاض التضخم، فإن زيادة دوران النقود يؤدي إلى تصاعد معدل التضخم.

ولإستبعاد أثر دوران النقود على التضخم من جهة وتركيز الاهتمام على أثر تغيرات كمية النقود على التضخم، من جهة أخرى أفترض الكلاسيك ثبات دوران النقود في الآجل القصير، أي أن $\frac{\Delta V}{V}$ = صفر.

وعندئذ تصبح المعادلة السابقة هي:

$$\frac{\Delta P}{P}=\frac{\Delta M}{M}-\Delta Y / Y$$

يطلق على المعادلة السابقة بمعادلة معامل الضغط التضخمي أي أن التضخم يتصاعد كلما كانت نسبة زيادة النقود أكبر من نسبة زيادة الناتج الحقيقي وعندئذ يغدو التضخم ظاهرة نقدية كما يحلو للنقديين هذا الوصف عند بيانهم لدور العوامل النقدية في تغذية التضخم.

مثال:

دعنا نفترض أنه توفرت لدينا المعلومات الآتية:

- معدل نمو عرض النقود 15%
- ما هو معدل التضخم في الحالات الآتية؟

أ – معدل النمو للناتج الحقيقي 5%.

ب – معدل النمو للناتج الحقيقي = صفر %

ج – معدل النمو الحقيقي للناتج الحقيقي 15%

أ :
$$\frac{\Delta P}{P} = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

$$\frac{\Delta P}{P} = 15\% - 5\% = 10\%$$

ب –

$$\frac{\Delta P}{P} = 15\% - 0\% = 15\%$$

ج –

$$\frac{\Delta P}{P} = 15\% - 15\% = 0$$

يلاحظ أنه كلما كان معدل نمو عرض النقود أكبر من معدل نمو الناتج الحقيقي، فإن معدل التضخم يرتفع مما يؤكد أن التضخم ظاهرة نقدية وفقاً للتحليل الاقتصادي الكلاسيكي.

(10. 2. 2) **النظرية الكينزية في تفسير التضخم**:

تفسر هذه النظرية التضخم بدفع الطلب (demand-pull-inflation) حيث ينشأ التضخم وفقاً لتحليل المدرسة الكينزية عندما يرتفع الطلب الكلي الفعلي (ADA) (الإنفاق الكلي) عن الطلب الكلي اللازم (AD_F) للحفاظ على مستوى الناتج الكلي عند مستوى التشغيل الكامل. أي عندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي عندما يكون الناتج عند مستوى التشغيل الكامل أو قريب منه منما يسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار.

وبالتالي فإن المدرسة الكينزية تفسر زيادة الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي بالأسباب الآتية:

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق الحكومي أو كل عناصر الإنفاق الكلي.

- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي.
- زيادة العرض النقدي الذي يسبب زيادة الإنفاق الكلي. وهنا تتفق المدرسة الكينزية مع المدرسة النقدية في دور زيادة عرض النقود على زيادة الطلب الكلي.

غير أن المدرسة الكينزية تعطي أهمية أكبر لزيادة الطلب الكلي الناجم عن زيادة أحد أو كل عناصر الإنفاق الكلي المذكورة سابقاً.

وفي كل الأحوال السابقة، فإن زيادة الإنفاق الكلي تسبب وجود حالة فائض طلب كلي يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم أو حدوث ما يسمى بالفجوة التضخمية (راجع الفصل السادس).

خلاصة الأمر، يحدث التضخم وفقاً لنظرية جذب الطلب عندما يزيد الطلب الكلي بمعدل أسرع من العرض الكلي.

(10. 2. 3) النظرية الاحتكارية في تفسير التضخم:

ترجع هذه النظرية حدوث التضخم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وهي الظاهرة المعروفة بالتضخم المدفوع بتكاليف الإنتاج (Cost-Push Inflation) التي تؤدي إلى انخفاض العرض الكلي منما يسبب تصاعد التضخم حيث يُعزى ارتفاع تكاليف الإنتاج إلى وجود قوة احتكارية في أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج تستطيع رفع أسعار منتجاتها لأنها لا تخشى المنافسة فهي تسيطر على الأسواق وبالتالي تسيطر على أسعار السلع.

غير أن ارتفاع أسعار السلع يشجع العمال على المطالبة بزيادة أجورهم لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة. وهذا يعطي مبرر آخر للشركات لزيادة أسعار منتجاتها نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب زيادة الأجور.

الأمر الذي يؤدي إلى الدخول في حلقة مفرغة من زيادة الأسعار، فزيادة الأجور ، ومن ثم زيادة الأسعار وبالتالي تصاعد معدلات التضخم.

- وفي الجانب الآخر، توجد نقابات العمال في أسواق عناصر الإنتاج. حيث تقوم النقابات بالمطالبة بزيادة أجور العمال لأسباب مختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لأن بند الأجور يمثل نسبة مرتفعة في تكاليف الإنتاج.

وعندما تزيد تكاليف الإنتاج، فإن هذا يعد مبرراً للشركات لزيادة أسعارها وبالتالي يؤدي هذا الأمر إلى تصاعد معدلات التضخم.

ومن المعروف أنه عندما تمتلك نقابات العمال قوة احتكارية في سوق العمل، فإنها تنجح في الضغط على أرباب الشركات لزيادة الأجور. ولهذا السبب يحمل أرباب الشركات نقابات العمال مسئولية حدوث التضخم.

- نلاحظ أنه عندما يكون التضخم مدفوعاً بسبب زيادة تكاليف الإنتاج، فإن التضخم يحدث حتى عند حالة عدم التشغيل الكامل للموارد. أي أن التضخم يحدث في حالة وجود بطالة في عناصر الإنتاج ومنها عنصر العمل وهذه هي الظاهرة المعروفة بالتضخم الركودي. (stagflation).

أي أن معدل التضخم يتصاعد مع وجود ركود اقتصادي في مستوى التشغيل الكامل وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وهذه هي المشكلة التي واجهتها الدول المتقدمة الرأسمالية في عقد السبعينات من القرن الماضي.

خلاصة الأمر أن التضخم المدفوع بتكاليف الإنتاج بسبب دور نقابات العمال يسمى التضخم الناجم عن ارتفاع الأجور. أما التضخم الناجم عن سلوك الشركات وأرباب العمل فيسمى بالتضخم الناجم عن زيادة الأرباح.

(10. 2. 4) **النظرية الهيكلية في تفسير التضخم**:

تحاول هذه النظرية تفسير أسباب التضخم في الدول النامية حيث ترجع أسباب التضخم إلى جملة من الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصادات الدول النامية ومن أبرزها ما يلي:

(أ) اختلالات في الطلب الكلي تتمثل في وجود طلب كلي ضعيف بسبب انخفاض مستويات الدخول للأفراد. الأمر الذي ينعكس على ضعف الادخار والإنفاق الاستهلاكي على السواء.

(ب) بالمقابل هناك اختلالات في العرض الكلي حيث تعاني الدول النامية من اختناقات كبيرة في إنتاج السلع الاستهلاكية والسلع الصناعية بسبب ضعف هياكل الإنتاج وضعف البنية الأساسية من طرقات وخدمات مياه وكهرباء وغيرها. مما يؤدي إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي للاستجابة السريعة لزيادة الإنتاج.

(ج) وجود اختناقات ونقص في السلع الزراعية حيث يؤدي هذا إلى ارتفاع أسعارها ومن ثم تصاعد معدلات التضخم.

(د) تخلف المؤسسات المالية الوسيطة التي تقوم بدور الوساطة المالية في تجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات منتجة، مما يسبب تخلف العرض الكلي عن الطلب الكلي.

(د) إتباع سياسة تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي بسبب ضعف مصادر التمويل الأخرى لضعف قاعدة الاقتصاد الوطني المولدة للدخل وضعف هياكل التمويل المالي الأخرى.

(10. 3) آثار التضخم

يحدث التضخم آثار مختلفة سلبية أو إيجابية لشرائح وفئات المجتمع المختلفة.

وبصورة عامة فإن التصاعد المستمر في الأسعار يسبب تدهور مستوى المعيشة لأغلبية أفراد المجتمع وخاصة الفقراء وذوي الدخل المحدود.

ذلك أن معدل التضخم يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للأفراد وانخفاض القيمة الحقيقية للدخول.

وبصورة محدودة، فإن التضخم يسبب الآثار التالية:

- يتضرر الفقراء وذوي الدخول الثابتة من العجزة والمسنين والمتقاعدين إضافة إلى أصحاب المدخرات والدائنين. حيث يؤدي التضخم إلى تآكل الدخول والمدخرات الحقيقية لهذه الفئات. وهذا يسبب تدهور كبير في مستوى المعيشة.
- بينما يستفيد ذوي الدخول غير الثابتة مثل التجار ورجال الأعمال والمدينين من تصاعد التضخم. حيث يستفيد رجال الأعمال من ارتفاع أسعار منتجاتهم وكذلك يستفيد المدينون لأن القيمة الحقيقية لديونهم تنخفض بسبب ارتفاع الأسعار. وهذا على عكس الدائنون الذين يتضررون من تصاعد التضخم لأن القيمة الحقيقية لأموالهم التي أقرضوها للمدينين تنخفض.
- ومن ناحية أخرى يسبب تصاعد التضخم اهتزاز الاستقرار الاقتصادي وإشاعة مناخ غير مشجع للاستثمار. مما يؤثر سلباً على معدل النمو الاقتصادي.
- باختصار يؤدي تصاعد التضخم إلى العبث بعدالة توزيع الدخل. حيث يتضرر الفقراء وذوي الدخول المحدود والثابتة والدائنون والمدخرون، بينما يستفيد أصحاب الدخول غير الثابتة من رجال أعمال وتجار. إضافة إلى العبث بالاستقرار الاقتصادي والتأثير السلبي على معدل النمو الاقتصادي وخاصة في حالات التضخم الجامح أو التضخم المتسارع الذي يضعف الثقة بأداء الاقتصاد الكلي بشكل عام.

(10. 4) سياسات مكافحة التضخم4

ناقشنا في الفصل السادس دور السياسات الاقتصادية المناسبة لمكافحة الفجوة التضخمية. وبصورة عامة، فإن السياسات الملائمة لمكافحة التضخم هي:

- سياسات مالية انكماشية.
- سياسات نقدية انكماشية.
- مزيج من السياسات المالية والنقدية الانكماشية.

(1) السياسات المالية الانكماشية:

تستخدم السياسات والإجراءات المالية الانكماشية لمكافحة التضخم. حيث تستهدف تخفيض الإنفاق الكلي (الطلب الكلي الفعلي) إلى مستوى العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد. وبمعنى آخر، يستهدف تخفيض الطلب الكلي الفعلي إلى مستوى الطلب الكلي اللازم للحفاظ على مستوى الدخل الكامن (راجع الفصل السادس لمزيد من التفاصيل).

ويتم هذا من خلال:

- تخفيض الإنفاق الحكومي.
- أو زيادة الضرائب.
- أو تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب.

(2) السياسات النقدية الانكماشية:

من أجل تخفيض أو مكافحة التضخم يتم استخدام أدوات السياسة النقدية الانكماشية أو التقييدية حيث تستهدف هذه السياسات تخفيض عرض النقود. فإذا انخفض عرض النقود، فإن هذا يسبب ارتفاع سعر الفائدة وفقاً للتحليل الكينزي. وهذا يسبب انخفاض حجم الاستثمار، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي وبالتالي انخفاض معدل التضخم.

هذا ويتم تخفيض عرض النقود من خلال أدوات السياسة النقدية الآتية:

- رفع نسبة الاحتياطي القانوني.
- رفع سعر إعادة الخصم.
- بيع السندات الحكومية من خلال عمليات السوق المفتوحة من أجل سحب السيولة الزائدة لدى الأفراد (النقود الزائدة).
- أو مزيج من تلكم الأدوات والتي تسمى بأدوات السياسة النقدية الانكماشية.

(3) مزيج السياسات المالية والنقدية:

- تستخدم مزيج من السياسات المالية والنقدية الانكماشية لمكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. حيث يتم تطبيق السياسات والإجراءات التالية:
- تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب.
- وزيادة نسبة الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية من أجل تخفيض عرض النقود.
- ومن الواضح أن مزيج السياستين المالية والنقدية الانكماشية يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي إلى مستوى العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد.
- تمنع عملية المزج بين السياستين المالية والنقدية التضارب بينهما في تحقيق أهدافهما في مكافحة التضخم.

فالسياسة المالية الانكماشية تؤدي كما عرفنا إلى انخفاض الإنفاق الكلي. ولكي تنجح هذه السياسة في بقاء الإنفاق الكلي منخفضاً فينبغي أن لا ينخفض سعر الفائدة. وهنا تكمن أهمية استخدام السياسات النقدية الانكماشية في منع سعر الفائدة من الانخفاض. حتى لا يؤدي هذا إلى زيادة حجم الاستثمار وبالتالي زيادة الإنفاق الكلي. الأمر الذي يؤدي إلى إبطال أثر السياسات المالية الانكماشية في تخفيض الإنفاق الكلي.

لذلك، فلابد من استخدام السياسات النقدية الانكماشية بصورة تكاملية مع السياسات المالية الانكماشية من أجل مكافحة التضخم. وهذا ما يتحقق من خلال عملية المزج بين السياستين المالية والنقدية.

(10. 5)التوضيح البياني لدور السياسات المالية والنقدية في معالجة التضخم

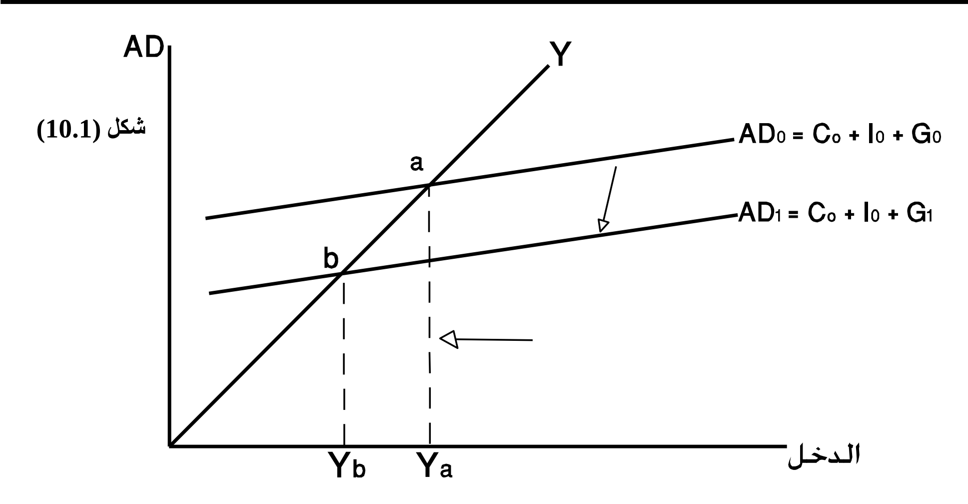
(تلخيــص بيــانــي)

(أ) دور السياسات المالية:

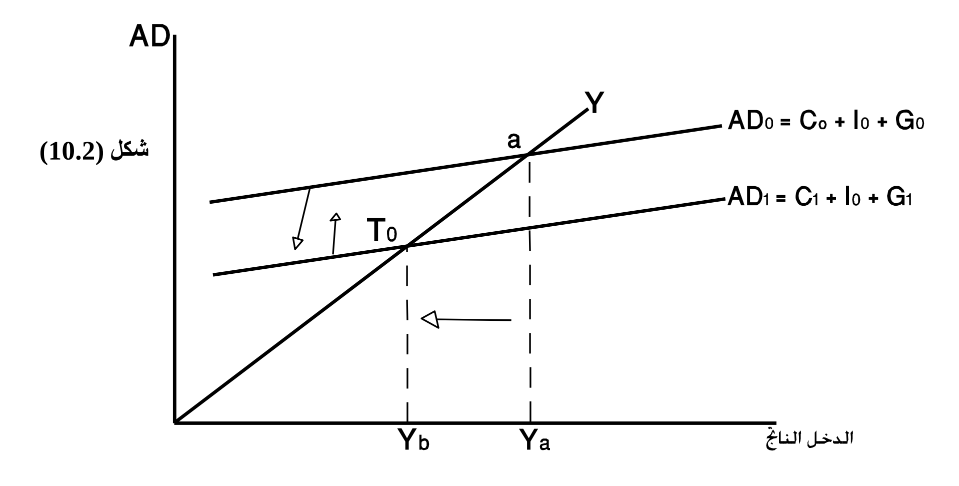
دعنا نفترض في شكل (10.1) أن نقطة توازن الدخل الفعلي هي (a) عند تقاطع منحنى الطلب الكلي $Ad_o = C_o + I_o + G_o$ مع خط الدخل (العرض الكلي). حيث يعاني الاقتصاد من وجود مشكلة التضخم عند النقطة (a) .

ولتخفيض التضخم، فإن الأمر يتطلب تطبيق سياسات مالية انكماشية مثل:

(1) تخفيض الإنفاق الحكومي من (G_o) إلى (G_1) ، حيث يؤدي هذا إلى انتقال دالة الطلب الكلي إلى أسفل (إلى $AD_1 = C_o + I_o + G_1$) انظر شكل (10.1).



(2) أو زيـادة الضـرائب (T_o) حيـث تـؤدي إلـى تخفـيض الـدخل المتـاح وبالتـالي انخفـاض الاستهلاك العائلي بمقدار = $a_1.\Delta T_o$ (الميل الحدي للاستهلاك مضروباً في حجم تغير الضرائب) من (C_o) إلى (C_1) . وهذا الإجراء يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وانتقال دالة الطلب الكلي إلى أسفل: إلى $AD_1 = C_1 + I_o + G_o$. انظر شكل (10.2) وبالتالي انخفاض توازن الدخل.

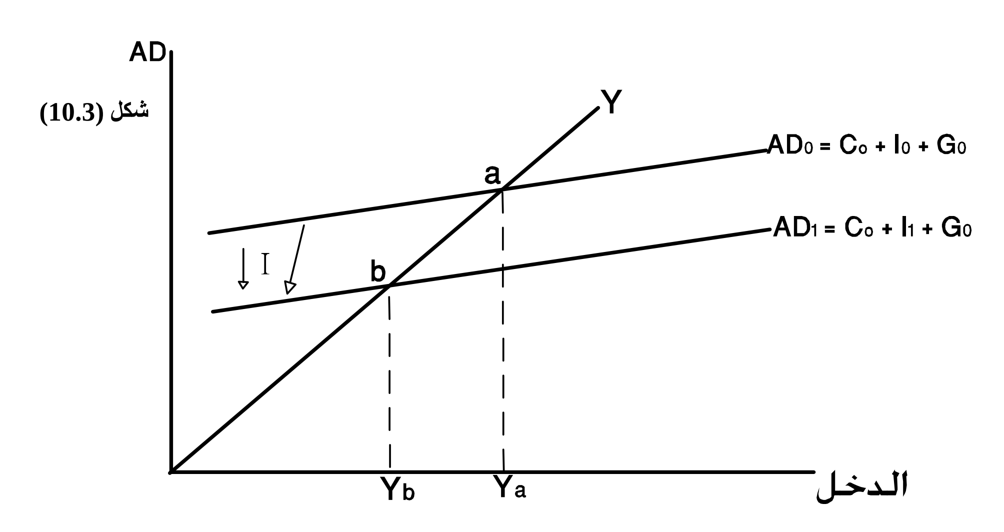


(3) أو زيـادة الضـرائب علـى أربـاح الشـركات ودخـل رجـال الأعمـال وهـذا يسـبب انخفـاض الأربـاح المتوقعة للشركات، مما يسبب انخفاض حجم الاستثمار الخاص من (I_o) إلى

(I_1) . حيث يؤدي هذا إلى انخفاض الطلب الكلي وانتقال دالة الطلب الكلي من $Ad_o \; C_o + I_o + G_o$ إلى $AD_1 = C_o + I_1 + G_o$ وانخفاض الدخل التوازني.

لاحظ هنا أن الأثر وقع على انخفاض الاستثمارات. انظر شكل (10.3)

شكل (10.3)



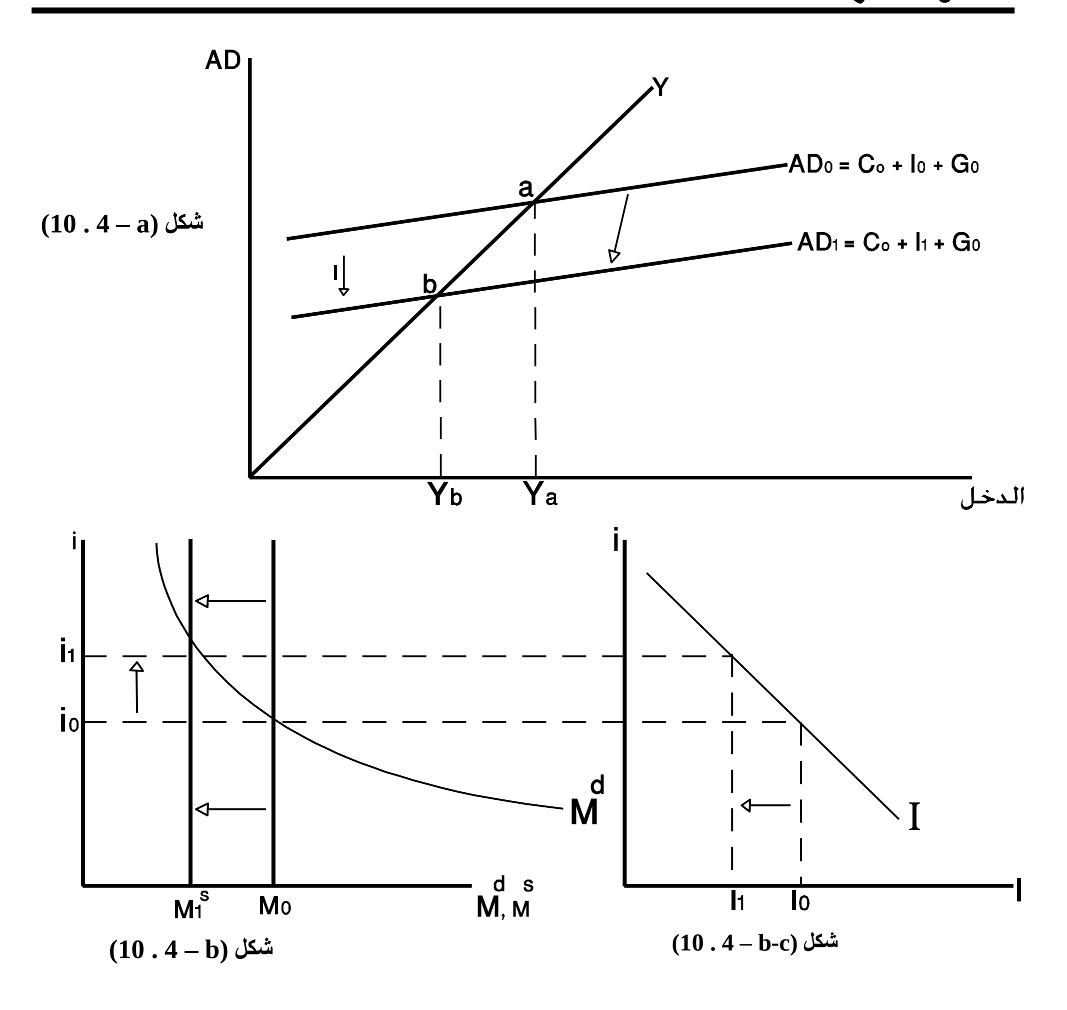
(ب) دور السياسات النقدية الانكماشية:

يتطلب مكافحة التضخم باستخدام السياسات النقدية تخفيض عرض النقود من خلال:

- زيادة نسب الاحتياطي القانوني.
- أو بيع السندات الحكومية.
- أو زيادة سعر إعادة الخصم للبنوك التجارية.
- أو كل تلك الإجراءات.

تؤدي هذه الإجراءات إلى انخفاض عرض النقود من M_o إلى (M_1). انظر شكل (10.4b) حيث يرتفع سعر الفائدة من i_o إلى i_1 وبالتالي ينخفض الاستثمار من I_o إلى I_1 . انظر شكل (10.4 c).

يؤدي انخفاض الاستثمار إلى (I_1) إلى انخفاض الطلب الكلي وانتقال دالة الطلب الكلي إلى أسفل ($AD_1 = C_o + I_1 + G_o$) وبالتالي انخفاض الدخل التوازني إلى (Y_b) انظر شكل (10.4 a) .



شكل (10 . 4 – a)

شكل (10 . 4 – b)

شكل (10 . 4 – b-c)

ملاحظة ختامية:

تذكر الآن أن النقطة (a) في الأشكال (10.1) إلى (10.4) تمثل نقطة توازن الدخل الفعلي في ظل وجود التضخم (الفجوة التضخمية). وهي النقطة التي يكون فيها الطلب الكلي الفعلي أكبر من العرض الكلي عند مستوى الدخل الكامن (النقطة b مثلاً). أو بمعنى آخر، الطلب الكلي الفعلي أكبر من الطلب الكلي اللازم للحفاظ على الدخل الكامن عند النقطة (b) (راجع الفصل السادس لتفاصيل أكثر).

(10. 6) ملخص الفصل العاشر

- التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية طويلة.
- للتضخم صور وأشكال مختلفة منها التضخم الزاحف والتضخم الجامح والتضخم المستورد.
- يقاس التضخم بمخفض الناتج المحلي الضمني أو الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
- هناك مدارس مختلفة تقدم تفسيرات مختلفة لأسباب التضخم ومنها:

- نظرية المدرسة النقدية التي تعتبر التضخم ظاهرة نقدية. أي أن الإفراط في عرض النقود يسبب زيادة الإنفاق الكلي الذي يسبب ارتفاع التضخم.
- نظرية المدرسة الكينزية التي ترجع سبب التضخم إلى زيادة الإنفاق الكلي الفعلي مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو الإنفاق الاستهلاكي أو انخفاض الضرائب. حيث يؤدي زيادة الإنفاق الكلي عن العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل أو قريب منه إلى ارتفاع معدل التضخم أي أن التحليل الكينزي ينظر إلى التضخم المدفوع بالطلب Demand-pull inflation .
- النظرية الاحتكارية التي تفسر سبب التضخم بوجود الاحتكارات في سوق السلع وأسواق عناصر الإنتاج. فأرباب الشركات يرفعون أسعار منتجاتهم لأنهم يمتلكون قوة احتكارية في السوق. ونقابات العمال بالمقابل تتمتع بقوة احتكارية تطالب برفع الأجور.
- يؤدي ارتفاع الأجور إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج فارتفاع الأسعار وبالتالي تصاعد معدل التضخم والدخول في حلقة مفرغة من زيادة الأجور فالأسعار فزيادة التضخم.

أي أن النظرية الاحتكارية تنظر إلى التضخم المدفوع بالتكاليف Cost-pull-inflation

- النظرية الهيكلية التي تفسر أسباب التضخم في الدول النامية وترجعه إلى اختلالات هيكلية في جانب الطلب وفي جانب العرض تعاني منه اقتصاديات الدول النامية.

- للتضخم آثار سلبية على نمط وعدالة توزيع الدخل وعلى مناخ الاستثمار. حيث يتضرر من التضخم الفقراء وذوي الدخل المحدود والثابت بسبب تدهور القوة الشرائية لدخولهم عند ارتفاع الأسعار. ويتضرر كذلك أصحاب المدخرات والدائنون. بينما يستفيد بالمقابل كل من أرباب الشركات ورجال الأعمال والمدينون.

- ويسبب التضخم فقدان الثقة بمناخ الاستثمار ويؤثر ذلك سلباً على معدل النمو الاقتصادي.
- تستخدم السياسات المالية والنقدية الانكماشية لمكافحة التضخم مثل تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب. إضافة إلى تخفيض عرض النقود من خلال زيادة نسبة الاحتياطي القانوني وبيع السندات الحكومية.

(10.7) المصطلحات

- التضخم: هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية طويلة.
- النظرية النقدية للتضخم: ترجع أسباب التضخم إلى زيادة عرض النقود.
- نظرية التضخم المدفوع بالطلب: ترجع سبب التضخم إلى زيادة الانفاق الكلي الفعلي عن العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل أو القريب منه، وهو ما يعرف بالتضخم المدفوع بالطلب Demand-pull inflation.
- النظرية الاحتكارية: تفسر التضخم بوجود احتكارات في سوق عناصر الإنتاج، وهو ما يعرف بالتضخم المدفوع بالتكاليف Cost – Pull Inflation.
- النظرية الهيكلية: تفسر نشوء التضخم خاصة في الدول النامية وترجعه إلى اختلالات هيكلية في الطلب وفي جانب العرض.
- التضخم الزاحف (Creeping Inflation): ارتفاع الأسعار بمعدل معتدل أو بسيط خلال فترة زمنية طويلة.
- التضخم الجامح (Hyper Inflation): ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة أو بسيط خلال فترة زمنية قصيرة.
- التضخم المستورد (Imported Inflation): الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج.

(10. 8) مشكلة التضخم في الجمهورية اليمنية – إطار (10)

- يواجه الاقتصاد اليمني مشكلة التضخم منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي. وقد كان التضخم يمثل مشكلة خطيرة وتحد كبير في بداية عقد التسعينيات حيث تصاعدت معدلات ارتفاع الأسعار بصورة متسارعة ووصلت بنهاية عام 1994 إلى أكثر من 104%.
- إن أهم أسباب تصاعد معدل التضخم في تلك الفترة هي:

– الزيادة الكبيرة في عرض النقود، حيث كان معدل نمو عرض النقود يفوق معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي. حيث ارتفع معدل نمو عرض النقود (M2) في المتوسط بنسبة 29% خلال الفترة 91–1994. بينما بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي في المتوسط نحو 2.3% خلال الفترة 91–1994. وهذا يشير إلى أن التضخم في تلك الفترة كان ظاهرة نقدية.

– يعزى سبب الزيادة الكبيرة في عرض النقود إلى عجز الموازنة العامة للدولة. حيث تم تمويل هذا العجز من خلال الإصدار النقدي التضخمي.

– تدهور قيمة العملة الوطنية بشكل متسارع، الأمر الذي أدى إلى مزيد من الضغوط على الأسعار وتصاعد معدل التضخم. وقد بلغ معدل تغير سعر الصرف للريال اليمني نحو 55% في المتوسط خلال الفترة 92–1994.

– كل هذه الأسباب أدت إلى تصاعد معدل التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك من 45% لعام 1991 إلى 104% في عام 94، ونحو 66% في المتوسط خلال الفترة 91–1994.

– يوضح جدول (10.1) معدل التضخم وعرض النقود ومعدل تغير سعر الصرف للريال اليمني.

جدول (1. 10) :

	1991	92	93	94	متوسط الفترة
معدل التضخم %	%45	%51	%62	%104	%66
معدل نمو عرض النقود M2	%10	%24	%32	%34	%29
معدل تغير سعر الصرف		%45	%59	%48	%55
معدل نمو الناتج الحقيقي	%0.14	%5.3	%4.3	%5. -	%2.3

سياسات مكافحة التضخم:

اتجهت السياسات الحكومية خلال الفترة 95–2005 إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم من خلال تطبيق سياسات مالية ونقدية انكماشية مثل:

– السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الإيرادات العامة للدولة من الضرائب وإيرادات النفط وقد أدى هذا إلى انخفاض عجز الموازنة وعدم اللجوء إلى زيادة الإصدار النقدي.

– تطبيق سياسات نقدية انكماشية استهدفت تخفيض معدل نمو عرض النقود من خلال زيادة نسبة الاحتياطي القانوني وإصدار أو بيع أذون الخزانة ورفع أسعار الفوائد لامتصاص السيولة الزائدة بيد الأفراد.

- رفع الدعم عن السلع الأساسية وهو الأمر الذي أضر بالفقراء وذوي الدخل المحدود.
- العمل على زيادة معدل النمو للناتج المحلي الحقيقي وإن لم يحقق نجاحاً كبيراً.

وقد أدت هذه السياسات الانكماشية إلى تراجع معدل التضخم خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات، حيث انخفض إلى 45% لعام 1995. وقد تحقق ذلك بسبب انخفاض معدل نمو عرض النقود من 37% لعام 1994 إلى 8% لعام 1996م وانخفاض العملة خارج البنوك (السيولة لدى الأفراد) من 16% لعام 95 إلى 9% لعام 96 وانخفاض سلفيات الحكومة من البنك المركزي من 37% لعام 94 إلى سالب 6% لعام 1996.

التضخم خلال الفترة 2001 – 2007 :

يلاحظ أن معدل التضخم خلال الفترة 2000 – 2006 قد عاد للتصاعد من جديد بعد أن كان قد استقر عند معدلات منخفضة في أواخر التسعينات. حيث ارتفع معدل التضخم من 15% لعام 2004 إلى 19.8% لعام 2005 واستقر عند 16.5%لعام2006.وما زال هذا المعدل يجعل اليمن الدولة الأولى بين الدول العربية في معدل التضخم ويقدر معدل التضخم لعام2007نحو28%.

ويبين الجدول التالي معدل التضخم خلال هذه الفترة.

	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل التضخم %	%22.3	%4.3	%14	%10	19.8	16.5
معدل نمو عرض النقود	%18.7	%18.1	%20	%15	14.4	28.8
معدل نمو الناتج الحقيقي	%5	%4.2	%3.3	3.97	4.56	3.3
معدل دوران النقود	%3.5	%3.4	%2.1	%3.1	%2.6	

المصدر: تقارير البنك المركزي اليمني، أكتوبر 2005، و2006.

ويعزي إرتفاع معدل التضخم إلى الأسباب التالية

- التمويل الجزئي لعجز الموازنة بالإصدار النقدي التضخمي وخاصة عام 2003 مما أدى إلى زيادة معدل نمو عرض النقود إلى 20% لعام 2003.
- ارتفاع أسعار السلع الغذائية بسبب رفع الدعم عن المشتقات النفطية والغاز والسلع الأساسية الأخرى.
- العوامل الطبيعية المتعلقة بالإنتاج الزراعي مثل كميات سقوط الأمطار.
- التضخم المستورد بسبب اعتماد الاقتصاد المحلي على الواردات من السلع والخدمات النهائية بصورة متزايدة.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية بسبب ضعف البنى التحتية من طرقات وخدمات المياه والكهرباء وزيادة الضرائب.

إن وجود مشكلة التضخم قد أثرت سلباً على الفقراء وذوي الدخل المحدود بسبب تدهور القيمة الحقيقية للدخول. وقد أدى هذا إلى تزايد نسبة الفقر في اليمن ووقوع نسبة كبيرة من السكان تحت خط الفقر

الفصل الحادي عشر
النمو الاقتصادي والتنمية البشرية
Economic Growth and Human Development

الأهداف التعليمية:

عزيزي الدارس والقارئ: يتناول هذا الفصل دراسة مفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والتنمية الاقتصادية وتحديد طبيعة العلاقة بين هذه المفاهيم الثلاثة. إضافة إلى دراسة محددات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ومناقشة العقبات والتحديات الرئيسية التي تواجه تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

وبصورة محددة فإن موضوعات الفصل هي:

أولاً – مفهوم وقياس النمو الاقتصادي.
ثانياً – محددات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.
ثالثاً – التحفظات على المفهوم التقليدي للنمو الاقتصادي .
رابعاً – عوائق التنمية والنمو الاقتصادي.
خامساً – اتجاه النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية.

(11. 1) مفهوم النمو الاقتصادي
The Concept of Economic Growth

النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج (الدخل) القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة.

يبين التعريف السابق جملة من الملاحظات أهمها:

1- من الواضح أن التعريف السابق يقدم تعريفاً كلياً أو إجمالياً للنمو الاقتصادي حيث يحصره في الزيادة في الناتج القومي الإجمالي. أي أنه يقدم مقياساً كلياً لنمو الناتج القومي وهذا المقياس يكون مضللاً لأنه لا يبين بدقة مدى استفادة فئات وأفراد المجتمع من هذا النمو. أي لا يوضح مستوى المعيشة أو مستوى نمو الدخل الفردي الحقيقي.

2- لا يوضح التعريف السابق أي شيء عن مستوى عدالة توزيع الدخل أو توزيع ثمار النمو الاقتصادي بين الفئات المختلفة في المجتمع. فزيادة النمو الاقتصادي قد يستفيد منه الأغنياء أكثر من الفقراء.

3- كذلك لا يبين التعريف السابق ما إذا كان النمو الاقتصادي يعكس تغيراً مرغوباً في إمكانات الإنتاج المتاحة للمجتمع. أي لا يبين ما إذا كان مصدر النمو هو نمو متوازن ومرغوب في كل قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي أم لا.

(11. 2) قياس النمو الاقتصادي

(أ) مقياس إجمالي وهو الزيادة في الناتج القومي الإجمالي.

دعنا نفترض أن الناتج القومي هو (Y)

إذن معدل النمو = $\frac{\text{الناتج القومي للسنة الحالية – الناتج القومي للسنة الماضية}}{\text{الناتج القومي للسنة الماضية}} \times 100$

أو : $\frac{Y(2005)-Y(2004)}{Y}$ = معدل النمو

وبصورة مختصرة، فإن معدل النمو هو:

$\frac{\Delta Y}{Y} x100$ = معدل النمو

(ب) مقياس فردي:

يركز هذا المقياس على نمو الدخل الحقيقي للفرد في المجتمع ويقاس بالصيغة التالية:

(1) الدخل الفردي الحقيقي = $\frac{\text{الدخل (الناتج) القومي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$

(متوسط الدخل الفردي)

أو : (2) معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي = معدل نمو الناتج (الدخل) القومي الحقيقي – معدل النمو السكاني

(11 .3) محددات النمو الاقتصادي:

يقصد بمحددات النمو الاقتصادي العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي ودرجة تأثير كل محدد أو عامل من هذه العوامل على النمو الاقتصادي. وبمعنى آخر، يقصد بها مصادر النمو الاقتصادي.

وبداية فإن النمو الاقتصادي يعتمد على عدد من المصادر أو المحددات الاقتصادية والسكانية والثقافية.

بيد أن الإتفاق بين الاقتصاديين حول أهمية ونوعية مصادر النمو الاقتصادي ظل محل جدل كبير. حيث تباينت آراء مدارس التحليل الاقتصادي للنمو الاقتصادي ومصادرة.

ولكننا نكتفي هنا بعرض رؤية أبرز نماذج النمو الاقتصادي الآتية:

- نموذج (سولو) للنمو الاقتصادي.
- نموذج التنمية البشرية في النمو الاقتصادي.

أولاً – نموذج (سولو): Solow Growth Model

يعتبر نموذج سولو في النمو الاقتصادي أحد الإسهامات البارزة للمدرسة الكلاسيكية الجديدة.

ترجع هذه المدرسة مصادر النمو الاقتصادي إلى كل من:

1. رأس المال العيني أو المادي (K)
2. العمل (L) .
3. مستوى التقدم التقني (T) .

يستند هذا النموذج على توصيف محدد وبسيط لدالة الإنتاج التي تبين العلاقة بين الإنتاج (Y) وعناصر الإنتاج: رأس المال، والعمل ومستوى التقنية وذلك على النحو الآتي:

$$Y = F(K, L, T)$$

حيث يمارس مستوى التقنية (T) تأثيراً إيجابياً على عنصري العمل ورأس المال. أي أن التقدم في مستوى التقنية يؤدي إلى تزايد إنتاجية العمل ورأس المال.

ومن أجل حساب معدل النمو الاقتصادي (معدل نمو الناتج القومي) فإنه يمكننا صياغة دالة الإنتاج السابقة في صورة تغيرات على النحو الآتي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \gamma \frac{\Delta K}{K} + (1-\gamma)\frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta T}{T}$$

حيث :

$\frac{\Delta Y}{Y}$ = معدل نمو الناتج القومي (معدل النمو الاقتصادي).

$\frac{\Delta K}{K}$ = معدل نمو رأس المال.

$\frac{\Delta L}{L}$ = معدل نمو العمل.

$\frac{\Delta T}{T}$ = معدل نمو مستوى التقنية.

– γ = نصيب رأس المال من الدخل القومي.

$1-\gamma$ = نصيب العمل من الدخل القومي.

- تبين المعادلة السابقة أن معدل النمو الاقتصادي يعتمد على:

– معدل نمو رأس المال مضروباً في نصيبه من الدخل $\left(\gamma \frac{\Delta K}{K}\right)$.

– معدل نمو العمل مضروباً في نصيبه من الدخل $\left((1-\gamma)\frac{\Delta L}{L}\right)$.

– معدل تغير مستوى التقنية (تطور التقنية) $\left(\frac{\Delta T}{T}\right)$.

- وقد أشارت الدراسات التطبيقية إلى أن النمو في عناصر الإنتاج (رأس المال والعمل) يسهمان بحوالي ثلثي معدل نمو الناتج القومي، بينما يسهم التطور التقني بالثلث المتبقي.
- ومما ينبغي التنويه هنا إلى أن رأس المال المادي يشمل المعدات والآلات إضافة إلى رأس المال الثابت من طرقات ومطارات وموانئ وسدود التي توفر الخدمات الأساسية لزيادة الإنتاج.

أما مستوى التقنية فهو يشمل الاختراعات وتطور وسائل الإنتاج وأساليب الإدارة ونظم التدريب والتأهيل وكفاءة نظم الاتصالات والمعلومات ونحوها.

حيث يؤدي هذا التطور في مستوى التقنية كما ذكرنا سابقاً إلى زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى (العمل ورأس المال).

مصادر أخرى للنمو الاقتصادي:

لم يكن نموذج سولو في صياغته المبسطة مستوعباً لكل مصادر النمو الاقتصادي. فهناك مصادر أخرى غير العمل ورأس المال ومستوى التقنية لها دور مهم في النمو الاقتصادي ومن أبرزها ما يلي:

– معدل نمو السكان.

– حجم الموارد الطبيعية المتاحة لمجتمع ما.

معدل نمو السكان:

يمارس حجم السكان المناسب تأثيراً ملحوظاً على معدل النمو الاقتصادي من جانبين رئيسيين هما:

- في جانب العرض من الاقتصاد، يعتبر السكان مصدر قوة العمل.
- وفي جانب الطلب من الاقتصاد، يشكل حجم السكان المناسب مصدر قوة لسوق كبير يمكن من قيام مؤسسات إنتاجية كبيرة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

حيث يلاحظ أن ضيق السوق والحجم المتدني للطلب على السلع والخدمات يعد من عوائق النمو الاقتصادي التي واجهت بعض المجتمعات.

حجم الموارد الطبيعية المتاحة:

مما لاشك فيه أن تمتع أي مجتمع بموارد طبيعية وفيرة من مياه وطاقة وثروات معدنية ونحوها يمكن من إنجاز معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والعكس صحيح في حالة ندرة أو قلة الموارد الطبيعية.

ثانياً – نموذج التنمية البشرية في النمو الاقتصادي:

يركز نموذج التنمية البشرية في النمو الاقتصادي على دور ومكانة الإنسان في عملية النمو الاقتصادي. وهو الشأن الذي لم يلقى اهتماماً أكبر في نماذج النمو الكلاسيكية. حيث تزايد الاهتمام بنموذج التنمية البشرية منذ عقد التسعينات من القرن الماضي، عندما أهتم بعض الاقتصاديين وكذلك التقارير العالمية للتنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة بدور العنصر البشري في النمو والتنمية الاقتصادية باعتباره غاية التنمية والنمو ووسيلتها.

وفي الواقع فإن نموذج التنمية البشرية جاء كرد فعل لفشل تجارب التنمية الاقتصادية التي سادت على صعيد الفكر الاقتصادي والممارسة العملية في العقود الثمانية من القرن الماضي. حيث لم تنجح تلك النماذج في تلبية حاجات الإنسان المادية والروحية ولم تحقق النمو العادل والمنصف.

مفهوم التنمية البشرية:

أكدت التقارير العالمية للتنمية البشرية على دور العنصر البشري كمحدد أساسي للنمو الاقتصادي. وبالتالي فإن التنمية البشرية تعرف بأنها تنمية للإنسان وبالإنسان ومن أجل الإنسان.

أي أن الإنسان هو صانع التنمية وهو غايتها كما أنه مشارك فيها. ولكننا لن نجد أفضل مفهوم للتنمية البشرية من المفهوم القرآني فالتنمية البشرية وفقاً للمفهوم الإسلامي هي "تحقيق كرامة الإنسان" قال الله سبحانه وتعالى: (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا).

فالتنمية البشرية إذن ما هي إلا جهداً واعياً باتجاه تحقيق كرامة الإنسان باعتباره أفضل مخلوق في هذا الكون. وهي تنمية شاملة لكل جوانب حياة الإنسان المادية والروحية والثقافية والاجتماعية

والسياسية والأخلاقية. وهذا المفهوم يقترب من مفهوم التنمية الاقتصادية ولكن مع جعل الإنسان هو المحور المركزي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

دليل التنمية البشرية:

أدى الاهتمام بمفهوم التنمية البشرية إلى تحديد دليل للتنمية البشرية يقوم على ثلاثة أبعاد هي:

- الحياة الطويلة الصحية للإنسان.
- مستوى المعرفة للإنسان.
- مستوى المعيشة اللائقة بالإنسان.

وقد تم اختيار ثلاثة متغيرات لتمثيل هذه الأبعاد الثلاثة هي:

- متوسط العمر المتوقع.
- مستوى التحصيل التعليمي.
- مستوى الدخل الفردي.

العنصر البشري كمحدد أساس للنمو الاقتصادي:

مما تقدم يتبين أن العنصر البشري هو محدد أو مصدر أساس للنمو الاقتصادي وفقاً للنظريات الحديثة في النمو الاقتصادي. ويشير دليل التنمية البشرية إلى أن الاهتمام بالإنسان باعتباره صانع التنمية ووسيلتها ومشارك فيها يضمن إنجاز معدل نمو مرتفع وقابل للاستدامة.

يتحقق الاستثمار في البشر من خلال التعليم وبرامج التدريب والتأهيل. لأن هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي معدل النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الفردي الحقيقي. ومن ثم تحقيق مستوى المعيشة اللائق بالإنسان. وهذا يتطلب الحرص أن يكون النمو الاقتصادي نمواً يؤدي إلى فتح أو توليد فرص عمل للناس مع ضمان عدالة توزيع النمو.

- يؤدي تحسن المستوى المعيشي وزيادة الدخل الفردي إلى تحسن الرعاية الصحية وزيادة الاهتمام بالاستثمار في العنصر البشري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.
- باختصار يركز نموذج التنمية البشرية على دور الاستثمار في البشر من خلال التعليم والتدريب والتأهيل والرعاية الصحية كمحدد أساس للنمو الاقتصادي.

(11. 4) التحفظات على المفهوم التقليدي للنمو الاقتصادي:

أظهرت تجارب كثير من بلدان العالم مظاهر فشل خطيرة في عملية النمو الاقتصادي بمفهومه التقليدي والذي يركز على مجرد الزيادة المادية في الناتج (الدخل القومي)، أو مجرد الزيادة في متوسط الدخل الفردي. لذلك أكدت التقارير العالمية للتنمية البشرية، على جملة من التحفظات المرتبطة بالمفهوم التقليدي للنمو الاقتصادي فليس كافياً تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع مالم يكن هناك اهتمام أكبر بهيكل صحيح للنمو وبنوعية هذا النمو من أجل ضمان تعزيز التنمية البشرية والحد من الفقر وحماية البيئة وتحقيق استدامة النمو (القابلية للاستمرار).

لذلك تؤكد الدراسات الحديثة للنمو على أهمية تجنب إخفاقات عملية النمو بمفهومها التقليدي ومنها ما يلي:

أولاً –النمو العقيم:

وهو النمو الذي يؤدي إلى زيادة الناتج القومي ولكنه لا يولد فرص عمل للناس. فهذا النوع من النمو يعتبر نمواً عقيماً وغير مولد لفرص العمل. فهو يعني بالنسبة للبلدان النامية أن يعمل ملايين من الناس ولساعات طويلة في أعمال منخفضة كباعة متجولين أو في أعمال زراعية بسيطة والحصول على دخل منخفض.

ثانياً –النمو غير المنصف أو العادل:

وهو ذلك النوع من النمو الذي يستفيد منه الأغنياء دون الفقراء. حيث تسوء حالة الفقراء أكثر وأكثر بينما يستفيد من ثمار النمو الأغنياء أكثر فأكثر.

وتشير الإحصاءات إلى أن الناتج القومي العالمي ارتفع بنسبة 40% خلال الفترة 1970-1985 لكن عدد الفقراء ارتفع بنسبة 17%.

ثالثاً –النمو المكبوت:

وهو ذلك النوع من النمو الذي يقوم على رجل واحد فقط –أي يقوم على النمو المادي أو الاقتصادي دون أن يكون مقترناً بتنمية سياسية مرتفعة تمكن الناس من المشاركة السياسية الحقيقية في صناعة الخيارات والقرارات.

إن الناس بحاجة اليوم إلى كل من النمو الاقتصادي والنمو السياسي وفقاً لعملية ديمقراطية راسخة ومتطورة. فالنمو الاقتصادي القائم على نظم سياسية استبدادية وقمعية لا يكون قابلاً للاستمرار ولا يكون منصفاً وعادلاً أيضاً.

وكذلك، فإن النمو المكبوت القائم على مشاركة الرجل الاقتصادي دون مشاركة النساء يكون عرضة للخطر.

رابعاً –النمو بلا هوية:

النمو الذي يهمش الهوية الثقافية للمجتمع أو يلغيها لا يكتب له النجاح. لأنه ببساطة يثير ردود فعل غاضبة من هذه المجتمعات دفاعاً عن هويتها وثقافتها. ونشوء هذا الصراع يكون على حساب النمو ويهدر موارد وإمكانات المجتمع. إذن تجنب النمو بلا هوية الذي يؤدي إلى صراع الثقافات وليس إلى تعايشها. لأنه سيكون معرضاً للخطر ولن يكون قابلاً للاستمرار.

خامساً –النمو بلا مستقبل:

وهو ذلك النوع من النمو الذي يكون متحيزاً لصالح الجيل الحاضر على حساب الجيل القادم؟! جيل المستقبل. وبمعنى آخر، تجنب النمو الذي يؤدي إلى خراب الغابات وتلوث الأنهار وتدمير التنوع البيولوجي واستنزاف الموارد الطبيعية. فإذا حصل هذا فماذا بقي إذن للجيل القادم.

- خلاصة الأمر الذي أكدت عليها التقارير العالمية للتنمية البشرية (التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام 1996) هو:

- (أن التنمية التي تديم التفاوتات الموجودة الآن ليست تنمية مستدامة ولا هي تنمية تستحق الاستدامة).
- أن التحفظات السابقة تقودنا إلى التركيز على أهمية القضيتين الأساسيتين التاليتين:
- المفهوم الإنساني للتنمية البشرية، وقد قدمنا سابقاً صورة عامة لمفهوم وأبعاد التنمية البشرية وأثر ذلك على النمو الاقتصادي.
- المفهوم الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مفهوم التنمية الشاملة:

تعريف:

تعرف التنمية الشاملة بأنها جملة التغيرات البنيوية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأخلاقية في المجتمع التي تستهدف تحقيق سعادة وكرامة الإنسان.

- يلاحظ أن هذا التعريف ينسجم مع تعريف التنمية البشرية مع إعادة تركيز الآخر على الدور المحوري للإنسان كصانع للتنمية ووسيلتها أو مشارك فيها.

- إن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية هي أجزاء أساسية في منظومة التنمية الشاملة. وهو مفهوم يتجاوز مفهوم النمو الاقتصادي الضيق الذي يركز فقط على مجرد الزيادة الكمية في الناتج القومي أو الدخل الفردي.
- وبالتالي فإن منهج التنمية الشاملة هو المنهج الأسلم والملائم لحاجات الدول النامية التي تحتاج إلى تغيير البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي في ظل خصوصيات وثقافات هذه المجتمعات.
- إن النمو الاقتصادي وإن كان يختلف في المفهوم مع مفهوم التنمية الشاملة، إلا أنه يظل أحد المؤشرات الرئيسية في قياس مدى النجاح أو الإخفاق في عملية التنمية الشاملة ولكنه ليس كافياً لوحده.
- إن غاية التنمية الشاملة هي تحقيق سعادة وكرامة الإنسان وهو البعد الأساسي لمفهوم التنمية البشرية.

فالتنمية الشاملة والتنمية البشرية تعني ما يلي:

- دخل مناسب للفرد.
- مستوى معيشة لائق بالإنسان.
- مسكن مناسب.
- خدمات صحية وتعليمية ملائمة للإنسان.
- مشاركة سياسية حقيقية في صناعة القرارات.
- توزيع عادل للدخل والثروة.
- مشاركة واسعة للمرأة.
- تنمية مستدامة تضمن حق الأجيال القادمة في التمتع بمستوى معيشي لائق.
- تنمية تحافظ على البيئة والثروة وتمنع التلوث والفساد في الحياة بكل صوره وأشكاله.

(11. 5) عوائق التنمية والنمو الاقتصادي

تعاني الدول النامية من العديد من العقبات والصعوبات التي تشكل قيوداً على التنمية والنمو الاقتصادي من أهمها:

(1) ضعف الادخار:

إن نسبة الادخار في الدول النامية منخفضة بسبب انخفاض الدخل الفردي الذي يوجه معظمه للاستهلاك. ونحن نعلم أن الادخار يشكل المصدر الأساسي للاستثمار وتكوين رأس المال.

فإذا كان الادخار ضعيفاً، فإن الاستثمار يكون ضعيفاً. وهذا يحد من عملية النمو الاقتصادي ويجعله بطيئاً وضعيفاً.

(2) ضعف مناخ الاستثمار:

يؤدي ضعف مناخ الاستثمار إلى إبطاء حركة الاستثمارات الخاصة في البلد وضعف تدفق رأس المال من الخارج وهروب رأس المال الخاص المحلي إلى الخارج.

إضافة إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وهذا الأمر يحد من وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي ويضعف عملية تكوين رأس المال. ويرجع ضعف مناخ الاستثمار إلى عدد من الأسباب منها:

- ضعف البنية الأساسية التحتية من طرقات وموانئ ومطارات وسدود وخدمات عامة واتصالات.
- عدم الاستقرار السياسي ونشوء الصراعات المسلحة والعنيفة.
- الفساد وغياب الإدارة الاقتصادية الكفوءة والحكم الرشيد وضعف دور القضاء في حماية حقوق الملكية.
- عدم استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل الأسعار وموازين المدفوعات والموازنة العامة للدولة.

(3) قلة الموارد الطبيعية أو ندرتها:

عندما تعاني دولة ما من قلة الموارد الطبيعية أو تنوعها فإن هذا يحد من إمكانات النمو السريعة. إضافة إلى ذلك فإن الدولة قد تتخصص في إنتاج سلعة أو سلعتين وخاصة السلع الأولية أو الإستراتيجية مثل النفط. فيما يظل مستقبل النمو رهين بالتطورات الاقتصادية العالمية التي تؤثر على حركة أسعار السلع الأولية.

(4) ضعف تأهيل العنصر البشري:

تعاني بعض الدول النامية من انشار الأمية وارتفاع نسبة الأمية (مثل: دول أفريقيا وبعض دول الشرق الأوسط) إضافة إلى ضعف برامج التأهيل والتدريب والتعليم. وهو الأمر الذي يسبب ضعف إنتاجية عنصر العمل وبالتالي ضعف وتيرة التنمية والنمو.

(11.6) المصطلحات

- النمو الاقتصادي: هو الزيادة في الناتج (الدخل) القومي الحقيقي من خلال فترة زمنية معينة.
- نموذج سولو: يرجع هذا النموذج مصادر النمو الاقتصادي إلى رأس المال العيني والمادي (K) والعمل (L) ومستوى التقدم التقني (T).
- التنمية البشرية: هي تنمية للإنسان إلى الإنسان ومن أجل الإنسان.
- النمو العقيم: النمو الذي يؤدي إلى زيادة الناتج القومي ولكنه لا يولد فرص عمل للناس.
- النمو غير المنصف أو غير العادل: النمو الذي يقوم على رجل واحد فقط دون أن يقترن بتنمية سياسية مرتفعة تمكن الناس من المشاركة السياسية الحقيقية في صناعة الخيارات والقرارات.
- النمو بلا هوية: النمو الذي يهمش الهوية الثقافية للمجتمع أو يلغيها.
- النمو بلا مستقبل: النمو الذي يكون متحيزاً للجيل الحاضر على حساب الجيل القادم.

(11. 7) اتجاه النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية (إطار 11)

- **أولت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية اهتماماً كبيراً لزيادة النمو الاقتصادي باعتباره ركيزة أساسية للحد من الفقر ورفع مستوى المعيشة للسكان. غير أن النتائج المحققة لم تكن عند مستوى طموح الخطط والبرامج. حيث اتسم مسار النمو الاقتصادي بالاتجاهات الآتية:**
- **كانت معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-1995 م بطيئة وتتسم بالتقلب وعدم التوازن والاستقرار.**

والجدول الآتي يبين أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد ارتفع من معدل 3.1 % لعام 91 إلى 4.9% لعام 92، ثم عاود الانخفاض إلى 2.9% لعام 93 وأصبح سالباً بمقدار (- .5%) لعام 94، ثم تحول إلى موجب بمقدار 8.2 لعام 1995. ولكنه عاود الانخفاض وأصبح 4.4% لعام 1996.

	91	92	93	94	95	96	المتوسط
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	3.1 %	%4.9	%2.9	%5. -	%8.2	%4.4	%2.9
معدل نمو الدخل الفردي	- %3.4	+ %1.4	%.2		%4	% .9	

- **وبصورة عامة، فإن متوسط معدل النمو الحقيقي للناتج خلال الفترة 90-1996م هو 2.9% وهو معدل أقل من معدل النمو السكاني الذي قدر بـ 3.5% . أي أن مسار النمو كان ضعيفاً وبطيئاً ولم يؤدي إلى زيادة ملحوظة في الدخل الفردي الحقيقي. بل إن معدل نمو الدخل الفردي قد أصبح سالباً في بعض السنوات من تلك الفترة.**
- **وفيما يتعلق باتجاه معدلات النمو خلال الفترة 2000-2004 فإنها تظهر تحسن نسبي مقارنة مع الفترة السابقة 91-96 ولكنها اتسمت بالتقلب صعوداً وهبوطاً ، 7.1% لعام 2000 ثم انخفضت خلال الفترة 2001-2004 حتى وصلت إلى 3.87% لعام 2004. وهذا يشير إلى أن مسار النمو الاقتصادي مازال بطيئاً وضعيفاً ومتقلباً. إضافة إلى ذلك، فإن ما تحقق من معدلات نمو لا ينسجم مع ما استهدفته خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001-2006 لذلك، فإن هذا النمط من النمو مازال غير مؤثر على الحد من الفقر ولم يولد فرص عمل ملحوظة، بل أن نسبة البطالة مازالت مرتفعة تفوق 30%.**

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	%7	%4.99	%3.49	%3.75	%3.87	%4.56	%3.32

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي لعام 2004 ، وتقرير البنك المركزي 2006.

أسئلة للمراجعة

س1: عرف بدقة ما يلي:

- مفهوم النمو الاقتصادي.
- معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي.
- مفهوم التنمية البشرية.
- مفهوم التنمية الشاملة.
- النمو بلا هوية والنمو العقيم.

س2: ناقش باختصار ما يلي:

- محددات النمو الاقتصادي وفقاً لنموذج سولو.
- محددات النمو الاقتصادي وفقاً لنموذج التنمية البشرية.
- دور حجم السكان والموارد الطبيعية في النمو الاقتصادي.

س3 : ناقش باختصار أهم التحفظات التي ترد على النمو الاقتصادي بمفهومه التقليدي.

س4 : ما هي أبرز عوائق التنمية والنمو في الدول النامية؟

الفصل الثاني عشر
التمويل الدولي
(ميزان المدفوعات وسعر الصرف)

الأهداف التعليمية:

يتناول هذا الفصل عرض وتحليل المفاهيم الأساسية المتعلقة بقضايا التمويل الدولي ومنها مفهوم ميزان المدفوعات وسعر الصرف. إضافة إلى تحليل الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات والأنظمة المختلفة لسعر الصرف على النحو الآتي:

أولاً – مفهوم ميزان المدفوعات والحسابات الرئيسية.
ثانياً – أنظمة سعر الصرف.
ثالثاً – نظام سعر الصرف في اليمن .

(12. 1) ميزان المدفوعات: Balance of Payments

تعريف:

ميزان المدفوعات عبارة عن قائمة أو بيان بإجمالي قيمة معاملات الدولة مع العالم الخارجي أو هو عبارة عن حساب يتبع نظام القيد المزدوج (حساب دائن، مدين). ووفقاً لدليل ميزان المدفوعات يعرف ميزان المدفوعات بأنه الصادر عن صندوق النقد الدولي وذلك بأنه بيان إحصائي عن فترة معينة يبين الآتي:

أ – الصفقات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل، التي تتم بين اقتصاد معين وبقية العالم.

ب – التغيرات في الملكية والتغيرات في الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة والمستحقات على الالتزامات تجاه بقية دول العالم.

ج – التحويلات بدون مقابل والقيود المقابلة الضرورية – بالمعنى المحاسبي – لموازنة أية قيود للصفقات والتغيرات الآنفة الذكر التي لا يوازن بعضها بعضاً.

تسجيل المعاملات في ميزان المدفوعات :

يتم تسجيل المعاملات في ميزان المدفوعات بناءً على نظام القيد المزدوج لكل معاملة من المعاملات بين المقيمين في ذلك الاقتصاد وغير المقيمين. إن القاعدة التي يتم بها تحديد ما إذا كانت الصفقة دائنة أو مدينة تتم على النحو التالي:

- إذا ترتب على الصفقة مقبوضات للدولة فتعتبر عملية دائنة.
- أما إذا ترتب على الصفقة مدفوعات من الدولة فتعتبر عملية مدينة.

أي أن: المقبوضات – دائن بينما المدفوعات – مدين.

الحسابات الرئيسية في ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات يتكون من حسابين رئيسيين هما:

1 – الحساب الجاري يتكون من: –

أ – الميزان التجاري.

- الصادرات من السلع المنظورة.
- الواردات من السلع المنظورة.

ب – الخدمات :

- الصادرات والواردات من السلع الغير منظورة، مثل خدمات السياحة والنقل والتأمين.

ج – التحويلات:

- تحويلات خاصة للأفراد.
- تحويلات رسمية (حكومية).

2 – حساب رأس المال – ويتكون من:

أ – استثمارات أجنبية – داخل البلاد – (في صورة إنشاء مشروعات اقتصادية، أو في صورة شراء سندات حكومية أو إيداع مبالغ في البنوك) أو استثمارات يمنية في الخارج.

ب – عملية التسوية: تتم عمليات التسوية في ميزان المدفوعات بالبنود الآتية:

- التغير في رصيد الدولة من الذهب والعملات الأجنبية الأخرى.
- الاقتراض المباشر.

ميزان المدفوعات (مثال تطبيقي) :

فيما يلي مثال يوضح البنود الرئيسية في حساب ميزان المفدوعات.

البيان	دائن	مدين (-)	صافي الرصيد
أ – الميزان التجاري			40 −
1 – الصادرات	60 +		
2 – الواردات		100 −	
ب – الخدمات:			1−
3 – خدمات السياحة والنقل.	40 +	45 −	−
4 – أي خدمات أخرى	4 +	−	−
ج – التحويلات:			25+
– تحويلات خاصة	30 +	20 −	−
– تحويلات رسمية	15 +	−	−
الحساب الجاري			16 −

يلاحظ أن هناك عجز في الحساب الجاري حيث يتم تمويل ذلك من خلال رصيد حساب رأس المال.

البيان	دائن	مدين (-)	صافي الرصيد
– حساب رأس المال			4+
– استثمارات (في مشروعات وأسهم وسندات في اليمن)	6+		
– استثمارات في الخارج		2 −	4 +
صافي الحساب الجاري			12 −
التغير في رصيد الدولة من الذهب الإقتراض			8+ 4+
ميزان المدفوعات			0

عمليات التسوية:

وهي العمليات التي تقوم بها الدولة لتمويل العجز في الحساب الجاري (وهي تختلف عن العمليات الاقتصادية) المستقلة التي تتم بدوافع اقتصادية (ويكون ذلك عن طريق).

- النقص في رصيد الدولة من الذهب والعملات الأجنبية.
- الاقتراض المباشر من العالم الخارجي.

يوضح المثال السابق أن صافي رصيد الحساب الجاري (الصادرات من السلع المنظورة وغير المنظـــــورة – الـــــواردات مـــــن الســـــلع المنظـــــورة وغيـــــر المنظـــــورة) (أ، ب، ج) بلغ (6) مليون بالسالب. أي أن هناك عجز في الحساب الجاري تم تغطية هذا العجز جزئياً عن طريق حساب رأس المال (+ 4) .

بقية العجز (−2) تمت تغطيته عن طريق إنقاص حجم رصيد الدولة من الاحتياطيات (+ 8) وعن طريق الاقتراض المباشر مثلاً (+ 4) وحيث أصبح الرصيد الكلي (حساباً متوازناً عند الصفر).

(12 .2) سوق الصرف الأجنبي:

(12. 2. 1) **سوق الصرف الأجنبي (تعريف)**

هو السوق الذي يتم فيه تبادل العملات الأجنبية بيعاً وشراءً، ومن أهم وظائف هذا السوق.

أ – تقديم العملات الأجنبية لطالبيها أو عرض العملات الأجنبية.

ب – تحديد سعر الصرف التوازني إذا كانت السوق النقدية حرة.

تعريف سعر الصرف:

يمكن إعطاء تعريفين لسعر الصرف هما: –

التعريف الأول (YR/$) :

سعر الصرف عبارة عن السعر الذي يتم فيه تبادل عملة بعملة أخرى، وهو عبارة عن العدد المطلوب من وحدات النقد الوطنية للحصول على وحدة نقد أجنبية. وفقاً لهذا التعريف فإن ارتفاع سعر الصرف يعني أن العدد المطلوب من النقد الوطني لشراء دولار واحد يصبح أكبر. (فمثلاً) إذا كان سعر الصرف سابقاً 150 ريال للدولار الواحد. وعند ارتفاع سعر الصرف إلى 200 ريال مثلاً للدولار، فإن هذا يعني انخفاض قيمة العملة الوطنية.

– انخفاض سعر الصرف (العدد المطلوب من النقد الوطني لشراء دولار واحد قد انخفض) فمثلاً إذا انخفض سعر الصرف من 150 ريال للدولار الواحد إلى 120 ريال للدولار فإن هذا يعني ارتفاع قيمة العملة الوطنية.

التعريف الثاني لسعر الصرف: ($/YR)

وهو عبارة عن العدد المطلوب من وحدات النقد الأجنبي لشراء وحدة نقدية وطنية وفي ظل هذا التعريف، تعتبر وحدة النقد الوطنية هي السلعة فإذا زاد الطلب على العملة اليمنية فإن هذا يعني ارتفاع سعرها أي ارتفاع قيمة العملة الوطنية.

(12. 2. 2) الطلب والعرض للعملة (النقد) الأجنبية

منحنى الطلب على العملة الأجنبية:

الطلب على العملات الأجنبية هو طلب مشتق من الطلب والعرض على الواردات. وبصورة محددة، فإن مصادر الطلب على العملات الأجنبية (الدولار على سبيل المثال) هي:

- الطلب على الواردات من السلع المنظورة سواء كانت سلع غذائية أو صناعية أو سلع وسيطة. أي أن المستوردين اليمنيين يحتاجون إلى الحصول على عملة أجنبية (الدولار) لشراء واستيراد السلع المستوردة من الخارج.
- الطلب على الاستثمار في الأسهم والسندات الأجنبية المصدرة بالعملات الأجنبية.
- الطلب على العملات الأجنبية بغرض القيام بالاستثمار الصناعي أو العقاري في الخارج.

منحنى العرض للعملات الأجنبية:

منحنى العرض من العملات الأجنبية هو عرض مشتق من منحنى عرض الصادرات. أي أن هناك ثلاثة مصادر لعرض العملات الأجنبية هي:

(1) الطلب الأجنبي على الصادرات المنتجة في الاقتصاد المحلي.

(2) رغبة الأجانب في الاستثمار المالي أو المادي في الاقتصاد المحلي. حيث يحتاج المستثمر الأجنبي للحصول على العملة المحلية ومبادلتها بالعملة الأجنبية.

(12.3) أنظمة سعر الصرف

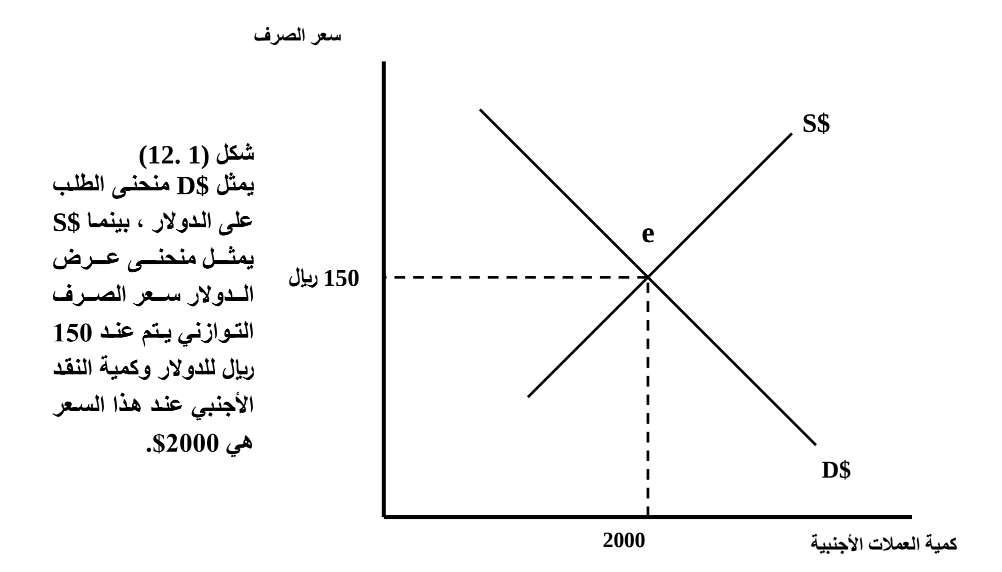
هناك ثلاثة أنواع رئيسية لسعر الصرف هي:

أولاً: **نظام سعر الصرف الحر**:

في ظل نظام سعر الصرف الحر – أي النظام الذي يتحدد فيه سعر الصرف وفقاً لقوى الطلب والعرض– وهو النظام المعروف بنظام سعر الصرف الحر (أو نظام سعر الصرف المعوم أو المرن)، فإن سعر الصرف التوازني يتحدد عندما:

الطلب على العملة الأجنبية = العرض من العملة الأجنبية

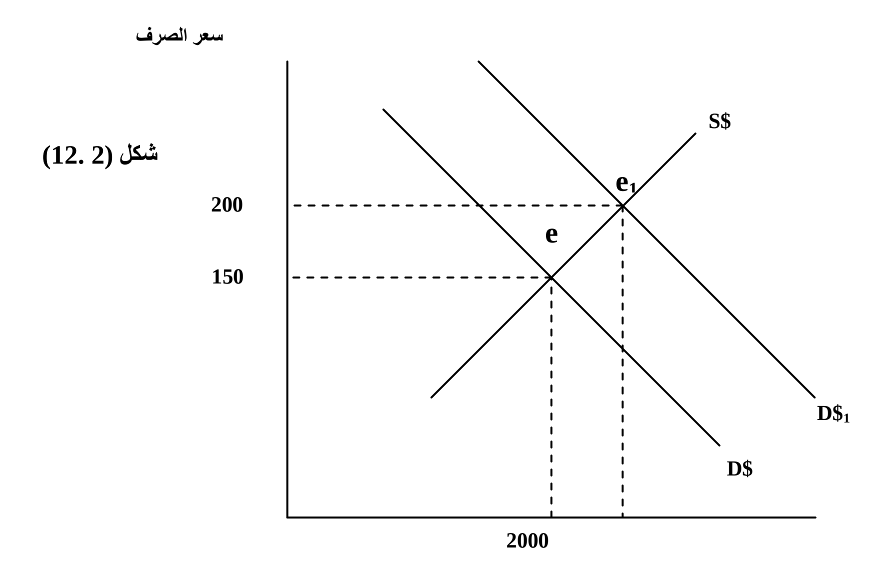
ويمكن توضيح ذلك بيانياً في شكل (1 .12)



شكل (12. 1)
يمثل D$ منحنى الطلب على الدولار ، بينما S$ يمثل منحنى عرض الدولار سعر الصرف التوازني يتم عند 150 ريال للدولار وكمية النقد الأجنبي عند هذا السعر هي 2000$.

ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة الوطنية):

إن ارتفاع سعر الصرف للدولار – (أي زيادة عدد وحدات النقد الوطني "الريال" للدولار تزيد) يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وبالتالي انتقال منحنى الطلب على الدولار إلى اليمين. انظر شكل (12. 2) .



شكل (12. 2)

ويرتفع سعر الصرف لأسباب كثيرة ومنها:

- ميل المستهلكين المحليين لسلعة معينة مستوردة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة الطلب على الدولار.
- أو بسبب زيادة الرغبة للاستثمار في الخارج.
- أو بسبب ارتفاع العوائد على الأسهم والسندات الأجنبية وهذا يسبب زيادة الطلب على الدولار من قبل المستثمرين المحليين (اليمنيين على سبيل المثال).

(10. 2. 3) **تدخل الدولة في سوق الصرف الأجنبي**:

يصبح أحياناً من الضروري أن تتدخل الدولة في سوق الصرف الأجنبي عندما تكون هناك عوامل غير اقتصادية "كالمضاربة على الدولار" والتي تدفع بسعر الصرف التوازني إلى أعلى ويأخذ تدخل الدولة عدة صور منها:

- الرقابة على الصرف "منع الدولة دخول وخروج العملة الأجنبية إلا في حدود معينة".
- إنشاء صندوق موازنة الصرف فإذا زاد سعر الصرف فإن البنك يقوم بإنزال كمية من العملة إلى السوق حتى يحافظ على بقاء سعر الصرف كما هو، والعكس في حالة انخفاض سعر الصرف.
- التخفيض الخارجي للعملة: والأسباب التي تؤدي بالدولة إلى تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية هي:

أ – لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات: أي أنه عندما يتم تخفيض قيمة العملة الخارجية تكون صادراتنا بالنسبة للعالم الخارجي أرخص، وبالتالي تزيد صادراتنا وتقل وارداتنا نتيجة لارتفاع قيمة الواردات وهذه التعديلات تؤدي إلى تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

ب – الحد من المضاربة على العملات الأجنبية.

س : ماذا يشترط لأن تكون سياسة التخفيض الخارجية للعملة المحلية ناجحة في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات؟

لكي تكون السياسة لتخفيض العملة ناجحة يشترط التالي:

1- أن لا يؤدي هذا التخفيض إلى ارتفاع أسعار الصادرات بنسبة أكبر من نسبة تخفيض قيمة العملة الوطنية، لأن الهدف من التخفيض هو تخفيض قيمة الصادرات، وإذا ارتفعت قيمة الصادرات فإنها تبطل مفعول سياسة تخفيض قيمة العملة.

2- أن لا تنخفض أسعار الواردات في البلدان الأجنبية.

3- أن لا تخفض الدول الخارجية من قيمة عملاتها في نفس الوقت إن هذا يتطلب من الدولة أن تختار (لتنسيق سياستها) الوقت المناسب لتخفيض قيمة عملتها أو أن تعمل مع العالم الخارجي من خلال التفاوض الثنائي بين دولتين.

4- أن يكون الطلب على الصادرات والواردات مرن، أي يجب أن يكون تغير الكميات بنسبة أكبر من تغير الأسعار.

نتائج تدخل الدولة في زيادة سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة الوطنية):

يؤدي تدخل الدولة من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى تكلفة اقتصادية واجتماعية أهمها:

1 – ضغوط تضخمية على الأسعار للأسباب التالية:

أ – أسعار السلع الوسيطة المستوردة ترتفع، وبالتالي يرتفع ثمن المنتجات المحلية.

ب – زيادة نفقة المعيشة بالنسبة للأفراد نتيجة لارتفاع أسعار السلع.

ج – زيادة الطلب على السلع المحلية، في حين أن عرض هذه السلع غير مرن، والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة لتحول جزء من الطلب الذي كان يمول عن طريق الاستيراد إلى طلب على السلع المحلية، عندئذ يتوقع الأفراد باستمرار زيادة الأسعار فيلجئون إلى شراء المزيد من السلع وتخزينها مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

2 – زيادة عبء الديون الخارجية على الدولة مقومة بالعملة الوطنية.

3 – هروب رأس المال المحلي إما نتيجة لانخفاض قيمة رأس المال مقوماً بالعملة الأجنبية، أو للاستفادة من فروقات الأسعار.

4 – غالبية الفقراء يتأثرون من ارتفاع الأسعار، في حين تستفيد طبقات أخرى من ارتفاع الأسعار وهذا قد يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار الاجتماعي.

ثانياً: نظام سعر الصرف الثابت:

يمكن الحديث عن ثلاثة أنواع من أنظمة سعر الصرف الثابت وهي:

1 – نظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل.

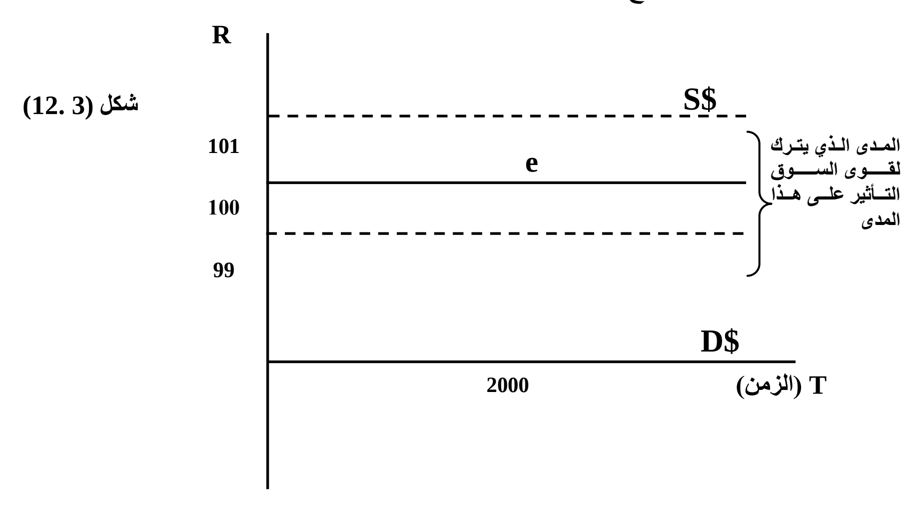
ويتميز هذا النظام بالخصائص التالية:

أ – تحدد السلطات النقدية سعر الصرف الثابت.

ب – تحدد السلطات النقدية مدى معين يمكن أن يتحرك خلاله سعر الصرف وليكن 1% مثلاً.

ج – يترك لقوى السوق أن تؤثر في هذا المدى.

ويمكن توضيح ذلك بيانياً.



شكل (3 .12)

وإذا ما أدت قوى السوق إلى جعل السعر خارج المدى ارتفاعاً أو انخفاضاً فإن البنك المركزي يتدخل إما بزيادة عرض العملة الأجنبية (في حالة ارتفاع سعر الصرف) أو بشرء العملة الأجنبية (في حالة انخفاض سعر الصرف).

ب – تغيير سعر الصرف الثابت:

تقوم السلطات النقدية بتغيير سعر الصرف الثابت من مستوى معين إلى مستوى أعلى عندما تعاني الدولة من عجز مزمن في ميزان المدفوعات حيث تستهدف الحكومة القضاء على هذا الاختلال، وتتم عملية تغيير سعر الصرف الثابت من خلال حالتين هما:

أ – عندما تعاني الدولة من عجز في ميزان المدفوعات تقوم برفع سعر الصرف الثابت إلى مستوى جديد ثم تثبت هذا السعر، مع وضع مدى معين لهذا السعر يترك لقوى السوق للتأثير فيه.

ب – عندما يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات تقوم الدولة بتخفيض سعر الصرف إلى مستوى جديد ويوضع له مدى يترك لقوى السوق للتأثير فيه.

أوجه قصور نظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل:

يؤدي الانتقال المفاجئ لسعر الصرف وبنسب كبيرة مثلاً 20% أو 50% إلى زيادة عدم الاستقرار في السوق. حيث يؤدي إلى زيادة حمى المضاربة على فروقات الأسعار.

- يحتاج هذا النظام كي يكون فعالاً إلى توافر بعض القواعد الموضوعية والتي تحدد متى يجب على السلطات النقدية أن تغير من سعر الصرف الثابت، مثال ذلك إذا انخفض الاحتياطي للبنك المركزي من العملات الأجنبية بنسبة 70% في هذه الحالة يعدل البنك سعر الصرف، ولكن رسم هذه القواعد الموضوعية قد تؤدي إلى تشجيع المضاربة على العملة الأجنبية نتيجة توقعات المضاربين، أي أن تحديد قواعد الزمان والمكان والشروط الموضوعية لتغيير سعر الصرف من قبل البنك المركزي سيؤدي إلى أن تصبح هذه القواعد معروفة للمضاربين الذين سيستفيدون منها.

ج – نظام سعر الصرف الثابت المتغير تدريجياً: Crawling –peg- system

في ظل هذا النظام يتم تغيير سعر الصرف الثابت بوحدات صغيرة، وفي فترات متتالية، ومعلنة مسبقاً ولكن تطبيق هذا النظام يحتاج إلى تحديد فترة التغيير وحجم التغير في سعر الصرف وحجم المدى المسموح به للتحرك حول السعر الجديد.

ميزة هذا النظام:

يتفادى التغيرات الكبيرة والمفاجئة وبالتالي يقلل من احتمالات التوترات السياسية الناجمة عن آثار ارتفاع الأسعار.

ثالثاً: نظام سعر الصرف المدار:

عرفنا أن الأنظمة السابقة لسعر الصرف تستطيع الحد من تقلبات سعر الصرف ولكنها لا تستطيع أن تلغي هذه التقلبات بالكامل. إن نظام سعر الصرف المدار هو أحد أشكال نظام سعر الصرف الحر ولكن مع تدخل السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي في تخفيف حدة تقلبات سعر الصرف. ومن أبرز خصائص هذا النظام ما يلي:

1- يهدف نظام سعر الصرف المدار إلى تنظيم عملية تدخل السلطات النقدية في سعر الصرف في الأجل القصير، دون التأثير على اتجاه سعر الصرف في الأجل الطويل.
2- هذا النظام لكي يصبح ناجحاً يجب أن يكون هناك مقدرة للبنك المركزي للتدخل، ومقدار التدخل يتوقف على ما يملكه البنك من أرصدة، فكلما كان رصيد البنك عالياً، كلما كانت مقدرته على التدخل أكبر.
3- يسمح لنظام سعر الصرف أن يكون معوم بنسب معقولة.

(12. 4) إطار (12) تطور نظام سعر الصرف في اليمن:

ازدواجية نظام سعر الصرف :

- ارتبط الريال اليمني بعلاقة ثابتة مع الدولار، حيث كان نظام سعر الصرف الثابت هو المطبق في الفترة 1972 –1982 م ومنذ 1983–1989م أصبح النظام المتبع هو نظام سعر الصرف الثابت الخاضع للتغيير تدريجياً، ففي ظل زيادة حدة الاختلال في ميزان المدفوعات وانخفاض الاحتياطيات الرسمية للبنك المركزي، قامت السلطات النقدية بتخفيض قيمة الريال اليمني (رفع سعر الصرف) بمعدل تراكمي بلغ 93% للفترة 1983–1987م.
- وفي عام 1988م تم توحيد سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف التجاري (لم يكن هناك اختلاف كبير بين السعرين) عند سعر 9.76 ريال للدولار.
- غير أن أسوأ اضطراب لنظام سعر الصرف قد حدث خلال الفترة 1990–1994م حيث تزامن ذلك مع ازدواجية نظام سعر الصرف (النظام الثنائي) والتقلبات الشديدة لسعر الصرف في السوق الموازية.

أي أنه أصبح هناك نظامان لسعر الصرف في الجمهورية اليمنية هما:

(أ) سعر الصرف الرسمي الذي يتحدد بإرادة السلطات النقدية.

(ب) سعر الصرف الموازي الذي يتحدد بقوى السوق وغيرها من العوامل السياسية.

اتخذ سعر الصرف الرسمي خمسة معدلات مختلفة خلال الفترة 1990–1994م وهي:

(1) 12 ريالاً للدولار الواحد حيث تم العمل به في 19 فبراير 1990م واستمر حتى منتصف 1995م استخدم هذا السعر في المعاملات الخارجية للحكومة مثل صادرات النفط الخام واستيراد المواد الغذائية الرئيسية كالدقيق والقمح. كما استخدمته البنوك التجارية في معاملاتها المحرر بالنقد الأجنبي.

(2) 5.5 ريال للدولار الواحد كسعر خاص بالدبلوماسيين اليمنيين في الخارج.

(3) 25ريالاً للدولار الواحد تم العمل به في أبريل1993م واستخدم في احتساب مشتريات البنك المركزي من النقد الأجنبي من شركات النفط الأجنبية كما استخدم في احتساب المعونات الثنائية ومتعددة الأطراف.

(4) 18 ريالاً للدولار الواحد حيث تم العمل بهذا السعر في التقييم الجمركي في يناير 1992م عدا السلع الغذائية المدعومة (تقيم على أساس 12 ريالاً للدولار).

(5) 85 ريالاً للدولار الواحد وهو السعر الذي أقرته لجنة الصرافة في منتصف نوفمبر 1994م. كان هذا السعر بمثابة سعر تدخلي من البنك المركزي استهدف تحقيق استقرار سعر الصرف في السوق الموازية ووقف جماح ارتفاعه.

- ووفقاً لهذا التداخل فقد كان على البنوك التجارية أن تمتنع عن فتح خطابات الاعتماد إلا بعد حصولها على ضمان بالعملات الأجنبية من صراف مرخص له بمزاولة أعمال الصرافة وبالسعر التدخلي المحدد.
- غير أن اكتفاء البنك المركزي بحماية السعر التدخلي بالأساليب الإدارية فقط دون التأثير المباشر في السوق الموازية من خلال بيع وشراء النقد الأجنبي قد جعل ذلك السعر غير واقعي حيث كان سعر الصرف الموازي قد تجاوز المائة ريال في السوق وبالتالي فإن ذلك السعر التدخلي قد انهار مع مطلع عام1995م.

سعر الصرف الموازي:

- برز هذا السعر عندما طبق نظام التمويل الذاتي للواردات في أغسطس 1990م ثم اكتسب شرعيته القانونية بإصدار لائحة الصرافة في ديسمبر 1992م وأصبح هناك سوق موازي حيث يغطي هذا السعر كل المعاملات الاقتصادية غير الحكومية. وبالرغم من أن سعر الصرف الموازي يتحدد بناءً على قوى العرض والطلب إلا أنه شهد تقلبات كثيرة خلال الفترة 1990-1995م حيث تداخلت الأسباب الاقتصادية مع الأسباب السياسية في تفسير تقلبات سعر الصرف الموازي. لقد بدأ هذا السعر بحوالي 12.13 ريالاً للدولار في يناير 1990م ثم ارتفع إلى 17.5 ريال ، 29.45 ريال، 42.65 ريال، 120 ريال للدولار الواحد وذلك بنهاية الأعوام 1991-1994م ثم وصل إلى أعلى قمة له في صيف 1995م بحوالي 160 ريالاً للدولار الواحد، بمعنى آخر فإن القوة الشرائية للريال اليمني قد تدهورت بصورة شديدة وأصبح الريال اليمني بنهاية 1994م لا يساوي سوى 10% من قيمته في بداية عام 1990م.

التعويم الكامل لسعر صرف العملة اليمنية:

تم الانتقال إلى نظام سعر الصرف الحر (المعوم) في يوليو 1996، بعد الانتهاء من فترة التوحيد التدريجي لأسعار الصرف السائدة في اليمن قبل 1996م.

ولكن البنك المركزي يتدخل من حين إلى آخر في تلطيف أي تقلبات في سعر الصرف لأسباب غير اقتصادية بهدف المحافظة على سعر الصرف.

وحالياً فإن سعر الصرف للدولار بنهاية 2005 قد وصل إلى 195 ريال يمني للدولار الواحد.

(12 . 5) ملحق الفصل الثاني عشر

أولاً: تعريفات لبعض بنود ميزان المدفوعات:

يمكننا أن نعطي شرحاً موجزاً لبعض مكونات البنود الرئيسية لميزان المدفوعات كما وردت في توصيات وإرشادات الطبعة الرابعة من دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي على النحو التالي:

البضائع:

تعرف البضائع فيما يتعلق بميزان المدفوعات (مع استثناءات قليلة محددة) بأنها تشمل كافة السلع المنقولة التي تتغير ملكيتها بين مقيم وأجنبي. وتدخل قيمة الخدمات المتعلقة بنقل تلك البضائع حتى الحدود الجمركية للاقتصاد المصدر ضمن قيمة البضائع.

الشحن:

يرتبط الشحن ارتباطاً وثيقاً بعنصر البضائع في ميزان المدفوعات. ويشمل رسوم الشحن والتأمين والخدمات التوزيعية التي:

أ) يقدمها مقيموا الدولة المعنية للبضائع ومعظم السلع المنقولة الأخرى التي يحوزها أو يملكها غير المقيمين.

ب) يؤديها غير المقيمين للبضائع ومعظم السلع المنقولة الأخرى التي يحوزها أو يملكها المقيمون.

ولا يتضمن ذلك خدمات الشحن الخاصة بمتعلقات المسافرين التي ترافق المسافر في الرحلات الدولية والتي تدخل ضمن خدمات المسافرين التي تعد جزءاً من بند عمليات النقل الأخرى.

عمليات النقل الأخرى:

يشمل هذا البند:

1- سائر الخدمات التي تؤديها الناقلات ولم تدرج تحت بند الشحن أو السفر، وتتكون بصفة أساسية من عمليات النقل الدولي للركاب الأجانب التي تقوم بها الناقلات الوطنية (في جانب المتحصلات) وعمليات النقل الدولي للأفراد المقيمين التي تقوم بها ناقلات أجنبية (في جانب المدفوعات).

2- السلع والخدمات التي تحصل عليها الناقلات وتستهلك في عملياتها كالوقود والمؤن والإمدادات، وذلك لارتباط هذه السلع ارتباطاً وثيقاً بخدمة النقل ذاتها من ناحية وتيسيراً للمشكلة الإحصائية من ناحية أخرى.

السفر:

يغطي عنصر السفر كافة السلع والخدمات التي يحصل عليها المسافرون من غير المقيمين في اقتصاد بلد ما خلال فترة بقائهم فيه، سواءً تم استهلاك هذه السلع والخدمات حالاً أو في وقت لاحق، سواءً تم ذلك من قبل المسافر نفسه أو بواسطة طرف آخر. ويعرف المسافرون على أنهم الأفراد الذين يبقون لمدة تقل عن سنة واحدة في بلد لا يقيمون فيه. ولا يدخل الأفراد في الفئات التالية ضمن تعريف المسافر.

أ – العاملون الدبلوماسيون والعسكريون وذويهم.

ب – الأفراد الذين يعملون بصفة مؤقتة لحساب كيان مقيم في البلد الذين يعملون فيه.

ويشمل المسافرون: الطلبة والمتدربون والمسافرون لأغراض متعلقة بالعمل والسواح والمسافرون الآخرون بغرض الاستجمام أو العلاج أو لغرض أداء الفرائض الدينية كالحج أو للاشتراك في المناسبات الرياضية والمؤتمرات ...الخ.

الدخل :

هو الدخل الذي يعود إلى المستثمر من ملكيته لأصول مالية ويشمل:

(أ) الدخل من الاستثمار المباشر (الاستثمار الذي يهدف من ورائه للحصول على صوت فعال في إدارة المنشأة) بشقيه، الأرباح الموزعة والأرباح المعاد استثمارها.

(ب) الدخل الذي يعود إلى المستثمر من ملكيته لأصول مالية أخرى مثل الودائع المصرفية والقروض المقدمة والسندات والأوراق المالية والاكتتاب في أسهم ورأسمال الشركات ويكون الدخل الذي تدره هذه الأصول بصفة أساسية في صورة فوائد وأرباح.

سلع وخدمات ودخول أخرى:

يمثل هذا البند بنداً متبقياً يغطي الإيرادات والمصروفات الخاصة بالسلع والخدمات والدخل التي لم تدرج تحت بند البضائع أو الشحن أو عمليات النقل أو السفر أو الدخل من الاستثمار. ومن بين المعاملات الرئيسية التي تدرج تحت هذا البند معاملات السفارات والقنصليات والكيانات الأخرى للحكومات الأجنبية مثل الوحدات العسكرية وبعثات المعونة ومكاتب الإعلام .. الخ. وأجور ومصروفات عمال الحدود والعمال الموسميين والدخل من ملكية الأصول الفكرية مثل براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر، بالإضافة إلى خدمات التأمين على غير البضائع وكذا الإعلانات والعمولات ورسوم الاشتراك في الدوريات.

التحويلات بدون مقابل:

هي قيود تعويضية لما يقدمه اقتصاد ما من موارد حقيقية أو بنود مالية بدون مقابل، وهذا يعني أنه في كل مرة لا يتلقى فيها (أو يقدم) اقتصاد معين مقابلاً في شكل موارد حقيقية أو قيم مالية نظير ما قدمه (أو تلقاه) من السلع والخدمات أو رأس المال إلى اقتصاد آخر، لابد وأن يقيد في بيان ميزان المدفوعات تحويلاً بلا مقابل مع مراعاة أن تكون قيمة القيود التعويضية مماثلة لقيم الموارد الحقيقية أو المالية التي تعوضها.

وينقسم عنصر التحويلات بدون مقابل إلى فئتين رئيسيتين :

أ – تحويلات خاصة بدون مقابل، وهي التي ينتمي فيها طرفي المعاملة إلى القطاع الخاص وتضم تحويلات المهاجرين وتحويلات العاملين والتحويلات الخاصة الأخرى بلا مقابل.

ب – تحويلات رسمية بدون مقابل للميزانيات الجارية، وإلغاء الدين بمحض الإرادة، والمنح المقدمة كمعونة فنية، والاشتراكات الحكومية في الميزانيات الإدارية للمنظمات الدولية والإقليمية.

حساب رأس المال:

يعرف دليل ميزان المدفوعات حسابات رأس المال على أنها الحسابات التي تشمل سائر المعاملات في الأصول والالتزامات المالية الخارجية لاقتصاد ما وكذلك بعض الأنواع الأخرى المحددة من التغيرات التي من شأنها أن تؤثر في أصوله والتزاماته الخارجية والمقابل لهذه التغيرات.

وهناك ثلاثة مقومات ينبغي أن تتوفر في أية معاملة حتى تدخل في حساب رأس المال وهي:

أ – لابد للمعاملة أن تتضمن تغيراً في الملكية بما في ذلك إنشاء الأصول والخصوم وتصفيتها.

ب – لابد وأن يمثل الأصل أو الالتزام مطالبات قائمة بالفعل من الوجهة القانونية.

كأصل أو خصم خارجي إذ لابد وأن يكون المتعاملان مقيمان في اقتصادين مختلفين.

وقد تم تصنيف معاملات حساب رأس المال (باستثناء الاحتياطيات) في هذه النشرة وفقاً للفئات التالية:

الاستثمار المباشر:

هو الاستثمار الذي يهدف المستثمر من ورائه إلى أن يكون له صوت فعال في إدارة المنشأة التي تعمل خارج الاقتصاد الذي يقيم فيه.

ولكي يحقق هذا الهدف فقد يحصل على عدد كبير من أسهم رأس المال المستثمر في هذه المنشأة، وبالإضافة إلى ذلك قد يقدم أنواعاً أخرى من رأس المال كالقروض أو الائتمانات التجارية وكذلك الخبرة الفنية. كما يشمل هذا البند أيضاً الأرباح المعاد استثمارها.

استثمار الحافظة:

يغطي هذا البند الاستثمار في السندات طويلة الأجل والسندات المالية للشركات بخلاف الاحتياطيات والاستثمار المباشر وقد قسم إلى سندات القطاع العام والسندات المالية للشركات والسندات الأخرى. وعلى عكس المستثمرين المباشرين، يهتم المستثمرون في الحافظة أولاً بسلامة رأسمالهم وباحتمالات الزيادة في قيمته وبالعائد الذي سيحصلون عليه من استثمارهم.

رأس المال آخر طويل وقصير الأجل:

تشمل هذه الفئة كل الأنواع المتبقية من المعاملات الرأسمالية (بخلاف الاحتياطيات). والمعاملات التي تدخل في هذه الفئة متنوعة ومن العسير التمييز بينها باتباع الأنماط الوظيفية، ولذلك تم تصنيفها تحت رأس مال آخر طويل أو قصير الأجل.

ويستخدم موعد الاستحقاق الأصلي في العقد كمعيار للتمييز بين رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل. ويعرف رأس المال طويل الأجل على أنه رأس المال الذي يدفع عند المطالبة أو يكون موعد استحقاقه الأصلي التعاقدي يزيد عن السنة أو يكون موعد استحقاقه غير محدد. أما رأس المال قصير الأجل فيعرف على أنه رأس المال الذي يدفع عند المطالبة أو يكون موعد استحقاقه الأصلي التعاقدي سنة واحدة أو أقل من ذلك.

صافي السهو والخطأ:

يمثل صافي السهو والخطأ بنداً إحصائياً متبقياً يستخدم لموازنة بيان ميزان المدفوعات. وذلك نظراً لأنه يصعب من الناحية العملية الحصول على بيانات دقيقة ومكتملة عن كل العناصر التي يتم تسجيلها في ميزان المدفوعات بجانبيها الدائن والمدين؛ ويقصد بهذا البند أن يكون تعويضاً للمغالاة أو التقليل في تقدير قيمة العناصر المسجلة؛ كما أنه قد يعكس أيضاً في جزء منه التحركات غير المسجلة في رأس المال الخاص.

الميزان الكلي:

يمثل ميزان بعض المعاملات المختارة التي توضع فوق الخط باعتبارها معاملات مستقلة حدثت لذاتها؛ وهو الميزان الذي تقوم السلطات بتمويله عن طريق استخدام أو حيازة الأصول الاحتياطية وأية بنود مالية أخرى ذات صلة توفر تمويلاً لذلك الميزان (الاختلال)؛ وإلى جانب الأصول الاحتياطية فإن البنود الأخرى ذات الصلة تظهر تحت البنود التالية:

1- استخدام تسهيلات وقروض الصندوق: يشمل السحوبات من تسهيلات وقروض صندوق النقد الدولي وكذلك إعادة الشراء.

2- التزامات تشكل احتياطيات لسلطات أجنبية: يمثل هذا البند المنح وإعانات من صندوق النقد الدولي ومن السوق الأوربية المشتركة وكذلك السحب من صندوق الأمانة بصندوق النقد الدولي، والقروض المقدمة من البنك الدولي لتمويل التكييف الهيكلي وقروض استابكس، كما يمكن أن يتضمن هذا البند أيضاً الإعفاء من الديون وكذلك المتأخرات في الدفعيات الجارية والرأسمالية المقررة، نتيجة لقيود الرقابة على النقد الأجنبي.

إحصاءات الدين العام الخارجي:

يتكون الدين العام الخارجي من القروض الرسمية والقروض المضمونة من قبل الحكومة، ويشتمل هيكله وفقاً للجهة المقرضة على الفئات التالية:

أ – القروض المقدمة من مصادر الإقراض الرسمية.

ب – القروض المقدمة من مصادر الإقراض الخاصة.

أ – القروض المقدمة من مصادر الإقراض الرسمية:

وتشمل هذه الفئة:

1- القروض من المؤسسات الدولية (قرض متعدد الأطراف) كقروض وتسهيلات البنك الدولي ومؤسسات التنمية الإقليمية.

2- القروض من الحكومات (القروض الثنائية) سواءً كانت مباشرة أو من خلال وكالاتها، بما في ذلك البنك المركزي.

ب – القروض من مصادر الإقراض الخاصة:

وتشمل هذه الفئة:

1- قرض الممولين.

2- القروض من الأسواق المالية، كالقروض من البنوك والمؤسسات المالية الخاصة الأخرى.

3- القروض من المصادر الخاصة الأخرى، كالالتزامات الخارجية الناشئة عن تأميم الممتلكات وكذلك الديون الخاصة الأخرى غير المصنفة.

قائمة المراجع

أ – المراجع العربية:

(1) الأفندي، محمد، محاضرات في مبادئ الاقتصاد الكلي، مذكرات غير مطبوعة 1992–2005.

(2) الأفندي، محمد، محاضرات في التمويل الدولي، مذكرات غير مطبوعة، 94–1999م.

(3) الحبيب، فايز إبراهيم، مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة الملك سعود، الطبعة الرابعة، 1421هـ – 2000م.

(4) الرفاعي، أحمد خالد الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، جامعة آل البيت، الطبعة الثانية، 1997م.

(5) نصر، عبد المحمود محمد، الاقتصاد الكلي: النظرية المتوسطة، جامعة الملك سعود، دار الخزيمي للنشر والتوزيع، 1417هـ.

(6) مانفيلد أدوين وناريمان بيهرافيش (مترجم)، علم الاقتصاد، مركز الكتيب الأردني، 1988م.

(7) خليل، سامي، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، وكالة الأهرام للتوزيع، جامعة الكويت، 1994م.

(8) ابدجمان، مايكل، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، جامعة الملك سعود، 1988م.

(9) القري، محمد علي، الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 2000م.

ب – المراجع الإنجليزية:

(1) Samuelson, Paul and NORDHAUS, Economics, Twelfth edition, McGaw-Hill Inc, 1985.
(2) Lipsey, Richard and others, Economics, Harper and Row Publishers, Eighth edition, 1987.
(3) Reynolds, Lioyd, Economics, IR win Publisher, Fifth edition, 1988.
(4) Glahe, Fred, Macroeconomics Theory and Policy, University of Clorado, Third edition, 1985.
(5) Dorn Bushch, Rudiger and Fischer, Macroeconomics, McGraw-Hill, Inc, Sixth edition, 1994.
(6) Mankiw, GreGory, Macroeconomics, Worth Publishers, Fourth edition, 2000.
(7) Gordon, RoBert, Macroeconomics, Addison-Wesely, Eight editin, 2000.

ج – الدراسات والتقارير:

(1) الأفندي، محمد، برنامج الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية: دراسة تقويمية لنتائج الإصلاحات النقدية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد العاشر، شتاء 1997م.
(2) الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2000–2004.
(3) البنك المركزي اليمني، التقارير السنوية 2000–2003.

المؤلف في سطور:

- أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء.
- بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى (الأول على الدفعة).
- ماجستير اقتصاد بتقدير ممتاز من جامعة كلورادو بالولايات المتحدة الأمريكية 1987م.
- دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد بتقدير ممتاز من جامعة كلورادو بالولايات المتحدة الأمريكية 1991م.
- نشر أكثر من أربعين دراسة وبحث في مجال الاقتصاد المالي والنقدي وسعر الصرف والنمو الاقتصادي وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية والاقتصاد الإسلامي.
- شارك في العديد من المؤتمرات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.
- أشرف على دورات في التحليل الاقتصادي والتحليل المالي ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الخاصة ودورات تدريب على البحوث العلمية وتقييمها.
- عميد سابق بكلية العلوم الإدارية والإنسانية بجامعة العلوم والتكنولوجيا.
- وزير التجارة والتموين سابقاً.
- عضو مجلس النواب سابقاً وعضو مجلس الشورى حالياً.

له مؤلفات هي:

- مقدمة في الاقتصاد الجزئي.
- مقدمة في الاقتصاد الكلي.
- النقود والبنوك والاقتصاد النقدي.
- النظرية الاقتصادية الكلية – النظرية والممارسة.
- الجذور الفكرية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية.
- النقود والبنوك – طبعة خاصة بجامعة العلوم والتكنولوجيا.
- مبادئ الاقتصادي الكلي – طبعة خاصة بجامعة العلوم والتكنولوجيا.
- الجذور الاقتصادية للاستبداد (تحت الإعداد).


Rwaj: 535 137 -711275358


الأميـن للنشر و التوزيع
AL-AMEEN Publishing & Distribution
صنعاء - جولة الجامعة الجديدة ت ٢٠١٥٣٣٠ / ٠١